

















بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ







# سوق شرق أوسطية

(المجلد الثالث)

إعداد

مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٤ ش ٩ ب المعادي ت: ٣٣٠٢٠٣٨









المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
المجلد رقم ٢	سوق شرق أوسطية		
العنوان			
المصدر الاقتصادي للصفة العربية يعتمد على القرار السياسي لحل مسألة التمدد،	العالم اليوم	٤٢٥	٩٢-١٠٠٠٨
هل نصبح سوقاً للمنتجين .. ام .. منتجين لنا اسواق ؟	الاهرام	٤٢٨	٩٢-١٠٠٠٨
العرب والشرق الاوسط الجديد	الاهرام	٤٢٩	٩٢-١٠٠٠٩
عبد الرؤوف الريدي	العالم اليوم	٤٤٢	٩٢-١٠٠٠٩
نظورات الماضي .. وقيود الحاضر	الحياة	٤٤٥	٩٢-١٠٠٠٩
البنك الدولي يحذر حكومات الشرق الاوسط	السياسة	٤٤٨	٩٢-١٠٠١٠
بنسبي لايون المعلوم	السياسة	٤٤٨	٩٢-١٠٠١٠
السوق الشرق اوسطية - السيطرة الاقتصادية على الاقتصاد المصري والعربي	الاهرام	٤٥١	٩٢-١٠٠١٠
عادة العربي	العالم اليوم	٤٥٥	٩٢-١٠٠١٠
الاقتصاد الاسرائيلي والسوق الشرق اوسطية	الاهرام	٤٥٩	٩٢-١٠٠١١
محمود وهبه	الاهرام الاقتصادي	٤٦٦	٩٢-١٠٠١١
اقتصاد الاراضي المحتلة قادر على النمو بشرط توافر الاستقرار	العالم اليوم	٤٦٧	٩٢-١٠٠١١
مستقبل قناة السويس .. في السوق الشرق اوسطى	العالم اليوم	٤٦٩	٩٢-١٠٠١١
نعمان الزياتي	العالم اليوم	٤٧١	٩٢-١٠٠١١
الكراسي الموسيقية	العالم اليوم		
محمود المراعى	العالم اليوم		
مجموعة اقتصادية تضم مصريين واسرائيليين وخليجيين	العالم اليوم		
عبد الفتاح عبد المنعم	العالم اليوم		
السوق المشتركة تحتاج إلى ديمقراطية	العالم اليوم		
امير طاهرى	العالم اليوم		
طموح اسرائيل عربية كونهدر الية لاقترام الاسواق العربية	العالم اليوم		
عادة سهلب	العالم اليوم		







المؤلف	العنوان	مجلد رقم ٣	سوق شرق أوسطية
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
٤٧٦	٩٣-١٠-١١	روراليوسف	اسرائيل لا تستطيع ابتلاع العرب .. اقتصاديا !
٤٧٧	٩٣-١٠-١٣	الوفد	حمدي عبد العزير حول السوق الرق أوسطية
٤٧٩	٩٣-١٠-١٣	الشعب	سعيد الحمل اعرف عدوك - نحصل النعم
٤٨٠	٩٣-١٠-١٣	الاهرام	عادل مصطفى موافق
٤٨١	٩٣-١٠-١٣	العالم اليوم	انيس منصور نراجع اقتصاد الاراضي المحتلة يهدد مستقبل السلام
٤٨٤	٩٣-١٠-١٣	الالهالي	اسامة البار : لا يمكن فرض ترتيبات اقتصادية على المنطقة
٤٨٥	٩٣-١٠-١٣	العالم اليوم	اسامة البار اسرائيلية المستقبل
٤٨٨	٩٣-١٠-١٤	العالم اليوم	عن العلاقة بين السلام ولبايس الدولارات
٤٩٠	٩٣-١٠-١٤	العالم اليوم	فنجي عام الحصاة الاقتصادية تستدعي التعاون بين اسرائيل والارض المحتلة
٤٩٣	٩٣-١٠-١٥	العالم اليوم	استغلال السياسة الاقتصادية الفلسطينية مطلوب لكنه لا يتطلب اصدار عمله حاصه
٤٩٦	٩٣-١٠-١٦	الوفد	الدول العربية يستورد منتجات زراعية من المستوطنات اليهودية بحوالى نصف مليار دولار
٤٩٧	٩٣-١٠-١٦	العالم اليوم	بنوك عربية - اسرائيلية وشبكة طرق دولية
٤٩٩	٩٣-١٠-١٦	العالم اليوم	لميس الحديدى مطلوب خطة عاجلة لإنقاذ البيئة فى مرحلة ما بعد السلام
٥٠١	٩٣-١٠-١٧	العالم اليوم	صادرات اسرائيلية للعرب بنصف مليار دولار
٥٠٣	٩٣-١٠-١٧	العالم اليوم	حدول أعمال لسلطة الحكم الذاتى
٥٠٣	٩٣-١٠-١٨	العربى	حصروات اسرائيل الأسواق العربية !







مجلد رقم ٣	سوق الشرق أوسطية	العنوان	المؤلف
		مصر .. الأفق في السوق الشرق أوسطية	
٩٢-١٠-١٨	٥٠٤	نعمان الرياني	الاهرام الاقتصادي
		د. ابراهيم شحاته نائب رئيس البنك الدولي	
٩٢-١٠-١٨	٥٠٩	عماد الدين الديب	العالم اليوم
		العلسطينيون يستطعون الاقتراس بضمائم مصر أو الأردن أو إسرائيل	
٩٢-١٠-١٨	٥١٠	عماد الدين الديب	العالم اليوم
		هواجس نافذة من السوق الشرق الأوسطية !	
٩٢-١٠-١٨	٥١٤	فهمي هويدي	الشرق الأوسط
		بوضوح	
٩٢-١٠-١٩	٥١٦	عبد الرحمن عقل	العالم اليوم
		٢٩٥٠ مليون دولار .. استثمارات عامة في الضفة وعرة	
٩٢-١٠-١٩	٥١٧	سعيد السوق الشرق أوسطية .. النخلص من براعة العطف	الشعب
٩٢-١٠-١٩	٥٢٠	صلاح بدوي	الشعب
		الحوار في عباب الطرف الأساسي : سعي نحو السلام واطلاق من العجاج	
٩٢-١٠-١٩	٥٢١	رفعت السعيد	الحياة
		يجب أن يكون للفلسطينيين كلمة مسموعة في تصميم وعداره وسعيد المشروعات	
٩٢-١٠-٢٠	٥٢٥	محمد ابراهيم الحبشي	العالم اليوم
		النكل .. وهلال الشرق الأوسط ؟!	
٩٢-١٠-٢٢	٥٢٨	عرفات .. واسرائيل والسوق الشرق - أوسطية	الاهرام
		سلامة أبو زيد	السياسي
٩٢-١٠-٢٤	٥٢٠	دراسة هامه تطلب : إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية قبل السوق الشرق أوسطية	
٩٢-١٠-٢٤	٥٢٢	عبد الناصر محمد	السياسي
		بين السوق العربية والشرق أوسطية	
٩٢-١٠-٢٤	٥٢٢	محمود وهبه	الاهرام
		حول السلام في الشرق الأوسط	
٩٢-١٠-٢٥	٥٢٨	اسامة خالد	الاخبار
		السوق الشرقية .. من يستعيد ومن يحسر منها ؟	
٩٢-١٠-٢٥	٥٤٠	رحب النبا	الاهرام الاقتصادي
		مصر والاباق العلستيني والاسرائيلجي بطرة اسرائيلجي	
٩٢-١٢-٢٥	٥٤٨	رحب النبا	الاهرام الاقتصادي







المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مجلد رقم ٢	سوق شرق أوسطية		
العنوان			
رؤية اقتصادية لمرحلة السلام القادمة	حسين صور	٥٥٩	٩٢-١٠-٣٦
العروبة والمواجهة الاقتصادية	محبوب عمر	٥٦٠	٩٢-١٠-٣٦
هل نصبح السوق الشرق أوسطية واقعا	ابراهيم سعودى	٥٦٢	٩٢-١٠-١٦
السوق الشرق أوسطية مشروع عمره نصف قرن	رؤوف عباس	٥٦٥	٩٢-١٠-٣٧
رجال العمال العرب والنظام الشرق أوسطى	محمد سعد	٥٦٧	٩٢-١٠-٢٨
الدور العربى المطلوب لمواجهة بريس السلام	والى بروج للسوق الشرق أوسطية فى حولة بالدول العربيه	٥٦٨	٩٢-١٠-٢٨
صلاح بديوى	الشعب	٥٦٩	٩٢-١٠-٢٩
٢ وفود أمريكية تحوّل الميناء سرا .. وخطة لدعم التعاون الاقتصادى العربى - الاسرائيلى	الشعب	٥٧٠	٩٢-١٠-٢٩
مصر .. والنظام الشرق أوسطى الجديد	العالم اليوم	٥٧١	٩٢-١٠-٢٩
٤٠٠ حبر باقشوب مخاطر الشوق الشرق أوسطية فى الاسكندرية	المصور	٥٧٢	٩٢-١٠-٢٩
يحيى عبد اللطيف	إسرائيل لا تملك عصا سحرية لجذب الموال العربيه	٥٧٢	٩٢-١٠-٢٩
مصطفى عبد السلام	النجارة والشتاره والنظام الشرق أوسطى	٥٧٥	٩٢-١٠-٣١
محمد سعد ابو عامود	على همنشمار "المعاملات الشرق أوسطية أخطر من أن تترك لرجال الأعمال وحدهم"	٥٧٧	٩٢-١١-٠١
العرب والسوق الشرق أوسطية	عبد الفتاح محمد عبد العناج	٥٧٩	٩٢-١١-٠١
موافق	ابنيس مصور	٥٨٢	٩٢-١١-٠١
البنطوب يسبق الطبع .. والسلام معا	امين يسرى	٥٨٢	٩٢-١١-٠١
الاهرام الاقتصادية			







مجلد رقم	٢	سوق شرق أوسطية	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر		
			المجموعات العمرانية بسعد للحدول في مشروعات السوق الشرق اوسطية	
٩٢-١١-٠١	٥٨٦	الشيعة	علاء البحار	
			المجموعات العمرانية بسعد	
٩٢-١١-٠٢	٥٨٧	الشيعة	علاء البحار	
			تدفقات استثماره هائلة على إسرائيل بعد انقاع السلام	
٩٢-١١-٠١	٥٨٨	العالم اليوم	سبل عدلى	
			ملف خاص عن : السوق الشرق اوسطية	
٩٢-١١-٠١	٥٩٠	الاهرام الاقصادى	رحب السا	
			٣٥ مليون دولار من أوروبا لمشروعات غزة وأريحا	
٩٢-١١-٠٢	٥٩٥	العالم اليوم	بسمه عبد العظيم	
			الاقتصاديون العرب ليسوا مطلين بتفسير الأخطام الإسرائيلية	
٩٢-١١-٠٥	٥٩٦	العالم اليوم	عادل سكري	
			تكليف الوزراء بعداد برامج بفضله للسوق الشرق اوسطية	
٩٢-١١-٠٥	٥٩٨	الشيعة	علاء البحار	
			انقاع غزة - اريحا ليس سلاما	
٩٢-١١-٠٦	٥٩٩	الحقيقة	احمد حسن بكر	
			اسرائيل وسوق الشرق الوسط .. المعزى والمتادير ؟!	
٩٢-١١-٠٧	٦٠١	الوفد	سواء السعيد	
			سوق اوسطية أم جماعة اقتصادية عربية ؟	
٩٢-١١-٠٨	٦٠٢	العربى	زهرى ركي	
			هل يمكن الان تحقيق الانعاج الاقصادى بين الحرب واسرائيل	
٩٢-١١-٠٨	٦٠٥	الاهرام الاقصادى	رحب السا	
			بوضوح	
٩٢-١١-٠٩	٦١٢	العالم اليوم		
			"المنعده" للتعاون الاقتصادية بتمع في كوبنهاجن	
٩٢-١١-٠٩	٦١٢	الشرق الاوسط		
			ورقة عمل حول قيام سوق الشرق الاوسط	
٩٢-١١-١٠	٦١٤	الاهرام		
			هل نلهم السوق الجديدة جامعة الدول العربى ؟	
٩٢-١١-١٣	٦١٥	الاخبار	وحية ابو ذكري	
			كسر حاجز الحوف من لسوق الاسرائيلى بعد انقاع غزة - اريحا	
٩٢-١١-١٣	٦١٦	الاخبار	فمر ساه دو العمار	







مجلد رقم	٢	سوق شرق أوسطيه
العنوان		
المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ
معلومات منيرة عن المحطات الصهيونية للهيمنة على مصر والمنطقة		
صلاح بذبوي	٦١٨	٩٢-١١-١٢
الأنار الاقتصادية لانعاق السلام الفلسطيني الإسرائيلي		
حمدي عبد العظيم	٦٢١	٩٢-١١-١٢
معنى الكلام		
انيس منصور	٦٢٤	٩٢-١١-١٢
لماذا يرفض السوق الشرق أوسطيه		
رمزي ركي	٦٢٥	٩٢-١١-١٥
النظام العربي في أسوأ حالته والمطلوب حظه عمل		
طلال خالد	٦٢٨	٩٢-١١-١٥
الشرق الوسط سوق إسرائيل فقط		
محمود المراعي	٦٣٠	٩٢-١١-١٥
روبرالوسيف		









المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ٨ ٢٤ ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# المصير الاقتصادي لل الضفة الغربية يعتمد على القرار السياسي لحل مسألة القدس

الاستثمار في السلام  
تقرير البنك الدولي  
عن تنمية الأراضي المحتلة











المحتلة، ذلك أنه لم يتم القيام بأي أعمال سكنية في هذه الأراضي منذ ما يربو على خمسة وعشر مائة عاماً. ونتيجة لذلك، فإن معظم بيانات القوة العاملة والبيانات الديموجرافية تقوم على تقديرات استقرائية وعلى دراسات للعينات السكانية، والتي يصعب الاعتماد عليها مزرعها من جراء مشكلات تتعلق بعدم الاستجابة منذ بداية الانتفاضة في عام ١٩٨٧، أما البيانات عن القدس الشرقية والمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، وللتين يتم التعامل معهما باعتبارهما جزءين من إسرائيل من جانب المصادر الإسرائيلية الرسمية، فإنها غير متاحة في أغلب الأحيان. كما أن المعلومات المتاحة عن التجارة بين الأراضي المحتلة وعن ريفية وتنافس المشروعات الزراعية والصناعية تعد محدودة للغاية، وبالنسبة للمعلومات والبيانات عن الأراضي المحتلة من مصادر فلسطينية وإسرائيلية غير رسمية فإنها انتقائية وضئيلة، وكذلك فإن المعلومات الفلسطينية، وإذا توافرت، فهي غالباً ما تستند إلى دراسات لاتميل إلى المقارنات. وفي العديد من الأمثلة، تختلف البيانات بين المصادر، وحتى عندما يتم استخدام المصدر نفسه، فإنه تكون هناك فجوات واضحة، ومع الأخذ في الاعتبار هذه المشكلات بشأن البيانات والمعلومات، يستخدم التقرير تقديرات تبدو أكثر قبولاً من الناحية الظاهرية في ضوء الملاحظات الميدانية لبعثة البنك. وفي الحالات التي تظهر فيها اختلافات جادة بين المصادر المختلفة (أي السكان، البطالة، والمؤشرات الاجتماعية)، يحاول التقرير على قدر الامكان - دراسة الأسباب وراء هذه الاختلافات والإشارة إلى مضامين التقديرات البديلة لتناجح التحليل.

## ٢٠ الفصل الأول

### مشكلة القدس

احتلت مدينة القدس مكانة رئيسية في تاريخ الأديان السماوية الثلاثة: اليهودية، والمسيحية، والإسلام، كما أنها قد لعبت دوراً رئيسياً في تشكيل مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية لمنطقة الشرق الأوسط ما يزيد على ثلاثة آلاف عام، ولذا، فإن شدة جانبها مهما من النزاع الحالي في المنطقة يركز على السيطرة على القدس.

وقد اندلعت حرب عام ١٩٤٨ التي تقسم القدس إلى شطرين: القدس الشرقية، والقدس الغربية، وفي نهاية حرب عام ١٩٦٧، احتلت القوات الإسرائيلية القدس الشرقية، وغلب الاحتلال، قامت إسرائيل بتوسيع حدود مدينة القدس لتشمل بعض المناطق المحيطة من الضفة الغربية، وفي الثلاثين من شهر يوليوس عام ١٩٨٠ قامت إسرائيل بضم المدينة الموحدة وقد منع السكان العرب في القدس خيانتهم الحصول على الجنسية الإسرائيلية على الرغم من أن عدداً قليلاً جداً قد اختاروا ذلك، وتعتبر إسرائيل لبنانية عاصمتها التاريخية وهي تؤكد على أنه لا ينبغي أن تصبح القدس مدينة مقسمة أبداً مرة أخرى.

وقد اعتبرت الأمم المتحدة أن الإجراءات التي

يشهد اقته، الأراضي المحتلة حالياً موجة اضطراب، فقد ظلت مستويات الدخل راكدة في غضون العقد الماضي وتأخذ معدلات البطالة في الارتفاع المضطرد ويتسع نطاق الخدمات الاجتماعية وخدمات البنية الأساسية إلى حد كبير، في حين باتت قاعدة الغاز الطبيعي الهائلة مهددة بفخسائر وأضرار لا يمكن تلافيها، وعلاوة على ذلك يظل الاقتصاد معرّضاً للتغيرات الخارجية، والواقع أن شعور اليأس الناجم عن ذلك وكذلك الشعور بالاعتماد على الغير، ولدى مقارنتهما في وضعهما مقابل الآمال الكبيرة للانخراط في التفرص للمستوطنات العيشية الإسرائيلية داخل الأراضي المحتلة وإسرائيل يشكلان موضوع عقبة رئيسية في طريق تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة وفي السوفت السدي يختلف فيه الإسرائيليون والفلسطينيون وهم غالباً ما يختلفون عاطفياً حول العديد من المشكلات بشأن مستقبل الأراضي المحتلة إلا أنهم يتفقون على قضية واحدة ألا وهي الحاجة الملحة والمعالجة إلى انعاش وتنشيط التنمية الاقتصادية في الأراضي المحتلة، وحيال هذا الهدف المشترك، فإن هذه الدراسة تستهدف تقييم الاحتمالات المتعلقة بعملية هذه عملية في الأراضي المحتلة، وكذلك وضع إطار بشأن جدول عمل أو برنامج يحظى بالأولوية في مجال سياسة الإصلاحات، والتنمية المؤسسية، والاستثمارات المطلوبة لتحقيق النمو.

ومن الضروري - بهذا الصدد - إلقاء الضوء على مشكلتين تواجهان هذه الدراسة في البداية الأولى هي عدم توافر المعلومات والقضايا الأساسية المرتبطة بالتنمية المستقبلية للأراضي المحتلة ويعني ذلك توزيع مصادر المياه والأراضي، والتخصص في المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، والوضع المستقبلي للفلسطينيين المقيمين، والمشكلات الخاصة بالقدس، والامم من ذلك، طبيعة الحكم الذاتي الفلسطيني المقترح، ومن المحتمل أن يركز حل هذه المشكلات أساساً على اعتبارات أمنية وسياسية، وحيث أن مهمة البنك الدولي في الأراضي المحتلة كانت مهمة فنية، نظراً لأن بعثته لم تكن مفوضة أو لديها الخبرة للتعامل في الجوانب السياسية أو الأمنية، فإن هذه الدراسة لا تتخذ أي موقف حيال المشكلات المدرجة ضمن جدول الأعمال بالنسبة للغاوضات الثقافية، وبدلاً من ذلك فإن التركيز ينصب على السياسة الاقتصادية والاستثمارات، حيث تعتبر الخيارات القصوى مبادئاً للتقديرات السياسية النهائية التي يمكن أن تبرز من المناقشات الثقافية، وهكذا، على سبيل المثال، ولدى تحليلها، فإن التقرير يتفادى على معرض تناول الروابط الاقتصادية بين القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة، إصدار أي أحكام فيما يتعلق بالوضع المستقبلي للقدس الشرقية.

ثانياً: لقد كان ينعين على الدراسة التطلب على الفجوات وحالات عدم التوافق الخطيرة في البيانات والمعلومات، والكثير من هذه البيانات عن الأراضي المحتلة، سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة، مستقاة من مصادر إسرائيلية رسمية، ومع ذلك، هناك شدة فجوات وتفرقات خطيرة في قاعدة البيانات عن الأراضي









تقديرات الوفيات، وتعديل عدد المهاجرين، وكانت المحاولات العديدة للتحقق من صحة هذه الإرقام عن السكان، والتي جاء معظمها من جانب بلحثين فلسطينيين وبعض الباحثين الاسرائيليين، قد خلصت الى ان الكتب المركزي للاحصاءات الاسرائيل انتهى الى تقديرات بشأن سكان الضفة الغربية وقطاع غزة تقل عن التقديرات الصحيحة بما يتراوح بين ١٠٪ و٥٠٪. والسبب المحتمل وراء ذلك هو ان قاعدة الإرقام والاحصاءات لعام ١٩٦٧ يعتمدت انها كانت غير دقيقة، ذلك ان الاحصاء الذي اجري بعد الاحتلال ثلاثة اشهر فقط، قد تم في ظل فرض حظر التحويل، أما السبب الآخر انه لم يكن يتم في معظم الاحيان تسجيل حالات الوفيات والمواليد. وبينما قام المكتب المركزي للاحصاءات الاسرائيل بتصحيح تقديراته بشأن وفيات الاطفال فانه لم يفعل الشيء نفسه بالنسبة لمعدلات المواليد.

ويقول مكتب الاحصاءات الاسرائيل ان احصاء عام ١٩٦٧ خلق تغطية استثنائية نظراً لان حظر التحويل الذي كان سارياً آنذاك ساعد على عدم خروج السكان من منازلهم ويقول ايضا ان تسجيل المواليد منذ عام ١٩٦٧ يعتمد ان يكون كاملاً تقريباً، وذلك نظراً لان تسجيل المواليد يتطلب ان يمارس المرء حقوقه وان يحصل على الفوائد الاجتماعية، وطبقاً لذلك، يعتقد مكتب الاحصاءات الاسرائيل ان البيانات الرسمية هي افضل تقدير لسكان الاراضي المحتلة.

وبقدر ما يعتمد ان تعمل ارقام واحصائيات مكتب الاحصاءات الاسرائيل على تقليل التقديرات المتعلقة بحجم السكان، فان المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لتوسط دخل الفرد بين سكان الاراضي المحتلة، والمستقرة من تقديرات نفس المكتب، تدع بحاجة الى تفسيرها بضاية، وسيكون من المحتمل ايضا ان يؤثر الخطأ في تقدير حجم السكان على احتياجات الاساسية للمستقبل، ويؤكد الخلاف المستمر حول هذه المشكلة الحاجة الملحة الى تصحيح قاعدة البيانات الاحصائية لسكان الاراضي المحتلة. وبوجه خاص، فانه لا بد وان تحول السلطات اولوية قصوى لاجراء احصاء سكاني جديد. وينظر الى القيود والحدود القروية على مهمة البحث، والصعوبات الخاصة بالبيانات والمعلومات، فانه يمكن اعتبار هذه الدراسة بمثابة بداية فقط، والتحليل في هذه الدراسة، ولا سيما بالنسبة للاجل الطويل، ليس كاملاً بالضرورة، وذلك لانه عندما يتم احرار تقدم في المناوشات الثقافية لسكان الدراسة بحاجة الى تعديل وتطوير اكثر توسعاً بحيث تأخذ في الاعتبار الاتفاقيات التي سيتم التوصل اليها، ويتعين التعامل مع نتائج هذه الدراسة فقط على اعتبار انها مؤشرات لاتجاهات وأولويات اوسع نطاقاً، لذلك انه ستكون هناك ثمة حاجة الى اجراء دراسات متعمقة اخرى، واجراء مشروع لدراسة اليهودي قبل اسكانية استخدام نتائج هذا التقرير في اتخاذ قرارات عمدة.

اتخذتها اسرائيل بشأن القدس المحتلة، ولاغية، وبمعتها الى التراجع عن القيام بأي اجراء من شأنه تغيير الوضع الجغرافي والسكاني للمدينة، وعلى الرغم من ان المجتمع الدولي لم يعترف بحزم اسرائيل للقدس الشرقية، إلا ان اسرائيل مازالت تواصل سلطتها على المنطقة وتعديرها جزءا لا يتجزأ من اسرائيل ولا تخضع لأي مفاوضات اخرى.

ومن جانبهم، يصر الفلسطينيون على ان القدس الشرقية جزء من الضفة الغربية وفقاً لحدود ما قبل عام ١٩٦٧ وأنه ينبغي على اسرائيل الانسحاب من كافة المناطق المحتلة اثناء حرب عام ١٩٦٧ بموجب قرارات الامم المتحدة.

والواقع ان ثمة علاقات وروابط اقتصادية مهمة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن ثم، فإنه يمكن ان يكون للقرارات المتعلقة بالقدس ابعاد ومضامين مهمة بالنسبة للتقدم الاقتصادي للمستقبل والاولويات الخاصة بالاراضي المحتلة.

وفيما يلي أهم هذه العلاقات :  
● الامكانيات السياسية للضفة الغربية تعتمد اعتماداً كبيراً على الاماكن الدينية القديمة في القدس.  
● شبكات وطرق النقل الرئيسية جنوب وشمال الضفة الغربية تمر عبر القدس.

● المستشفى الرئيسي الوحيد للرعاية الطبية وعدد اخر من المستشفيات الفرعية الاخرى المتحابة لدى السكان، موجودة في القدس الشرقية.  
● تضم القدس الشرقية الكثير من الخدمات المالية الفلسطينية، ومنشآت التسوق، والبنية الاساسية الاجتماعية والثقافية.

● مطار «مغنيد» وهو مطار يعتمد ان يربط الضفة الغربية بالطائرات الاقليمية، يوجد داخل القدس الشرقية.

● اجزاء من القدس الشرقية تعتبر جزءا لا يتجزأ من شبكة الطاقة الكهربائية التي تغطي المناطق من رام الله الى بيت لحم.

ومع الاخذ بعين الاعتبار ان مشكلة القدس، تعد في الاساس مسألة سياسية، فإن هذا التقرير لا يتخذ أي مواقف ازاء هذه المشكلة، ولهذا، ففي معرض تحليله لهذه الروابط، فان التقرير قد حاول تجنب اصدار أي توصيات يعتمد ان تنطوي على أي حكم مسبق بشأن وضع القدس.

## معلومات عن السكان

### في الاراضي المحتلة

المعلومات الخاصة الوحيدة عن سكان الاراضي المحتلة مصدرها المكتب المركزي الاسرائيل للاحصاءات (CBS)، طبقاً للمكتب، فان لجمال منذ سكان الضفة الغربية (باحتواء القدس الشرقية) بلغ مليون نسمة في نهاية عام ١٩٩١، في حين وصل تعداد سكان قطاع غزة الى ٦٨٠ ألف نسمة، ليصبح مجموع السكان ١,٦٨ مليون نسمة وترتكز هذه التقديرات على الاحصاء الذي تم في شهر سبتمبر عام ١٩٦٧ والذي يجري تعديله سنوياً بإضافة المواليد الجدد، وطرح









المصدر : المصراع

التاريخ : ٨ / ١ / ٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# هل نصبح سوقاً للمنتجين .. أم .. منتجين لنا أسواق؟

اشترك في الندوة

الدكتور اسامة الغزالي حرب رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية  
الدكتور احمد الغندور عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة  
القاهرة الدكتور احمد يوسف استاذ العلوم السياسية - الدكتور حلمي  
الحميدى وزير الصحة السابق - الدكتور سيف الدين عبد الفتاح  
اسماعيل الخرس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - الدكتور عبد  
الحكم سعيد نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية -  
الدكتورة ليلى تكلأ استاذة الادارة والخبرة بالأمم المتحدة - السفير  
محمود عثمان مساعد وزير الخارجية - الدكتور مصطفى الفقى أمين  
الحجاس الاستشارى للسياسة الخارجية - الدكتور مفيد شهاب رئيس  
جامعة القاهرة - محمد عبد السلام الباحث بمركز الدراسات السياسية  
والاستراتيجية بالاهرام.









= «مركبتنا تمسدها الشوايت

التاريخية.. والتغيرات السياسية»

«علينا الاستعداد للمواجهة.. بالعلم

والديمقراطية وحقوق الانسان»

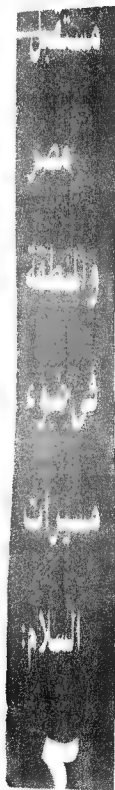
« سقوط الحياء القومي..

فطر يجعلنا بلا هماية!»

مناقشة حادة حول:

« تدفق الاستثمارات وأين

تذهب ومن يستفيد بها؟»











فيما البعض يرى أنها نميش بالفعل نظاما «شرقي اوسطيا» منذ سنوات بعيدة، وأن الصبرة ليست بهوية وقومية، وإنما بمصالح مشتركة ومعاملات اقتصادية وتجارية. وتذهب اراء الى حد أن القومية تصادم احبانا مع الوطنية وذاتية كل قطر.. في حين يرى البعض الآخر أن القومية ضرورة حيائية لمصلحة كل قطر وكل عربي، وانها لابد ان تتقدم على الوطنية... وكثير من هذا القيد كانت حايا من المنطقة من سيطرة ما كان يسمى به، جلف بغداد، ومن استمرار الاحتلال للاستعمار التقليدي، وساهمت ان لم تكن قد تسعت المبدء، في تغيير الخرىطة السياسية والاجتماعية للمنطقة بالحرية والتحرير.. وفي التي كانت الدرع التي حافظت على الهوية الفلسطينية من الضياع تحت غف الصبرات التي وجهت لها.

ولقد أكدت الندوة هذا، كما أكدت أن الاتفاق الفلسطيني- الإسرائيلي هو بداية جادة للتسوية الشاملة. غير أن السلام الشامل المنشود لن يتحقق قبل سنوات، وعلينا خلالها أن نتجه جيئداً وبكل اليقظة حتى نصل إلى تحقيق الأهداف العربية دون أن تفرض علينا تبعات تضر بمصالحنا.

وعلى أي حال، لقد طرحت التدوة عناصر عديدة تتصل بالقضية الرئيسية، وتركت النقاش حراً، وبذلك كانت فرصة المصاحبة للعوار فائنة أيضاً لنفتح الباب للعوار أمام كل القوى وكل التيارات وكل الأراء.. ذلك لأن المستقبل صناعة بشرية.. وأولى أدوات هذه الصناعة: الإنسان.. الفاعل المشارك في فكره ورأيه









المصدر :

٨ ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحية والمعلومات

■ الدكتور حلمي الحميدي: أشكر الأفرام الذي أعادني بهذه النوبة إلى المشاركة في العمل العام بعد طول اعتكاف.. وأشير إلى أنه قد سبق أن خرجت من هذا المكان - نوبة الأفرام - د. راسات وحلول لعديد من القضايا غير أنه - للأسف - لم يؤخذ ببعضها رغم جودة الدراسات والحديث ولهذا فليس غياب الدراسة أو المعلومة هو دائما سبب عدم النجاح.

وبعد.. فقد استندت كثيرا بما قيل بل وأصبحت أكثر تفاؤلا مما كنت عليه قبل حضوري، فقد اقتنعت بفكرتين الأولى: هي ضرورة النظرة الشاملة للأمور، والثانية: أنه لا بد من الابتعاد عن النفس المواءمة التي تجد في ذاتها الضعف والتقص عن الآخرين بمبرر ويغير مبرر.. فإنه بالنظرة الشاملة نجد أن ما حدث واحد من سلسلة تقول أنه لإسلام وإنما هو هدنة يفرض فيها القوى شروطه على الآخر.. فالقوة الفلسطينية كانت جزءا من قضية أكبر هي القومية العربية.. فإذا ما وجدنا أن فكر القومية يتحول وينهار فكل جزئياته لابد أيضا أن تلقى نفس المصير رضينا أم لم نرض.

إن العالم في نظري الآن يمر بفترة عدم إقرار وهي فترة انتقالية حادة ولا يمكن أن يبقى بأي حال هكذا، وإنما سيستقر، كذلك فإنه لا يمكن أن تقوم دولة واحدة بحكم العالم.. هكذا يقول لنا التاريخ.. ولابد أن تبرز دولتان أو أكثر.. والإحتمالات أمامنا مطروحة.. المهم ما هو دورنا.. نحن منظمة للتوعية بحكمها نظام القليمي يتحدد.. للأسف الشديد.. من خارج هذا النظام.. والخوف أن إسرائيل ستحتل مكان السيادة في هذا النظام بمساعدة القوى الكبرى، وتشارك فيه قوات أخرى هما: إيران وتركيا، وحتى تستقر الأمور ستحدث خلافات أيديولوجية وعرقية وأخرى يجري اختلالها!

هذا هو تصوري في ظل عالم اليوم المتغير الذي من المتوقع أن يصير إلى شيء آخر في المستقبل القريب، وعلينا لكي نتحدد دورنا.. أن نحسب ونرصد قدراتنا وأولامنا لثروتنا البشرية حتى لا تصبح عبئا ولكن فقرة.. فليست العبرة بعدد المتعلمين حتى وإن كانوا من حملة الدكتوراه، وإنما بالفكر والإبداع في كل مجال.

إن علينا أن نستعد لمواجهة المستقبل بشخص كل إمكانياتنا، وننتسح بالعلم والديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية التعبير.

وإنني اتفق مع الدكتور مصطفى الفقي فيما قاله من أنه ما لم تطور الجامعة العربية نفسها فسوف ينتهي تأثيرها.. وهنا أقول أن فكرة التجمع العربي ستحارب من القوى الكبرى ومن القوى الإسلامية.

لقد كانت القومية العربية هي وسيلة تجميع العرب في الخمسينيات والستينيات.. أما اليوم فلم يعد لها من ينادي بها لأنه لا يستطيع أن يجد مبررات قوية ليجمع بها العرب على أساس قومي..

وإذا نظرنا إلى التوافه للحقيقة بنا، فإننا مثلا نجد التيار الديني الذي يستخدم لإشعال الخلافات ولتحقيق مشروع الشرق الأوسط بديلا عن العروبة.

القومية.. أين ولماذا؟

«الأفرام: استأنتم في الآلة تفتتن: العيس غريباً ونحن الآن في عصر يتعاقب فيه ويبرز دور القوميات أن نجد تراجمها للقومية العربية التي نودي بها منذ سنوات بعيدة وبلغت ذروتها في الستينيات وأكثر من هذا نجد أبناء القومية العربية









## يدققون الثقة بها؟

- واسمحوا لي بالقول ثانية: هل فكرة القومية العربية والتجمع العربي، لا تزال صالحة، فتعيد المائدة بها وتعطيها من أجل مصلحة كل قطر عربي ومواطن عربي، أم أنها فكرة غير صالحة وبالتالي تنخرط فيما يسمى النظام الشرقي أوسطي؟ هل من المصلحة أن يدخل كل بلد عربي إلى السوق الشرق الأوسطية أو العالمية المفردة... أم الأفضل له أن يكون ضمن منظومة عربية لا تحكها فقط حدود الجغرافيا وإنما عناصر التاريخ وعوامل الدين والثقافة واللغة التي هي ليست مجرد وسيلة تعبير عن مشغولات فكرية وثقافية. أين الخير لنا؟

■ الدكتور أسامة الغزالي: اعتقد أنه قد تم خلال السنوات الماضية عمل دراسات مستفيضة حول الصراع العربي- الإسرائيلي، وأظن أنها تناوأت مسألة السلام ولكنها جميعا حبيسة الأراج بون الاستفادة بها، ومن ثم فإن ميزة هذه النقطة أنها تعقد سريعا وتلاحق الحدث وتكمل بداية رائدة لندوات مشابهة... أما إذا تحدثنا عن مستقبل المنطقة بعد السلام فإتاني أشير إلى ثلاث نقاط الأولى: مصير الاتفاق نفسه في سياق تطور الأوضاع. الثانية: عنصر الإرادة الفاعلة لكافة الأطراف... وهنا أعيب على كثيرين أنهم عندما يتحدثون يعبرون عن احساس كامل بالضعف العربي كما لو أن الالتزام أمام إسرائيل قدر.. ولا يحدث أي تطور ايجابي عربي. الثالثة: أننا نقع في منطقة يتحدد مصيرها إلى حد كبير وفق ارادات القوى الكبرى والمؤثرة وبالتالي عندما نبحث عن مستقبلنا لابد أن نبحث عن التشكيل العالي الجديد ومستقبل القوى الصاعدة والتي لها مصالح في المنطقة.

وإذا تناولنا الاتفاق نفسه أقول أن فهمه لا يكون فقط في سياق التطورات العالمية. في السنوات الأخيرة وإنما أيضا في سياق تبلور البحث الفلسطيني عن حل - فما يحدث الآن هام بالمسبة للأساس الفلسطيني بالهوية الوطنية والقومية وهو تطور مهما كان ضئيلا فقد مرت القضية الفلسطينية بمراحل متعددة، فمن ١٩٤٨ - ١٩٦٧ لم يكن للفلسطينيين أي إرادة على أرضهم، فالمسألة كانت تتبع الأرض وغزة تتبع مصر وبالقوى الأرض مشغلة ومن في الخارج مشتتون في الدول. ومن ١٩٧٦ إلى ١٩٨٧ كانت مرحلة شهدت أهم تطور في القضية على الإطلاق، إذ أن احتلال إسرائيل لكل الأراضي جعل الفلسطينيين وجها لوجه أمام عوهم الحقيقي وهو إسرائيل. ولذلك لم يكن مصادفة أن نما جيل جديد قام بشوارة أو انتفاضة الصجارة التي اعتبرها التفسير الأساسي لهذا الاتفاق بما أعطى من زخم معنوي.

وفي المقابل فإننا ونحن نبحث عن المستقبل العربي بعد السلام علينا أيضا البحث عن مستقبل إسرائيل وما يمكن أن تؤثر فيه فهي محمودة السكان. لذا دخلت في اتفاق كونيغزالي مع الفلسطينيين أو مع فلسطين والأردن، أو تعاملت مع بحر البشير العربي.

ويعد هذا فائتي اتفاق مع الدكتور مصطفى المصطفى في أن هذه التطورات سوف تؤثر على الفظم العربية وتركيباتها. فقد عاش كثيرون يتحدثون بإيديات القضية فمأذا سيقولون الآن... أن نتائج التأثيرات لا يمكن التنبؤ بها الآن وسط هذه التطورات المثير.

أما بالنسبة لما ذكره الأستاذ محمود مراد عن النظام العربي وكيفية التعامل مع النظام الشرق أوسطي- فإتاني أزعج أنه من نواح كثيرة تعد الدعوة للوحدة والقومية العربية القوى بكثير مما كانت عليه في







عصرها الذهبي في الستينيات. صحيح أنه كان هناك حديث زاعق لكن العاصم للمدينة على الأرض كانت أقل بكثير مما هي عليه الآن متحولة في العمالة العربية المنتشرة والقضايا السياسية المتشتركة. ويبدو أن الإحساس بالذات هو شرط بداية للوحود في القومية.

والقول أن مستقبل منطقة الخليج حساس جداً فهي في قلب المنطقة العربية وفي قلب الشرق الأوسط وتعد محط أنظار قوى عديدة. أما بالنسبة لمرحلة القادمة تحمل لنا مزيداً من التحديات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية واستثمار علاقتنا بشكل أفضل - فضلاً عن الحدي الديمقراطي.

#### المستقبل صناعة بشرية

■ الدكتور عبد المنعم سعيد: انني أبدأ بثلاث ملاحظات أساسية. الأولى أن المستقبل صناعة بشرية بمعنى قدرة السياسة على انتهاز الفرص المتاحة وتجنب المخاطر. والثانية أن الاتفاق الذي تم هو سياسي. والجانب القانوني فيه فني. والثالثة أنني أنتفض من الذين يتحدثون عن حل تتحول من نظام عربي إلى نظام شرق أوسط. فنحن في الحقيقة نعيش نظاماً شرق أوسطي. منذ الحرب العالمية الثانية فالنظام مرتبط لدى البعض بالمنظمة. فالنظام العربي هو الجاسمة العربية بينما دارسو السياسة الدولية يرون أن النظام هو مجموعة من التفاعلات ذات النمط المعين. فبالمعنى السياسي هذا نظام شرقي أوسطي. ونحن لدينا مقاومة شديدة جداً لأن نفهم أن أي نظام إقليمي هو نظام عربي من النظام العالمي. بينما النظام الإقليمي له نظم فرعية. فيمكن القول بأنه توجد تفاعلات خاصة بالعالم العربي. وداخل العالم العربي توجد ملامح تفاعلات خاصة بالخليج وهكذا.

أما جوهر الموضوع فهو موقع مصر الاستراتيجي بالنسبة للمنطقة وما الذي سيتغير. والموقع الاستراتيجي يكتسب بأمرين: مجموعة المعلومات داخل الدولة تاريخياً، ثقافتها، مهارتها وهكذا... أي العوامل الثابتة إلى حد ما. والعوامل المتغيرة بطبيعة السياسة. وأنا أقول أن الاتفاق الأخير سوف يساهم إلى جانب مجموعة أخرى من العوامل في انقاص الأهمية الاستراتيجية لموقع مصر. لأن مصر قد صنعت أهميتها الاستراتيجية خلال السنوات الثلاثين الماضية على دورها الفاعل في أربع قضايا أساسية: الحرب الباردة - الصراع العربي الإسرائيلي حرباً وسلاماً - أمن الخليج - القرن الأفريقي. وإذا نظرنا إلى هذه القضايا نجد أن الحرب الباردة قد انتهت والقرن الأفريقي تعمق، والخليج لا يزال لنا فيه دور ولكن هناك ترتيبات معينة تحد من دورنا. وباقى موضوع الصراع العربي الإسرائيلي الذي إذا جرى حله سيتغير دور مصر.

إن فإن المهم هو مستقبل مصر وهو صناعة بشرية. وهو أن نعيد بناء الموقع الاستراتيجي. وهنا فأنني أست من المتشائمين إذا وجدنا من ينتظر الفرص في ظل المتغيرات. ومصر لو لمقوماتها، مثلاً أنها تستورد بما قيمته أحد عشر مليار دولار في السنة. وهذه تخلق سوقاً تجذب إليها من يريد البترول وسيترفع الرقم بعد سنوات إلى ١٥ مليار أو أكثر وهكذا. فالسوق هنا قوة تجذب ليدخل فيها الإثراك والإسرائيليون وغيرهم. أيضاً فإن هناك منطقة التكامل الطبيعية الأولى وأعني بها إسرائيل، الأردن، فلسطين، التي مستحق عقابها الاستثمارات الأولية، فإذا تجمعت في ربطها بسيماة تضفي عاملاً

شهماً، أيضاً يمكن الاستفادة من هذه المناطق بتسهيل طريق برى حيوي. ثم لدينا عامل الطاقة وهي صناعة ضخمة تنفوق كلها.

■ الدكتور أحمد يوسف: سأقول إلى النقط التي ذكرها الدكتور مصطفى الفقي، وهي عن أي مستقبل نتحدث... فإذا كنا نلصق المستقبل البعد الذي نسبنا فمن الممكن القول أن عالم ما بعد السلام. وأنا أتصور أنه المستقبل القريب أي إلى ما بقي من هذا القرن وهو سيخضع لتفاعلات شديدة التعقيد بما يشهد إلى دورنا فيما بقي من مسيرة السلام. وفي رأيي أن الاتجاه للتسوية قد بدأ عقب أزمة ١٩٦٧. لأن مصر - أقوى دولة عربية - قبلت للقرار ٢٤٢ بكل دلائله ثم بعد ذلك كانت حرب أكتوبر المقدمة لسلام مصري. إسرائيل.









المصدر : **الأمم المتحدة**

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٨ أيار ١٩٩٢

والأهم من ذلك أن صلاتا السلام للصري - الإسرائيلي لم يكن بعيدا عربيا بطرح حلا عسكريا أو شبه عسكري وإنما كان صيغة فاس مؤتمر القمة العربية، وبعدها بنحو عقد من الزمان كان مؤتمر مدريد دم الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي.  
ابن وكما قال السفير محمود عثمان فهذه محطة في تسلسل معين وهي تستغرق للتسوية النهائية سنوات ما بقي من هذا القرن. فعاداً سنفعّل في تعقيدات هذه التسوية حتى نتم - ثم ماذا بعد التسوية - اننى اتفق في اننا كنا نعيش نظاما مشرقا أوسطيا، لكن كان هناك نظام عربي يصد أي محاولات اختراق مثل نجاحه في صد حلف بغداد وفي تصفية الاستعمار التقليدي، وفي غير ذلك.

وكل شخصيتي من النظام الشرق أوسطي أن يكون مخصصاً لأخذ الأموال العربية لاستثمارات ولتنمية إسرائيل. هذه هي القضية.

أما بالنسبة للعرب، فإنه يمكن أن يوجد نظام مشرق أوسطي يداخله نظام عربي، لكن ما يلقن هو ما يبدو حتى الآن وهو أن الدول العربية تدخل لمرادى إلى هذا النظام والمفاوضات والاتفاقيات الثنائية العربية - الإسرائيلية تنظر إلى هذا، مما سيجعل وضع البلاد العربية أضعف في النظام الجديد مما هي عليه.

لكن القضية ليست هي انهيار النظام العربي، بل أن النظام الشرق أوسطي يلا مستقبل بالمعنى بعيد المدى - لأنه في رأيي سيبنى على عدم العدل، والعدالة في رأيي هي أساس الاستقرار ذلك إذا كان أساسه أن تعطينا إسرائيل الأرض في مقابل المال والموارد - ثم إن هذا النظام الجديد يتجاهل مساهمات عدم استقرار أصيلة في المنطقة وهو عاجز عن حلها مثل القضايا العرقية والديمقراطية والاقتصادية داخل كل بلد - وهو عاجز عن حلها - وأخيراً فإن هذا النظام الشرقي أوسطي معنى على هيئة أمريكية على النظام الدولي وفي اللحظة التي تبرز فيها قوى أكثر تأثيرا على المساحة العالمية سيختلف ترتيب الأمور في هذه المنطقة.

هذا تأتي أهمية دور مصر - فإن لها مصلحة ولديها فرص - فمصلحتها أن - تدخل هذا العالم الجديد المتغير - فائدة لمجموعة دول المنطقة وهذا لا يحدث إذا دخلت في المجموعة دول مثل تركيا وإيران -









## المصدر :

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٢

والفرصة موجودة، بما لديها من إمكانيات. إذا انضحت الرؤية أمام التقنية رسمياً وغير رسمي. واتفق مع ما قبل عن أهمية الدور الثقافي وأنه صناعة ضخمة ويضم التعليم والسينما والمسرح والكتاب والإذاعة والتلفزيون وغيرها.

إن مهمة مصر الآن شاقة لأنه مطلوب منها الدعوة إلى نيل عربي وقيادته. وهو نيل قد ضرب ضربات متوالية لكني من المؤمنين بوجود هوية عربية واحدة لدى كل مواطن عربي، وقد تلعب دوراً في بناء المستقبل. ولهذا ادعو إلى عدم الاستخفاف بها، وإلى عدم المبالغة بأن العداء التاريخي في المنطقة مع إسرائيل سينتهي بسرعة.

■ الدكتور سيف عبدالفتاح: إن المستقبل رهن بالإرادة والرهن بالعدة ويهون إرادة وعدة لتستطيع أن تتعلم عناصر المعادلة. ونمارس الفعل القادر على التأثير والاستمرار. فهل سنعمل هذا أم أننا سنظل دائماً نكرر بعد كل حدث أننا في مرحلة انتقالية، كما لو أن هذه المرحلة سنظل إلى أيد الأيديين... وتكرر أننا في عتق الزجاجة وكان الزجاجة كلها أصبحت عتقا.

### سقوط الأفكار الجامدة:

■ السفير محمود عثمان: في تعليق سريع أود ذكر ثلاثة عناصر، لكن قبلها أشير إلى أنني قد بدأت حديثي (الجزء الأول - الجمعة الماضي) بما لا تكون الروح السائدة هي أن القضية الفلسطينية قد حلت وإنما هي

في طريق الحل والتسوية. ولذلك فنحن العرب نواجه تحديات، ولست في حاجة للتأكيد على أن الدبلوماسية المصرية تعالج القضية الفلسطينية بشكل مستمر ويومي. وأذا قيل ماذا سيكون العمل بعد السلام وهل نجيء مرحلة كتابية المذكرات، فأنتي أقول إن هذا حديث مكرر جداً. ولا يزال الشوط طويلاً أمامنا. فالمهمة معقدة. لكن لا رجعة عن طريق التسوية.

أما العناصر التي أود ذكرها فهي:

أولاً: ربما يكون الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي هو بداية لفتح ملف حدود ما يسمى «الهلال الخصيب» منذ أن جرى رسمها في اتفاق سايكس بيكو.

ثانياً: لقد ركز الدكتور عبدالمنعم سعيد على الناحية الاقتصادية ولكنني كنت متعظناً لسماع انعكاس التفكير السائد الآن يجعل غزة سغافورة أو هونغ كونغ الشرق الأوسط. ولقد بدأ تدفق ملايين الدولارات بالفعل، فما علاقة مصر بهذا؟

ثالثاً: وفي ثانياً هذا الاتفاق معنى فكري أو ثقافي. فمن الثمار التي سينجزها العالم العربي - وهذا رأيي الشخصي - أن التسوية بالأفكار التوحشانية لا تفيد، وأن التبراجمانية في النهاية هي الطريق للوصول إلى ما نريد.

وبهذا سنستأنف الأفكار الجامدة والمخترقة في الشارع العربي.

■ الدكتور عبدالمنعم سعيد: تعليقا على مسألة سغافورة - فإن كل دولة تريد أن تصبح سغافورة والفهم خاطيء لدينا - كعرب - أنه إذا حدث تطور الاستثمار في بلد معين فسيحدث تخلف الآخرين. بينما التجربة العالمية عكس هذا، فالصعود الألماني والفرنسي بعد الحرب العالمية الثانية جر وراءه إيطاليا والبرتغال وإسبانيا وهكذا في آسيا وغيرها. لذا أفنى تصوري أنه حتى لو أصبحت غزة سغافورة فسيؤثر









المصدر : **الأمم المتحدة**

١٩٩٢ ٤٤١ ٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اجابا على سيناء لأن غزة مليون نسمة وأي اتفاق شديد فيها مخداه الحاجة إلى عمالة وغيرها من المناطق القريبة.. وعليها - بهذا - أن تفكر في كيف تخلق من وضع معين فرصة سانحة يكون لك فيها مصلحة وللآخرين أيضا مصلحة.. وأشير إلى ما سبق الحديث عنه وهو دور القنالة.

من يحمي مصالحنا؟

الأفراد: إن الثقافة بالفعل هي المجال الوحيد الذي لا يمكن منافسة مصر فيه أو منافسة العرب - بما لدينا من رصيد حضارى وفكرى وثقافى وبما لدينا من عاقل مبدع.. لكن ومع هذا فلا بد من تجميع عربى يساندى وأسانده لتحقيق الريادة.. ولكن إذا حصلت غزة على سنغافورة، فإن - هذا - عكس ما يقول الدكتور عبد المنعم - سيؤثر سلبا على مصر.. فهناك الآن مثلا دراسة لتحويل منطقة شمال خليج السويس إلى منطقة حرة لتكون سنغافورة أخرى وبديلا عن هونغ كونج.. وهناك مستثمرون يابانيون.. فإذا تحولت غزة إلى سنغافورة فاعتقد أن التاليف سيكون سلبا.. لماذا؟ لأن غزة لن تكون وحدها - بصحبتها ومساحتها - وإنما هم يتخيلون الآن عن مثلث إسرائيل -

فلسطين - الأردن.. ونحن بالطبع لسنا ضد تنمية هذه المناطق - خاصة فلسطين والأردن - ولكننا نخشى أن إسرائيل وسكتلتي بها بديلا الأجنبية ستجذب إلى تلك المنطقة عن طريق إسرائيل وسكتلتي بها بديلا عن أي منطقة مصرية.. وإذا درسنا المدن الجديدة في مصر - وقد أثير هذا ونشرناه في ندوة سابقة الشهر الماضى - فسنجد أنه لم يحدث أن ساهمت أي دولة أو جهة أو مؤسسة أجنبية في إنشاء هذه المدن أو في مرافقها أو حتى في تميمتها وتعميرها ولو بإنشاء مشروعات فيها.. ولكن عندما قامت هذه المدن واستكمل مرافقها وبسبب ارتفاع أسعار الأراضي خارجها فقد اضطرت المشروعات الأجنبية صاحبة الإمكان إلى أن تسمح لمن حصل على فروع لها في مصر بالعمل في هذه المدن الجديدة للتمتع بالأرض رخصه السعر.

■ الدكتور ليلي كلا: أثنى انصو أن القيادة يمكن أن تستمر لحصر إذا تمت قضايا البنية والديمقراطية والثقافة بمعناها الشامل ونزع السلاح في المنطقة العربية وأفريقيا.. وعندما نتكلم عن الثقافة نعلم ثقافة غير مادية فهذا ما يحتاجه العالم اليوم.. وكل اجتماع ثقافى بالمعنى الشامل تحضره في الخارج الآن نسمع أن الإنسان - الذي نهف كل الجهود لا يكون سعيدا - ليس سعيدا رغم كل ما تم على الولايات المتحدة مثلا يوجد ٦٤٣ شخصا مدمنا من بين كل مائة ألف تسمه.. وتوجد ٦٦ حالة انتحار من بين كل مائة ألف تسمه في الحجر.









وتوجد حالة اغتصاب بين كل العى امراء.. وتنتهار حالة زواج بين هن ثلاث زيجات.. وهكذا.

لذا فأننى انصور أن يكون لنا دور حضارى فى هذه للقضايا.. ولكن هذا يقتضى الاهتمام بالبنية الأساسية السياسية فى مصر.. أن أدوات هذه البنية ومؤسساتها موجودة.. لكن فى حاجة الى تنشيطها لتعمل بجدية وتعليقا على ما أثاره الأستاذ محمود مراد حول القومى والجمع العربى.. فهذا سوف يمدد.. وإذا كانت الدعوة قد هدأت فهذا لا يعنى نسيان القومية أو تجاهلها.. وإنما التوقع بعد تأكيد ذات كل قطر أن تتجمع الاطراف جميعا فى ولايات عربية متحدة.. وهذا لا يتناقض مع إمكانية التعايش مع نظام شرق اوسطى.

السوق.. والشرطة

■ الدكتور أحمد الفتور: أن القومية أشمل من الوطنية.. لكنها لاتسود إلا حيث تنطق مصالحها مع المصالح الوطنية.. وهذا شيء أهمناه فى دعوتنا للقومية ولم نبرز المصالح القومية.. ومن الطبيعى.. مثلا.. أن تحدث ثورات قومية فى الاتحاد السوفيتى (سابقا) والتيسرات المختلفة والأعفاء من الضرائب لمدة عشر سنوات..

والمعنى هنا.. أن هذه الجهات الأجنبية لاترحب بتنمية مصرية شاملة.. ومن ثم فإن الاحتكارات والشركات المتعدية الجنسية وغيرها ستلجأ الى هذا المثلث وتلقى أية مشروعات عندنا أو فى أى منطقة عربية.. لأن السيطرة المالية على هذا المثلث ستكون لإسرائيل بل وستجذب أموالا عربية وقد قرأنا بالفعل عن تكوين شركات خليجية.. فلسطينية.. اسرائيلية.. أمريكية أو أوروبية.. وقرأنا عن شركة سيديرة تدعو مواطنى دولة خليجية لزيارة إسرائيل.. وهكذا.. مما يجعل التأثير السلبى أكثر من التأثير الإيجابى.

مناقشات هامة:

■ الدكتور مصطفى الفقى: أن التعبير الذى بدأ بيننا الخلاف بشأنه هو الذى ذكره الأستاذ محمود مراد فى البداية عن الاتجاه الى تظليل ما يمكن تسميته بالسياسة الشرق اوسطية على الحديث عن المنطقة العربية.. وأنا وافقت على هذا ولدى مبرر واضح.. فمصبح يوجد اصطلاح الشرق اوسط منذ نهاية الإمبراطورية العثمانية ومن يمارحل متعددة حيث كان يسمى الشرق الأدنى ثم بعد الحرب الدائنية أصبح الأوسط.. وهذا كان تحويرا سياسيا واستراتيجيا بالترجة الأولى.. وعلى ذلك فإن ما القصد هو تحديد العرب وإسرائيل وقوى أخرى فى المنطقة فى تفاعل جديد يحكمه تنافس المصالح بغض النظر عن الروابط القومية بين بعض أطرافه.

أى أننى أريد القول أنه قد سقط الحياء القومى.. وسمة مجموعة المفاهيم الدينية والثقافية والاجتماعية التى تولت حماية المنطقة العربية سياسيا واقتصاديا وثقافيا فى مواجهة قوى اجنبية وإسرائيل.. وأصبحت الآن فى حلبة منافسة مفتوحة لاتوجد فيها سياسة حمائية تحمى لأسباب سياسية.. وهذه هى النقطة الخطيرة التى تدعو مصر والعرب الى التفكير فيها لتطابق مصالحها مع المصالح الوطنية.. وقد تكون الفائدة سلبية وهى مجرد الانقسام من القضاء سابقا على القومية.

أما ما أثير حول مسألة سنغافورة فأننى اتفق مع رأى الدكتور عبدالمعنى سعيد لأن تحليل الأستاذ محمود مراد يقوم على أساس أن العالم بكيفية شرة فى حين أنه يحتاج الى مائة سنغافورة خاصة فى الوقت الحالى حيث يهدد النظام الرأسمالى بالكساد طويل الأمد.. يتأيل ثورات الكساد المستمر وليس هناك من منفذ إلا الأسواق الخيرية.. ومن المنصور أن باستغلال أسواق الدول النامية والدول الشرقية سابقا تمثل الثورة الرابضة للنظام الرأسمالى العالمى حتى يفلت من قيد التضييق الداخلي.









لهذا لتخفيفاً مسالة غزة لأنها ستكون في حاجة الى السوق المصرية الضخمة.

«الأهرام: ليست مشكلة أن تكون سوقاً وإنما في أن تكون منتجاً.. ثم دعني أسالك: إذا كان العالم يحتاج إلى مائة سنغافورة.. كما تقول.. وهذا صحيح نظرياً.. لكن بالتطبيق العملي.. إذا كانت هناك شركة أوروبية أو أمريكية في حاجة إلى إنشاء فرع لها.. مصنع مثلاً.. لتسويق الإنتاج في المنطقة فهل تفضل أن تفتح هذا الفرع في غزة أم في مصر أو في بلد عربي..

الدكتور أحمد الغندور: هنا.. أنت وشطارتك..

«الأهرام: لا.. المسألة ليست شطراً.. فهنا يتدخل القرار السياسي.. ثم هناك الارتباط العضوي بين الرأسمالية الغربية وإسرائيل.. بالإضافة إلى أنه لديها أيضاً كوابر..

■ الدكتور أحمد الغندور: إذا لا أتصور أن القرار السياسي يتحكم في هذا..

■ الدكتور مصطفى الفقي: هناك وجهتها نظراً.. الأولى أن غزة (سنغافورة) ستكون من الطاب نمو تجذب الطاب نمو أخرى.. فقد تفيد بورسعيد أو دمياط أو خليج السويس أو غيرها.. والنظرية الأخرى وهي التي يرفضها الأستاذ محمود مراد.. وهي الأقرب إلى الواقع.. تقول أن هذه الدولة.. إسرائيل.. راسخة البنيان في علاقاتها بأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بل أن الشركات نفسها.. وهذا يظهر من قوائم المقاطعة العربية.. لها علاقة قوية بإسرائيل.. ومن ثم فإن إسرائيل هي الأثر على جذب الاستثمارات.. والصراع الاستعماري سيكون لصالحها..

■ الدكتور حلمي الحبيدي: انني لأزلت القول أننا في نقطة بداية.. والمهم كيف نبدأ.. واعتقد أن الإنسان يجه في الأولويات.. لابد أن يحترم.. وأن يأخذ حقه كاملاً بكل حرية.. وبدون هذه الحرية والتحرر لن تكون هناك بنية أساسية أو غيرها.. ثم تعليقاً على المناقشة التي جرت: كيف نقبل أن تكون مجرد سوق رائجة؟

■ الدكتور عبدالمعزم سعيد: يمكن الانقبيل منتجات في أسواقنا إلا إذا اشترطنا بيع منتجاتنا..

■ الدكتور حلمي الحبيدي: هذا تمام إذا حدث هكذا.. وكان لدينا إنتاجنا ونفذنا هذا الشرط

«الأهرام: تشكركم.. ونلتقي باذن الله في ندوة تالية.









**ذاكرة التاريخ**

يعتذر زكريا نيل عن عدم كتابة مقالته الأسبوعي لسفره في مهمة صحفية ويعاود الكتابة السبت القادم بإذن الله .

# العرب والشرق الأوسط الجديد

ما إن تم توقيع الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي حتى بدأ الحديث عن ميلاد نظام إقليمي جديد للشرق الأوسط فطالما أن الطرفين قد اتفقا على أسلوب لحل المشكلة الفلسطينية فإن الصراع العربي - الإسرائيلي الذي كان العامل الحاكم في النظام الإقليمي يكون قد بدأ يخلو الطريق لنظام إقليمي آخر يقوم على المعطيات الجديدة.

مثل هذه النظرة التي قد تبدو للوهلة الأولى وجائها إنما تتجاهل واقع استمرار الصراع العربي الإسرائيلي طوال ما يقرب من أربعة أو خمسة عقود وما أدى إليه من تبني سياسات نمت واستمرت في جو العدائية وظلت أوضاعا لا يعلها أو يزنها مجرد التوصل إلى اتفاق فلسطيني - إسرائيلي رغم أن الطرفين هما الطرفان الأساسيان في الصراع التاريخي.

نحن لا نشير هنا فقط إلى أن الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي لا يؤدي بذاته إلى حل النزاع بين إسرائيل مع سوريا أو لبنان أو حتى مع الأردن؛ فحل هذه النزاعات سيتم من خلال المفاوضات على المسارات الثنائية. وإنما نشير إلى جعل الأوضاع والأجواء التي تشكلت على الجانبين عبر هذه الصلبة الطويلة بحيث أصبح المطلوب ليس فقط التوصل إلى اتفاقات سلام ثنائية وإنما أصبح المطلوب بالإضافة إلى ذلك التعامل مع قضاياهم جميع الأطراف الطرف العربي على امتداد الوطن العربي وإسرائيل بحيث يأتي النظام الإقليمي الجديد في الشرق الأوسط محققا الشعور بالأمن للطرفين ومتيحاً لهما إمكانية التحول بمجمل العلاقات العربية الإسرائيلية من حالة العدائية والصراع إلى









### سفير : عبد الرؤوف الريدي

فإن الأفضل أن يأتي النظام الإقليمي من خلال مفاوضات تأخذ مصالح الطرفين في الاعتبار بدلاً من أن يأتي من الخارج، أو من خلال ضغوط تركز على قضية أو أخرى وتؤدي إلى إعطاء ميزة لطرف على حساب الطرف الآخر. يتكررنى ذلك بما ظهرت لديه الحاجة من إجراء مفاوضات بين الدول «الاشتراكية» في شرق أوروبا وبين الدول الغربية في أوائل السبعينيات جاءت الدعوة إلى عقد مؤتمر الأمن الأوروبي وانتهى إلى إصدار إعلان هلسنكي عام ١٩٧٥ الذي أصبح يعد ذلك أساساً لما يعرف اليوم بمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي. لقد جرى التفاوض داخل هذا المؤتمر

احترام الحقوق الدولية وهل الخلافات بالطرق السلمية، كذلك الحال بالنسبة لخلق ترتيبات معينة من شأنها توفير الثقة بين الأطراف وإنشاء الآليات للرجوع إليها إذا ثار شك لدى أي من الأطراف حول نوايا الطرف الآخر وغير ذلك مما يمكن تضمينه في النظام الإقليمي الذي ينبغي التوصل إليه من خلال تفاعل الإرادات إرادة الطرف العربي كطرف له كيانه الجماعي فضلاً عن الكيانات الوطنية الداخلة في المنظومة العربية والطرف الإسرائيلي كما يمكن، إن لم يتعين، أن يمدد هذا النظام ليشمل أطرافاً أخرى مثل إيران عندما تكون مستعدة للمشاركة في المفاوضات الخاصة بإقامته. وليس من شك أنه بالنسبة للجانب العربي

التعاضد المشترك والتفاعل الحضاري والبحث عن حلول للمشاكل المشتركة وبإختصار العمل على خلق نظام إقليمي يتسم بالتوازن في المصالح بين الطرف العربي وكل وبين إسرائيل على الجانب المقابل. فيفض النظر عن حل النزاعات الثنائية التي تؤدي إلى معاهدات سلام بين إسرائيل ودول المواجهة وتحقق الانسحاب وإقامة علاقات سلام فإن لمة منظومة عربية بجمعها نظام عربي ذو مصالح جماعية يمكن إدراجها تحت مفاهيم مشتركة مثل مفهوم الأمن القومي العربي أو المصلحة العربية

المشتركة، وبالتالي فهناك حاجة إلى إجراء مفاوضات عربية جماعية، استراتيجية لرساء مستقبل العلاقات في المنطقة ووضع أسس النظام الإقليمي الجديد بحيث يأتي هذا النظام عاكساً للمصالح المتوازنة بين الطرفين وليس لصالح طرف على حساب الطرف الآخر.

وعلى سبيل المثال فإذا كان إنهاء المقاطعة العربية أمراً يهم الجانب الإسرائيلي فما تخشى إسرائيل عن المصالحة الأنشور وانضمامها إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية أمر يهم الجانب العربي هذا التقاء في المصلحة يخلق تقارباً ارتباطاً به الموضوعين بحيث يمكن التوصل إلى اتفاق يشمل العنطينين معاً بما يحقق توازناً في المصالح بين الطرف العربي وبين الطرف الإسرائيلي وهو التوازن الذي يتعين أن يكون سمة النظام الإقليمي الجديد.

ولا يقتصر أمر المفاوضات الجماعية على مجرد المسائل المتقابلة بل يمتد ليشمل الأمور ذات المصلحة المشتركة مثل القضاء على التلوث والحفاظ على البيئة ومقاومة الأوبئة.. إلى آخر كل ما يطرأ على الجوار من متطلبات التعاون من أجل المصلحة المشتركة.

كذلك فإن لمة حلجة إلى إقرار مبادئ يلتزم بها الجميع في سلوك كل طرف إزاء الطرف الآخر.. ويأتي على رأس هذه المبادئ مبدأ









المصدر :

## النشر والخدمات الصحية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٢ - ١٤١٣ هـ

بصورة جماعية بين المجموعة الاشتراكية آنذاك وبين المجموعة الغربية من جانب آخر مع وجود عدد من الدول المحايدة مثل السويد والنمسا ويوجوسلافيا. لقد أسفرت هذه المفاوضات عن اتفاقات كان لها اثرها الكبير في خلق وتطوير النظام الاقليمي الاوروبي الذي نراه اليوم.

وفي تقديري انه من صالح الجانب العربي ان يدعو إلى عقد مؤتمر للأمن والتنمية في الشرق الأوسط وأن يدخل إلى هذا المؤتمر مقترحات ومواقف يتم التوصل إليها من خلال مفاوضات عربية - عربية، وبدأ يكون الجانب العربي عنصرًا فاعلاً في رسم مستقبل المنطقة على أن يبدأ انعقاد المؤتمر بمجرد التوصل إلى اتفاقات سلام على الجبهة السورية واللبنانية والكرينية.

مثل هذا المؤتمر يمكن ألا تقلص الدعوة للمشاركة فيه على الدول الإقليمية بل تدعى إليه أيضا الدول الخمس الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن والدول الاقتصادية المسبقة فضلا عن أمين عام الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ورئيس البنتك الدولي.. ولا يقتصر دور هذه الدول على الاسهام في البحث عن حلول للقضايا السياسية الاسهام في تنمية المنطقة بل تساهم أيضا في ضمان ما يتم التوصل إليه من اتفاقات تشكل في مجموعها صورة النظام الاقليمي للشرق الأوسط الجديد.

قد يرى البعض ان محادثات السلام متعددة الأطراف التي تشعقد في عدد من العواصم تحت اشراف الولايات المتحدة وروسيا كخيلة بتصفيق الغرض، إلا أن هذه المحادثات - في نظري - لم تعد كافية لخلق إطار تفاوضي واحد متكامل يمكن من خلاله التوصل إلى اتفاقات متوازنة حول كل ماتحتويه سلة المفاوضات من موضوعات هم الطرفين. إلا أنني من ناحية أخرى أرى أهمية الإفادة مما قدم من دراسات في المحادثات متعددة الأطراف يمكن أن تكون بمثابة أعمال تحضيرية للمؤتمر.

وبعد - لقد جرى رسم خريطة الشرق الأوسط من قبل بواسطة القوى الأجنبية سواء كان ذلك بعد الحرب العالمية الأولى عندما انخرطت عقد الامبراطورية العثمانية وفرضت كل من إنجلترا وفرنسا هيمنتها على المنطقة أو حتى بعد الحرب العالمية الثانية عندما صدر قرار التقسيم وما أعقبه من صراع دموي في المنطقة وصودر الإعلان الثلاثي عام ١٩٥٠، ثم نظام الاستقطاب الذي صاحب الحرب الباردة بين القوتين العظميين آنذاك والذي انتهى بانتهاء الاتحاد السوفيتي.

إن اللحظة التي نعيشها اليوم تسمح لدول المنطقة أن تكون هي صاحبة الأثر في وضع النظام الاقليمي الذي يحقق لها مصالحها المتوازنة وعلى الجانب العربي أن يمارس إرادته الجماعية علما بأنه ليس صحيحا أن تظهر نظام شرق اوسطي جديد سيكون بالضرورة على حساب النظام العربي. ولكن الصحيح هو أن النظام العربي يستطيع - إذا أراد - أن يلعب دورا مؤثرا في رسم نظام الشرق الأوسط الجديد.

















مع قليل من التبسيط، يمكن القول بأن الأداء الاقتصادي للأراضي المحتلة على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية قد انقسم بانقسامين "سريع" في ظل اختلالات هيكلية كبيرة. وبصورة محددة، فإنه في الوقت الذي يبلغ فيه دخل الفرد في الأراضي المحتلة الوقت الراهن نحن ثلاثة أضعاف ما كان عليه في السنوات الأولى من الاحتلال، فإن هذا النمو مع مرور الوقت انقسم بعدم التوازن وكان مصحوباً بظهور تشوهات كبيرة في سوق العمل، وفي هيكل القطاعات الإنتاجية وكذلك في هيكل التجارة، وفي التوازن بين الاستهلاك العام والخاص

### الاتجاه الاقتصادي العام

معدل النمو الحقيقي في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بنسبة ١٢٪ بينما لم يتزايد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة بأكثر من نسبة ٥٪ وشهدت تلك الفترة أيضاً تقلص النمو في الصادرات. وازداد الوفاق تدهوراً بعد تدهوب الانتفاضة الفلسطينية في عام ١٩٨٧. وليس خافياً ما كان للانتفاضة من أثر في إغلاق الأراضي المحتلة بصورة متكررة، وكذلك الإضرابات. كانت ذات أثر سلبي على فرص العمل والنشاط التجاري. وانخفضت الصادرات بصورة حادة بسد عام ١٩٨٧. ولم تتم استعادتها إلى مستواها الطبيعي حتى الآن وقد تقلصت هذه الآثار وازدادت وطأتها بفعل ما طرأ من تشديد على التهرب والقواعد التي تحكم نشاط القطاع الخاص بما في ذلك القيود المفروضة على حركة السلع والأفراد. وكذلك التعتيل الطويل في صدور تراخيص العمل ورخص البناء والقواعد الصارمة في مجال جباية الضرائب.

ولا شك في أن إخضاع المصالح الاقتصادية في الأراضي المحتلة بحيث تكون تابعة لقيادتها في إسرائيل قد لعب دوراً في هذا المجال. ونتيجة لذلك انخفض الدخل الفردي أو شُهد في أحسن الأحوال - خلال أعوام الثمانينات والتي كانت تشهد بمشاة تحول جذري عن النمو السريع الذي تحقق في عهد السبعينات - لقد سبق إغلاق الأراضي المحتلة لمدة أسابيع خلال عام ١٩٩١ أثناء حرب الخليج مما تسبب في خسائر كبيرة لأصحاب المصالح. واقترب ذلك بانخفاض حاد في عدد ساعات العمل وبما يقل بنسبة ٧٥٪ عن عدد ساعات العمل في عام ١٩٩١ ولكن الأخطر من ذلك هو أن حصر الخليج تمتدحت عن فقدان أعداد كبيرة من الفلسطينيين لوظيفتهم في الخليج. الأمر الذي انعكس في انخفاض حاد في التصوييلات من الخارج، وانخفضت وبالتالي القدرة الشرائية ومعها الطلب ومتخلف الأنشطة الاقتصادية. وشهد عام ١٩٩٢ انتعاشاً ملحوظاً في النشاط نتيجة لزيادة التخفيف تطبيق السلام من ناحية ونتيجة التخفيف الجزئي من بعض القيود التنظيمية من ناحية أخرى.

ومع الجمود في مستويات الدخل أو تراجعها في أجزاء عديدة من العالم، كان عقد الثمانينات يهوي هو فترة عصيبة على الاقتصاد العالمي ككل. ومن هنا يكون واضحاً أن بعض الصعوبات الاقتصادية التي واجهتها الأراضي المحتلة لم تكن إلا انعكاساً للمصائب الاقتصادية التي صادفها العالم بأسره خلال تلك الفترة، ومنطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة. كما أن هذه المصائب انعكست أيضاً، وبدرجة أو بأخرى، المشكلات

حققت اقتصاد الأراضي المحتلة نمواً سريعاً خلال الفترة من ١٩٦٨ وحتى عام ١٩٨٠ فبلغت نسبته ٧٪ سنوياً من الدخل الحقيقي للفرد والناتج المحلي الإجمالي، وكذلك نسبة ٩٪ من الناتج القومي الإجمالي. وكان ذلك هو محسناً تكرر سلسلة من العوامل التي على رأسها التكاثر السريع مع إسرائيل والطفرة الاقتصادية التي شهدتها المنطقة بصفة عامة. وخلال السنوات الأولى من الاحتلال حدث توسع سريع في تشغيل العمالة الفلسطينية غير المهاجرة في إسرائيل واستمتع ذلك ارتفاع ملحوظ في مستويات الدخل، الأمر الذي انعكس بدوره في تعزيز النشاط الاقتصادي المحلي وخاصة في قطاع الإنشاءات، فقد ارتفعت دخول الفلسطينيين المساهمين في إسرائيل من مستويات متدنية في عام ١٩٦٨ إلى ما يقرب من ربيع الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٧٥. كذلك فإن التحول التزايدي إلى الأخذ بنظام التعمال التقدي بعد الاحتلال قد أسهم بدوره في النمو الاقتصادي للأراضي المحتلة خلال السنوات المبكرة من الاحتلال وقد استمر النمو الاقتصادي السريع للأراضي المحتلة حتى بعد التسايط الذي أصاب معدل النمو في الاقتصاد الإسرائيلي في منتصف السبعينات وعقب الأزمة الليبرالية الأولى، وكان مرد ذلك إلى أن عدد كبيراً من العمال الفلسطينيين المهرة تمكنوا من شق طريقهم إلى العمل في دول الخليج. ومع التزايد في أعمار المتقرو. تزايدت أيضاً تحويلات العمال الفلسطينيين من الدول الخليجية الشريفة، مما كان بمثابة تعويض عن خسارة الفرض المثلثة في إسرائيل غير الناتجة من التورول. وكانت المحصلة هي انخفاض مظاهر الفقر بصورة ملموسة في الأراضي المحتلة. وتعمت الظروف المعيشية للمواطنين بدوكة كبيرة وذلك من خلال التزايد الكبير في امتلاك واستهلاك الأجهزة المنزلية المعقدة وارتفاع الطلب على تركيبات المياه النقية وإصلاح التيار الكهربائي. وازداد متوسط الأعمار بـعشر سنوات وأكثر تطبيق نجاح باهر في التثقيف وفي إتيات الأطفال حديثي الولادة. كذلك ازداد الاتجاه نحو إعاق الأطفال بالبلوس. وكل هذه مظاهر تنعكس التمسك بالحوظ في مستويات الدخل وفي ظروف المعيشة في كافة أنحاء الأراضي المحتلة خلال أعوام السبعينات. وقد بدأ معدل النمو في النشاط مع انتهائ مرحلة الطفرة التورولي في أواخر عقد الثمانينات. والواقع أن التراجع كان قد بدأ بصورة فعلية في عام ١٩٨٧. ومصادف ذلك فإنه خلال الفترة من عام ١٩٨٠/١٩٨١ وحتى ١٩٨٧/١٩٨٨ زل









## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ٩ ٢٠١٩

الهيكلة الكامنة في اقتصاد الأراضي المحتلة بدأت تطلو على السطح مع مرور الوقت، وهي مخفلات من شأنها أن لم تعالج بصورة صحيحة، إغالة مسيرة النمو المرتبط في الأراضي المحتلة.

### التشوهات الهيكلية في اقتصاد الأراضي المحتلة

يتجلى وجود الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الأراضي المحتلة في عديد من المجالات، فهناك أولاً الاعتماد الكثيف على مصادر خارجية للتوظيف بالنسبة للقوة العاملة وثانياً الانخفاض غير العادي في مستوى التصنيع وشكلها الهيكلي التجاري الذي يتسم بالارتباط الضيق بإسرائيل، وبالعجز التجاري، وربما الافتقار الشديد إلى كثير من مرافق البنية الأساسية وانخفاض مستويات الخدمات العامة.

★ وسوف نتناول هذه الجوانب فيما يلي:

أولاً: سوق العمل  
عقب حرب عام ١٩٦٧ هاجر نحو ثلاثمائة ألف فلسطيني إلى سائر الأراضي المحتلة، وإلى الأردن في الغالب. وقد استمرت هذه الهجرة بصورة ملحوظة حتى بعد الاحتلال وبمعدل يتراوح بين ١٠ إلى ٢٠ ألف فلسطيني في الشهر، ومع ذلك فإن الظاهرة المثيرة للقلق هي أن إجمالي القوى العاملة من الفلسطينيين في الأراضي المحتلة قد زاد إلى أكثر من الضعف خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية.

وعلى العكس من ذلك فإن معدل النمو في فرص العمل المحلية لم يتجاوز ٢٥٪، وبدا من ذلك فإن فرص العمل أمام الفلسطينيين لم يكن لها سوى مخرجين. أولهما داخل إسرائيل للعاملين غير الماهرة والثاني: في دول الخليج بصفة خاصة ومختلف أنحاء العالم بصفة عامة بالنسبة للعاملين الماهرة وخاصة في قطاع الخدمات، وبقي من البيان أن الضفة الغربية وقطاع غزة لم تكن لهما علاقات اقتصادية مع إسرائيل قبل عام ١٩٦٧، ولكن ذلك الوضع تغير سريعاً بعد الاحتلال، وارتفع عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل إلى ٥٠ ألف فلسطيني في عام ١٩٨٠ ثم إلى ١٠٩ آلاف فلسطيني بحلول عام ١٩٨٨.

ويصل هؤلاء العاملون نسبة ٢٥٪ من إجمالي قوة العمل في الضفة الغربية ونسبة ٤٥٪ من إجمالي قوة العمل في غزة. والواقع أن هذا المصدر للعمل قد استأثر بالقدرة الأكبر من معدل النمو الإجمالي في حجم القوة العاملة حتى حدوث الانتفاضة. وانتمت العمالة في إسرائيل وأثراً غالباً ما تتألف من العمال غير المؤهلات أو نصف المؤهلات، كما استأثر قطاع الانتفاضة بالقدرة الأكبر من هذه العمالة، وكانت الأجور تتراوح حول الحد الأدنى من الأجور المدفوعة للإسرائيليين. وكانت هناك نسبة ٢٢٪ فقط من الفلسطينيين العاملين في إسرائيل هم الذين التزم لهم فرص عمل مهنية أو

فنية أو إدارية. ولكن تمت تشغيل العمالة الفلسطينية في دول الخليج كان مخططاً تماماً. فقد جاء وقت كانت فيه العمالة الفلسطينية الماهرة هي التي تغطي بكثير قدر من الطلب على العمالة في دول الخليج. وكانت أجور الفلسطينيين في الخليج تزيد بصفة عامة عن أجور نظرائهم من الجنسيات الأخرى، كما تزيد عدة أضعاف بلا شك عن الأجور المدفوعة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتظهر التقديرات أن نحو ٤٠ ألف فلسطيني في الأراضي المحتلة قد هاجروا للعمل في دول الخليج خلال الفترة من ١٩٧٣ وحتى ١٩٨٢. ولكن مع الانخفاض في أسعار البترول وبداية الركود الاقتصادي فإن الطلب على العمالة الفلسطينية شهد انخفاضاً هاماً اعتباراً من عام ١٩٨٢. وانخفض بالتالي معدل الهجرة الفلسطينية إلى الخليج خلال ما تبقى من عقد الثمانينات.

وقد تزايدت التضييق الذي أسهمت به الأجور المنخفضة في إسرائيل في الناتج القومي الإجمالي من مستويات متدنية في بداية الاحتلال إلى نحو ٣٥٠ مليون دولار في عام ١٩٨٠ ثم إلى نحو ٦٧٥ مليون دولار في ١٩٨٧. وبالرغم من الانخفاض في مصادر معلومات يمكن الوثوق بها، فإن تحصيلات الفلسطينيين من دول الخليج وغيرها كانت أيضاً تمثل مصدراً مهماً للدخل الإضافي للعديد من الأسر الفلسطينية. فالواقع أنه بالإضافة هذا المصدر المهم إلى مصادر الدخل الإضافي في الأراضي المحتلة تتأكد لنا أهمية الدور الذي لعبته أسواق العمالة الفلسطينية في الخارج في تعزيز ودفع للنمو الاقتصادي في الأراضي المحتلة على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية.

ومع ذلك فإن الصورة المرتبطة في المستقبل لأسواق العمل هذه لا تبدو مشيرة بالإجمال إلى الإيجابية. فمعظم الطلب الخليجي على العمالة الفلسطينية قد تنجز تقريباً في أعقاب حرب الخليج، كما أن الوظائف الأمتى المشهورة وتصفية وطاعة القيود المفروضة على انتقال البشري منذ الانتفاضة في ١٩٨٧ قد عادت أيضاً أكثر من الدخول إلى سوق العمل في إسرائيل.

وعلى أية حال فإن الطلب الإسرائيلي على العمالة الإسرائيلية كان سينخفض في كل الأحوال نتيجة لانتهاء فترة السوراج في قطاع الانتفاضة داخل إسرائيل.

أما احتمالات فرص العمل المتشابهة أمام الفلسطينيين في الأسواق غير التقليدية، مثل أوروبا والشرق الأوسط الأخرى، فلا تبدو مشيرة أيضاً. وفي الوقت نفسه فإنه بالنظر إلى القيود السكانية السريع في الأراضي المحتلة، وكذلك للتزايد غير العادي في أعداد الأشخاص المؤهلين في الانضمام للقوة العاملة، وخاصة من جانب المرأة، يعني أن هذه القوة في طريقها إلى أن تنضب قبل حلول عام ٢٠١٠. لذا أسقطنا من الحساب احتمالات عودة آلاف الفلسطينيين إلى الأراضي المحتلة بعد توقيع الاتفاق.









المصدر : الحياة

التاريخ : ٩ / الثوب ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العراق واسرائيل والاردن وسورية تعتمد على مصادر خارجية  
البنك الدولي يحذر حكومات الشرق الاوسط  
وتدعوها الى التحرك بسرعة لعالجة اوضاع المياه









# المسار

المصدر :

٢٠١٠/٩

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من يضمن لأن الملوقة:

■ حذر البنك الدولي، في تقرير أصدره الأسبوع الماضي، حكومات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودعاها إلى التحرك بسرعة أكبر من أجل معالجة أوضاع المياه في المنطقة.

وقال البنك الدولي أنه يموي تعزيز جهوده في هذا المجال بعدما أوضحت حتى الآن على تقديم معونات تبلغ نحو أربعة بلايين دولار لتفويض مشاريع مرتبطة بمسألة المياه في المنطقة. وربما شملت هذه الجهود المزمرة في المستقبل لعب دور أكثر إيجابية وتشاطاً في التوسط في نزاعات تتناول أنهار الأردن والفرات وجلة حيث سيكون عدم وجود معاهدات دولية، حسب ما يبدو على ذلك البنك الدولي مستصداً جداً للاستفادة إلى أقصى حد ممكن من تطوير هذه الأنهر المهمة وإدارتها.

ويجسد التقرير، الذي يقع في خمسين صفحة تحت عنوان «استراتيجية خاصة بإدارة المياه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، خطوات عملية تستطيع الحكومات اتخاذها في معالجة مشكلة المياه في المنطقة. وفي الواقع، هذه الخطوات استراتيجية عامة لإدارة الطلب على المياه، نظراً إلى أن إمكانات زيادة الوجود منها محدودة جداً وهي تتناول إصلاحات بنىوية وزيادة الاعتماد على الحوافز المالية وتسعير الماء على أساس السوق ومظلماتها واتخاذ تدابير تنظيمية عامة. كما تدعو هذه الاستراتيجية إلى تطبيق الاستراتيجية في توفير الخدمات الخاصة بالمياه بحيث تلعب المصالح المستقلة مالياً دوراً أكبر. ويبحث زياد مقدرة مستخدمي المياه على المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر في موارد المياه المتوفرة.

وتكر البنك الدولي في تقريره «أن معظم دول المنطقة وقادة الحكومات فيها لا يدركون عملياً حتى الآن مدى خطورة مشكلة المياه والصاحها» ويشدد التقرير أيضاً على أنه «حتى في الدول التي باتت لديها سياسات

تتعلق بالمياه، لا توجد غالباً معلومات كافية عن المياه. كما تفتقر هذه الدول إلى أهداف واضحة وإلى المسؤولين المتخصصين الكافين وإلى الموارد المالية. ولقوق كل شيء إلى الالتزام السياسي المرتبطة بمعالجة مشكلة المياه. ويقد التقرير أن «ما نتج من هذا كله أن معالجة مشكلة المياه لم تكن قساعة نظراً إلى أن تخطيط أي مشروع كبير في مجال المياه وتطوير استخدامها وتصميمه وتمويله وتنفيذه وتشغيله تستغرق عادة بين خمس سنوات وعشر سنوات. ويحذر البنك من أن «قوت لا يرحم وبات داهماً» وتشير توقعاته إلى أن عدداً كبيراً من دول المنطقة بات قريباً من استخدام كل مصادر المياه المتوفرة له والتي يكس تجديدها سنوياً أو أنه تجاوز هذه المصادر وباتت حاجته إلى

كثير منها. يلفت التقرير إلى أن البنك شارك في مشاريع تتناول المياه في مصر والجزائر والأردن والمغرب وتونس واليمن كما يلفت إلى أن مصر وإيران والمغرب والأردن تقوم حالياً بتنفيذ مشاريع خاصة بالأصواش لكن التقرير يقول إن لدى إسرائيل وتونس فقط شكات توزيع اشئت بهدف دفع إدارة المياه في مناطق واسعة جداً في كل من البلدين. ويؤكد التقرير على أن الدول في المنطقة ستزاد اضطراباً إلى توجيه المياه إلى مستخدميها المتشتين لا سيما في الزراعة إلى مستخدمين آخرين. علماً بأن القطاع الزراعي يستخدم حالياً ٨٠ في المئة من المياه المتوفرة وعلى رغم أن الدول تستفيد من تحويل جزء بسيط من المياه المتوفرة من القطاع الزراعي إلى قطاعات أخرى، يقول التقرير إن شبع دول فقط أظهر استعداداً للالتزام بسياسة تحول موجهية المياه من الزراعة إلى الصناعة والمنازل. والسبب الرئيسي لذلك الاستعدادات السلبية المحملة على الزراعة واحتمال أن يتسبب تحويل المياه في هذا التمثل في تفاقم هجرة الريفيين إلى المدن التي أصبحت في أي حال مكتظة. ويحذر تقرير البنك الدولي من أن عدداً كبيراً من الدول مثل الجزائر والأردن والمغرب واليمن سيخسر إلى مواجهة مسائل شائكة وصعبة الحل مرتبطة بتخصيص المياه. يختلف مستخدميها. ويلفت التقرير إلى أن منطقة المشاركة في موارد المياه بين دول المنطقة ستكون أصعب التحديات أكبرها خطراً إلى أن مشاكل عدة تتعلق بالمياه هي في طبيعتها دولية









المصدر :

المصدر :

٩٢/١٠/١٩

التاريخ :

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولا تتحكم فيها سوى معاهدات قليلة كما يلتقي إلى أن نول المنطقة لا ترتبط رسمياً إلا بمعاهدة رئيسية كبيرة واحدة فقط هي المعاهدة الخاصة بتقاسم مياه النيل على رغم أن في العالم كله ٢٨٦ معاهدة من هذا النوع. وتتضمن منطقة الشرق الأوسط أحواض ثلاثة أشهر هي الأردن والفترات/بجلة والنيل. وتوجد بالإضافة إلى ذلك أحواض جوفية كبيرة جداً في شمال أفريقيا وشبه الجزيرة العربية تحتوي كميات ضخمة من المياه التي تعبر الحدود الدولية. وأهم هذه الأحواض الجوفية والتي هي موضع نزاع دولي حوض الفراع الشرقي الذي يغطي مساحة ٤٠٠ ألف كيلومتر مربع جنوب جبال الأطلس في الجزائر. ويمتد في تونس والحوض النوبي المكون من الحجر الرملي الذي يقع في باطن الأرض التي تعتمد في مصر وليبيا والسودان وحوض المسان/دبي الذي يغطي منطقة مساحتها ١٠٦ آلاف كيلومتر مربع تقع في باطن الأرض وتتمدد من الأردن جنوباً وشرقاً وتصل إلى داخل السعودية.

وتفيد المعلومات الواردة في التقرير أن جزءاً كبيراً من موارد المياه العذبة المتجددة في المنطقة يتبع خارج الدولة التي تستهلك هذه الموارد كما تشير هذه المعلومات إلى أن عدداً من الدول مضطرة إلى الاعتماد على امهر تتدفق خارج حدوده من أجل الحصول على نسبة كبيرة مما يحتاج إليه من مياه. وسيحتاج العراق السنة ٢٠٢٥ إلى التي أكثر من مكتب للشخص الواحد سنوياً. أي أكثر مما تحتاج إليه أي دولة أخرى في المنطقة. لكن ثلثي مياه العراق يأتيان من خارج حدوده. وبين الدول الأخرى التي تعتمد على مصادر خارجية للمياه إسرائيل والأردن وسورية. وذلك بدرجات متفاوتة.

وتواجه دول من هذا النوع مشاكل تتطلب الحل مثل الحقوق الخاصة بالمياه وتوزيع هذه المياه على القطاعات المختلفة فيها. وترى نوعية المياه المكشوفة بسبب تحويل المياه قرب منابعها واستخدام المكثف لها والشخص من التفاعلات فيها مما سيصبح وفق توقعات تقرير البنك الدولي مسألة دولية تزداد أهمية مع مرور الوقت.

ويقول التقرير إن البنك الدولي ربما تخلى عن تحفظه بالتسمية إلى مساهمات التمويل أو للتوسط بين الأطراف المتنازعة المعنية وسعى إلى لعب دور أكثر نشاطاً وإفاعلية في للتوسط بين الأطراف المتنازعة على المياه كما لعب دوراً ناجحاً في إيصال المعنيين إلى اتفاق في شأن نهر الأردن في الهند ونهري لورانج وكوماني في جنوب أفريقيا. كما يذكر التقرير أن البنك ربما سعى إلى لعب دور استباقي في التفاعلات التي تناول المياه القاهرة (غير الباطنية أو الجوسفية) وربما في الآلة المشتركة بين دولتين أو أكثر للمياه الجوفية. وكان البنك شريك في النشاطات الدبلوماسية بين الدولتين الواهنتين على ضفتي نهر الأردن من ضمن مبادرة السلام الخاصة بالشرق الأوسط حيث تشمل المسائل الرئيسية المطالبات المتناقضة للطرفين بالإضافة

إلى مستوى المتوحة في النهر والتلوث المكثف لنهر الأردن الرئيسي. والزيادة الكبيرة في عدد السكان في إسرائيل والنيل والأردن واستخدام المكثف للمياه في كل من البلدين الذي يزيد على الضواهر من موارد المياه للزراعة أو المرحش لارتفاع قرياً.

وانجزت أخيراً دراسة عن المياه في الأردن وهي الآن قيد المراجعة كما تجري حالياً دراسة أوضاع المياه في

إسرائيل لكن من غير المتوقع أن ينهي العمل في هذه الدراسة قريباً وتعتبر الدراسات في المرحلة الراهة جزءاً من عملية مستمرة الهدف منها توافي التفت في المعلومات المتوافرة عن المنطقة التي تعتبر ناقصة وإلى تهيئة هذه المعلومات في حال طلب من البنك الدولي أن يلعب دوراً أكثر فاعلية في التوسط في النزاعات التي تناول المياه









**مخاوف الخبراء من**

**إشتراك إسرائيل في**

# السوق الشرق أوسطية

■ السيطرة الاقتصادية على الاقتصاد المصري  
و العربي

■ استخدام التكنولوجيا المتقدمة يرفع حجم  
البطالة

■ المنتجات الاسرائيلية تغزو أسواق المنطقة  
العربية









كتبت غادة العربي :

تسود الأوساط الاقتصادية حاليا حالة من الجدل والنقاش الواسع حول السوق الشرق أوسطية ومدى تأثيرها على الاقتصاد المصري والعربي والآثار السلبية التي تفرزها على المجتمع العربي ككل . هناك إجماع من الخبراء على ضرورة القيام بدراسة واسعة وشاملة لمعرفة كافة جوانب وتأثيرات هذه السوق على مصر والمنطقة بأكملها . بل يذهب الكثير من الخبراء على ضرورة وضع شروط محددة لإشتراك إسرائيل في هذه السوق ودراسة تأثير اشتراك تركيا وإيران . من هذه الشروط التي يراها الخبراء لإشتراك إسرائيل هي الانسحاب الكامل من الأراضي العربية والدراسة الكاملة والشاملة لإتفاقية السوق والتكامل الاقتصادي العربي أولاً .

كما أبدى الخبراء مخاوفهم من هذه السوق الشرق أوسطية واشترك إسرائيل فيها حيث تقوم إسرائيل بدور الوسيط بين دول الشرق الأوسط والدول الغربية ويستقوم بتصدير منتجاتها الى الدول الخليجية

يقول الدكتور علي لطفي رئيس الوزراء السابق أننا نمش في قيعا يسمى عصر التكتلات الاقتصادية والكلمات الكبيرة فهناك السوق الأوروبية المشتركة التي تضم ١٢ دولة أوروبية ، وهناك اتفاقية الحدية بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك التي أدت لنقل كيبان الاقتصادي صخه وهناك تكتلات أخرى في العالم بحيث يمكن القول أنه لم يعد هناك مجال للتكتلات الصغيرة وبالتالي للشرق الأوسط مهبكات السوق العربية المشتركة التي امتدت عام ١٩٦٤ لكنها للأسف الشديد لم تخرج الى حيز الوجود ولم تطبق على الإطلاق ، قد بدأ الحديث في الفترة الأخيرة عما يسمى بالسوق الشرق الأوسطية وليس هناك معلومات كافية عنها حتى الآن . لكنني أصور

أن هذه السوق سوف تضم بعض الدول العربية وإيران وتركيا وإسرائيل ولاشك أن إقامة سوق مشتركة في أي منطقة من مناطق العالم تؤثر على جميع دول المنطقة ومن هنا تأتي مخووعة الانضمام في مصر بهذه السوق من الآن للاستيعارات التالية .

الأول : أن اشتراك إسرائيل في هذه السوق في تقديري أمر غير مقبول ولا يتواءم مع مبادئ الانسحاب الإسرائيلي ويجوز مناقشة قبل الانسحاب الإسرائيلي والتوصل لحل عاجل لمشكلة القدس الثانية : أن اشتراك تركيا وإيران في هذه السوق وهي دولة كبرى سواء من حيث المساحة أو عدد السكان أو الموارد

أمر يستدعي دراسة أثر اشتراك هاتين الدولتين في السوق الشرق أوسطية بل الاقتصاد المصري في حالة عدم اشتراك مصر في السوق

الثالث : اشتراك الدول العربية لإيجور في حالة عدم اشتراك مصر السوق في تقديري أنه من الأفضل لصحان تشارك في السوق الشرق أوسطية عند قيامها بشرط دراسة الاتفاقية التي ستشأ السوق بمقتضاها دراسة مستغنية وبشرط أن نخرج من الآن في استكمال الإصلاح الاقتصادي حتى نريد الانتاج ونقل حاجتنا الى الاستيراد

ويمكن أن نستفيد مصر من اشتراكها في السوق عن طريق تصدير فائض العمالة التي يمكن أن تحمل مشكلة البطالة

أما الدكتور اسماعيل صبري عبد الله وزير للتخطيط الأسبق فيشير إلى أن الشرق الأوسط اسم يطلق على المنطقة بدون تحديد ماهي دول الشرق الأوسط

وقد كان هناك دولتين يقال أنهما من دول الشرق الأوسط وهي العراق وإيران والملاحظ أن الشرق الأوسط مدلول جغرافي لا يستند على أي فكرة تعطيها الأولوية على التكامل العربي وقد ظهر تاريخيا مصطلح الشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الثانية لرغبة الحكومة البريطانية مواجهة مشاكل تمويل جيوشها وحلفائها مع نفاد أي كيون

ذلك على حساب غذاء أهل المنطقة لغزو بإنشاء مايسمى بمركز تمويل الشرق الأوسط وقد تولى رئاسته لورد « ميون » الذي قلته المصائب الصهيونية بالقاهرة .

ومصلحة مصر هي مايساعد على التنمية ونفاذ مايفرض بالمشروعات القائمة والملاحظ أن رجال الصناعة في القطاع الخاص متخوفين إلى أبعد الحدود من أي مزايا جبركية يمكن أن تمنح لإسرائيل

وبالعكس فإن مصلحة إسرائيل الاقتصادية هي مد نفوذها الاقتصادي على المنطقة ووصلة خاصة على دول

الخليج وهذا الكلام له أساس مادي فالإسرائيليون حريصون على أن تكون دولتهم ذات أغلبية يهودية وإسرائيل بصفة المهاجرين الذين نزحوا إليها تريد العيش بمستوى دول أوروبا وهي تستطيع أن تفعل ذلك بفضل المساعدات المالية التي تحصل عليها بغزو رجال الأعمال اليهود .

ويرى الدكتور اسماعيل أنه لو حدث سلام شامل في المنطقة فإن هذه المساعدات ستضائل ويكون التعويض الواضح هو أن تقوم إسرائيل بدور الوسيط بين دول الشرق الأوسط والدول الغربية وهذا إضمار بالاقتصاد المصري والأسواق المصرية الخارجية لأنها تصدر









## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٠٠٩٩٩

لدى الخليج القطر والادوية والملاهي  
وامور كلية يعمل فيها الصناع .

### التكامل العربي اولا

ومن تأثير السوق على العمالة  
المصرية ؟  
قال وزير التخطيط الاسبق ان السوق  
سيكون لها تأثير ضار عن العمالة  
المصرية وستزد من مشكلات البطالة  
خاصة بين المتعلمين لان الاسرائيليين  
يدعون انهم اكثر خبرة منا في كل  
المجالات حتى في الزراعة التي تعلمها  
المصري منذ ٥٠٠٠ عام .

واضاف بان تكون الايدوية- لاشكال  
التعاون العربي والتكامل الاقتصادي  
العربي وصولا لوحدة عربية اقتصادية  
ودعم الكونفيدرالية وهذا ليس  
حيتالاماض بل ضرورة يجمع عليها  
خبراء شؤون العالم الثالث لتعقيق تنمية  
شاملة ومستقبلية .

ولايجوز ان نفكر في ان السوق الشرق  
اوسطية كبديل للتكامل العربي الذي  
لا بد ان تكون له الايدوية ويجب تشجيع  
الوحدات الانتاجية على التوجه لانشاء  
شركات عربية مشتركة لان المنافسة لن  
تأتي من اسرائيل فقط بل من تركيا ايضا  
وهي اكثر تقدما من اسرائيل ولا تعانى  
من مشاكل في الزراعة او المياه والحلم  
الذي يسيطر على الازراك لم يتحقق لهم  
وهو ان تكون تركيا جزء من اوروبا والسوق  
الاوروبية والان اصبح امامها الطريق  
ممهداً تكون جزء من الشرق الاوسط  
فلا بد لمصر اولا تعقيق التكامل العربي  
ثم التعامل مع الجيران .

### البنية الاقتصادية

اما الخبر الاقتصادي ابراهيم  
الدسوقي ابظلة فيؤكد ان اسرائيل  
تسعى الى تلك السوق لتكسب من ورائها  
اضعاف ماكسبته من الحرب وهذه  
المكاسب تتحدد في السيطرة الاقتصادية  
على العالم العربي واسرائيل مؤهلة لذلك  
بحكم تقدمها التكنولوجي على العالم  
العربي ويحكم روافدها الخارجية التي  
تساندها من خلال المؤسسات المالية  
والدولية وهذا الامر يمكن اسرائيل من  
ان تد استثمراتها الى العالم العربي  
باشكال مختلفة مستخدمة السوق  
العربية الراسمة والتي تعتبر سوقاً

استهلاكية بالدرجة الاولى للمواد  
المصنعة ومن هنا تستطيع اسرائيل ان  
تضمن السيادة والسيطرة على المنطقة  
العربية وتستطيع ان تاذي اقتصادها  
بالمواد الاولية العربية والاموال العربية  
وذلك على حساب تخلف العالم العربي  
وتلكه وان ننحوا العالم العربي من هذا  
المصر الا بانتكاسة كبرى تعيد بناء  
الانسان العربي والمجتمع العربي على  
اسس جديدة تستطيع من خلاله مواجهة  
التحدى الاقتصادي والاجتماعي  
الاسرائيلي .

### عنصر المنافسة

اما الدكتور سمير طوبار رئيس اللجنة  
الاقتصادية بالحزب الوطني فيشرح الى  
اهمية توحيد التكتل العربي في تلك  
السوق رغم ان هذا السوق لازال في  
المرحلة الاولى .

ويرى انه لن يكون هناك خطراً من  
وجود تعامل اقتصادي بين مصر  
وفلسطين اذ اذع السلام لان مصر دولة  
قوية وبرنامج الإصلاح الاقتصادي نجح  
في التوسع في الانتاج من ناحية الكم  
والكيف .

ويشير رئيس اللجنة الاقتصادية الى  
ان القاعدة العلمية التي يجرى اعدادها  
الآن ستتيح لنا التفوق في الانتاج وعنصر  
المنافسة سيكون هو البصير في اي تعامل  
تجاري لذا يجب ان نضع في اعتنا ان  
يكون لدينا اقتصاد قوى يصمد امام  
الدول المتقدمة ومن ايحاء حواجز  
جمركية لم إلغاء الحدود .

ويؤكد ان السوق الشرق اوسطية لن  
تؤثر على الاقتصاد المصري بالسلب  
ولا بد الانخس شيئاً اذا وضعا الاسس  
العلمية للتعرض باقتصادنا .









المصدر : **الأمم المتحدة**

التاريخ : **16-1-1977**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## الاقتصاد الإسرائيلي والسوق الشرق أوسطية

ولدت

في قرية اسمها «العلامة» بمحافظة غزة الشيخ. ولم تكن بالقرية سوق. ولكن كانت هناك سوق على بعد عدة كيلو غرامات كل يوم خميس بقرية اسمها «شبيش» بمحافظة الغربية. وكان أهل القرية وعدة قرى أخرى يتجهون إلى سوق شبيش لينتبعوا الديك والبرص والبرص والسمك وغيرها مما كانوا ينتحبونه بالقرية داخل منازلهم. ويبيعون بعد أن يشتروا اللحوم والخضار والفواكه والقمح وبعض أنواع التوابل وغيرها مما كانوا يترتجونه داخل منازلهم. وبذلك كانت سوق شبيش تعد سوقاً القومية. ولم تكن هناك رسوم أو ضرائب على البيع والشراء بل وإنما ما كانت تستخدم القوم. إذ اعتمدت السوق على التبادل المباشر بين السلع نفسها كلما أمكن ذلك. وبطريقة قديمة كان العرض دائماً يوازى الطلب. فعندما لم يزدج أحد من السوق دون أن يبيع كل ما عرضه من السلع.

د. محمود وهبة  
رئيس جمعية رجال الأعمال  
المصريين في أمريكا









## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات والتاريخ

١٩٧٧

والطريف ان هذه الصورة البديهة السوق قلت في مختلط حتى عندما كتبت ادريس الاقتصادية ويكارو وادم سميت واودر كيز وكارل ماركس او ماركس فريدمان وغيرهم من الاقتصاديين الكلاسيكيين او النيوكلاسيكيين او المعاصرين ويبدو لي ان كثيرا من يتعرضون لموضوع السوق الشرق اوسطية سواء بالواقعة او بالمعارضة بمسألة في الغرب او الشرق. انما يتخلطون نفس المفهوم اليوسيد للسوق الشرق اوسطية. فهم يعمدون سوقا اقليمية تشمل بلدان الشرق اوسطية ويتبادل كل بلد السلع التي يتميز في انتاجها ويتم للتبادل بدون استخدام عملة. ويساء كل المعروض ويشتري كل المطلوب ويتوزن المعروض والطلب عن طريق سرورية الاصراع. ويتم كل ذلك بين رسم او خسران او فساد او حتى جوع ويستفيد البائع والاشترى رغم اختلاف جنسيتهم. والنتيجة ان السوق الشرق اوسطية هي - بحسب المزيين لها - بحسب مايكل امريكان عبارة من كسبان WIN. WIN. WIN. للربح والظفر، اما حسب المعاصرين من كسبان - خسران WIN. LOSE. WIN للربح والاشترى. وسواء كنت مؤيدا او معارضا فإن هناك اتفاقا على ان الكسبان هو اسرائيل وان كنت من المعارضين لانا الخسران هو الطرف العربي دائما

والقد طرح موضوع السوق الشرق اوسطية كأنه حقيقة واقعة ويبدو انه اصبح موضوع السباحة بين مزودي اسرائيل في الغرب. وفي نفس الوقت احدثت الاعتراضات عليه في العالم العربي كأنه سيحدث غدا. ولكن مفهوم السوق الشرق اوسطية ليس بهذه البساطة. ومن السهل الهجوم عليه او الدعوة له لاسباب سياسية. ولكن من الصعب تعريضه فنيا وتجهيد كل ابداه الاقتصادية او حتى الانق الزمني الذي يتخلله تنفيذ ايسر لشكل هذه السوق او تقديم حجم المكاسب او الخسارة للمشتريين في هذه السوق. والواقع انه رغم كثرة ماكتب في هذا الموضوع مؤخرا فليس هناك دراسات علمية منشورة عديدة عن السوق الشرق اوسطية وكل ماكان هو عدة نقاط مناقشة للمشروع او مجهودات فردية لوراسنه وولم كثرة الاشارة إلى دراسة مارغريتا التراسي اشترك فيها مجموعة من الاقتصاديين الاسرائيليين. والفلسطينيين. والاردنيين والتي تمت في ١٨ شهرا وودت في القاهرة ونشرت في يونيو الماضي. الا ان هذه الدراسة لم تنشر. الا نادرا - إلى موضوع السوق الشرق اوسطية. وقد تكون هناك دراسات خاصة غير منشورة. الا انني اشك في

ذلك وحتى نتقل في عرض الموضوع من الاسهل إلى الصعب فليتم ان نجيب أولا عن ما هو المقصود بالشرق اوسط عندما يعرض موضوع السوق الشرق اوسطية ويصعب دائرة معارف العالم الأمريكية فإن الشرق الأوسط حاليا - يشمل البلاد التالية: البحرين، قبرص، مصر، إيران، العراق، إسرائيل، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، قطر، السعودية، السودان، سوريا، تركيا، الامارات، اليمن. ونلاحظ انني حول هذا التعريف للشرق اوسط - رغم ان هناك تعريفات أخرى وان اختلفت في التفاصيل فقد

(١) ان هذا التعريف هو من صحت الخلقه عندما اقتسموا الامبراطورية للثانية بعد الحرب العالمية الأولى وصي الشرق اوسط Middle East لتوسيع جغرافيا بين القارات الثلاث

(٢) ان هذا التعريف يختلف عما سمي بالشرق الاوسط Near East والذي صنفه الانجليز للفترة بينه وبين الشرق الاقصى Far East لبعد مسافة الاخير عن إنجلترا. ويشمل بالاضافة إلى بلاد الشرق اوسط بعض المناطق في روسيا، وأفغانستان، وباكستان - أي الطريق الذي احتاجت بريطانيا لحماية مستعمراتها في الهند واسيا

(٣) ان هذا التعريف لإشمل الأمة العربية كلها. ولايشمل جميع اعضاء الجامعة العربية فمثلا لايشمل للغرب العربي مثل ليبيا، الجزائر، تونس، والمغرب

(٤) يشمل هذا التعريف عدة دول غير عربية مثل قبرص، إيران، تركيا واسرائيل

وحتى الآن فإن كلمة الشرق الأوسط ما زالت غامضة عند مناقشة السوق الشرق اوسطية. ولم يزعم احد حتى الآن ان مفتاحه هو سوق تشمل جميع هذه الدول في سوق اقليمية واحدة ولكن الواضح ان تصريف الشرق اوسط هنا هو تصريف خاص ولم يعرفه التاريخ من قبل ومستند أولا وأخيرا على عضوية اسرائيل في هذه السوق بصرف النظر عن بقية الاعضاء المشتركين وإذا فإنه يمكن تسمية هذه السوق بالسوق الاسرائيلية بدلا من السوق الشرق اوسطية وان يختلف المعنى كثيرا. وإذا كان هناك أي شك في ذلك فليستجهد اسرائيل من هذه السوق ومستند ان الفكر برمته قد تلاشت وقد يتغير الشركاء. ولكن ما دامت اسرائيل بأقية في السوق فإن هذه السوق مستقبلي تحت مسمى السوق الشرق اوسطية وكما تبدأ السوق الشرق اوسطية واسرائيلية

أيضا بدأت تتطور كجزء من حق بين اسرائيل ومملكة البحرين الفلسطينية. فلقد خلق هذا الاتفاق السياسي الزاوية الاقتصادية للسوق الشرق اوسطية. ويشهد الدول العربية نفسها أمام هذا الواقع الاقتصادي الجديد وان يمكنها اعماله وليس في الامر خيار فإن هذا الواقع الاقتصادي سيوفر نفسه بمرور الوقت والاختيار مصر. وحتى يوسع ذلك يستعرض السعي المتوق إلى يمكن ان يحدث على الساحة الاقتصادية وان اختلف هذا السعي في بعض التفاصيل او التعريفات فإن المحيط العامة يتفق عليها كثيرا من المراقبين والمختصين في الغرب ويستند هذا السعي - عموما - على المراحل التالية

المرحلة الأولى التعاون بين اسرائيل والضفة الغربية وبمزة لإعادة انشاء الهيئة الأساسية في الأراضي الفلسطينية والتعاون في حل المسألة الاقتصادية الاقتصادية المشتركة بين اسرائيل والمناطق الفلسطينية كما ذكر في الاتفاق بين الضفة واسرائيل

المرحلة الثانية: بداية التجارة الخارجية بين الضفة العربية وعزة العاجرية ثم التعاون بينهما لحل مشاكل التنمية الاقتصادية. كما تتوقع دراسة نشرت مؤخرا للوك الدولي

المرحلة الثالثة: بداية التجارة









المصر :

١٠٤١

التاريخ :

## النشر والخدشات الصعبة - المصاعبات

الخارجية بين إسرائيل والأردن بطريقة مباشرة نتيجة لاتفاق سياسي أو بطريقة غير مباشرة بواسطة الضفة الغربية وغزة كما تتوقع دراسة هارفار.

**المرحلة الرابعة:** زيادة النشاط التجاري بين مصر وإسرائيل وسواء بتنفيذ سياسة التطبيع المنطق عليها في كاتب ديفيد أو بطريقة غير مباشرة عن طريق الضفة الغربية وغزة والأردن.

**المرحلة الخامسة:** بداية النشاط التجاري بين إسرائيل ولبنان وسوريا ثم غيرها من الدول العربية في نفس الوقت الذي تبدأ مع مصر أو في فترة تالية أو حتى سابقة وإذا رفضت أي دولة عربية التعامل المباشر مع إسرائيل فإن الضفة وغزة والأردن ومصر ستكون الجسر الذي تستخدمه إسرائيل للتجارة العربية بشكل غير مباشر.

وهناك عدة ملاحظات حول هذا السيناريو.

(١) أنه قد لاقى إقبالا بدرجة أو حسب المراحل المذكورة بقدر لا يقل عن تقرير القيادة الفلسطينية اتخذت خط اقتصادي مستقل عن إسرائيل. على الأقل في البداية. وانتخه مباشرة للتجارة مع الأرض وبقية البلاد العربية وأن توقف ذلك على رغبة وفترة البداة العربية في الدعم المالي للكيان الفلسطيني الجديد وهناك بعض التحولات حول ذلك معلا.

(٢) قد تقوم بعض البدائل العربية باتحاد مصر الخطوات لتنفيذ التجارة حتى لا تتسرب السلع الإسرائيلية إليها من طريق غزة والضفة والأردن.

(٣) أن تطبيع التجارة الخارجية مع إسرائيل يتطلب مفاوضات تجارية

معقدة حتى على القيد الإسرائيلية على حرية التجارة الخارجية والتي تطلق الآن على الدول العربية والمكس صحيح وخاصة فيما يتعلق بانتهاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل وهو هدف رئيسي لإسرائيل ويدين لهاء المقاطعة العربية فإن أي محاولات لنقل سوق شرق أوسطية لن تفلح وإذا حلت إسرائيل هذا الهدف وحده فإنه سيدد نجاحا لهما لإسرائيل.

(٤) أن هناك ضحية لاجتماع أن مابسي بالسوق للشرق أوسطية هي: هدف نهائي وطويل الأجل. وكما وضح سابقا فإنه يتفرج من تطبيع العلاقات التجارية الخارجية إلى التعاون الاقتصادي المشترك. إلى الاتفاقيات الثنائية أو الجماعية لتحرير التجارة إلى إنشاء أسواق حرة. وإلى تحرير حركة رأس المال والأفراد ومايلي ذلك من خطوات نحو التكامل الإقليمي في الشرق الأوسط ومن الناحية الفنية فإن هذا التكامل هو التطبيق الفعلي للسوق

الشرق أوسطية وستعرض لهذا التدرج في المقال التالي ولكن يكفي أن نذكر أن مثل هذا التكامل بعد حاليا من ضرب الاحتمال لأن السوق الأوروبية المشتركة لم تتكامل بعد رغم مرور عشرات السنين على فكرتها ولذلك يحسن الان نضع وقتا في الهجوم على مثل هذا التكامل حاليا أو تأجيله ولنناقش أولا مساهموا للمكس قبل المستحيل.

والممكن الآن هو أن يتم تعاون بين إسرائيل والكيان الفلسطيني والأردن حسب تقرير مسطعم المراقبين. وسيفحص بقية هذا المقال مناقشة بعض نواحي هذا التعاون وتلقى بعض الضوء على المستقبل بعد ذلك وكما

قارنا بين الاقتصاد الإسرائيلي والمصري في مقال سابق فسنلحق هنا بين الاقتصاد الإسرائيلي والأردني والفضة الغربية وغزة.

وكالعادة سنبدأ بالسكان ويبلغ عدد سكان الأردن ٤.١ مليون نسمة والضفة الغربية ١.١ مليون نسمة وغزة ٦٨٠ ألف نسمة أي أن مجموع السكان بين إسرائيل والأردن والأراضي الفلسطينية هو حوالي ١١ مليون نسمة لأن عدد سكان إسرائيل ٥.٢ مليون نسمة وكيفيات لنهم المتري فإن بلد تعد سقيا صغيرة. بالقياس مثلا إلى السوق المصرية والتي هي - تقريبا ستة أضعاف ذلك وهذا وحده سيكون دافعا هاما للمبحث عن شركاء إضافيين أو سوق لمنتجات الكيانات الثلاثة.

ورغم أن الناتج القومي الإسرائيلي السنوي هو ضعف الناتج القومي المصري إذ يبلغ ١٢ مليار دولار عام ١٩٩١. إلا أن الناتج القومي الأردني عام ١٩٩١ لم يزد على ٤ مليارات دولار والدخل القومي للضفة الغربية ٢.٢ مليار دولار وغزة ١.٣ مليار دولار أما مثل الفرد الإسرائيلي

السنوي فهو حوالي ١٩ ضعف دخل الفرد المصري السنوي لأنه بلغ ١٨٣٢٢ دولارا عام ١٩٩٢ بينما دخل الفرد المصري السنوي هو ٦٤٠ دولارا وفي نفس الوقت فإن دخل الفرد الأردني السنوي عام ١٩٩١ هو ٩٦٨ دولار وفي الضفة ٢١٧٥ دولارا وفي غزة ١٢١٠ دولارا. وهذا التفاوت في دخل الفرد نفسه يؤثر على مابسيه الاقتصاديين بالطلب الفعال في حالة إنشاء سوق إقليمية فقد تتأخر الرغبة في الشراء بينما تعتمد القدرة وهذا نفسه يرفع أهمية لشركاء دول عربية أخرى ذات مستوى عال من دخل الفرد في مثل هذه السوق. وتلقى مصاصا الناتج القومي للكيانات الثلاثة ضوفا على درجة التناقض بينها فإن الصمامة والبناء تمثل ٢٢٪ من مصاصا الناتج القومي الإسرائيلي مقابل ٢١٪ في









## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٠٩٩٢

دولار على مدة سنتين منها ١٥٠ مليون دولار منحة وبالباقى قرض، ووافقت اليابان على مبلغ مائتي، والسنق الأوروبية المشتركة على مبلغ ٥٠٠ مليون دولار على خمس سنوات ودعت أمريكا عدة دول أخرى لاجتماع خاص لهذا الجهد ومنها السعودية ومصر وبلاذ أن البنك الدولي قدر حاجة الفلسطينيين بحوالي ٢ مليارات دولار بينما قدرها الفلسطينيون بحوالي ١٠ إلى ١٢ مليار دولار وهو مبلغ مبالغى لا حصلت عليه إسرائيل كضمانات لتسليم المهاجرين السفهين رغم أن عدهم أقل.

والسؤال الآن: التسوق الشرق أوسطية إلى أين؟ وماذا بعد ذلك؟ والأجابه هي أن أسام إسرائيل والكيان الفلسطينى والأردن خيارين أولهما: التعاون مع مصر لتكثف المشاور وتاتيها: التعاون مع لبنان وسوريا وأجها: ماسمى بالهلال المصنفي

وستنصق ذلك الأحد القادم

وستنمق مغاوضات لمعونة المائنة ألف عامل أو أقل أو أكثر و٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ رغم الاتفاق بين الطرفين، والعكس غير صحيح.

(٢) منع ملكية الفلسطينيين أو العرب للأراضي أو الأصول الإسرائيلية بدون تصريح خاص. بل ونزع هذه الملكيات عنوة جماعيا أو فرديا أو شرائها والعكس غير صحيح وضرورة حصول الفلسطينيين على تراخيص لانشاء مشروعات في الأرض المحتلة من الإدارة الإسرائيلية

(٣) التحكم في حركة السلع بواسطة الجيش الإسرائيلي. منع انشاء مناطق تجارة حرة في الأراضي الفلسطينية ويجوز أن تذكر أن إسرائيل نفسها ليست بها مناطق تجارة حرة حاليا رغم أن هذا الموضوع ذكر كثيرا في بعض الصحف كانه حقيقة واقعة

(٥) الدعم الحكومي الإسرائيلي للتكنولوجيا سواء الزراعية أو الصناعية لتختلط مع منتجات الأراضى الفلسطينية وأهم أشكال هذا الدعم هو اسعار المياه لتفرتها حين ذلك يعطى ميزة للمنتجات الزراعية الإسرائيلية ضد المنتجات الفلسطينية المماثلة

(٦) الحماية العسكرية وغير العسكرية ضد المنتجات الزراعية من الأراضي الفلسطينية وهي مثال أكثر من ٦٠٪ من صادراتها إلى إسرائيل وتشمل هذه الحماية قيودا ضد تصدير الزيتون من الضفة الغربية، والمواضع غرة، وكذلك منتجات الألبان، والدواش والفصراوات.

ولكن يتم التعاون بين إسرائيل والكيان الفلسطينى فإن هذه القيود على حرية التجارة وغيرها يلزم التفاوض حولها حتى ولو تم الاتفاق على خطوات التعاون بهدف التنمية الاقتصادية بين إسرائيل والتنمية ومن المعروف أن هناك عدة مشروعات تدرس نحو تحقيق التنمية الاقتصادية المشتركة ومنها كيفية توزيع المياه، انشاء الطرق المشتركة، بناء المطارات والموانئ، مد أنابيب الغاز والبحريون والتعاون بشأن توليد الطاقة الكهرومائية وغيرها من المشروعات والاستثمارات الأجنبية المشتركة، ولقد تأتت أمريكا بدعوة عدة دول للوقوف لإقامة بناء البنية الأساسية في الأراضي الفلسطينية. وتوقع الإسرائيليون أن يكون ذلك أول عتاته للمسارم في مصلحتهم وذلك بدفعهم في عمليات البناء، والنفقات وبمجرد الحصول على هذه التفتات ولقد فبرت أمريكا مع معونة قهرها ٢٥٠ مليون

الأردن ٢٧.٢٪ في الضفة وغزة معا أما الزراعة فهي ٧٢.٨٪ في إسرائيل وتشمل كل عام مقابل ٧٨.٢٪ في الأردن وآ. ٧٢٪ في الضفة وغزة معا. وكما تعتمد إسرائيل كما سبق أن ذكرنا على المعونات والمساعدات والتعويضات بمليارات الدولارات والأردن أيضا يعتمد على أكثر من ٤٠٠ مليون دولار من المعونات وتعتمد الضفة وغزة على ٢٠٠ مليون دولار من تصويولات الفلسطينيين بالخسار. ويعكس الصناعة والزراعة الإسرائيلية للتنمية تكنولوجيا فإن الصناعة والزراعة في الضفة وغزة بدائية للغاية وتعتمد على المشروحات الأصرية، ولعل الاحتلال الإسرائيلي دورا عاما

في هدم نمو المشروعات الصناعية أو الزراعية بالمنطقة أو يتطلب ذلك ترحيضا خاصا لانتعاش إسرائيل للصفاء على صغر حجم المنشآت بالأراضي الفلسطينية أما الطاقة فقد بلغت ١٦٪ في إسرائيل عام ١٩٩٢ وإيرادت إلى ١٢٪ بالأراضي الفلسطينية عندها تمتعت إسرائيل ١٠٠٠٠ عامل فلسطيني من العمل داخل إسرائيل هذا العام وفي الآن حوالي ٥٠٪ وتبلغ البطالة في الأردن عس الستين في إسرائيل ونظرا لمعنى استمر هناك تجارة خاضعة بين الأراضي المحتلة والأردن لأن إسرائيل ضمت الأراضي المحتلة كما نعلم أو بين الأردن وإسرائيل رغم أن هناك عمليات تهريب وتحويل على القانون يصعب قياسها وتعتمد الضفة وغزة أكثر من ٧٨٪ من صادراتها لإسرائيل وتستورد أكثر من ٧٨٪ من وارداتها من إسرائيل وهناك حيز واضح في الميزان التجاري بين المناطق المحتلة وإسرائيل تحكم فيه السلطات الإسرائيلية لصالحها ومثالا فإن الإسرائيليون يفتخرون بنسبة من مبيعات العمالة الفلسطينية في إسرائيل منذ ٢٥ عاما للثلاثين الاجتماعى وتستحق لجهود العاملين ويبلغ ايلع حايديد على ٢٥٠ مليون دولار ترفض إسرائيل أن تدفع ويطلب حاليا به الفلسطينيون لتسليم أراضيهم أو كمعاشات للأفراد المستحقين

ورغم ما قيل من التعاون بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية بعد توقيع الاتفاق، ورغم بعض نصروس الاتفاق التي تذكر التعاون الاقتصادي، وكذلك رغم أن إسرائيل ضمت المناطق الفلسطينية إليها فإن هناك قيودا عديدة قائمة الآن على حرية التجارة بين إسرائيل والكيان الفلسطينى المحدود وستنمق فقط باعطاء معنى الأمثلة.

(١) منع حركة الفلسطينيين من الدخول إلى إسرائيل ولو للعماله







المصدر : العالم العربي

٢٠ ٤٥١ ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



# اقتصاد الأراضي



الاستثمار في السلام  
تقرير البنك الدولي

عن تنمية الأراضي المحتلة

## المحتلة قادر على النمو بشرط توافر الاستقرار









# المصدر : (العالم العربي)

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠١٥ ١٩٩٢

يبدو الاقتصاد الأراضي المحتلة قابلاً على تحقيق معدل نمو اقتصادي يمكن الإبقاء عليه بشرط توافر السلام والاستقرار في المنطقة وبشرط أن تتوافر لهذا الاقتصاد الإدارة السليمة التي تعتمد على سياسة اقتصادية شاملة، وكذلك توسيع نطاق الخدمات العامة وتعزيز القطاع الخاص، وفتح المجال أمام قيام وروابط تجارية بين المنطقة وبقية أنحاء العالم.

هذا القطاع استحدثت بيئة قانونية وتنظيمية من شأنها تدعيم المبادرة الفردية وعدم تصويتها بقيود روتينية. وينبغي أن يكون النظام القانوني متضمناً لكافة القواعد التي تحكم وتنظم حقوق الملكية الفردية وتكفل لها كافة أنواع الحماية والضمانات، كما تكفل عمليات انتقال هذه الحقوق بالبيع أو التوريث فضلاً عن تحديد سبل حل المنازعات التي قد تنشأ بشأنها.

والأهم من ذلك أنه ينبغي أن تقسم هذه القواعد بالوضوح الكامل إلى جانب الاستقرار فضلاً عن قابليتها للنفاذ بقوة القانون. والواقع أنه بالرغم من بعض التحسينات التي طرأت خلال السنوات القليلة الماضية، فإن هناك اقتناعاً واسع النطاق بين رجال الأعمال في الأراضي المحتلة بأن بيئة النشاط الاقتصادي الحالية يكتنفها الغموض والتعقيد فضلاً عن عدم التأكد من مدى ما يتوافر لها من استقرار.

كما أن ثقة المتقاضين لا تزال متواضعة في قدرة النظام القضائي الحالي على توفير العدالة بصورة فعالة وسريعة في مرحلة الاستئناف. أيضاً فإن من المصوقات القانونية التي تعرقل نشاط رجال الأعمال تلك الإجراءات المتعلقة بإمكانية التدخل إلى الأراضي المحتلة والقيود المفروضة على حرية انتقال السلع والخدمات والقيود الأمنية المفروضة على حقوق الملكية، وخاصة ملكية الأرض.

وهذه القيود من طبيعتها أن تجعل الاستثمار الطويل الأجل أمراً محفوفاً بالمخاطر وغير جذاب في المجالات المتعلقة بالتكنولوجيا المتقدمة والتي تنصم بالقابلية المستمرة لإحلال الأصول وتحديثها.

وقد أسلفنا أنه ستكون هناك حاجة ماسة لتسهيلات وأعمالية خارجية خلال فترة التحرك الأولى، حتى تسهم هذه التسهيلات في المساعدة على التغلب على أوجه النقص الحالية في مرافق البنية الأساسية والخدمات، من ناحية، وكذلك تنظيم القاصدة الانتاجية لأنشطة القطاع الخاص من ناحية أخرى. وينبغي أن نلاحظ، مع ذلك أن هناك العديد من المخاطر التي إذا لم تؤخذ في الاعتبار فإنها قد تؤدي إلى تعريض الاقتصاد الأراضي المحتلة للوقوع في مأزق الاستقرار عند مستوى منخفض من التوازن.

### المعطيات السياسية والمؤسسية

يكشف التحليل عن وجود سبعة مجالات مؤسسية وسياسية رئيسية يتعين أن تطرأ عليها تعديلات شاملة حتى يتسنى إيجاد مناخ مناسب للنمو الاقتصادي المنشود.

وهذه المجالات هي

- ١- الأطار القانوني والتنظيمي.
- ٢- إدارة المالية العامة.
- ٣- إدارة مشات ومرافق البنية الأساسية.
- ٤- تطوير القطاع المالي.
- ٥- إدارة الموارد الطبيعية.
- ٦- توفير الخدمات الاجتماعية.
- ٧- إقامة الهيكل الإداري والحكومي المحلي.

ونستعرض فيما يلي أهم الطروحات والأفكار المتعلقة بالمجالات السبعة.

- ١- الأطار القانوني والتنظيمي.
- كما أسلفنا في صفحات سابقة، يعتمد النمو الاقتصادي في الأراضي المحتلة بصورة حاسمة على أداء القطاع الخاص، ويتطلب تحرير طاقات









المصدر : **لغة المصمم**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠٠٢

## أهم المعوقات الحالية أمام رجال الأعمال:

اجراءات دخول الأراضي المحتلة

القيود المفروضة على حرية انتقال السلع والخدمات

التقييدات الأمنية لحقوق الملكية

٧- إدارة المالية العامة:

تشير التجارب الدولية السابقة الى ان إنشاء نظام ورشيد للمالية العامة في الأراضي المحتلة سيكون أمراً ضروريا لتوفير البيئة المناسبة لتطوير أنشطة القطاع الخاص واجتذاب المساعدات الخارجية. ويعني إنشاء نظام حديث لإدارة المالية العامة ضمان ان تتولى السلطات المحلية الفلسطينية في المستقبل تلقي وتحصيل قدر مناسب من الإيرادات العامة، من ناحية، وكذلك ضمان ان يكون مصدر هذه الموارد هو الاستخدام الحسن والرشيد من ناحية أخرى. ولأهمية جانبي الإيرادات والانفاقات فإننا سنتناول كلا منهما ببعض التفصيل.. فعمل جانب الإيرادات هناك خمس نقاط أساسية هي:

١- مدى مشروعية النظام الضريبي:

فليس خافياً ان هناك اعتقاداً شائعاً بين سكان الأراضي المحتلة مؤداه ان النظام الضريبي الحالي ليس دسائفاً بل بالدرجة الكافية، أو بالأحرى غير نزيه، فضلاً عما تتسم به عملية الجباية من صلف وإجحاف. ومثل هذه المفاهيم

ولعل التقدم المأمول في مفاوضات السلام الحالية وكذلك الاتفاقيات الخاصة بالحكم الذاتي، تكون مؤدية الى إعادة نظر شاملة في النظام القانوني والتنظيمي الحالي وبما يضمن وجود قاعدة قوية من الإجراءات القانونية السليمة التي يمكن للقطاع الخاص ان يستند اليها في إبرام الصفقات. ومن أكثر المجالات التي يهتم الإيماني في سراجعتها: القانون التجاري وقانون الشركات المساهمة وقانون التفليس وقوانين المحليات وقواعد استخراج التراخيص التجارية وتراخيص التصدير والاستيراد والقواعد المنظمة لحركة انتقال البشر والسلع. كما يتعين تسهيل إجراءات التقاضي في مرحلة الاستئناف.

ولا شك ان تنفيذ إطار قانوني قوي وموثوق في مصداقيته يتطلب مؤسسات قانونية قوية بدورها، ولا يقلل استخدام وتطوير مثل هذه المؤسسات أهمية عن أهمية صياغة وإصدار القوانين نفسها.. إذ ان من الجلي بذاته ان أحد الجانبين لن يقدر على النجاح بدون الآخر.









# العالم العربي

المصدر :

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٢

المعمول بها الآن بين اسرائيل والأراضي المحتلة  
فإن بعض أنواع الضرائب، وخاصة ضريبة  
القيمة المضافة «فات» وكذلك الضرائب الأخرى  
المفروضة على صافي واردات الأراضي المحتلة  
من اسرائيل والرسوم الجمركية المحصلة على  
السلع المستوردة عبر اسرائيل كلها تنهض إلى  
الخزائن الإسرائيلية.  
وبالنظر إلى غياب الحدود الجمركية بين  
اسرائيل والأراضي المحتلة، فإن مبدأ «الحدود  
المتنقلة» الخاص بالضرائب غير المباشرة يدايق على  
التجارة المتبادلة بين الجانبين. مما يعني أنه  
للضرائب التي تحصل وفصلاً لهذا المبدأ  
تحصل في مكان انتاج السلعة وليس في مكان  
استهلاكها. وبالتالي فإنه نظراً للعجز التجاري  
الضخم للأراضي المحتلة مع اسرائيل، فإن ذلك  
يعني خسارة كبيرة في حصيلة الضرائب التي  
كان يمكن للأراضي المحتلة تحصيلها لو كانت  
في وضع تجاري مساو أو أفضل لاسرائيل. وهو  
الجانب الآخر فإن اسرائيل بدورها تتعرض  
الانقاس في الأراضي المحتلة من إيرادات  
الخاصة، وخاصة فيما يتعلق بدعم السلع  
الغذائية الأساسية واستخدام السكان  
ال فلسطينيين لخدمات البنية الأساسية المزمعة  
وهكذا يجد الإسرائيليون والفلسطينيون أنفسهم  
في وضع يتعين عليهم فيه الانقاس على أمل  
لتقدير تلك التعويلات المتبادلة واستنباط  
للتسويات على الجانبين. وهناك العديد من  
الطرق البديلة في هذا الشأن ولكن ينبغي أن  
يكون اختيار أحدها معتمداً على الاختيار  
المعيار بالعلاقات التجارية المتوقعة  
في المستقبل بين الجانبين.  
ولكن من الأهمية بمكان هنا هو أن تكون  
بنود الإيرادات والالتصاقات ظاهرة بوضوح  
ميزانية الاقليم الفلسطيني الجديد

تسهم بصورة كبيرة في تعزيز الميل إلى التهريب  
الضريبي وإرجاء السداد والرغبة الدائمة في عدم  
التعاون مع سلطة الضرائب.

والواقع أن هذه الأعراض تكاد تكون شائعة  
في معظم المجتمعات وحيثما يضطر المواطن لدفع  
ضرائب، ولكن فيما يتعلق بالأراضي المحتلة  
فإن الدافع الأول لشعور المفاهيم السلبية بتصل  
بالأساس في وجود سلطات الاحتلال العسكري.  
ولذلك فإن ظهور سلطة للحكم الذاتي كجزء من  
النسوية السلمية ينبغي أن يسهم في تغيير هذه  
المفاهيم بصورة ملحوظة.

غير أننا نضطر هنا وبشدة من أن انتقالات  
السلطة على جبهة الضرائب إلى حكومة  
فلسطينية ينبغي ألا يؤدي بحال من الأحوال إلى  
التقليل من الحاجة لوجود نظام ضريبي فعال  
ويغطي بالقبول الشعبي في الوقت نفسه،  
فالنظام الضريبي الحالي يحتاج إلى إعادة تنظيم  
هيكلة بصورة شاملة، مع أن يشمل ذلك وضع  
قواعد تنظم بالموضوعية والنزاهة، مع الأخذ في  
الاعتبار بأن هدف الضريبة ليس هو الحصيلة في  
حد ذاتها وإنما توفير موارد للخزائن العامة دون  
سد السبل أمام الممول البسيط.

ول هذا الإطار فإنه من الضروري أن تنضم  
المؤسسة التي سيناط بها تحصيل الضريبة بقدر  
مقبول من التفهم لظروف وببشة النشاط  
الاقتصادي فضلاً عن وجود القواعد الكفيلة  
بتسوية المنازعات الضريبية بصورة سلسة. إلى  
جانب توافر الكوادر البشرية الفعالة والقادرة  
على الاضطلاع بهام المساسبة والتدقيق  
والمرامجة والتحصيل ونقص الملتفات وإبرام  
التسويات.

ب - التعويلات المالية بين اسرائيل والأراضي  
المحتلة:

بموجب النظام الضريبي والترتيبات التجارية









## مصير قناة السويس

في أعقاب الإنفاق الفلسطيني الإسرائيلي والذي عرف بالثقل غزة / أريحا بدأت تظهر في الأفق بعض حدود وملامح السوق الشرق أوسطى ومن خلالها بدأت تظهر أيضا بعض المشروعات التي كانت في ملى الكتمان . بعضها قابل للتنفيذ الفوري والآخر قابل للتأجيل وبين هاتين توجده بعض المشروعات الغرض منها التأثير النفسى على بعض الجهات بغرض تحقيق مكسب مالية ملموسة .

بعض من هذه المشروعات تمحورت حول إنشاء قناة تربط البحر المتوسط بالبحر الأحمر . أى قناة تنافس قناة السويس والبعض الآخر تربط المتوسط بالبحر الميت أو ربط الميت بالأحمر أو إنشاء مفاعلات لتوليد الكهرباء أو إنشاء خطوط أنابيب بترولية لنقل بترول الشرق العربى إلى البحر المتوسط عبر إسرائيل

فأين نحن من كل هذا ؟ وهل تلك المشروعات يمكن أن تهدد أمننا الاقتصادى ؟ ومدى تأثيرنا بكل هذه المشروعات هل صحيح أن إنشاء قناة في الشمال الشرقى لنا ستؤثر علينا أم أنها ستزيد من أهمية قناة السويس ؟ ذلك هو مسار بحثنا الرابع ضمن سلسلة أبحاث السوق الشرق أوسطى والتي حدد حدودها شيمون بيريز في محاضرة القاها بجامعة برستون بالولايات المتحدة الأمريكية في الأسبوع الماضى والذي أشار فيها إلى أن حدود السوق الشرق أوسطى هي حدود أرض الميعاد . وهي تنطبق بالفعل على ما صرح به أحد المسؤولين المصريين بأن تلك السوق ستضم ١٠٠ مليون نسمة . فلو جمعنا سكان تلك المنطقة سيكون الناتج فعلا هو مجموع سكان أرض الميعاد لإسرائيل

## مستقبل قناة السويس ..

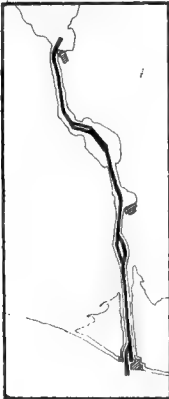
## فى السوق الشرق أوسطى







## نهران الزبائى



### القناة الأردنية

نشأت جريدة الشعب الأردنية في بتاريخ الماضي خيرا مفاده أن الحكومة الأردنية والمغت على إنشاء قناة تصل البحر الأحمر بالبحر الميت - والاد الخبر ان احدى الشركات الامريكية درست الموضوع بجدية .. وقد قدرت التكاليف المبدئية بنحو ٨٥٠ مليون دولار . والمشروع من حيث الوجهة الفنية الفضل من المشروع الاسرائيلي المزمع انشاؤه والذي يهدف الى ربط البحر الميت بالبحر المتوسط وقدبرت للدراسة التي اجريت حول هذا المشروع ه البحر الميت - البحر الأحمر ، بان طول القناة نحو ١٩٠ كم ويهدف الى استغلال مارق الارتفاع بين مستوى البحر الاحمر والمتوسط لتوليد الكهرباء اما المشروع الآخر وهو المشروع الاسرائيلي والذي يهدف الى ربط البحر المتوسط بالبحر الميت ليس وليد اليوم بل يرجع الى احد المهندسين البريطانيين عام ١٨٥٠ وتبناها هيرتزل عام ١٨٩٩ . ويهدف المشروع الى توليد ٦٠٠ ميجارات وانشاء محطة نووية متعددة الأغراض لتوليد الكهرباء وتحلية المياه وتزويد مفاعل ديمونة .. ولكن معارضة المشروع الاسرائيلي تكمن في تبوير المساحات الزراعية على سفلى نهر الأردن بسبب ارتفاع منسوب الملوحة للمياه الجوفية واغراق بعض الاراضي في الأردن ، ولقد نسبة كبيرة من معادى السد الميت بالإضافة الى تهديد بعض المشروعات الحيوية في الأردن والشاصة باستخراج البوتاس والنفاس والكبريت .. وتبلغ تكلفة المشروع المبدئية نحو ٢ مليار دولار . ويشير البعض الى أن تمويل مثل هذه المشروعات سيكون من مشروع ه مارشال الشرق الاوسط ، والذي قدمه شيمون بيريز عام ١٩٨٦ والتي ستموله الولايات المتحدة ودول الخليج

### الغرب .. والبدايل المطروحة

والدول الغربية تسعى دائما الى تأمين مصدرها البترول وعندما يكون هناك خطر في الاق يهدد أمنها









## • المشروعات المطروحة بهدف الضغط على المصنوع على مزايا تفضيلية .

## • لخفض على قناة السويس من إنشاء قناة أخرى

بليون برميل في نهاية ١٩٨٩ ونسبة مساهمة قدرها ٦٢٪ من الاحتياطي العالمي . ول الوقت نفسه انخفض الاحتياطي المؤكد من خام القوقاز بالنسبة لأوروبا الغربية من ٢٣,٢ بليون برميل في عام ١٩٨٠ ونسبة مساهمة قدرها ٢,٦٪ ليصل إلى ١٧,٧ بليون برميل في نهاية ١٩٨٩ . ونسبة مساهمة قدرها ١,٩ من الاحتياطي العالمي

ومن المؤشرات القوي على حيوية قناة السويس في المستقبل القريب هو زيادة توقعات الطلب على البترول وانتاج الدول غير الاعضاء بمنظمة الاوبك والتي تظهر زيادة الطلب بكل من أوروبا الغربية والولايات المتحدة بمعدل ١٪ سنوياً حتى عام ٢٠٠٥ لتوقع حجم الطلب على البترول لأوروبا الغربية إلى ١٢,٤ مليون برميل / يوم في عام ١٩٩٥ ثم إلى ١٤,١ مليون برميل في عام ٢٠٠٠ . ١٤,٨ مليون برميل عام ٢٠٠٥ . ويرتفع حجم الطلب بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية إلى ١٧,٨ مليون برميل / يوم في عام ١٩٩٥ . ٢٨,٧ مليون برميل / يوم عام ٢٠٠٠ . ١٤,٨ مليون برميل عام ٢٠٠٥ - هذا في الوقت الذي ينخفض فيه انتاج كل من هاتين المنطقتين حيث من المتوقع ان ينخفض انتاج بحر الشمال اعتباراً من ١٩٩٥ كما يتوقع ان ينخفض انتاج الولايات المتحدة بصفة عامة ليتراوح بين ٧ - ٨ ملايين برميل / يوم عام ٢٠٠٠ - هذا يعني اعتماد لحل من أوروبا والولايات المتحدة على الواردات البترولية من دول

## • ستتضاعف أهمية قناة السويس في السوق الشرق اوسطى

البترول على الفور تبحث عن بدائل أخرى وسورية فهي تسعى إلى تأمين مصادر انتاج البترول بكل الطرق حتى ولو رفضتها الدول المنتجة . ب - زيادة انتاج شمال أفريقيا حتى لا تضطر أوروبا الغربية أن تنهج في وقت الأزمات إلى تصف الكركة القريب مما يحتاج إلى الكثير من التأميلات وبشكله عاليه . ج - إنشاء خط أنابيب صفاق داخل إسرائيل من إيلات إلى أشدود بطول مليون برميل / يوم . د - حفر قناة تصل بين خليج العقبة والبحر المتوسط عبر أراضي إسرائيل لتكون بديلاً عن قناة السويس في حالة اغلاقها . والدول الغربية فكرت جدياً في المشروعات الصالحين لكن الدراسات الفنية والتضليلية أكدت صعوبة تنفيذها والمتغيرات الدولية الأخيرة .

### قناة السويس

ويرى بعض المعلقين ان أهمية قناة السويس ستظل تحتفظ برصيدا الهام خلال العشرين عاماً القادمة لعدة اسباب أهمها ١ - زيادة درجة التصنيع في جنوب شرق آسيا والحاجة إلى الارتباط مع أوروبا الغربية وخاصة في تقسيم العمل الدول ٢ - قصر الطريق الملاحي حيث ان الناقلة يمكنها ان تغطف من الخليج العربي إلى جنوب أوروبا عن طريق قناة السويس بدلاً من ١١,٥ رحلة سنوية بدلاً من ٤,٥ رحلة عن طريق رأس الرجاء الصالح وإلى شمال غرب أوروبا ٩ رحلات بدلاً من ٥,٥ رحلة إلى السالمد الشرقي لأمريكا الشمالية ٧ رحلات بدلاً من ٥,٢ رحلة ٣ - سيظل البترول العربي أهم مصدر للمطالعة على المستوى العالمي لسنوات طويلة قادمة .

حيث اوضحت التقارير الغربية بعد حرب الخليج أهمية المنطقة بترولياً عكس التقارير السابقة والتي كانت تشير إلى تصرب البترول - بالغرب يلعب بالتقارير اصلته وتوجهها حسب مصلحته : [ فآخر التقارير تشير إلى ان الحروب في المنطقة العربية اكثر من ٦٠٪ من الاحتياطي العالمي - ورغم ذلك فإن الدول العربية والتي تنتج حوالي ٢٠٪ من الانتاج العالمي لاستهلاك سوى نسبة ضئيلة منه لتصل إلى ٥٪ من الاستهلاك العالي والذي يتركز اساساً في أمريكا ودول أوروبا واليابان فقد اشادت بعض التقارير إلى ارتفاع الاحتياطي المؤكد من خام البترول بمنطقة الشرق الاوسط من ٢٦٢ بليون برميل عام ١٩٨٠ ونسبة مساهمة قدرها ٥٥,٢٪ من الاحتياطي العالمي إلى ٥٩٠









حين أن تكاليف العمل والتشغيل بسيطة نسبياً ولا تزيد عن ٢٥ / مائة عالية فإن اقتصادياتها تعتمد اعتماداً كبيراً على مدى توافر رأس المال وعلى مستوى الأسعار السائدة للفائدة : واعتاد أن هذا هو باب الموضوع أي أن إسرائيل سعت أكثر من مرة في إنشاء خطوط أنابيب للبترول بسبب التكلفة الاستثمارية العالية - نقطة أخرى بالنسبة لإنشاء خطوط الأنابيب أن خطوط الأنابيب لم تستطع أن تنافس الناقلات وبشكل خاص الناقلات التي عمل لمدة ٢٥ سنة ( ١٩٥٠ - ١٩٧٥ ) لم تستطع أن يتقل من البترول السعودي المصدر الخارج سوى ١٢,٦ / والمعرف أن أنابيب

أوبك وخاصة دول الخليج أي تعظيم دور قناة السويس خلال تلك الفترة

٤ - أن قناة السويس استغرق إنجازها وتطويرها في يومنا هذا أكثر من قرن من الزمان وأن إنشاء أي قناة موازية لها لن تدسها مكل المقاييس - مصدر أن اعطت القناة فترة ريفية محددة إثر ذلك على حيوية القناة بعد افتتاحها حيث أن افتتاح القناة في ٥ يونيو ١٩٧٥ لم تلعب الدور الهام الذي لعبته قبل عدوان ١٩٦٧ خصوصاً بعد ظهور "الجيال الثانية والثالثة من الناقلات الصلابة - وكل عام، القناة عقب افتتاحها في ٥ يونيو ١٩٧٥ هو ٢٨ / ٤٠ قدم ويسمح لمرور الناقلات حمولة ٦٠ ألف طن سكارم حمولته وبعد تنفيذ مشروع التطوير المرحلة الأولى كان يسمح بمرور حاملات ١٥٠ ألف طن - ومع تنفيذ المرحلة الثانية والتي سيصل العنصر فيها إلى ٧٦ ألفاً والتي تسمح بمرور ناقلات حمولة ٢٥٠ ألف طن - ولم يتم تلك المرحلة حيث أن القناة وخط سوميد يشكلان معهما الآخر وصعوبة إيجاد استثمارات كبيرة

٥ - أننا قد وصلنا إلى الطورين الثالث والرابع في الناقلات الصلابة معاً يستوجب إعدادا للموازي وغالباً عميقاً ورافعة متسعة وطاقات تخزينية عالية جدا في مرافئ الشحن والتفريغ

٦ - أما بالنسبة لمشروعات خطوط الأنابيب المقترحة فهي تتوقف على بواغ فنية عديدة وبواغ سياسية أيضاً ولعلها هي الأهم في تقدير تنفيذ مكل هذه المشروعات فالاستثمارات الاقتصادية تختلف من طريق لآخر - فخط الأنابيب قد يعد أحسن وسيلة للنفط في حالة واحدة عبر مسافات معينة وخاصة إذا كانت هذه المسافة عبر أراضي سهلة - عبر أهلة بالسكان ، وليس عليها نزاع سياسي ، وأفضل خط ينطبق عليه ذلك هو خط سوميد - كذلك نجد أن الخط يحتاج أي تكاليف استثمارية عالية جدا وأن يعمل بكفاءة عالية أيضاً لفترة طويلة لتعطي تغطية تكلفته

### هذي امكانية إنشاء خطوط جديدة

مبدئية أن وسائل نقل البترول قد تنافس أحياناً بعضها البعض لكن في أحيان كثيرة تتكامل - وفيما يخص البترول العربي نجد أن التكاليف وصعوبة الأنابيب تتكامل بعضها البعض - كما أن أسعار الشحن في الناقلات هي الأخرى متقلبة بالسعر العنق الذي يطالب به صاحب الناقلات ليس بالضرورة أن تكون مباشرة للتكاليف الداخلية في شحن حمولة معينة وحسب توافقات السوق وطبيعة الرحلة وتغير تكاليف الوقود ورسم الموانئ ، وعلى العكس في خطوط الأنابيب تعتبر وسيلة نقل جامدة إذ أنها تختص بنقل كمية ثابتة وصعوبة نسبياً وتسلق طرقاً ثابتة ومرسومة لا تجد عنها وأي طائلتها لا تزيد بشكل معين إلا بعد إقامة معدات خاصة - ولا يمكن زيادة طاقتها زيادة كبيرة مثل الناقلات

والمعروف أن تكاليف الراسمالية للناقلات تمثل ٢٠ ٪ من مجمل تكاليف الرحلة بينما ٨٠ ٪ الباقية تمثل تكاليف العمل والتشغيل من ايد علة ووقود واصلات ونحوها - وأن العمل بعده يمثل نحو ٣٠ ٪ من مجموع مصاريف عملية النقل

أما في حالة الأنابيب فالوضع مختلف تماماً إذ أن التكاليف الراسمالية عالية جداً وتصل إلى ٧٥ ٪ في

## • مشروع تعميق قناة السويس لمواجهة السوق الشرق أوسطى

البترول العربية تمر في أكثر من دولة ، فهناك خيطان مزارعيان من كركوك بغير ١٢ بوصة وطالعة ٢ مليون طن يمران بجولة والفرات ثم يتفرعان أحدهما عبر الأردن والمسلمين إلى حيفا على البحر المتوسط بطول ١٩٧,٥ كيلو متر - وأم يعمل هذا الخط منذ إنشائه - وألغى الفطن مستحائل إسرائيل أن تقيم بناء هذا الخط - لكن الأوضاع السياسية والتكلفة الاستثمارية مستحيل لدن اتمام ذلك بالإضافة إلى لجوء العراق إلى الخط الاستراتيجي .

والفرع الآخر يدخل الأراضي السورية واللبنانية إلى طرابلس بطول ٨٥٦

خط آخر من كركوك إلى طرابلس انشء عام ١٩٤٦

خط آخر من كركوك إلى باتنايس بسويدي يعمل منذ ١٩٥٢

خطان آخران أحدهما ١٢ بوصة والثاني ٢٠ / ٢٢ بوصة انشء عام ١٩٦٠ من حقل الزبير والرميلة إلى ميناء الباق على الخليج العربي ويمرر بطنقة ٢٥ مليون سنه .

أما الخط الاستراتيجي فانشء عام ١٩٧٢ ليكون للفرع منافذ البترولية في أراضي يهودا عن الضفوف السياسية بينه وبين سوريا وإيران ويبلغ طوله ٨١٠ كم -









- خط اشر بين شمال العراق / تركيا / خليج الاسكندرية  
- وكذلك تم ربط بين خطوط الجنوب العراقى بخط  
التابلاين لامتكنية شخ البترول جنوب العراق حقل  
الاراضى السعودية عبر الخط الذى ينتهى شمال جده -  
خط للتابلاين بطوله ١٧١٨ كم ويقل المسافة عبر قناة  
السويس لى تلك الوقت والتي كانت تصل الى ١٦٢١ كم  
والذى يفر عبر ٧٠ - ٨٠ نافذة ويمر فى السعودية  
٨٥٩ كم والاردين ١٨٥ كم وسوريا ١٢٨ كم ولبنان ٤٢  
كم - وقد تولف الخط اكثر من مرة .  
- ثم قامت السعودية بإنشاء خطين الاول يعتبر  
بمثابة تمويل من التابلاين الى البحر الاحمر جنوب  
خليج العقبة بطول ٦٤٤ كم والثانى من التابلاين الى  
شمال جده وقطره ٤٨ بوصة

من الواضح لمصر هذه الخطوط ان تذكر  
عدة حقائق :

- ١ - خط كركوك / البحر المتوسط لم يكن منافسا لقناة  
السويس لان طريقها كان الطريق الوحيد لنقل حقل  
شمال العراق فمى شاركت مع القناة فى نقل بترول  
المشرق العربى .
- ٢ - المنافسة الحقيقية بدأت مع تشغيل خط العراق  
الاستراتيجى هل يسلك نطق كركوك / الحديثة / رأس  
الخفاج العربى الى الاسواق الأوروبية عبر قناة  
السويس الى طريق رأس الرجاء الصالح أم خط  
سوميا . تساؤلات تعتمد اجاباتها على اقتصاديات  
النقل .
- ٣ - ماذا لى عمل خط كركوك - البحر المتوسط ، وخط  
التابلاين يكامل طاقتهما ؟ انهما لن ينقلا سوى ٨٠  
مليون طن / سنة وهذا رقم متواضع بالنسبة لانتاج  
المشرق العربى وحاجة أوروبا وأمريكا .
- ٤ - لاخوف على قناة السويس حتى لو انشئت خطوط  
اخرى لاحتياجات أوروبا وأمريكا المتضاعفة .









توقعات واردات أوروبا الغربية والولايات المتحدة  
الأمريكية من البترول حتى عام ٢٠٠٥

الولايات المتحدة				أوروبا الغربية			
٢٠٠٥	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٨٩	٢٠٠٥	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٨٩
١٩٧	١٨٧	١٧٨	١٦٨	١٤٨	١٤١	١٣٤	١٢٦
٧	٨	٨	٩	١٥	٢	٤	٤
١١٧	٩٧	٨٣	٦٧	١٢٦	١١	٨	٧
٦	٤	٣	٥	٤٧	٤	٣	٢
٢	٢	٢	٢	٧	٧	٢	١



• الاحتمال المؤكد هو  
ربط البحر الأحمر  
بالبحر الميت

• خطوط الأنابيب  
لاتنافس قناة السويس بل  
تتكامل معها .









الأهرام الاقتصادي

المصدر :

١٩٩٢ - ١١ - ١٠

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

• الاتراع بإعادة النظر  
في مدن القناة حتى  
لا تتحول إلى الجهة  
الشرقية

مصير قناة السويس

توقعات الطلب على البترول  
" مليون برميل / موسم "

السنة	أمريكا الشمالية	أوروبا الغربية	اليابان وأستراليا	الدول النامية	إجمالي دول العالم الحر
١٩٨٨	١٨.٨	١٢.٥	٥.٥	١٣.٧	٤٩.٨
١٩٨٩	١٨.٢	١٢.٦	٥.٨	١٤.٢	٥٠.٨
١٩٩٥	١٩.٣	١٣.٤	٥.٦	١٦.٤	٥٥.٦
٢٠٠٠	٢٠.٣	١٤.٦	٧.٢	١٨.٤	٦٠.٥
٢٠٠٥	٢١.٢	١٤.٨	٧.٨	٢٠.٢	٦٤.١









المصدر : العالم العربي

التاريخ : ١١ ٢٠١١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



## الكراسي الموسيقية

بدأت لعبة الكراسي الموسيقية في الشرق الأوسط. والهدف الحصول على مقعد اقتصادي وتجاري مربح.

بداية السباق: سبتمبر الماضي، حين جرى توقيع اتفاق غزة - أريحا. وتبارى الجميع في وضع تصور لإقليم يسوده السلام، ويطله مناخ صحي للاستثمار.

قالوا إن غزة سوف تصبح هونج كونج الشرق الأوسط. وكانوا بذلك يهاضمون أحلام المتعین سياسيا واقتصاديا، والتواقين إلى بر أمان يوفّر لقمة عيش بعد شظف دام سنوات طويلة.

وقالوا: بل إسرائيل، فهي على وشك أن تفتح حدودها مع العرب لأول مرة.. أي أنها سوف تعزّز سوقا يزيّد حجمه على ٢٥٠ مليون نسمة. وسوف تعمل تلك منتجاتها وخدماتها التكنولوجية. أو بمنتجات الفخ حيث يمتلك اليهود القدرة على أن يكتسبوا وسطاء تجاريين، ووسطاء تكنولوجيين، ووسطاء ماليين.

وتحسّن اللبنانيون جيوبهم، باحثين عن رصيده ينظمهم حيلة السباق.. ولكن، بدلا من أن تداعبهم أحلام السبق والتفوق خالجتهم مخاوف الهزيمة وفقدان فرص كساد تقرب بمساهمات عربية وبداية لإعادة تعمير لبنان وإعادة تنشيط دورها القديم.

وبينما يعاني الأردن من مشاكل اقتصادية حادة فإن التسويات القادمة تبدو له كمعضلة.. جانبا السياسي مله بالانقاص، وجانبا الاقتصادي مله بالفوضى.

الكل إذن يبحث عن دور في أوكازيون السلام القادم.. والكل خاضع للعبة الكراسي الموسيقية التي يعزّف لحنها الآخرون. يملكون قوة المال الذي سيدفق، أو قوة التأثير السياسي الذي سيمارس.

بالتأكيد سرف يفرج البعض من اللعبة، وسوف يترفع البعض.. ولسنوات كثيرة قادمة، فمن الفائز؟ سؤال لا بد أن تحبسه سريعا دوائر الأعمال ودوائر القرار في الدول العربية.

محمود المراغى









العرب

المصدر :

١١ تموز ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## بعد اتصالات سرية استمرت عامين مجموعة اقتصادية تضم مصريين إسرائيليين وخليجين المجموعة رأسمالها ٢ مليار دولار وأولى شركاتها تأسست في القاهرة منذ أيام

كتب عبد الفتاح عبد النعم  
وخلال صلاح :

البيضان استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة، وإسماعيل غيث المصور الاقتصادي، بصحبة الأمراء، انهمروا بهشتمهم مما يجري، وقال بعضهم ان الدعوة لوجهت اليهم ليس للمشاركة في مؤتمر صحفي، ولكن للمشاركة في ندوة علمية حول ما يسمى بمستقبل السلام في المنطقة بعد «غزة - اريحا» وبالرغم من الغموض الشديد الذي حرص عليه منظمو المؤتمر في ردهم على أسئلة الصحفيين، إلا أن «العربي» تمكنت من كشف تفاصيل القصة الحقيقية لهذه الشركة، حيث أكد مصدر داخل الجمعية - رفض ذكر اسمه - أن التخطيط لهذه الشركة لثي

في أول خطوة مسافرة على طريق التنفيذ الفعلي لمخطط إقامة ما يسمى السوق الشرق الأوسطية، أعلن الأسبوع الماضي في القاهرة عن ميلاد أول شركة متعددة الجنسيات يشارك فيها مستثمرون مصريون جنباً إلى جنب مع شركات ومستثمرين آخرين من إسرائيل والغرب وإقطار الخليج ويذكر أن جمعية تدعى جمعية رجال الأعمال المصريين للعاملين بالخارج، دعوت الأسبوع الماضي إلى مؤتمر صحفي للإعلان عن الشركة، وفجرى كل من حضر أن المجموعة المؤسسة للشركة، وعلى رأسها د. محمد الجزار (رئيس الجمعية) وزميله إبراهيم آدم بالاضافة إلى رجال الأعمال الإسرائيلي، وإسماعيل غيث، ورفضوا الإفصاح عن أية معلومات تتعلق بما أسموه «التجمع الاقتصادي الجديد» الأمر الذي دفع العديد من الصحفيين المصريين والأجانب إلى الانسحاب احتجاجاً على هذا الموقف الغريب ولم تقف المفاجآت التي سجلتها «العربي» عند هذا الحد، ولكن بعض الشخصيات التي كانت حاضرة في المؤتمر أمثال د. عبيد الرحمن

وصفت بأنها تجمع اقتصادي شرق أوسطي بدأ في مارس عام ١٩٩١، بعد «اتفاق جريده» تم بين د. محمد الجزار ورئيس جمعية رجال الأعمال في الخارج، وبين د. إسماعيل غيث الإسرائيلي وثلاثة رجال أعمال آخرين يحملون الجنسية الأمريكية ويعملون في قطاع البترول وطبقاً للمصدر المذكور فإن رجال الأعمال الأمريكيين مع الإسرائيلي لشيل، عرضوا على د. الجزار أن يصبح وكيلاً لهم من الباطن في المنطقة العربية واستقطاب عدد آخر من رجال الأعمال المصريين ليقيموا بنفس الدور على أن تخرج هذه الاتفاقات للعلن في









العرب

المصدر :

11 1992

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الشركات العاملة في ألمانيا والولايات المتحدة.

ومن ناحية أخرى والكلام مازال للمصدر. قام رجل الأعمال اليهودي الأمريكي «جسك أوبن» بتطوير فكرة «الولاء» إلى شركة متعددة الجنسية تضم دولاً شرق أوسطية واستطاع عن طريق علاقاته داخل البنك الدولي أن يفتح الجميع بإجراء دراسة جدوى لهذه الشركة المتعددة الجنسية بلغت تكلفتها حوالي ٨٠ ألف دولار وأجرتها شركة «ديمس ويسور» الشهيرة ثم تصرك «الرباعي» «أشيل» - أوبن - آدم - والجزائر لاختزال عدد آخر من الشركات في المنطقة داخل هذا المجتمع الشرق أوسطى

وعلمت «العربي» من مصادر أخرى أن هذا التجمع يضم الآن ٢٦ شركة موزعة إلى ٩ شركات إسرائيلية، ٧ شركات ألمانية، ٣ - أمريكية مشتركة وشركتين تركيتين، ٥ شركات من دول المغرب، وثلاث من دول الخليج، وقد بلغ رأسمال هذه المجموعة حتى الآن حوالي ٢ مليار دولار وتضيف المصادر نفسها أن هذا التجمع سوف يركز نشاطه الاقتصادي في المشروعات العاملة في قطاعات البترول والصناعة والزراعة، والأجهزة الإلكترونية.

صورة شركات قانونية بمد نجاح معاوضات السلام إلا أن بعض العوائق عطلت مسيرة هذا الاتفاق من أهمها أن الدكتور الجزائر لم يستطع اقناع أي من رجال الأعمال المصريين في أمريكا بهذه الخطوة، وفي الوقت الذي كان فيه الإسرائيلي «أشيل» قد نجح في اقناع إبراهيم آدم وهو رجل أعمال مصري يعمل الجنسية الألمانية وله مجموعة شركات داخل أوروبا بالتعاون مع د. الجزائر في الشطة المتفق عليها، كما نجح «أشيل» أيضاً في أن يقدم لكل من آدم والجزائر مجموعة من الاغراءات حين اتاح لهم فرصة الدخول في عمليات مشتركة مع عدد من









المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١١ - ٢٠ ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# السوق المشتركة تحتاج إلى ديمقراطية

أمير طاهري

العرب متسلما بكرةهم الخلف بنيامين بناتياهو. والكراهية التي كان يشعر بها إيه الله خميني وصدام حسين لبعضهما بعضاً لم تنتشر من حمد الله إلى الجامعات الإيرانية والمصرية. بل قريت المعاناة المشتركة بينهما أكثر.

ومعظم الحواجز النفسية موجودة بين المثقفين لا بين الناس العاديين الكابحين الذين نادوا ما فتاح لهم الفرصة لتغيير السياسة. وهنا يكمن جوهر المشكلة الحقيقية.

فقد ولدت السوق الأوروبية المشتركة في تلك الأجزاء من القارة حيث كان للناس الكابحين العاديين قول في صنع القرارات. أما البلاد حيث لا رأي للناس أو لهم قول محدود، فقد ظلت خارجها. فنزل الكتلة السوفياتية لم تستطع أن تصبح أعضاء في السوق لأسباب واضحة. ولكن حتى الدول الموالية لضرب مثل إسبانيا والبرتغال واليونان لم تستطع الانضمام إلى أن تخلصت من أنظمتها الدكتاتورية وأقامت أنظمة ديمقراطية.

لكن القرارات في معظم دول الشرق الأوسط تتخذها جماعات صغيرة في الزنقة.

وسواء أكان هذا الفضل طريقة لإدارة المجتمع أم لا، لا يهتما هذا. فهنا هو أن ندين أن السوق المشتركة في الشرق الأوسط مستقل مجرد وهم إلى أن تجد الدول العربية وإسرائيل وتركيا وإيران على الأقل بعض نقاط الالتقاء أو التقاطع في أنظمتها السياسية والاجتماعية.

بمعنى آخر لا تقع الطيور إلا على أشكلها. فالسوق الأوروبية المشتركة كانت أمراً مستحسناً لأن ألمانيا وإيطاليا تغلقا اشترار

إلزاماً هذه السطور بعناية. مرة أخرى يتحدث المثاليون الذين يتعاملون عن حقيقة الحياة الدولية. عن سوق مشتركة ينسب فيها الأعداء ألف عام من الحرب والكراهية لسمو سوية من أجل السلام والأزهار. إن سذاجة مثل هذه الأفكار تكاد تروى إلى اللامسؤولية الإجرامية.

حسن، ما هو رايك؟ كما تعرفون هناك حديث كثير هذه الأيام عن سوق شرق أوسطية مشتركة، في المستقبل. وقد صدرت عشرات المقالات عن الموضوع كما أن هناك خطة لعقد ندوة دولية. كذلك بدأت على الأقل دراسة واحدة للموضوع في أمريكا.

لكن الكلمات التي التفتستها في بداية هذه المقالة لم تكتب عن السوق المشتركة للشرق الأوسط وإنما ظهرت في صحيفة «المرور» الفرنسية اليومية عن السوق الأوروبية المشتركة عام 1952.

ومع ذلك فإن السوق الأوروبية المشتركة أصبحت حقيقة. ورغم أن إنشائها لم يكتمل فإنها أصبحت مقبولة كعمل دائم في الحياة الدولية. إن تناسي الأعداء القدماء ألف عام من الكراهية والحروب مع أنهم قد لا يصفحون. كما أن شعبي المشتركة نحو السلام للأزهار أصبح على جميع جداول الأعمال السياسية في الجزء الغربي من أوروبا على الأقل.

وهكذا ليس هناك سبب يمنع شعوب الشرق الأوسط إلى أخذ الإلهام من الخبرة الأوروبية. وليس هناك سبب يمنع أن تصبح السوق المشتركة الشرق أوسطية حقيقة ذات يوم.

وربما كانت الفكرة مقبولة أكثر على مستوى الجماهير منها على مستوى المثقفين إذ أن الكراهية التي يشعر بها بعض المثقفين العرب لإسرائيل تجاوزت مصلحت أي شعور بالأعداء لدى الناس العاديين العاديين في مصر أو اليمن أو حتى الأراضي المحتلة. وليس هناك أي مزارع إسرائيلي عادي يكره









والسبب هو أنه ليس من الممكن لرجل واحد أو مجموعة من الرجال في مجتمع ديمقراطي بدء حرب لجرد أنها خطرت على جانهم.

لحزبنا عبرت القوات العراقية إلى الكويت في الثاني من آب (أغسطس) ١٩٩٠، كان أحد الموضوعات الرئيسية في الدعاية العراقية هو أن صدام حسين كان الوحيد الذي اتخذ القرار التاريخي.

وهذا هو الخطأ بالأسف فلو أن الشعب العراقي كان له رأي لربما امتنع عن تأييد الغزو.

أما الوجه المعاكس لذلك فكان قرار انور السادات الشخصي بزيارة القدس.

ولو أنه استشار الشعب المصري اتخذ لربما رفض ذلك القرار.

ومثال آخر على مشكلاتنا في هذه المنطقة هو الصفقة السرية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. إذ أن عرفات قرر التوقيع أولاً ثم محاولة الحصول على دولار مائة شهرياً في ما بعد. ويستخدم خصومه الأسلوب نفسه. فهم يرفضون الاتفاق قبل أن يسألوا الناس ما إذا كان ينبغي رفضه أم لا.

إن النظام السياسي الذي يشجع المصادرات الزبونية والمخالفات الخفية، نظام يحصل الاضطراب المتواصل فيه. وحيث يوجد اضطراب أو عدم استقرار فإنه لا يمكن استثناء خطر الحرب.

المغشية وتبنتا النظام المثير إلى الرأسمالي الموجود في فرنسا وهولندا وبلجيكا. وأساس التطبيق هو اقتصاديات السوق. أما في الشرق الأوسط فإن نظام الاقتصاد الموجه يهيمن على معظم الدول.

وحتى إسرائيل التي تقدم نفسها على أساس أنها أوثق حليف للعرب في المنطقة، فيها نظام اقتصادي أقرب إلى نظام الكتلة السوفييتية القديمة منه إلى دولة رأسمالية عادية. كسما أن الدولة تهبط على اقتصاديات ثلاث من أكبر دول المنطقة وهي مصر وتركيا وإيران.

إن الخطوة الأولى بل أهم خطوة نحو التطبيق المشهجي الذي يمكن أن يصنع بدوره سوقاً مشتركة ولو نظرياً على الأقل، يجب أن تكون النهاية التدريجية للاقتصاد الموجه.

ومعنى هذا تخفيضات كبيرة في قوة الدولة الاقتصادية وزيادة مقابلة في قوة القطاع الخاص.

ومعظم دول الشرق الأوسط تمارس السلطة من خلال أداتين أساسيتين: السيطرة الاقتصادية والقوة العسكرية. ولما كانت القوة العسكرية لا تتوفر دون الأولى فإن من الواضح أن أي فقدان للقوة الاقتصادية سيضعف إلى درجة كبيرة الدولة الشرق أوسطية العادية. ولا بد لها من أن تعتمد على مصادر أخرى للسلطة مثل التأييد الشعبي والشرعية الديمقراطية وحكم القانون.

بمعنى آخر لا يمكن أن يكون هناك سوق شرق أوسطية مشتركة إلا إذا مرت المنطقة في عملية تحول سياسية جديرة والذين يروجون لفكرة السوق المشتركة في الشرق الأوسط يفعلون ذلك جزئياً على أمل ضمان السلام والاستقرار في المنطقة. ولكن حتى هذا الهدف ليس بالسهولة التي يظهر بها على ضوء المصالحات بين عرفات ورايين.

فالسلام الدائم لا يصبح ممكناً إلا بين دول تتمتع بأنظمة سياسية ديمقراطية. إذ أن الولايات المتحدة وكندا لم يسمعا أنهما أن خاضتا أي حرب ضد بعضهما رغم أن حدودهما المشتركة تبلغ آلاف الكيلومترات. ولو أن رئيساً أمريكياً نادى بحرب ضد كندا لكان موضع سخريه ونهكهم وأخرج من البيت الأبيض إلى مستشفى للأمجانين. كما أن فرنسا وإيطاليا لن تقوضا حرباً مع أن هناك خلافات حدودية بينهما تعود إلى عام









الكفاح العربي

المصدر :

١١ تموز ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حوار

٣ رؤساء لجان نيابية لبنانية

طهوج إسرائيل

عربة كوندرا الية لاقتحام الاسواق العربية

• الهراوي لا بد من مزيد من التنسيق بين لبنان وسوريا • باخوس : همنا الأول أن نبقى العلاقات المميزة بيننا وبين سوريا • طهوج : الصراع بيننا وبين إسرائيل منذ حوالي ألفي عام وسيبقى إلى يوم القيامة









## الكتاح العربي

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١١ - ١٩٨٨



أوغست ياخوس:

توحيد الطاقات

■ التساؤلات كثيرة حول نوعية العلاقة المستقبلية التي تربط بين إسرائيل والفلسطينيين - العربانيين وبعض الدول العربية، هل ستكون بشكل «تقديرانية» أم بعلمها «تقديرانية» كما يراها البعض في المدى البعيد بداية مما يسميه البعض «السوق الترقق الأوسطية» بعد التسوية السنية في المنطقة وما يليها من تطورات.

اللائحة لواء رؤساء لجان خبائية الثائب أوغست ياخوس رئيس لجنة الإدارة والعدل الليانية، الثائب خليل الهراوي رئيس لجنة المال الثابية، والثائب محمود طليو رئيس لجنة الاقتصاد الثابية. في هذا الحوار استخرجت «الكتاح العربي» أراءهم حول هذا الموضوع من خلال ٣ أسئلة هي:

١ - سبق وأسلم لبنان وسوريا اتفاقية للتعاون والتنسيق الاقتصادي والاجتماعي، هل ينبغي إلحاق هذه الخطوة بخطوات أخرى وما هي؟

٢ - هناك حديث تشهده الحكومات والمعطيات الواقعية عن احتمال إقامة كنفدرالية إسرائيلية - فلسطينية - أردنية، برزعة إسرائيل، هل يتبعن على لبنان بزيك، طرح موضوع الكونفدرالية مع سوريا ردا على هذا الاحتفال؟

٣ - يجري الحديث عن سوق شرق وسطية، تقي التسوية السلمية في المنطقة، بداية ما هو مستقبل لبنان والعلاقات اللبنانية - السورية في ضوء هذا المبروع؟



خليل الهراوي:

الدياليت وليس كوتفدرالية

















محمود طه :

### المصالح المشتركة

١ - في تقديرى أن الاتفاقات التي حدثت بين لبنان وسوريا هي دون المستوى ودون العلاقات الطبيعية. ومصحة لبنان السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية تقضي بأن تكون العلاقات بين البلدين الشقيقين، علاقات مميزة ومعززة، فالطبيعة تلقائياً تفرض ذلك.

ربما يعتقد البعض أن هذه الاتفاقات قد تشكل انقصاصاً من حرية لبنان وسيادته. هذا الاعتقاد فيه الكثير من التشكيك، والمطلعون على خبايا الأمور وخفاياها يدركون بعمق أن مصلحة لبنان في مثل هذه العلاقات الطبيعية، لأن ما يجتمع لبنان وسوريا، هو خصوصية تكاد لا نجد لها بين بلدين في العالم كله. كالقربان والمصاهرات إلخ.

والسودع الاقتصادي والحياتي والمعيشي، يحتم مثل هذه العلاقات الطبيعية. أما الذين يتخوفون من ذلك بالمعنى السياسي فيجهلون أو يتجاهلون

أن الوثام والتعاون وتبادل المصالح، هي في مصلحة كل من لبنان وسوريا. واستغرب كيف أن البعض تملكه مثل هذه الحساسية، فاللبناني لم يعد يتوقع على ذاته والانحزال عن العالم وعن محيطه وبيئته الطبيعية. عندما ننظر إلى أوروبا مثلاً نرى أن تاريخها مقترن بالحروب، خصوصاً بين ألمانيا وفرنسا. على الرغم من ذلك فإن الفرنسيين والألمان والشعوب الأخرى في أوروبا وجدت اليوم أن مصحتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية أن تكون هناك وحدة اقتصادية، كمدخل لوحدة سياسية لأوروبا بأكملها. رغم الصراعات واختلاف الإتيات والقويات والأجناس واللغة إلخ. في حين نرى أن التاريخ هو واحد بالنسبة للبنان وسوريا، ولم تكن هناك نزاعات عبر التاريخ ولا حروب بينهما، بل تجمع بين البلدين الأصول السورية والعربية والطبيعة واللغة إلخ.

وطالما أن هناك عدواً مشتركاً يربص بالبلدين، ويحتل أرضهما، وهو طامع بيزيد من الاحتلال والهيمنة على كل صعيد خصوصاً المياه في البلدين. كما يرغب في فتح سوقهما لمنتجاته، والعمل على تسخيرهما ليكوّنا في خدمته. فهذا يحتم على لبنان وسوريا، إلحاق الاتفاقات التي تمت، بمرزب من الانفتاح والتعاون والتنسيق وإلى أقصى الحدود ضمن إطار من السيادة والكرامة الوطنية لكل منهما.

٢ - لا شك أن لاتفاق غزة - أريحا خلفيات سياسية واقتصادية وأمنية، تبيتها إسرائيل. ومن مخططاتها مستقبل أن تستخدم بعض الفلسطينيين كحصان، لتدخل بواسطته إلى المنطقة العربية الاقتصادية، وكطليور أممي لها في المنطقة. ولا شك أن صلب المخطط الإسرائيلي الاستراتيجي الآن أنه إذا لم يكن بالامكان الاستيلاء على المنطقة العربية من الفرات إلى النيل مادياً وبشكل مباشر، فإن المخطط الإسرائيلي يعمل للسيطرة على الأقل على

هذه المنطقة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً ولو بشكل غير مباشر. من هنا المصلحة القومية والأمنية تحتم أن تكون العلاقة بين لبنان وسوريا والمنطقة العربية بأكملها، بمستوى تستطيع من خلاله وبواسطته أن تضخم وتلجم هذا الطموح والطمع في الحلم الإسرائيلي.

فإذا كانت الأمور قد تسير على شكل كونفدرالية بين إسرائيل والفلسطينيين والأردن، بعد أن يزاح عرش الملك حسين بفرض أن يحل مكانه - من هو في موقع المنفذ للتعليمات الإسرائيلية، فإن هذا الأمر بعد ذاته، يجب أن مدفع العرب الآخرين ومنهم لبنان إلى مزيد من التعاون في ما بينهم، لسدء الخطر الإسرائيلي بعين وجودهم وحضورهم السياسي والاقتصادي والأمني والاجتماعي. وبالنسبة لنا في لبنان يجب أن ندرك أن الخصومة التاريخية بيننا وسوريا تحتم أن ننظر إلى الخطر الإسرائيلي بعين واحدة، وليس مستغرباً للتدليل على هذه الخصومة، أن الكنيسة المارونية والبطريركية المارونية لا تسمى بطريركية لبنان أو كسروان، إنما سميت بطريركية انطاكية وسائر المشرق. وهذا ينطبق على البطريركيين الإنوذكسيين والكنسانبوليكسيين، علماً أن هاتين البطريركيتين مركزهما دمشق.

وفي كل حال وفي لا نخلق حساسية ما على صعيد كونفدرالية بين سوريا ولبنان، أقول بأن الخطر الداهم والمجتمعي على سوريا ولبنان يحتم أعلى مستويات التضامن، وإذا شأوا أن يسموا ذلك كونفدرالية أو لم يشأوا، فهي أمور شكلية لأن الأهم مضمون التعاون والتسيق بين البلدين.

٣ - الذي يحدث من مفاوضات واتفاقات بين إسرائيل والعرب في واشنطن، ليس في المحصلة إلا نوعاً من الهدنة في ظل حيل الموازن الدولية خصوصاً بعد انتهاء الحرب الباردة بين







الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

وكلنا يدرك أن الحرب العالمية الثانية ولست من رحم الحرب العالمية الأولى. والحرب الباردة التي كانت بين أمريكا والاتحاد السوفياتي (سابقا) ولدت من رحم الحرب العالمية الثانية. والجميع يعرف أن الحروب هي السياسة الساخنة. وقد أسفرت هذه الحروب الباردة عن انهزام الاتحاد السوفياتي أمام الولايات المتحدة.

ومن الطبيعي أن يتأثر العالم بأكمله من جراء النتيجة، وأن يشعر أيضا حلفاء الولايات المتحدة بالانتصار. خصوصا إسرائيل حليفها الاستراتيجي، وإن يحس بذلك كل من كان على علاقة حسنة مع أمريكا، ويستفيد من التناقضات الدولية لبعض البلاد العربية.

لذلك، فإن انقصار الولايات المتحدة، انسحب على إسرائيل بصورة طبيعية وتلقائية. ومنطق الأمور يحتم على العرب غير المتأمركين أن يشعروا بالحرارة والهزيمة، خصوصا بعد حرب الخليج.

أكرر جازما، أن ما يحدث الآن من اتفاقات عربية إسرائيلية، ما هو إلا هدنة مؤقتة، لأن أحدا من العرب لا يستطيع أن يقيم صلحا دائما ومستقرا ويستقرا مع إسرائيل، إذ من المستحيل إقامة صلح بين الجلال وضحيته، فالصراع بين العرب وإسرائيل ليس صراعا أنيا أو مرحليا، وليس صراعا يمكن أن يزول بوسائل السوفت، فطبيعة هذا الصراع تتعلق بالوجود والخصارة والتاريخ والحاضر والمستقبل.

الصراع بيننا وبين إسرائيل، منذ حوالى ألفي عام وسيبقى إلى يوم القيامة. وطبيعة هذا الصراع قائمة إلى الأبد لأن الإسرائيليين لا يرغبون بسلفيتهم أن يقيموا تعايشا وسلاما واندماجا معنا. وفي الوقت نفسه لم يستطيعوا أن يقيموا مثل هذا الاندماج مع المجتمعات التي عاشوا ضمنها.

وفي تقديرى أن البلاد الأجنبية التي تسهل هجرة اليهود من أراضيها إلى فلسطين، غايتها التخلص من اليهود الذين يعيشون في أراضيها، لأنهم بطبيعتهم يعمقون دائما على تفتيت المجتمعات والتخريب فيها، اقتصاديا أو سياسيا أو أخلاقيا.

ولو نظرنا نظرة عامة متفحصة لهذه السلوكية الإسرائيلية في بلاد العالم، لخرجنا بهذه النتيجة التي تناولتها هنا، لأن العنصرية تهيم على تفكيرهم وسلوكهم. وهم يعتقدون بأن شعوب الأرض كلها دونهم، وعنده أنهم شعب الله المختار تتحكم بهم، وتسيطر على تفكيرهم. وبما أن هذه هي العقيدة الفلسفية التي تقوم عليها إسرائيل فما يطرح من مشاريع مستقبلية لجهة إقامة سوق مشتركة في الشرق الأوسط، الضاية منه إضاح المجال للهيمنة والسيطرة على هذه المنطقة، وإن حدث هذا لئن يكون إلا مؤثقا لأن طبيعة الاتفاقات التي تحدث الآن في واشنطن مؤقتة، حتى لسو دامت سنين، ليست شيئا في حياة الشعوب. ■■

تحقيق: غادة سلهم









رئيس اللجنة الاقتصادية بالشورى :

**اسرائيل لا تستطيع ابتلاع العرب .. اقتصاديا !**

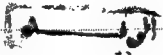
كتب حمدي عبد العزيز :

حذر الدكتور احمد رشاد موسى رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى من موقف الدول العربية التى لاتزال تفكر فى سياساتها الاقتصادية من منظور ضيق دور مراعاة للتغيرات الجذرية التى بدأت تؤثر فى الاقتصاد العالمى حقيقياً . مثل الجماعة الاقتصادية الاوروبية وتجمع دول جنوب شرق اسيا ، وتجمع دول امريكا الشمالية .  
وانشأ الدكتور موسى إلى مشروع التكتل الاقتصادى الجديد الذى بدأ الاعلان عنه بين تركيا وإيران وإسرائيل مؤكداً أن السوق الإسرائيلية محدودة . إلى جانب ان اتفاقيات السلام ستقلل من اهميتها للدول الكبرى ، وإن إسرائيل بحكم كونها دولة صغيرة لا تستطيع ان تبتلع الدول العربية ■









المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ - ١٤٩٣ هـ

## حول السوق الشرق أوسطية..

### بقلم : المستشار سعيد الجمل

وتسائل الكثيرون عن حقيقة السوق الشرق أوسطية التي يتحدثون عنها الآن وهل حقيقة أن هذه السوق لا يقصد بها إلبتداء الاستثمار فقط ولكن المقصود بها إثابة هويتنا وثقافتنا أيضاً؟  
هل حقيقة أن هذه السوق عبر الأجيال التي تعد الآن على قدم وساق مقصود بها أن ثقافتنا وحدتنا القبلية والاقتصادية وإثباتنا في كيان آخر؟

سؤال لا بد من طرحه لأنه يتعلق بمستقبلنا فالمسألة ليست تعاوناً اقتصادياً كما يقال ولكنها في الأقطاب شيء بجوار ذلك كثير فالقصد كما يقول البعض ألا يكون هناك كيان عربي مستقل له سماته وله هويته وله تاريخه ومستقبله.

وعريضة البعض بين هذه المسألة التي يراء تنقلها عبر هذه السوق الشرق أوسطية وبين هذه المسألة الصائبة والتي تنقسم بشئ كبير من الكبر والدماء والتي تنسب إلى الإسلام وحضارته سوابق التخلخل والتعسف والازدواج. ويقولون أن هذه الحملة التي لم تبدأ بعد في بواكر الغرب ترى أن مشروعاتها التي تريد إقامتها عبر السوق الشرق أوسطية عائلتها الأساسي وربما الوحيد هو الإسلام الذي يعلمون جيداً أنه كان السبب في حفظ كيان شعوب هذه المنطقة على امتداد القرون الماضية وحتى إلى الحكة فترات التخلخل ويعلمون أيضاً أنه هو الذي حفظ استقلال هذه الشعوب في مواجهة الحملات الاستعمارية والتي لم تتوقف أبداً طيلة القرون الماضية وحتى الآن.

ولذلك كان اصطلاح هذه الجهات للعملاء وتضييع مظاهر كصف وإبرازها في الوجود لتكون البور في نظره لمهاجمة الإسلام لأنه كدين وكحضارة ونهج حياة.

كفكف السبيل إلى مخ البهية السياسية اللبية التي توغى حصارنا ونصليته لثقافتنا ووجدنا نفسه وجعلنا مجرد كيان في النظام العالمي الجديد. كيف السبيل إلى الدفاع عن النفس ونحن في حالة من القصور والضعف والهوانة التي لا تخفى مظاهرها على أحد. كيف السبيل إلى عدم تصفية وجودنا والميت بخصارتنا وبنازيخنا ومستقبلنا؟ السبيل إلى ذلك ليس هو تجاه العنف السائد والذي إن دل على شيء إنما يدل على اليأس الكامل ولما السبيل أن يفهم حكامنا وإن تفهم شعوبنا أنه لكي نحافظ على ثقافتنا ووجدنا لهذا الآن لابد أن نسمع بآراء العوامل الإيجابية التي من الممكن أن تضاهي الآن لابد أن نسمع بآراء والشعوب الأخرى وأن تكون هذه العوامل غير الجوانب الضعافية والتي من أبرزها مساهمة به الإسلام وما يتفكر أن يساهم به حضارياً في المستقبل وأن يحقق ذلك إلا بالسماح للفكر الإسلامي للتعبير بأن يجد طريقه وإن لا يموله جهود رجال الدين التقليديين أو دعاة التخريب وأن يوجد هذا الفكر طريقه إلا عبر ديمقراطية حقيقية تسمح بهذا الفكر وباعتبار أن لهذه الروحي في حياتنا هو أمر جوهري لا يمكن إغفاله. إن اللغة التي نسمعها من رجال الدين التقليديين مجردة كل البعد عن روح الإسلام وعن روح العصر الذي نعيشه فلو رجعنا إلى التاريخ لنعرف عوامل القوة التي تجلي على شعوبنا وعلى الأمم الواعدة المقادير الإسلامية لوجدنا لغة متغيرة تماماً للغة التي نسمعها من رجال الدين هؤلاء (مع ملاحظة أنه لم تكن هناك فوهة كقولهم رجال الدين في عصرنا هذا وهي وظيفة نشأت واصطنعتها الحكام ليوثقوا بها (والله لئن جاءت الأعوام بالأعمال وجنتا بفكر عمل فهم أولي بمحمد ما يوم القيامة). في تلك اللغة التي يتحدث بها رجال الدين والذين لم يسمع لهم رأيها فيما يقوله الإسلام بالخصية لا يحدث لنا الآن من نكسات في أرجاء العالم الإسلامي كله كما لم يسمع لهم رأيها في الخطر للسائل التي نسمع مستقبل المسلمين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

يقول أحد قادة منظمة التحرير الفلسطينية إن فلسطين كيان عربي وليس من الدعاوى بين لولة وشخصاً أن يصبح هذا كيان جزءاً من الدولة الإسرائيلية.

فهل هذا القول يمتشي مع الإضرابات الاقتصادية التي عرفت أخيراً والتي قدم على مستوى دولي ويقصد بها البدء في مشروعات بمواهب الجهد الدولي وتبدأ بالخصية في الأراضي المحتلة تحت عنوان (نعم عملية السلام في الشرق الأوسط). وهل هذا القول يمتشي مع الإضرار









الرسالة

المصدر :

١٢ تموز ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

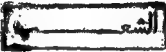
من جانب إسرائيل والولايات المتحدة يفرض التطبيع على كافة الدول العربية وإلغاء للفاطمة العربية الاقتصادية لإسرائيل لجرد الاعتراف بمختلفة التحرير. دون الاعتراف بالعودة الفلسطينية أو السيادة على الأرض ودون تنفيذ الانسحاب من الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧. ويون تسوية النزاع حول القدس بل التصريح علنا بأن هذه التهمة المقدسة هي العاصمة الأينية لإسرائيل ويون عودة اللاجئين في ديارهم خصوصا الذين خرجوا من ديارهم بعد حرب سنة ١٩٤٨. هل نتجت الي الشيا لعلنا لعلنا يشهدنا أو يخلف عنا لم الواقع ٢٢ هل نتحدث كما كنا نتحدث قبل الآن عن إرادة عربية أو تجمع عربي أو مستقل عربي أو تنمية عربية مستقلة ٢٢ نحن الذين نهاننا وأضمتنا كافة الفرض التي نتحدث لنا نحو إصلاحت كمال الاقتصادي بمهد لعودة الاقتصادية تصلح مع الأيام أساسا لعودة سياسية فهدر الحياة أو كون نذر الية.

ليس أصلنا الآن إلا أن نعترف لأجيال المستقبل بمدى التدهور الذي أصاب إرثنا ومدى الأضرار الدائمة التي حالت دون تدبر المستقبل. ويون رصد الأضرار الدائمة التي كانت مازة للعبان تهدد هذا المستقبل. لقد أضعنا الوقت كله في شعارات الوحدة السياسية وحتى فشلت كل مشاريعها ومات منها ولم ندرك كما أدرك غيرنا أن السبيل الوحيد هو الكمال الاقتصادي والعودة الاقتصادية التي كان من الممكن أن تكون رباط القوة لكل بلادنا والعاصم من التفتك والانهيار. ولم ندرك كما أدرك غيرنا أن سبيل التجميع لا يكون إلا عن طريق الوحدة الاقتصادية أولا وهو مايلت به أوروبا وحلتها التي نهد بها للوحدة السياسية رغم اختلاف لغات شعوبها واختلاف ثقافتها مع أن عامل الثقافة واللغة كان مهادا رائعا لإنعام هذه الوحدة الاقتصادية. والعالم كله إلا نحن نستمع الي التجميعات الكبيرة التي هي لغة المستقبل في عالم لا يعرف سوى الكوة سبيلا الي التناهم. والسوق الشرق أوسطية ليست إلا نتيجة طبيعية للفكرانية الإرادة الواحدة النابعة أساسا من تاريخنا وواقعنا وثقافتنا الشعبية والقانونية. ونتيجة لإخفاقنا للتكاتف طيلة النصف قرن الماضي فعمل المستقبل يحمل لنا الأمل في بحث جديد يحسون وجودنا وكياننا.









المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٢ من شهر ١٩٩٢

## اعرف عدوك

### تحصيل الثمن

تتعاظم إسرائيل حالها مع دول أوروبا وأمريكا من منطلق أنها قد منحت على العالم بمسالمة السلام، وإن الاتفاق مع الفلسطينيين هو الخطوة التاريخية التي يجب أن تحصل في مقابلها على ثمن شخص. وبالمقابل لا يستطيع العالم أن يقبل ذلك، وبخاصة أن الجانب العربي يطلب للاتفاق، وكأنه هو المعجزة المنتظرة التي لم تكن حتى في الأحلام. لهذا نجد أن محافظ بنك إسرائيل يعطى فريكل يوجيب العالم شرقاً وغرباً لتحصيل الثمن، لدرجة أنه صرح بقلعة في إحدى رحلاته بالقول: إن هناك مؤسسات مالية ضخمة أصبحت تهدي اعتمادها للاستثمار في إسرائيل. لم تتوالف أبداً إسرائيل مثل هذه الفرص من أجل أن تندمج اقتصادياً وبصفة خاصة في أوروبا. أن إسرائيل ستصبح قريباً مركزاً مالياً واقتصادياً مالياً. لقد أصبحت عملية السلام في سلمة الإنهاء السارية التي تصورها إسرائيل للعالم). إذن فإسرائيل تبني الآن السلام للعالم. لو دفع ما شريد، أعطته السلام [الإسرائيلي] وإذا لم يدفع ستعجب عنه السلمة وتبدى إسرائيل أيضاً دهشتها من تصريحات مسئولين كبار بمنظمة التحرير حول المساعدات المالية التي يطالبون بها من أجل دعم الاقتصاد الفلسطيني، يقول الحزب الاقتصادي لصحيفة يديوتس الحسرونوت (مما أن القسم الفلسطيني إلى كادي المساعدات الأمريكية حتى بدأوا يتفكرون ويشكرون، ولكن يجب أن يتعلموا ألا يذهبوا للفلسطين، سيذكر أي تمثيل اقتصادي فلسطيني في واشنطن أنه إن يستطيع المصالح على أسواق أمريكية بدون التمسك مع إسرائيل، وإن الاقتصاد الفلسطيني سيظل تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي. كذلك ستعلم الفلسطينيين أن خصام إسرائيل وحده هو الخسران

المساعدات الأمريكية والدولية، وإن الفلسطينيين وأصحاب رؤوس الأموال الأمريكيين لن يذهبوا إلى مناطق الحكم الذاتي إلا عبر موافقة السفارة الإسرائيلية في واشنطن) أما بالنسبة للمقاطعة العربية فيضج خبراء الاقتصاد الإسرائيليون حكومتهم بدلاً يدفعوا أي ثمن سياسي مقابل الفاكهة، فهي تسبب خسائر بمقدار ١/١ فقط من إجمالي أنشطة الاقتصاد الإسرائيلي، بل يزعم هؤلاء الخبراء أنها كانت في مصلحة إسرائيل وسبباً في تقدمها. يدعى أن المقاطعة العربية فرضت على إسرائيل التمسك مع التسويق الاسواق العالمية في أوروبا وأمريكا، مما أجبرها على الانسحاب من التكنولوجيا الحديثة كي تتأني هذه الاسواق، بل تسعى بقوة لتصبح عضواً في السوق المشتركة، وأنه لولا المقاطعة لركزت إسرائيل نشاطها على إنتاج الفاكهة والخضراوات (من أجل أمراء الخليج)... ولا يبدى هؤلاء الخبراء حماساً للتمسك بالأسواق العربية أمام منتجات إسرائيل. لأنها (على مستوى تكنولوجيا متطور لا يستطيع المستهلك العربي الاحتفاظه)..

هذه بعض ملامح الفكر الاقتصادي الإسرائيلي في عهد السلام الإسرائيلي.

عادل مصطفى









## مواقف

**المباحثات الاقتصادية بين**  
فلسطين وإسرائيل و ٢٠٠ من رجال  
الاعمال العرب قد بدأت من ١٨  
شهرًا. أي تسليح المفاوضات  
السياسية، وأنفق الجميع على  
أربعة مشاريع كبرى تكلف ثلاثة  
مليارات من الدولارات. المشروعات  
عن تحلية مياه البحر وشركة طيران  
مشتركة ومحطات لتوليد الطاقة  
وتوصيل الغاز من العراق إلى أيلات  
ومنها إلى البحر الأبيض. وأنشاء  
مشروع لتكرير البترول بين مصر  
وإسرائيل. بقوة ١٥ مليون برميل  
سنويًا.

وقامت هناك مفاوضات تجارية في  
واشنطن بين إسرائيل وعقد من  
الدول العربية. وسوف تصبح منطقة  
الشرق الأوسط أكبر منطقة استثمار  
في العالم كله. فسوف تدخلها  
إسرائيل واليابان والدول الأوروبية  
وإسرائيل ومهما الفلسطينيون.  
وقد أعلن راي جيتلر رئيس اتحاد  
الضرف التجارية في إسرائيل أن  
المشروعات العاجلة هي التي سوف  
يساهم بها فلسطينيون وعرب شمال  
أفريقيا والمغاربة. وأن كل شيء قد تم  
الاتفاق عليه نهائيا ويمتشي  
الوضوح.

وسوف تصبح المنطقة مليئة  
بالبترول والنفط والمنتجات  
الانتاجية الصناعية عندما يرفع  
الخطر عن التعامل مع إسرائيل ومع  
الشركات التي تتعامل مع إسرائيل  
وإن كان من المعروف لدينا جميعا أن  
السلع الإسرائيلية موجودة في كل  
دول الخليج وفي مصر. هذه السلع  
تنقل من الضفة الغربية إلى الأردن  
وهناك يمسحون العلامات التجارية  
ويصدرونها إلى كل الدول العربية  
وقد اندمجت القوات الأمريكية  
واليهود الذين كانوا في قوات  
التصالح في حرب الخليج أن  
المرتزقة الباقوا في مواجهة في  
السنين مراكمت بعد أن حذفت  
العلامة التجارية.

كما أن إسرائيل باعتبارها شريكا  
في كثير من الشركات الإسرائيلية  
والأوروبية موجودة في كل الدول  
العربية ومن عشرات السفين.  
ولم يكن الاتفاق بين إسرائيل  
والعرب في أمريكا وأوروبا وإنما  
كان في إسرائيل نفسها. فثقبون  
يعالجون في مستشفيات إسرائيل  
ومد وقت طويل من جنى البحر  
الأبيض ومن المسالك الجوية ومن  
الضعف الجنسي.

ومنطقاً أزيلت جمالا ودلا في  
عيون العرب لتسبب بسبب جده. أن  
عندما ٢٠٠ مليون وأن لدينا عائدات  
تقول أكثر من ٢٠٠ مليار دولار. وأن  
العرض الوحيد لستات الناس هو  
اطعامهم الخبز والشهد بعد ذلك.

## أنيس منصور









المصدر : العالم اليوم

١٢ سبتمبر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## « الاستثمار في السلام »

تقرير البنك الدولي عن تنمية الأراضي المحتلة

# تراجع اقتصاد الأراضي المحتلة يهدد مستقبل السلام

سوء نظام التوزيع وارتفاع نسبة الفاقد الذي يصل إلى ٦٠٪ في بعض الحالات وهذا النقص في موارد المياه يرفع الجهات المعنية بالتوزيع على اتباع نظام التوزيع الدوري لمصنع المياه على مختلف الشبكات

ونتيجة لذلك يضطر سكان الأراضي المحتلة إلى تخزين احتياجاتهم أو الاضطرار إلى استقدام المياه الجوفية الملوثة

وفيما يتعلق بالكهرباء فإن الوضع لا يبدو أحسن حالا ذلك أنه نتيجة للقيود المفروضة على مصادر التيار وكذلك أعطال شبكات التوزيع، فإن الاستهلاك الحالي من الكهرباء في الأراضي المحتلة والذي يبلغ ٦٨٠ كيلو وات/ ساعة للفرد سنويا يعد منخفضا بالمقارنة مع استهلاك الفرد في مصر ٨١٥ كيلو وات/ ساعة والأردن ١٠٥٥ كيلو وات/ ساعة وهناك نمو ١٤٠ قرية فلسطينية تعيش بلا كهرباء أو تعتمد على تيار يتوافر لبعض الوقت فقط من مرافعات صغيرة فضلا عن حقيقة أن القرى والبلدان والمدن التي دخلها التيار ترضى حالة دائمة من الانقطاع المتكرر للكهرباء. وكانت الفيرد الصارعة للفروضة على استهلاك الكهرباء من الشبكة الإسرائيلية سببا لإرغام عديد من أصحاب الصناعات على اللجوء إلى إنشاء نظم توليد خاصة بأغلفة التكلفة.

وتبلغ نسبة الفاقد في توزيع الكهرباء في الأراضي المحتلة حوالي ٢٠٪، مما يعكس الحاجة لإجراء إصلاحات عاجلة في الشبكات. ونتيجة لهذه المشكلات وبسبب انخفاض تصريف البيع للمستهلكين فضلا عن إجماع العميد منهم من سدك الفواتير فإن جميع مرافق الكهرباء في

القرنات الأمشاط التجارية المشوهة بعمز تجوري كبير في الأراضي المحتلة بلغ ٦٧٥ مليون دولار في عام ١٩٨٧، وبما يمثل نسبة ٢٨٪ من اجمالي الناتج القومي في الضفة الغربية وغزة. وكان العجز التجاري لصالح إسرائيل بمسفة عامة، بينما كانت الأراضي المحتلة تتمتع بملافض تجاري مع الأردن. وبالسورغم أن العجز التجاري كانت تموله إلى حد بعيد دخول الفلسطينيين العاملين في إسرائيل، إلا أن الاقتصاد على سوق واحدة لتصريف المنتجات جعل الاقتصاد الأراضي المحتلة خسفا في مواجهة أي عززات، خاصة وأن تدفق العمال من الأراضي المحتلة إلى إسرائيل كان يتأثر بالتقلبات السياسية في المنطقة

وبالتالي فإن أي انهيار في الدخل من العمال في إسرائيل، كما حدث مؤخرًا بسبب إغلاق الأراضي المحتلة، كان يؤدي إلى انخفاض حاد في الواردات ويكون له أثر عكسي في غير مصالح النشاط الاقتصادي المحلي.

وعلى النقيض من الزيادات البهيرة التي تحققت في مستويات الدخل والاستهلاك، كانت خدمات ومرافق البنية الأساسية تتسم بالعجز الشديد في الأراضي المحتلة. فبالرغم من أن المناطق الحضرية كانت تتمتع بارتفاع نسبي في مستوى الخدمات، من الشبكية الكهنية، إلا أن المستوى القديسي يعد متفارا من الناحية النوعية. وعلى سبيل المثال فإن استهلاك الفرد من المياه في المناطق الحضرية لا يزيد على نمو ٦٠ لترا للفرد يوميا، بالمقارنة مع ١١٥ لترا في تونس و١٣٧ لترا في الأردن، ٢٢٠ لترا في مصر. وهذه الجزئية بالذات هي إحدى نتائج صعوبة الوصول إلى مصادر المياه في الأراضي المحتلة. ولذا الاستثمارات في حفر الآبار، والواقع أن المياه التي يستهلكها الفرد في الأراضي المحتلة تقل عن الستين لترا المشار إليها كقسط والتي هي مجرد متوسط حصاري، لما على أرض الواقع فإن الاستهلاك الفعلي للفرد يقل عن ذلك بكثير لأسباب









التنوع في قطاع الخدمات. وهو قطاع لا تكاد تلمح له قائمة في أي بلد بالعالم بدون مرافق اتصالات متطورة.

وامتد التنوع أيضا إلى مرافق التعليم. فعدد من مؤسسات المدارس يحتاج إلى إصلاحات وتحديثات شاملة وعاجلة. كما أن هناك نقصا شديدا في المكتبات والمعامل، ولا يقل عن ذلك النقص في الكتب المدرسية والأدوات والوسائل التعليمية والإيضاحية.

أما النماذج فهي بحاجة إلى تطوير شامل، مع ضرورة وضع برامج عاجلة لرفع كفاءة القائمين على العملية التعليمية في كافة مراحلها وإلى كافة التخصصات. وهناك بعض الأمل المقصود على المدارس المنهجية. ولكنها بدورها تعاني من نقص الحاد في ميزانيات تشغيلها مما جعل مرافقها تتدهور فضلا عن استمرار انضمامها على ورش وألات عتيقة ومتخلفة.

أما جامعات الأراضي المحتلة فهي صغيرة جدا ولا تتواءم بها على الإطلاق أية مرافق تصلح للدراسات العليا بعد الشهادة الجامعية الأولى، وخاصة في العلوم الطبيعية كالكيمياء والفيزياء. كما أن نسخ نظام التعليم بين المناهج المصرية في غزة والنماذج الأردنية في الضفة الغربية يمثل عائقا آخر أمام تطوير التعليم في الأراضي المحتلة. وأخيرا هناك الإغلاقات المفكر للمدارس والجامعات منذ بدء الانتفاضة مما أدى إلى إزدياد ظاهرة تضرر التعليم من المدارس وانتهاء الانضباط الطبيعي بين الطالب ومدرسته فضلا عن تدهور التحصيل العلمي للطلاب بسبب عامة.

وربما كانت المرافق الصحية في الأراضي المحتلة أقل حاجة للإصلاح من غيرها. ولكن بالرغم من أن الأراضي المحتلة تخصص نسبة كبيرة من حصيلة إنتاجها - حوالي ٧٪ تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي - لأغراض تطوير قطاع الرعاية الصحية، إلا أن سكان الأراضي المحتلة لا يحصلون على المقابل على قدر الرعاية الصحية المتوقّع من مثل هذا الانفاق. وهناك أسباب واضحة لذلك، أولها أن معظم الموارد المخصصة للرعاية الصحية تنفق على محاولة توفير رعاية فائقة متطورة وتكنولوجيا - وتتخذ على المستشفيات الفاخرة النخبة أساسا لعدم الانفاق على المرافق الباهظة - يخصص للانفاق على مستشفيات صغرى ومختلفة تستهلك المال ولا تقدم المستوى المطلوب من الخدمة الطبية والسبب الثالث هو السعي للحصوات الصحية الصغيرة بعلاج الحالات التي تحتاج إلى تخصصات طبية في الهرجأة أو الأورام، أو غيرها من الأمراض المعقدة وذلك لتحقيق الاستفادة بهذه الخدمات أو لاثابة الفرصة لاصدار الأطباء الممارين فيها أو اكتسبوا الخبرة. وأخيرا فإن الاهتمام يكاد يكون معدوما بتوجيه الخدمة الصحية للفئات الفقيرة التي تحتاج الفروع المتخصصة من الطب مثل النساء.

الأراضي المحتلة تعاني من مشكلات تشغيلية صعبة.

ويتمثل تجميع مياه الصرف الصحي والتخلص منها مشكلة جسيمة في الأراضي المحتلة مما يهدد بحوادث صحية وبيئية جسيمة. والواقع أنه ليست هناك خزانات أرضية طبيعية لجميع الفضلات الصلبة في الأراضي المحتلة. أما بالنسبة للقمامة فإن الوضع ليس بأحسن حالا. فعندما يتم جمعها، وذلك نادر، فإن القمامة ما يقع بها يكون نظفها إلى شوارع حدود المدن والمقاهي في الغراء، وأحيانا تحرق لتقليل حجمها، مما يؤدي إلى تلوث الهواء. ويتم صرف مياه الصرف الصحي إلى الأودية المتسوفة. أما حيضا تتراكم وحدات معالجة مياه الصرف الصحي فإنها تبدو ذات تصميم عجيب وأداء فاسد ولا شك أن مسوؤه تصريف مياه الصرف الصحي يسهم بدرجة كبيرة في تلوث المياه الجوفية. وهي ظاهرة تتأكد بشكل خاص في قطاع غزة.

وإذا كانت الأحوال شبكة الطرق في الأراضي المحتلة، تعد مناسبة إلى حد ما بالنسبة لعدد السكان ومستوى النضول، إلا أن حالة الطرق في فلسطين تدهورت إلى الدرجة التي يمكن معها القول بأنه إذا لم يكن هناك إصلاح عاجل لهذه الطرق فإن الاستثمارات المسبقة في أنشائها ستكون مالا ضائعا.

معظم طرق الشبكة بحاجة إلى رصف جديد، كما أن هناك وصلات طويلة في الطرق تحتاج إلى إصلاح صهارمها والأطراف والأسية. وكذلك فإن حالة الطرق داخل المدن متدهورة إلى حد بعيد. فالطرق داخل البلديات والمدن الصغيرة تقتصر إلى التفتيط والعلاصات والأرصفة والأضامة، فضلا عن ضيقها إلى درجة عدم القدرة على استيعاب طاقة الحركة عليها، في الوقت الراهن، تساهم عن تلك المتوقعة في المستقبل.

وقد أسهمت الحالة المتدهورة لشبكة الطرق في الأراضي المحتلة في رفع تكلفة نقل السلع إلى الأسواق بصورة مبالغ فيها، وخاصة بالنسبة للسلع الزراعية القابلة للتلف. فقد عدم أصحاب السيارات إلى تحميل تكاليف إصلاح سياراتهم على من السلعة مباشرة نتيجة تكرار الأعطال بسبب سوء الطرق.

ويجوز معمل المشتركين في الخدمة الهاتفية إلى إجمالي عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي ١ في ٤٦، بالمقارنة مع واحد إلى ١٥ في الأردن وكذلك واحد إلى ٢٤ في مصر. وهناك طلب كبير على الخدمة. ولكن الصريح غير كاف. بالمعنى حيث يبلغ عدد الخطوط المتأخرة حوالي ١٢٥٠٠ طلب في الضفة الغربية وحدها وبما يمثل نحو ثلث إجمالي عدد الخطوط العاملة حاليا. ومن بين نحو أربعين ألفا قسرة في الضفة الغربية فإن ثمانين ألفة فقط تتمتع بالخدمة الهاتفية. وذلك حتى نهاية عام ١٩٩١. ومعظم تلك القسرة المعطوفة ليس بها سوى تليفون واحد لخدمة القرية بكاملها، وهو كثيرا ما يكون معطلا عن العمل. إن النقص الشديد في مرافق الاتصالات ينعكس بصورة سلبية خطيرة على احتمالات









## للنشر والخدمات المصرفية والمعلومات

المصدر :

العالم الموم

التاريخ :

١٩٩٢ ٢٠١٢

وهذا النقص في الخدمات العامة كالصحة والتعليم والاتصالات وبيعاء الحرب والعنف الصحي ونظافة المدن، ينعكس النظر إليه في ضوء الحدودية التي تتسم بها الأوضاع المالية في الأراضي المحتلة.

ذلك أن المصدر الوحيد للاتفاق المتاح للادارة المدنية والمخططات إنما ينحصر بالطبع في مجرد الإيرادات المتحصلة لدى هذه الجهات، وهي إيرادات لا تخرج عن الضرائب والرسوم وتعريفية استهلاك الخدمات. وقد بلغ حجم الانساق الاستثماري للقطاع العام حوال ٢٠٠ من لجمال الناتج المحلي للأراضي المحتلة خلال الفترة من ١٩٧٠ وحتى ١٩٩٠ وهو ما يقل بحسبة كبيرة من مثل هذا الاتفاق في الدول النامية الأخرى. وهناك ثلاثة أسباب يمكن أن يعزى إليها هذا الانخفاض في الاستثمارات العامة في الأراضي المحتلة. فأولها يمكن القول بأن الإدارة المدنية لا تتوارى لها مصادر الدخل الكافية لأن الحصيلة الضريبية منخفضة نسبياً. كما أن هذه الحصيلة لا تساهم بكاملها لفرزات الإدارة المدنية أو المخططات. أما مصادر الدخل الأخرى فترتبط أساساً بأسواقهم المعرضة على التجارة مع إسرائيل أو داخلها. والواقع أن الفرق بين ما تحصله الإدارة المدنية من ضرائب وما يدخل

التي تخالف للضرائب واليوليات السكان، من شأن هذا التفتق في مستواية للخدمات عن تنفيذ البرامج أن يسهم في الإخلال بمبدأ العدالة ويهدد العدالة. ويقتطع الطريق أمام تدوير مستوى الخدمات أو ازديادها في بعض الأحيان. وعلى سبيل المثال فإن البرامج التي تضاعفها الإدارة المدنية لا تتأخذ في حساباتها التنسيق مع برامج الأوتري.

وختاماً، فقد شهد الاقتصاد الأراضي المحتلة نمواً سريعاً في أعمار السبعينات، ولكن هذا النمو تباطأ بصورة ملحوظة خلال عقد الثمانينات. وإن لم يكن في ذلك قد شذ من معدلات النمو البطيئة في المنطقة بمسلة عامة خلال تلك الفترة. وقد اثن هذا النمو ينمط مغفل للتنمية ونقص شديد في الخدمات العامة. كما أن الأعضاء الضعيف على الدخل من العمالة المهاجرة، وخاصة في بلاد بدلت أسواق العمالة الفلسطينية بها تتصلن في الجفاف، بالإضافة إلى محدودية فرص العمل في الداخل، هي في الواقع أخطر المشاكل الهيكلية التي تواجه الأراضي المحتلة. وبالتالي فإن توفير فرص عمل إنتاجية للثانمين الجدد، وكذلك لأولئك الذين لم يجدوا مخرج العمل بالخارج، سيكون أول وأهم للخدمات في الأراضي المحتلة. وخلال السنوات القادمة، كما أن انمط معدل النمو في القطاعات الإنتاجية والخدمية، وخاصة تلك الأخيرة سيكون من الأمور الحتمية والعامة في مواجهة ذلك التحدي.

ومع محاولة تقليل اعتماد الاقتصادات الأراضي المحتلة على إسرائيل، فإن ذلك الاقتصاد بحاجة أيضاً إلى تحسين أوضاعه التجارية من خلال تشجيع الصادرات، وزيادة فعالية إحلل الواردات، وبالاعتماد على منتجات محلية، وكذلك تنويع أطراف العلاقات التجارية. كذلك فإن هناك حاجة لمسة لتطوير مرافق البنية الأساسية والخدمات ليس لجهد تحسين ظروف معيشة السكان حسب، ولكن أيضاً لتشجيع أنشطة المشروعات الصغيرة والتقليد من للتدوير البيئي واجتذاب استثمارات خارجية أن أمكن.

خزانتها بالعدل من أموال يؤدي إلى حدوث ظاهرة «الانصراف المالي» وما يتخلف منها من عجز عن تمويل احتياجات الاستثمار في القطاع العام. وقد حاولت جهات أخرى، سواء كانت محلية أو حكومية، سد هذه الفجوة، وكان على رأسها وكالة حوث وتنشيط اللاجئين التابعة للأمم المتحدة والأوترياء، التي تعمل على توفير خدمات أساسية لنحو نصف سكان الأراضي المحتلة بتكاليف سنوية تقدر بنحو مائة مليون دولار سنوياً. بينما كان الأوتري هو المساهم الآخر الكبير حتى عام ١٩٨٨ عندما أعلن رفض الارتباط. وقد قدم ٧٥٠ مليون دولار خلال الفترة من ١٩٦٧ وحتى ١٩٨٨، معظمها في شكل ممتلكات ومكافآت للعاملين من الأراضي المحتلة. ومع ذلك يقل إجمالي التمويل المتاح أقل بكثير من لجمال التمويل المطلوب. والسبب الثاني هو أن كلا من الإدارة المدنية أو إدارات المشروعات لا يمكن لها اللجوء للائتمار لتمويل الاتفاق الاستثماري، بينما يمثل الاقتراض أكثر وسائل التمويل شيوعاً في الدول النامية. وهكذا لقد اضطرت إدارات المشروعات والمراقب إلى تمويل معظم استثماراتها من عائداتها الجارية بعد اقتطاع جزء لا يسر به من هذه المصروفات وتوجيهها لتمويل الخدمات الحالية غير المولدة للدخل.

وأخيراً فإن الحالة للتدهور للبنية الأساسية المالية وكذلك عدم كفاية الخدمات، وعدم كفاءتها، كل ذلك يعكس غياب الانسجام والتماثل بين السياسات والبرامج على مستوى القطاعات. وهذا الغياب بدوره هو نتيجة لغياب الاتساق والمؤسسات التي تضطلع برسم سياسات التنمية









### أهمية الجواز - لا يمكن فرض ترتيبات اقتصادية على المنطقة

وصف د. أسعد الياز مير مدير مكتب الرئيس للشؤون السياسية ، التخوفات من فرض سوق شرق أوسطية على المنطقة بالخيال ، وقال ان الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي يحتاج لتنفيذه الى تصوص محددة قبله للتنسيق واحكام تفصيلية سيتم اقرارها من خلال مفاوضات مطلة .  
واوضح اهم ندوة الآثار الاقتصادية للاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي التي نظمتها اتحاد الصناعات المصرية برئاسة محمد فريد خميس الإسويح الماضي ، ان منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل لا يمكن فرض إنشاء اسواق مشتركة للمنطقة في غياب الأطراف الأخرى والشو الى ان اي اتفاق سيكون معكوما بإرادات الأطراف المختلفة ، التي تسعى للبحث عن مصالحها ولتمتد الاقتصادى والعسكرى ، ولا يمكن الاتفاق على ترتيبات تؤدي إلزام أطراف المنطقة بدون موافقتها .  
تفاصيل أخرى ص :







المصدر : العالم الموحّد



للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ سبتمبر ١٩٩٢



الاستثمار في السلام  
تقرير البنك الدولي  
عن تنمية الاراضى المحتلة

# استراتيجية المستقبل

الفلسطينيون لا تنقصهم

مواهب رجال الأعمال

كثير من أغنى رجال الأعمال

العرب.. فلسطينيون









## العالم اليوم

المصدر :

١٢ ابريل ١٩٩١

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وذلك عن طريق الاكتساب في مشروع تساهمي عملاق للتحويل الفلسطيني.

وثالثاً فإنه بسبب التراث الديني والثقافي الفريد الذي يميز الأراضي المحتلة، فإن ذلك يؤهل هذه الأراضي لأن تكون بيئة صاعدة وخصبة لصناعة السياحة. والواقع أن السياحة، وخاصة الدينية كانت عماد الاقتصاد الأراضي المحتلة قبل عام ١٩٦٧، ولكنها تعرضت لانتكاسة خطيرة منذ ذلك التاريخ بسبب المناخ السياسي غير المستقر وما استتبعه من قلاقل أمنية ولكن مع حلول السلام وتطبيع العلاقات مع باقي دول المنطقة فإن السياحة وما يرتبط بها من صناعات متكاملة يمكن أن تصبح أحد المصادر المهمة للعملة الصعبة للاقتصاد الأراضي المحتلة. خاصة إذا أمكن إبرام اتفاقيات تعاون سياحي مع الدول المجاورة لترويج للسياحة على أساس اقليمي ولابد من الإشارة هنا إلى أن الموقع الجغرافي للأراضي المحتلة ومالدي سكانها من خيرة في التعامل مع الاسرائيليين والعرب على حد سواء، من شأنه أن يجعل الأراضي المحتلة نقطة التقاء وعبور مهمة للتجارة والسياحة في المنطقة بصفة عامة في المستقبل.

ورابعاً، فمعكس معظم الدول النامية الاخرى، فإن الأراضي المحتلة تنعم بميزة التطلّع من اعباء السديون الفارجية. كما أن الأوضاع المالية الداخلية تقترب من التوازن، وليست هناك بيروقراطية أو أية مشروعات خاسرة ولاشك أن غياب هذه السلبات هو في حد ذاته العامل الاكبر الذي يساعد على تركيز الجهود في الاصلاحات الهيكلية. كما أنه يضي أن يوسع اقتصاد الضفة الغربية استيعاب مقادير محدودة من القروض الخارجية اللازمة لتمويل مشروعات الاصلاح والتوسع.

وأخيراً، فإنه بالنظر إلى الموقع الاستراتيجي للأراضي المحتلة والشكالات السابقة التي عانت منها هذه الأراضي.. فلا بأس على الاطلاق من التركيز في محاولة الحصول على المساعدات الأجنبية في كافة صورها.. منح وقروض ميسرة ومعونات... الخ - للمساعدة في التغلب على نقاط الاختناق أو العجز وخاصة في المراحل الأولى من عملية الاصلاح.

ولكن اهم الشروط المسبقة لتحويل الطاقات السابقة إلى تنمية حقيقية متصلة يتمثل في حل المشكلات السياسية القائمة منذ وقت طويل، وضمان تحقيق الامن بصورة دائمة في

بالرغم مما أوضحناه في الفصل السابق من الاختلالات الهيكلية الجسيمة والتدهور الحاد في الأوضاع الاقتصادية بالأراضي المحتلة.. إلا أن هذه البقعة من الأرض تضم ايضاً موارد وأصولاً لا يمكن إغفال قيمتها، فهناك مايلي:

تفخر الأراضي المحتلة بقاعدتها الحريسية من الموارد البشرية ذات المستوى السراقي. كما يمكن للفلسطينيين أن يفخروا بأن لديهم عمل معدل بين الدول العربية للافراد الذين اكملوا دراساتهم الجامعية وذلك بالنسبة لعدد السكان، إذ يصل ذلك المعدل إلى ١٨ خريجاً جامعياً لكل ألف من السكان. كذلك فإنه بالرغم من الهجرة الفلسطينية الكثيفة إلى الخارج، فإن الفلسطينيين الباقين بالأراضي المحتلة لا تنقصهم مواهب رجال الأعمال ولا تنقصهم العمالة الماهرة المحترفة. فالقطاع الخاص بالأراضي المحتلة يتسم بقدر كبير من الاصرار والقدرة على العمل في ظل ظروف التحدّي. وبالتالي فإن ازالة القيود الادارية، وانشاء المؤسسات المساندة ومرافق البنية الاساسية سيكون من شأنه المساهمة في توليد استجابة هائلة من جانب الانتاج.

وثانياً، فإنه إذا توافر المناخ السليم، يمكن أن ينشأ تدفق كبير من رأس المال الخاص إلى الأراضي المحتلة من الجاليات الفلسطينية الكبيرة والمزدهرة في العالم العربي وأماكن أخرى وليس سراً أن نقول أن كثيراً من أغني وأنجح رجال الأعمال في العالم العربي هم من الفلسطينيين -قائداًرسات المسيحية التي أجريت في أوائل أعوام الثمانينات تشير إلى أن نحو نصف عدد الفلسطينيين العاملين في منطقة الخليج يتولون وظائف فنية وحساسة وأنهم يمثلون الفئة الأعلى على مقياس الاجور.. فقبل حرب الخليج تجاوزت تحويلات الفلسطينيين للعاملين بالخارج - في غير اسرائيل - ثلاثمائة مليون دولار سنوياً. كان ثلثها يأتي من الكويت وحدها. وتشير التقديرات إلى أن هناك الآن نحو ٢٠٠ ألف فلسطيني ما بين اجير ومُصاحب عمل ورجل أعمال يعملون ويحشون في دول الخليج.

وإذا أخذنا في الاعتبار بالروابط الاجتماعية القوية التي تميز الشعب الفلسطيني، فإنه يمكن أن يكون من المرجح، بعد توقيع اتفاق السلام، أن يربح عدد كبير من هؤلاء المغتربين في توثيق صلاتهم مع الأهل في الأراضي المحتلة من خلال زيادة التحويلات أو إرسال رؤوس أموال للاستثمار في المشروعات والأمم من ذلك هو أنه يمكن استخدام الارصدة والموارد الفلسطينية في الخارج لدعم الاستثمارات في القطاع العام









المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ - ١١ - ١٩٩٢

المنطقة.. فهذا من شأنه إطلاق القدرات الاجتماعية والاقتصادية الكامنة داخل السكان وتحويلها إلى موارد قابلة للاستغلال، وهي الطاقات التي تهدد الآن في مجرد محاولة التقلب على العوائق والقيود والمشكلات القائمة.

والأكثر أهمية من ذلك بأنه من خلال إزالة المخاوف ومصادر التهديد فإن من شأن التسوية السياسية فتح الباب أمام الموارد المالية والاستثمارات كي تقوم بدورها الفعال في التنمية وخاصة من جانب القطاع الخاص سواء في داخل الأرض المحتلة أو خارجها.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن امتداد رقعة التبادل التجاري بين الأراضي المحتلة والعالم العربي قد لا يتحقق بالصورة المرغوبة ما لم يحدث تقدم ملموس في عملية السلام.. وذلك تخفيفاً للحرج الذي قد تستشعره بعض الحكومات العربية في التعامل مع الأراضي المحتلة في ظل الحكم الإسرائيلي.. ولا شك أن انتقاء هذا الحرج يمكن أن ينعكس في مزيد من القوة الدافعة لاقتصاد الأراضي المحتلة من جانب الدول العربية.

#### عناصر استراتيجية التنمية

لاشك أن التسوية السلمية والسلام أمران ضروريان، ولكلهما غير كافيين بذاتهما لتطبيق التنمية الاقتصادية في الأراضي المحتلة ذلك أن الكثير والكثير سيعتمد إلى حد بعيد على عنصر الإدارة الاقتصادية في مرحلة ما بعد السلام، وكذلك على الاختيارات الاستراتيجية التي ستتحظى بالأولوية في عملية التنمية. ولكن هناك بالتصديد قضيتين محوريين ستكون الاختيارات الخاصة بهما على أكبر قدر من الأهمية الأولى الموازنة بين دورى القطاعين العام والخاص في الأراضي المحتلة والثانية هي طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الأراضي المحتلة وباقية أنحاء العالم بما في ذلك إسرائيل.

ونظراً للاختلالات الاقتصادية الحالية وكذلك ضخامة الاحتياجات الاجتماعية التي يتعين تلبيتها، فإنه من الواضح أن القطاع الخاص سيفضل بدور كبير في التنمية الاقتصادية وخاصة خلال الفترة الانتقالية.

ولاشك أن تطوير مرفق البنية الأساسية وتحديثها، وهو من بين الأولويات العتمة لتحسين ظروف معيشة السكان وتحفيز الاستثمارات الخاصة سيكون في مصطفة تقريبا من نصيب القطاع العام، لأن رغبة القطاع الخاص في تمويل هذا النوع الثقيل من الاستثمارات عادة ماتكون محدودة.









المصدر : العالم الموم

التاريخ : ١٤٧٤ هـ - ١٩٥٤ م النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



## عن العلاقة بين السلام وبالايين الدولارات

■ فتحي غانم ■

يتدفق المال لاقناع الفلسطينيين بأن السلام القادم حقيقي، وليس مجرد مناورة أخرى من بين مئات المناورات في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي. وحديث الأرقام يقول أنه بعد أيام من توقيع اتفاقية غزة - أريحا وإعلان مياديء أسس التفاوض واللقاء بين ياسر عرفات وإسحق رابين في واشنطن ثم القاسرة اقتربت الاستثمارات التي وعدت بها دول العالم في الغرب والشرق من بلونين من الدولارات وقال «لويد بنسون» وزير الحراة الأمريكية إن الاستثمارات الموجهة إلى قطاع غزة أريحا سوف تصل إلى الرقم الذي حدده البنك الدولي - بلونين وأربعمئة مليون دولار - لإصلاح الخدمات ورفع مستوى معيشة الفرد ليقتنع بأن السلام له موائده ومزاياه المباشرة وهذا كلام حسن ومعقول بشرط أن يكون السلام صحيحاً عادلاً وإلا كانت هذه التلايين موجهة إلى بالوعة تخفى في أعماقها وربما ابتلعت تالايين أخرى أضاعها دور أن يتحقق سلام ولا يرتفع مستوى معيشة ولا تتحسن الخدمات ولا تنصور أن السوق الأوروبية تعد بستمئة مليون دولار ردم سربك بحسمانة مليون وتعد اليابان بهذه الأموال بالسوعة أو بعثرتها وسط العواصف والاضطرابات والذي أعنيه بوضوح هو أن تدفق الاستثمارات لا يكفي ورفع مستوى المعيشة مجرد حلم إذا لم ترتبط هذه الاستثمارات برؤية أكثر شمولاً وتتعامل بلغة العصر التي ترفض النظرة الضيقة ولا تراهن على الجلول الجزئية لأنه من المستحيل في عصرنا الحال أن نخصص للاستثمارات لرقعة محدودة من الأرض ونعزلها عن بقية الأراضي من حولها. ثم نقول داخل هذه الرقعة نتدفق الاستثمارات. وداخل هذه الحدود يرتفع مستوى المعيشة وتتحسن خدمات التعليم والصحة والمواصلات. بصرف النظر عن الظروف والأحوال التي تصوب بها في أرض مجاورة. لا نستطيع أن نتوقع نجاح الاستثمارات في قطاع غزة والحال في بقية الأرض المحتلة كما هو عليه. ثم لا يكفي أن نطمئن إلى نجاح الاستثمارات حتى لو توافر السلام للفلسطينيين جميعها. إذا لم يتوافر في بقية الأراضي العربية في سوريا والأردن ولبنان. لأن الأرض الفلسطينية لن تكون واحدة خضراء والصراع معتمد حولها في الجولان وجنوب لبنان فلما إن يعم مناخ السلام المنطقة بأسرها لو تبقى مراكز للقلاقل والنضب تعزل مرة مسرة السلام في المنطقة بأسرها. وعندئذ يكون تدفق الأموال والمساعدات عملية غنيمة لا معنى لها

وحدثت الاستثمارات باليلايين يعني أن هناك رؤية اقتصادية مستقبل الشرق الأوسط والمجتمع الدولي يساهم في هذه الاستثمارات من اليابان شرقاً إلى أمريكا غرباً مروراً بالسوق الأوروبية والجميع يخطون عن قواعد ارتكاز لتسويق انتاجهم في الشرق الأوسط. وهذا يقتضي التعامل مع الشروعات المالية على أنها بالفعل مشروعات مالية اقتصادية وإنها ليست لصالح الفلسطينيين وحدهم بل هي









## العالم اليوم

المصدر :

١٤١٢ هـ ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بالضرورة لصالح المستثمرين ولصالح المجتمع الدولي كله. وليس من المتصور أن تكون الاستثمارات بالبلايين متصورة على جماعة من الفلسطينيين أو جانب منهم، لأن هذه البلايين ليست رشاً على يديها المجتمع الدولي لكسب أصوات الناخبين في معركة سياسية وليست ثمناً لصفقة كما أنها ليست مزاولة تقوم بها أمريكا مع إسرائيل لتحقيق هدف جزئي. لأن هذه التمسورات لا تتفق مع حجم الاستثمارات وتتنوع المصالح فيها، ولأن الأهداف الجزئية لم تعد لها فرصة لأن تتحقق في عالمنا اليوم. الذي يتأثر ويؤثر في الأحداث. ولأنهم يساهمون بأموالهم لهم مصالح تتنافس بل قد تتصارع كما يحدث الآن علناً بين الانتاج الياباني والانتاج الأمريكي، وبين صادرات السوق الأوروبية وصادرات أمريكا أو اليابان. والعقبات التي تواجهها مفاوضات الجات تجعلنا نقرأ أو نسمع عن احتمالات حروب تجارية بين دول هي مشتركة الآن في المساعدة في تمويل الفلسطينيين لأقامة مشروعات اقتصادية في أرض تتحرر وتعود إلى أصحابها.

وبالإضافة إلى هذا لا تصور سلاماً بين مجتمع فلسطيني يعني من التخلف والكساد والبطالة ومجتمع إسرائيل مجاور يتمتع بمستوى معيشة مرتفع ومصلة إسرائيل إذا كانت صادقة في توجهها إلى السلام، هي أن تزول بسرعة الفتوة "لواسعة بين مجتمع الانتفاضة والحجارة والخرسانة وبين المجتمع الإسرائيلي الذي يملك الأسلحة النووية ويتمتع فيه الفرد بمستوى معيشة لدولة متقدمة. لأننا لا نتوقع أن تملد مظلة السلام من سمع القوي الذي يرداء قوة إلى مجتمع الضحية الذي يتعرض لتهديد القوى واداً صدقت النوايا في السلام من جانب إسرائيل فعليها أن تحجر أسلوب المساومة في المصالح التجارية بمعنى أن تقول أيتها تتوقع مقابل اتفاق غزة - لويها تنازلات من الفلسطينيين، أو تقول أيتها اقتدعت على خطوة مهمة نحو السلام - وهذا صحيح - لكن العرب لا يتقدمون في المقابل بمخطوطات من جانبهم وقد هاجمت صحافة العرب وساجت، حول عدم وضع المقاطعة العربية لإسرائيل. مع أن هذه المقاطعة لا تؤثر ولا تضغط بدرجة لها أهميتها على إسرائيل. ومن الممكن أن تنتهي هذه المقاطعة في لحظة، لكن في مشاح سلام يشمل الجميع، ولأن اتفاقية غزة وأريحا، وكل الوعود بالبلايين لاستثمارها في انعاش الاقتصاد الفلسطيني سوف تدفب ادراج الرياح، إذا لم يستمر التقدم في طريق السلام في جميع الاتجاهات في الحولان وحول لبنان إلى جانب الضفة والقدس. ولأننا ننسى أن فلسطين هي الضحية، والشعب الفلسطيني يطالب باسترداد حقوقه والطالب بالحق ليست مبادلة أو مساومة وبعد استرداد الحق أو من خلال الاتفاق على استرداد الحقوق كاملة من الممكن التفاوض على تنظيم وتطبيق العلاقات وتدعيم السلام سياسياً واقتصادياً وثقافياً لأن الاعتراف من جانب إسرائيل بحقوق الفلسطينيين يرفع نوايا الظلم والعوان ويبيح للفلسطينيين التفاوض بزيادة مستقلة ونجدة، لأن يكون التفاوض خضوعاً لإرادة القوى التي نحن هنا رفض العرب جميعاً الاستماع إلى الأصوات الناشرة في الضجاجة الأمريكية وإسرائيل تطالب بأن يدفع العرب مقابل الاتفاق الذي تم أنه بداية وتنتمي لها النجاح سواء بالنسبة للفلسطينيين أو كل أطراف الصراع في سوريا والأردن ولبنان بل نرى في هذه البداية رؤية جديدة لتعاون الدول باستثمارات دولية - لو نجحت فسوف تكون فاتحة تاريخية للسلام ليس في الشرق الأوسط وحده. بل السلام على كوكب الأرض.









المصدر : العالم الموحّد

١٤٩١ هـ ١٩٧٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# الحصافة الاقتصادية تستدعى التعاون بين اسرائيل والأراضي المحتلة

تخطيط العلاقات الاقتصادية للخدمة وغزة يجب أن يشمل مصر والأردن واسرائيل  
اصدار عملة خاصة للكيان الفلسطيني الجديد.. ليس مطلوباً في البداية  
سياسة الانغلاق ستكون باهظة الثمن على اقتصاد الضفة والقطاع









## الاستثمار في السلام (٧)

### تقرير البنك الدولي عن تنمية الأراضي المحتلة

من المجالات التي يمكن أن تكون جذابة للقطاع الخاص في مجال البنية الأساسية مجال الصحة والتعليم، فلابد من وجود إطار عمل أو سياسة تستهدف التوجيه السليم للاستثمارات الخاصة نحو أفضل السبل لتلبية الاحتياجات العامة. وهذه السياسة من الواضح أنها لا يمكن أن توضع بمعزل عن القطاع العام، مما يؤكد، بالتالي، أهمية السياسة الإنمائية الشاملة التي تتأخذ في الحسبان بدور القطاعين معاً في هذه المرحلة.

ولكن إلى جانب ذلك فإن للقطاع العام دوراً أكبر يمثل في توفير الدعم والبيئة المناسبة التي يمكن للقطاع الخاص أن يزدهر فيها.. ولا يتأتى ذلك إلا برؤية تعاونية متبادلة بين القطاعين. لأننا نعود ونقول إنه سيكون هناك مجالات يتعين فيها على القطاع الخاص أن يضع الطريق ولايزاحم القطاع العام مثل الأمن والحفاظ على البيئة والإدارة الاقتصادية الشاملة (تخطيط - متابعة - وضع سياسات - محاسبة وتحديق) وكذلك الضرائب والأشرف على النظام المصرفي.

ولابد حرجاً هنا في التحذير من أي محاولة من جانب القطاع العام للسيطرة على القطاع الخاص أو التدخل في آليات السوق التي يعتمد عليها ذلك الآخر في نجاحه (العرض والطلب والصغر) ستكون بمثابة عامل معوق للتنمية، وينبغي مقاومة الرغبة فيه على الفور.. فالواقع أن التاريخ والتجربة يؤكدان أن ذلك التدخل، بصوره المتعددة، سواء بفرض قيود سعرية أو الانحياز لصف العمال في مواجهة أصحاب الأعمال أو حتى ضم الأموال الحكومية في مشروعات فاشلة اقتصادية ولكنها تضيق الخناق على القطاع الخاص، كل ذلك قد أدى إلى كوارث اقتصادية فادحة العواقب.

فالاقتصاديات التي خلقت الرخاء لم تزدهر إلا على أكتاف القطاع الخاص الحر الذي يعمل في أسواق تنافسية غير مشوهة.. وكان ذلك بمثابة القاطرة الجارية التي سحبت وراءها انتقال التنمية إلى أعلى التل. ولعله يكون من الأجدر هنا الإشارة إلى أن الأراضي المحتلة تسود مشكلة أكثر من غيرها من جميع الاقتصاديات العربية كي تتأخذ باقتصاد السوق الحر، لأنه، وكما استلفنا، فإن القطاع الخاص في الأراضي المحتلة يتسم بالقوة والديناميكية ولأبحاث أكثر من القطاع المستقر للعمل. ثم أنه، وكما استلفنا أيضاً، فإن من الأرجح، بل من المؤكد أن مصابين بتحويل القطاع العام ستكون محدودة ونادرة.

وفيما يتعلق بالروابط مع العالم الجأري، بمعناها الاقتصادي، فإن الاختيار العكسي لـ، وهو اختيار الانغلاق، لاشك أنه سيكون باهظ التكلفة بالنسبة لاقتصاد صغير مثل اقتصاد الضفة الغربية وغزة. لأن هذا الاختيار السليم بالانغلاق يعني إهدار فعالية الكثير من الموارد التي يمكن أن تستغل واستغل في خلال التعامل المفتوح مع العالم الخارجي، وحتى من البيان أن النتيجة المتحصلة لإهدار فعالية الموارد هي

دائماً انخفاض مستوى المعيشة في نهاية المطاف. إن فتح أسواق جديدة أمام صادرات الأراضي المحتلة هو أمر على أكبر قدر من الأهمية إذا كان الهدف من كل ما نكتبه في هذه السطور هو تحقيق قدر مطروح من التنمية الحقيقية. وينبغي أن يكون واضحاً هنا أن العلاقات الاقتصادية الخارجية ينبغي أن تكون مختلفة وبصورة واضحة عن الاعتماد الكامل على التبادل الاقتصادي مع إسرائيل وكما هو حادث في الوقت الراهن، إلى اعتماد متبادل مع مجموعة من الاقتصاديات الخارجية، ولايس طبعاً أن تكون من بينها إسرائيل.

وبالنظر إلى متانة العلاقات الاقتصادية بين الأراضي المحتلة وإسرائيل على مدى السنوات القليلة والعشرين الماضية فإن الواقع يقول إن اقتصاد كل من الجانبين، إسرائيل والأراضي المحتلة، سيظلان نسبيهما متداخل خلال المستقبل المنظور. وهنا نرغب في التأكيد على أنه في الوقت الذي نشدد فيه الحاجة لفتح أسواق تجارية عالمية جديدة أمام الأراضي المحتلة، فإن أي انهيار حاد ومفاجيء في تجارة السلع مع إسرائيل قد تكون له تكلفته الحادة والباهظة، وذلك بالنظر إلى حقيقة أن إسرائيل هي الشريك الأقوى في التبادل مع الأراضي المحتلة. ومعنى ذلك أنه من الضروري أن تقوم علاقة تبادل منفع متوازنة بين الأراضي المحتلة وإسرائيل خلال الأجلين القصير والمتوسط على الأقل، وأن يظل هذا التبادل شاملاً للسلع والخدمات والموارد المالية والعمل والسياحة خلال فترة ما بعد السلام.

وحتى إذا كان فقدان المتعالة في الأراضي المحتلة للسوق الإسرائيلية كوجه لها قد بات أمراً وشيكاً، أو أصبح واقعاً بالفعل، فإنه قد يتكون من المصاعف الاقتصادية أن تعدد الضفة الغربية وغزة إلى تعزيز التعاون مع إسرائيل في الناحية التجارية وذلك بغية الحفاظ على سوق مضمونة للمنتجات في المرحلة الأولى على الأقل من الحكم الذاتي.

وغنى عن البيان أن السوق الإسرائيلية المعنية هنا هي سوق الحاصلات الزراعية.. فلأشك أن استمرار فتح السوق الإسرائيلية أمام الحاصلات الزراعية من الممتلكات المحتلة، وهي حاصلات تتمتع بميزات تنافسية عالية، سيكون من الأمور ذات الأثر الإيجابية فيما يتعلق بامتصاص القطاع الزراعي سواء بزيادة إنتاجه أو بتطويره فنياً بالألات الزراعية والإسدة.. إلى آخره. وعليه قدر مماثل من الأهمية أن يكون هناك تنوع









## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: العالم اليوم

١٤ ١٩٩٢

التاريخ:

التنافسية. ومن الاحتمالات الاخرى التي يتعين اخذها في الاعتبار الحاجة الى إعادة صياغة الترتيبات التجارية الموجبة الحالية الى نظام جمركي متكامل الجوانب في صورة اتحاد جمركي مع اسرائيل. وهذا سيكون كفيلا بتحقيق ميزة القضاء على المعوقات الادارية، وان كان هذا الوضع يستلزم توجيه اكبر قدر من الاهتمام لاستحداث آليات لفتح طرق التبادل التجاري مع مصر والاردن في الوقت نفسه

ايضا فإن تشجيع انشاء مرافق مشتركة للبنية الاساسية على نطاق اقليمي، مثل شبكات الكهرباء والطرق والاتصالات وخطوط انابيب الغاز والمياه سيكون من شأنه ايضا اتملة الفرصة أمام دعم استقلال هذه الأراضي فضلا عن استفادة كل الأطراف من ميزة الحجم الكبير للمبروعات الاقتصادية المتكاملة، وهو أمر قد لا يكون بوسع الأراضي المحتلة الاستفادة منه خارج نطاق هذا التعاون.

ونظرا لندرة الموارد الطبيعية في الأراضي المحتلة وكذلك موقع الضفة الغربية بعيدا عن البحر وصغر حجم اقتصادها بصفة عامة. فإن العديد من مرافق البنية الاساسية في الأراضي المحتلة كتشجيع اولىوية ملحة كما انها تصبح مبررة من الناحية الاقتصادية لانها يمكن استيرادها بتكاليف منخفضة من كل من اسرائيل ومصر والاردن.. ويمكن لهذا التحليل ان ينطبق على المكونات السلبية لشرعوات البنية الاساسية كما ينطبق على التصادقات في مجال الطرق والموانئ... وهو تحليل اسلفنا انه يعتمد اساسا على محاولة الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير. وعلى سبيل المثال فإنه نظرا لان المياه هي من الموارد الطبيعية المشتركة بين اسرائيل والأراضي المحتلة فإن واحدا من الحلول الجذابة في الأجل الطويل هو انشاء ادارة مشتركة للتعاون في تحقيق التوزيع الافضل لذلك المورد النادر.

ولاشك ان الاختصاصات المتطلبة بالدور الذي سيضطلع به كل من القطاعين العام والخاص سيكون من الأمور المتروكة بالكامل للمستثمرين عن صنع القرار في الأراضي المحتلة، ولكن مع ذلك فإن القرارات المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية لابد وان تشمل بالضرورة اشراك أطراف اخرى ولابد ايضا انها ستكون مصلحة لمساوئيات بين كل من الأراضي المحتلة واسرائيل ومصر والاردن وإشراف اخرى اقليمية وغير ذلك. ول في هذا الصدد فإن المجتمع الدولي وبخاصة الدول المجاورة للأراضي المحتلة سيكون بوسعة الاسهام بدور مهم في دعم النمو الاقتصادي للأراضي المحتلة عبر وسائل عديدة من بينها تسهيل دخول صادرات الأراضي الى الأسواق والتدخل لتعزيز المشروعات الاستثمارية في مجال البنية الاساسية على المستوى الاقليمي.

للمصادر سواء من حيث السلعة أو جهة التصدير. وأول الحفاظ هنا تتمثل في ان الدول العربية المجاورة تمثل المقصد الطبيعي الأول لصادرات الأراضي المحتلة ويليها في ذلك الأسواق غير التقليدية في كل من أوروبا وآسيا وأمريكا الشمالية. وقد اسلفنا في موضع سابق ان الحواجز التجارية مع الاردن قد اسهمت بدور كبير في اغلاق الباب أمام اتساع التبادل التجاري بين الأراضي المحتلة والعالم العربي. ومن شأن إزالة هذه الحواجز، بالطبع، ان يسهم في عكس ذلك من حيث زيادة الانتاج وتعزيز التبادل، وخاصة في مجال السلع المصنوعة وتجارة الترانزيت وبعض السلع الانتاجية الوسيطة مثل الاسمدة والفزل.. والسلع التي تقدم مصنعا الانشادات وعلى رأسها الاسمنت وحديد التسليح

والواقع انه من وجهة نظر الضفة الغربية وغزة، فإن ثنائي استراتيجي لفتح فرص جديدة للتعامل مع جهات أخرى، وخاصة مع الاردن ومصر ودول الخليج، مع الاحتفاظ بالقنوات التجارية مفتوحة مع اسرائيل، هو امر يتسم بالحصافة وسيكون من الاساليب المبتعة في ذلك انشاء مناطق للتجارة الحرة مع اسرائيل على ان تكون لهذه المناطق مزايا حرة مع كل من مصر والاردن، وهذا الوضع يختلف بصورة جذرية عن الارتباط الجمركي (الجزئي) القائم حاليا، من حيث انه سيسمح للأراضي المحتلة بأن تكون لها تعريفاتها الجمركية المختلفة عن التعريف الاسرائيلية كما ان من شأن هذا الوضع الإبقاء على استمرار العلاقات التجارية مع اسرائيل، مع تقارب جوانب الحماية التجارية الشائعة في النظام التجاري الاسرائيلي والتي قد لا تكون مناسبة للهيكل الاقتصادي للأراضي المحتلة. ان فتح الطريق أمام التبادل الاقتصادي مع كل من الاردن ومصر وبقيّة الدول العربية سيتيح للأراضي المحتلة توسيع قاعدة صادراتها مما يقلل من اخطار التعرض للهزات الخارجية. ومع ذلك فإنه في الوقت الذي يبدو فيه انشاء منطقة للتجارة الحرة مع الاردن غالبا، امر جذابا من حيث البدا، فإن التطبيق العمل قد يكثف من مشاكل تتعلق بالحدود الجمركية ومدى حصانة هذه الحدود في وجه عمليات التهريب. كذلك فإن التوزيع العادل للمكاسب المتوقعة من انشاء حدود جمركية قد يتطلب ايضا بعض الترتيبات الانتقالية لتكمين للمشروعات الوابدة في الأراضي المحتلة من ان تكون على قدم المساواة في قدرتها









الاستثمار في السلام

تقرير البنك الدولي عن  
تممية الأراضي المحتلة

# استقلال السياسة الاقتصادية الفلسطينية مطلوب لكنه لا يتطلب إصدار أسهم هو الحل

## توسيع نطاق الملكية مسألة جوهريّة.. وتوزيع الأسهم هو الحل

لاشك في فكرة السيادة المكتسبة أهمية خاصة بالنسبة للأراضي المحتلة. ولو من الناحية النفسية، على الأقل، ولكنها قد لا تكون مفيدة في الأراضي المحتلة. خلال أربعة الأول على الأقل سبب الانحياز التام في المقار باستثناء به العملة الجديدة من مساهمة في الإيجار في مقابل عدم استقرار رأس المال في المنطقة بصورة تضمن الاستقرار لهذه العملة وأهم من ذلك مسألة تسويق أسهمها وجود عملة محلية المستوردة من إسرائيل حسب خدمات النقد في العملات المستوردة من إسرائيل تسهيل أنواع معيها من الخدمات خارج فلسطين. وحسب تلك النقطة يشقّش أجور العمال إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

ويبقى السؤال إلى أين المسألة، وفي أي وقت قبل كل شيء من الأمور التي يجب التمسك بها فإن كان من المثل أن تتفق بالانضمام إلى اتحاد نقابة، إن كانت إرادات تقنية يكون الحذر فيها هو أسوأ العملات التي لا تستقر. أو من خلال تسهيل ترويج مشرف من إمكانية في إدارة شؤون السياسة الاقتصادية الفلسطينية وحسب في جديدها التسويع النقدي ولا حرج في أن تقوم الأراضي المحتلة

من بين الخيارات الأربعة الأخرى التي تعتمد على ما يتبعه عنه المصارف المالية الفلسطينية، والتي بين الفلسطينيين والامريكيين ذلك الخيار المنطوق مدني خديوي وجديدي أنماج سياسة اقتصادية شاملة الأراضي المحتلة بما فيها ذلك من أسس عامة خاصة بها. فمن حيث اليا هناك العديد من الأسس التي تدعو لإنشاء مثل هذه السياسة، لأنها من شأنها أن تساهل في التعامل مع هذه الموارد العمل مع الأسس الاقتصادية المترتبة. وكذلك تحصيل إيراداتها السياسية الاقتصادية المترتبة. وكذلك تحديث سوق مالي محلية، ولكن على الجانب الآخر فإن التباين الاقتصادي بسيط يشير إلى ما يلي.

التمويلية على الجانب الآخر قد يكون إنشاء مؤسسة إعلان إصدار فائدة أسهم غير ذي خديوي مثل محاولة الميركة الثالثة أمام رؤوس الأموال في المنطقة إلى أن تتجه إلى أن يساهل في الإثراء من الجانب مثل إدارة التبدلات التي تساهل في الإثراء من الجانب مثل إدارة التبدلات والأثر على السياسة الاقتصادية المترتبة على الجانب والشارج الاقتصادية المترتبة على الجانب من الأمور المزعومة فيها ولكنها لا تتطلب بالضرورة إصدار عملة خاصة.









# المصدر : العالم العربي

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ - ١١ - ١٩٩٢

منها، ولابد من الإشارة هنا إلى أن أي قرار بإصدار عملة خاصة بالأراضي المحتلة لابد أن تكون له تبعات خطيرة على كل من إسرائيل والأردن، وبخاصة تلك الأخيرة لأن الدخيل الأردني للتداول الآن في أجمال النقد المتداول داخل الواقع جزءا لا يتجزأ من أجمال النقد المتداول داخل الأردن وبالتالي فإن إنشاء العملة سواء بالشكل الإسرائيلي أو الدخيل الأردني لابد أن يتم بصورة مرحلية وبالتشاور مع السلطات في كل من إسرائيل والأردن وربما كان هناك دور يمكن للصينع الدخيل أن يلعبه في هذا المجال من حيث تقديم التعميمات للأطراف المتشيرة وتنظيم علاقة مختلف العملات المعنية أحدها بالأخرى في الأسواق

وهناك خمس نقاط ينبغي مراعاتها عند تصميم جانب الأبرامات في الميزانية العامة للإقليم الفلسطيني الوليد مراعاة الاعتماد في جباية الضرائب برغم مما هو شائع من أفكار تقول أن الضرائب المخصصة من الفلسطينيين تعد عالية بكل المقاييس إلا أن اقتصاد الأراضي المحتلة لا تدنو عليه سمات الاقتصاديات ذات الضرائب الباهظة. ذلك أنه حتى إذا افترضنا أن جميع الفلسطينيين يؤدون ما عليهم من ضرائب، فإن أجمال الحصيلة السنوية بما في ذلك الحصيلة التي تسحب للخزانة الإسرائيلية لا يتجاوز نسبة ٢٢٪ من أجمال الناتج المحلي، وذلك بالمقارنة مع ٢٧٪ في الأردن وحوالي ٣٩٪ في إسرائيل.

وبالنظر إلى الحاجة إلى تدعيم الإدارة العامة في المرحلة القادمة وتوسيع نطاق الخدمات فإن تهيئة المزيد من الموارد المحلية يصبح أمرا حتميا. نعم نحن نطلق على أن مصدر الخبرة على الدخيل الحقيقي للحد في الأراضي المحتلة قد يكون أمر من مثيله في إسرائيل والأردن، ولكن لابد من الإشارة أيضا إلى أن نصيب الحصيلة الضريبية من أجمال الناتج المحلي يقل عما هو عليه في هاتين الدولتين وذلك لأسباب عديدة من بينها الإعفاء التام للدخل الزراعي من الضرائب وكذلك ارتفاع معدلات النهب الضريبي بصورة تكاد تكون غير مقبولة. ولذلك فإن مسألة الجهد الضريبي ينبغي أن تكون موضع دراسة متأنية تأخذ في اعتناها مدى قدرة سكان الإقليم الوليد على الدفع وكذلك، مدى قدرة السلطة الضريبية على توسيع قاعدة الجباية حتى تتمكن من حماية وجودها المالي. أما على المستوى الفني فمن الضروري تحقيق الانسجام بالقسط درجته مع السياسات الضريبية في الأراضي المحتلة وبين تلك المعمول بها في الدول المجاورة.

والواقع أن هذا المنصر يمثل أحد الجوانب المهمة في بناء الإبرارات في معظم المليات العامة الحديثة. ويقصد باستعادة التكلف الرأسمالية القدرة على تشغيل المرافق العامة ومرافق البنية الأساسية بصورة تكفل استعادة النفقات التي تكبدتها الخزانة لقاء تهيئة هذه المرافق والتي ساكن يمكن للضمان أن يقلل على تهيئتها. وهكذا فإن أحد الجوانب المهمة في عقد الميزانية المحلية يتمثل في استحداث البليات تكفل استعادة هذه التكاليف بصورة سليمة ولم في الأجل الطويل. ويتعمق معظم المليات العامة في العالم إلى الأمد بأسلوب، بتميزه الاستعداد، كوسيلة فعالة في هذا الصدد. ولا يقتصر دور التعميرة هنا على مجرد

تقليل أو مقل هذا التاريخ كما أن المؤسسات الجديدة التي يمكن أن تقام لمعرض إدارة السياسة الاقتصادية على المستوى القومي من المرجح أنها ستكون هيئة أوجيهية لضبوط لا قبل لها بها في بداية عهدا على الأقل. كذلك فإنه إذا اختار المخططون الاقتصاديون للأراضي المحتلة إصدار عملة خاصة فإن من الأفضل أن تكون محلية بحيث يقتصر استخدامها على سكان الأراضي المحتلة في بداية الأمر وذلك لتجنب العملة الوليدة صدمات السوق المحلية التي قد تكون قاتلة. ثم تتطور هذه العملة تدريجيا إلى التداول الخارجي الكامل وذلك بمجرد أن تتوافر لها عوامل النجاح مثل تشجيع الطلب المحلي عليها وتوجيه القضاء الائتماني القوي لكل ورقة









# العلم المعاصر

المصدر :

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٥ أكتوبر ١٩٩٥

ومن بين الاورويات الملحة التي ستواجه سلطات الحكم الذاتي في الاقليم الفلسطيني الوليد تعدد الاطار العام للملكية المرافقة العامة وكذلك رسم الادوار التنظيمية للمؤسسات التي ستضطلع بإدارة هذه المرافق. كما ان من المتعين أيضا ارساء اسس النظام القانوني الذي سيطبق عليها مع الأخذ في الحسبان الظروف الخاصة التي قد تحدث بكل سوق تبرا لاختلاف طبيعته، سواء من حيث الموقع أو نوع الخدمة التي يقدمها أو حجم التمويل المتاح

وإذا كان الهدف هو توفير أساس اقتصادي قوى للحكم الذاتي، فليس لدينا من نصيحة سوى التوصية بإشراك شركات ذات توجه تجاري بحت ويقتضي ذلك بالضرورة أن تئام سلطات المليات بنفسها مع أي دور في توفير المياه والكهرباء، وتكتفي بدور الملك النهائي. ونظرا لحقيقة أن الاطار القانوني للأراضي المحتلة لا يزال غامضا، وعلى الأمل خلال الفترة الانتقالية، فإن الشركات المقترحة لإدارة المرافق العامة قد لا تجد قبل من قانون الشركات الحالي غطاء لها، وهو قانون، برغم حاجته للتطوير، إلا أنه ينص في نهاية الأمر على أولوية الاسم للطاق العام وبما ضمن إطار عمل واضح للمشاريع في ظل إدارة الحكم الذاتي، وكذلك تعزيز الترجمة الاقتصادية البحث لهذه الشركات، فضلا عن البطة الأهم والتي تتمثل في أن القانون المرافق في الاقليم الشخصي الكلية أو الجزئية للمشروعات في المستقبل.

كما أننا نوصي أيضا بإعادة الجوانب التالية

- ١ - الفصل التام بين المؤسسات التي ستشاطر بها ملكية المشروعات العامة وتلك التي ستقوم برسم السياسات أو وضع القواعد التنظيمية

- ٢ - ضمان توسيع نطاق الملكية إلى أقصى حد ممكن من خلال توزيع الأسهم على أكبر عدد من المؤسسات العامة وصناديق الاستثمار وغير ذلك من الواسطات العامة والعامة

- ٣ - استحداث أدوات رقابة داخلية وخارجية على أنشطة المشروعات العامة لسد الطريق أمام أية انحرافات في ناحية ولضمان تحقيق الأهداف المنصوص عليها في مرحلة التخطيط من ناحية أخرى

إن الأطار القانوني والتنظيمي المعمول به في الأراضي المحتلة، وهو في واقع شذرات مأخوذة من الأنظمة المصرية والإردنية والإسرائيلية والبريطانية أمام الانتداب، هذا الاطار مضوق لتوسع المؤسسات المالية القائمة، ومسانع القيام مؤسسات جديدة. وهذا النظام ينبغي أن يمر من خلال غربال ضيق الميزين بد ٥ يكون الناتج هو إطارا قانونيا متامسا واضحا للمعامل، وكما يجب أن يمتثل لحدود رئيسيين هما

- ١ - وضع مجموعة من القواعد المستقرة والواضحة التي تنظم عملية الترخيص للبنوك وشركات التأمين وغيرها من المؤسسات المالية بالعمل فضلا عن تحديد قواعد ثابتة للملاحة الرأسمالية وحجم السيولة وحدود الاقتتان للملاحة لكل هذه المؤسسات

- ٢ - وضع نظام جديد ومتطور، يعتمد على المعايير الدولية السارية في المجال المصرفي، للاشراف على المؤسسات المالية ومتجاتها من السهم أو سندات الواسطة.

الاكتناز لتعويض التكاليف الانشائية، وإنما تغطي أيضا نفقات الصيانة والتشغيل المرفوق، وكذلك دفع الفوائد على القروض التي استخدمت في تمويل الانشاء. وتحتل هذه الفكرة في مرافق الاستخدامات الواسعة النطاق مثل الطرق ووسائل الاتصالات ومراكز امداد النفايات وكذلك في مرافق حيوية أخرى مثل الكهرباء والمياه. وهذا الاخران بالتحديد يتعين النشر البهيم من وجهة اقتصادية سرعة جالبة من العوائق لإنهما بالطبيعة في حاجة دائمة إلى التوسع ويزداد الطلب عليهما بصورة يومية تقريبا. الأمر الذي يتعين معه توفير الموارد المالية المناسبة لمواجهة ذلك الطلب في وقت مناسب ودون امتطار لجزائية خاصة من المالية العامة

وكان من تحقيق الاستفادة القصوى من المساعدات الأجنبية التي قد تكون متاحة في أعقاب اتفاق السلام عليه من التتمين استحداث آلية فعالة تضطلع بتوجيه وتنسيق هذه المساعدات وكذلك الموازنة بين مصالح. وأشروط الجهة المانحة، وبين التفاصيل التي تفرضها أولويات التنمية كما انه من الضروري وضع ضوابط صارمة على الاقتراض الخارجي وذلك لتجنب وضع الاقتصاد الجديد أمام مشكلة مبكرة من الدين المتراكمة وقواشها

الخطا بعب ١ ان تراعى نقطتين أساسيتين هما

- ١ - الموازنة بين الانفاقات الجارية وتلك الرأسمالية والرواية الكبيرة في الانفاق الاستثماري خلال الفترة الانتقالية بحيث لا يمتد ضرورة وجود انفاق جار مصلب له تمويل عمليات التشغيل والصيانة ويهدف إلى أحداث رواج سوقي لشحن مخفية جود رأس المال. وهكذا فإنه ينبغي عند وضع الميزانية مراعاة تدبير اعتماذات كلية لكلا النوعين من الانفاق وتشير التجارب إلى أن مثل هذه التكلفة كثيرا ماتكون موصفا للسهم أو التنازل. مع ما لذلك من عواقب غير مرغوب فيها

- ٢ - ترشيد الإنفاق، فإن الدور المباشر للقطاع العام ينبغي وكما أسلفنا سابقا، فإن الدور المباشر للقطاع العام ينبغي أن يقتصر على توفير الخدمات الأساسية من خلال الاصطلاح مرافق البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية، وما لكل للقطاع الخاص قدرا أكبر من حرية الحركة في السوق. ولذلك فإن من الضروري احتراز من التوسع في الهياكل البيروقراطية للقطاع العام دونما ضرورة لذلك، كما أن من الضروري ألا يتحول القطاع العام إلى مستخدم للعمالة الفائضة. والواقع أن مرحلة ما بعد السلام يمكن أن تشهد صفرطا مكثفة لزيادة انفاق القطاع العام سواء في مجالات يمكن تحرير الانفاق فيها وأخرى غير ذلك. كذلك فإن حرية الإنفاق التي ستعقب إزالة القيود المالية قد تفرق بانتهاج سياسات اتفاق غير رشيدة وتكون مصحوبة بارتفاع لا لافراط على مدى عدة سنوات. والظفورة في ذلك أن جميع النظم الاقتصادية التي اتسلفت وراء هذا الاغراء قد أنهت بها الحال إلى عدم القدرة على التوقف في الوقت المناسب وغرقت بالتال في مستنقع الدين.

تحتاج الأراضي المحتلة إلى منشآت عامة تضطلع بمسؤولية تخطيط وتنفيذ وإدارة وصيانة وتشغيل استثمارات ضخمة في مرافق البنية الأساسية









## الدول العربية تستورد منتجات زراعية من المستوطنات اليهودية بحوالى نصف مليار دولار

ووسطاء بدون ذكر اسم دولة المنتج (إسرائيل) على هذه الصناعات. وضعت قائمة الدول المستوردة سوريا والأردن وبعض الدول الخفيفة. أشار التقرير إلى بدء كتابة اسم إسرائيل على الصناعات لهذه الدول خلال السنوات الأخيرة، كما أشار إلى تقديم المبعوثين الإسرائيلييين معلومات ومصالح فنية تتعلق بالمنتجات إلى الزبائن العرب.

الحبس للحفلة - وعلايات الأنباء، كشف تقرير إسرائيلى أسس عن ارتفاع مهمة صادرات للزرايع الجماعية اليهودية إلى الدول العربية والإسلامية خلال الثمانينات. أكد التقرير بيع منتجات زراعية من إنتاج المستوطنين اليهود إلى الدول العربية والإسلامية بحوالى نصف مليار دولار. كما أكد تصدير هذه المنتجات عن طريق دول









العالم اليوم

المصدر :

١٦ شهر ١٤٠٠

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«العالم اليوم» تنشر ملامح الخطة الاقتصادية الإسرائيلية لغزة وأريحا:

## بنوك عربية - إسرائيلية وشبكة طرق دولية

قطار بين غزة و بورسعيد.. وصناعات مشتركة

□ تل أبيب - ليس الحديدي:

ويرتبط بهذه الشبكة البرية إعادة تشغيل خط غزة - بورسعيد الحديدي الذي توقف منذ عام ١٩٤٨ والنشط الجديد - كما يريدوه الإسرائيليون يربط بورسعيد بغزة وحيفا، وخط حيفا - بيروت ليصل بعد ذلك إلى تركيا وكان وزير المواصلات إسرائيل قصاره قد عرض المشروع على السفير المصري في تل أبيب «محمد بسيوني» الذي وعده بإعادة بحث الأمر في المناقشات الاقتصادية المتعددة الأطراف كما صرح بسيوني لـ «العالم اليوم».

ول مجال توفير الطاقة الكهربائية..... «التمه ص ٨

مسألة دار في اجتماع لجنة الأوتواط ؟ الأ..... ص ١٠

القرار الاقتصادي الإسرائيلي أنه على قائمة الاقتراحات الإسرائيلية إنشاء بنوك عربية فلسطينية - إسرائيلية مشتركة في غزة والضفة الغربية وتطوير القطاع المالي والاستثماري بالمنطقة. وهذه البنوك كما يقول المصدر الإسرائيلي يمكن أن يمتلكها مصريون أو فلسطينيون أو خليجيين - بالاشتراك مع إسرائيل. وتتضمن الاقتراحات الإسرائيلية تأسيس شبكة طرق دولية تربط إسرائيل بالأردن مروراً بالضفة الغربية وهذه الشبكة مقسمة إلى طريقين: طريق يمر بوسط الأراضي المحتلة وآخر جنوبي يربط غزة بالأردن عن طريق الضفة الغربية.

كشف مصدر اقتصادي إسرائيلي لـ «العالم اليوم» لأول مرة عن الخطوط العريضة لجدول أعمال الوفد الإسرائيلي في اجتماعات اللجنة الاقتصادية الإسرائيلية - الفلسطينية لاتفاق غزة - أريحا، قال المصدر إن إسرائيل تقترح إنشاء بنوك عربية - إسرائيلية مشتركة في الأراضي المحتلة وإقامة شبكة طرق تربط إسرائيل والأردن وإقامة خط سكة حديد بين مصر وغزة وإقامة صناعات إسرائيلية - فلسطينية مشتركة وتطوير منطقة إيلات - العفنة - طابا السياحية. وأضاف المصدر المقرب من









المصدر : ..... العالم العربي

التاريخ : ..... ١٦ ١٩٩٢ النشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

### بنوك عربية - إسرائيلية وشبكة

لمناطق الحكم الذاتي فإن الإسرائيليين - حسب تصريح المصدر الاقتصادي - لا يخططون إقامة شبكات كهربائية موحدة الآن، وإن كان الاتجاه الإسرائيلي الذي سيطر في اللجنة الاقتصادية سيكون بزيادة كثافة محطات كهرباء أضداد الإسرائيلية لتتمكن من توفير الطاقة الكهربائية أو إقامة محطات كهرباء في الأردن والضفة الغربية لتوفير مصادر الطاقة لتلك المناطق.

ويقطع الاقتصاديون الإسرائيليون كذلك إلى إقامة صناعات إسرائيلية - فلسطينية مشتركة، وذلك بالاستفادة من المنتجات الصناعية الأولية التي تنتج في غزة والضفة الغربية لاستخدامها في الصناعات الإسرائيلية كمواد مساعدة أو تصديرها مباشرة إلى المجموعة الأوروبية، وكذلك المنسوجات ومواد البناء المتوافرة في الأراضي المحتلة، حيث إن تلك الصناعات لا تحتاج إلى كثافة عالية من الفلسطينيين كما أنها مرحلة أولية قبل تطوير الصناعة الفلسطينية لتتمكن من تصدير منتجاتها للخارج بعد فترة.

أما السياحة فتعد من أهم المشاريع التي تعول عليها إسرائيل بشدة لإنتاج اتصالات غزة - أريحا.

ولقد أكدت المصادر الإسرائيلية والفلسطينية أن مشروع تطوير مناطق إيلات - العقبة - طابا هو أهم المشاريع السياحية التي تتمسك بها إسرائيل حالياً لما سببته من عائد سياحي ضخم على إسرائيل والأردن ومصر.









المصدر: **العالم الجديد**

١٦ تموز ١٩٩٢

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاستثمار في السلام  
تقرير البنك الدولي  
عن تنمية الأراضي المحتلة



مطلوب خطة عاجلة لإنقاذ البيئة  
في مرحلة ما بعد السلام  
نقل دور «الأونروا» لسلطة الحكم الذاتي









# المصدر : العالم العربي

١٦ ٤٩ ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يطلع المجتمع الجديد الى تحقيقها ونظرا لأن عملية تطوير المناهج التعليمية تستغرق الكثير من الوقت فضلا عن اكتمالها بالعمق، فإنه من اللذين ان يهتموا في الأجل القصير على تسريع المناهج التعليمية

المستعارة من دول أخرى، وخاصة في العلوم المادية والهندسة مثل الفيزياء والكيمياء والرياضيات، وفي هذا المجال فإن تبادل الطاقات البشرية على مستوى المدرسين والطلاب قد يكون نافعا بصورة خاصة

وليس من المرجح مجال من الأحوال ان تتوافر لسلطات الحكم السياسي في الاقاليم الفلسطينية الجديد اية موارد مالية تكفي لتحديث نظام الرعاية الاجتماعية في المستقبل المنظور

ومع ذلك فإنه يحدو القلق لأن السلطات الفلسطينية ستجد ان عليها ان تضطلع بالدور الذي كانت تقوم به «الأطوار» فيما يتعلق برعاية الفقراء... ولذلك فإن وضع برنامج الرعاية الاجتماعية وتحديد أهدافه بصورة مستقبليّة

ينبغي ان يكون من بين الأولويات التي تحظى بالأهتمام وسيكون على السلطات الفلسطينية ان تضع برنامجا أساسيا للرعاية الاجتماعية وان تضمن تمتع هذا البرنامج بأكبر قدر ممكن من

التكثيف السياسي والاجتماعي في الأجل الطويل وينبغي أيضا ان يكون البرنامج واعيا بمشكلات المعوقين وكبار السن والأيتام والأرامل، وان يتجنب قدر الإمكان محاولة احتلال مكان الهيئات الخاصة التي تتبرع

بأسائها في المجال الاجتماعي، بل على العكس، فإن من الضروري ان تعمل سلطات الأراضي المحتلة على تشجيع المؤسسات الخاصة على التوسع في تقديم مساعداتها سواء كانت طبية أو اجتماعية

وأيضا تشجيع طرقات التأمين وصناديق المعاشات على ممارسة أنشطتها والتوسع فيها

ناحية أخرى... وضع الترتيبات المناسبة لجميع الفئات الضعيفة والمزيلة والتخلص منها وإنشاء نظم مناسبة للصرف الصحي لمنع تلوث المياه الجوفية والحفاظ على البيئة نظيفة وصحية.

٩ - إنشاء الوكالات والمؤسسات الخاصة بصيانة الآثار وغيرها من مظاهر التراث الثقافي. لحسن الحظ فإن الخطوط العامة لنظام قوى للرعاية الاجتماعية في الأراضي المحتلة تبدو واضحة. وأول هذه الخطوط هو ضرورة توفير

خدمات الرعاية الطبية بدرجة أكبر والتشجيع المرحلي في إنشاء المزيد من المستشفيات والعيادات المجهزة بالآلات والتكنولوجيا الحديثة. كما ينبغي تدعيم خدمات التعليم والتدريب في مجالات

مثل تنمية وتطوير التعليم بهدف الارتقاء بالعملية التعليمية وتدريب المعلمين بهدف انتاجية المجتمع وزيادة نسبة وبالتالي رفع انتاجية المجتمع وزيادة نسبة التشغيل فيه ان النظام الاجتماعي المعول في الآن في ظل الإدارة المدنية ينبغي ان يتم تطويره

لتعظيم الانسجام بينه وبين البرامج المدعومة التي تعكف على تنفيذها وكألة غوث وتشكيل الأئمة، والأطباء، والواقع ان أسباب الثغرات الموجودة في نظام الرعاية الطبية الحالي

أما ترجح الأساس الى تفتت المسؤولية ليس فقط عن تقديم الخدمة الطبية نفسها، ولكن أيضا من أدارة الاعانات المقدمة الى قطاع الصحة من قبل المؤسسات الحكومية أو من بين أفراد المجتمع، ولذلك فإنه ينبغي إنشاء جهاز مستقل

ووضع سياسة رشيدة للرعاية الصحية، وعن تنسيق الأنشطة في مختلف وحدات هذا القطاع ككل وفي الوقت نفسه فإنه من الضروري ان يصبح هدف هذه السياسات هو إنهاء الارتباط

بين طبيعة عمل الفرد أو وضعه كعامل وبين أحقيته في الحصول على الخدمة الطبية المدعومة، وبدلا من ذلك فإن مثل هذه الخدمة ينبغي ان تكون موجهة الى محتاجيها سواء بالفرق ولا يستطيعون دفع ثمنها، وأخيرا فإن المستأهل

للمنطقة بالرعاية الصحية المدعومة والاستشارات في الخدمات الصحية المقدمة والتأكيد على ارتقاء مستوى الخدمة ينبغي ان تكون موضوع اهتمام

عند وضع السياسة الشاملة لقطاع الرعاية الصحية. ومن الضروري ان تتم صياغة الخطوات الخاصة لعملية شاملة لتخطيط قطاع التعليم، وأن يؤخذ في الاعتبار بالأهداف الوضعية والأماكيات المتنامية أمام إنشاء نظام تعليمي

موجه في قطاع غزة والضفة الغربية. ولا يجب إغفال أهمية ان يحصل المخططون والدارسون وخبراء المناهج التعليمية على قدر كاف من التدريب في هذه المجالات حتى يتمكن لهم

الانخراط بالمهام التي ستلقى على عاتقهم. إذ ان من المنع وضع مناهج متقدمة عند تدريسها في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ولا ينبغي لهذه المناهج ان تقتصر على الاهتمام بتجديت المحتوى العلمي فقط. وإنما أيضا ينبغي ان تكون مرتبطة بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي

في الوقت الذي تتوفر فيه إمكانية الوصول الى الموارد الطبيعية على ممتلكات المزارعين والسياسية، إلا ان هناك بعض الإجراءات التي يمكن اتخاذها لضمان الحفاظ على الموارد الطبيعية، وترشيد الاستفادة منها.

ومن المهم على نحو خاص في هذا السياق إعداد خطة للتحرك البشري تكون واضحة في إطار عمل شامل للتنمية في مرحلة ما بعد السلام. كما ان هناك مجالات أخرى في قدر كبير من

الأهمية وهي... استحداث آلية للتسيق في المرحلة الأولى من الحكم الذاتي تتحول فيما بعد الى جهاز اداري للإشراف على تنمية مصادر المياه في المنطقة بالتعاون مع الأطراف الأخرى المعنية. وقد تكون

الهيئة المقولة للتشاسط في هذا المجال في التعاون في مجال تبادل المعلومات بشأن موارد المياه والأراضي بين الأطراف المستفيدة. ٢ - تخفيف حدة القيود التي تنظم عملية إصلاح وإعادة تأهيل كبار الرى

٣ - التصدي للمشكلات الخطيرة المتعلقة بتفوية مياه الغرب في قطاع غزة. ٤ - تخفيف حدة القيود المفروضة على استخدام الأراضي لأغراض الرعي. ٥ - تخفيف حدة القيود المفروضة على

استغلال المصائد البحرية. ٦ - إصلاح الأنهار لتنظيمي الحاصى تنمية واستغلال الأراضي في المناطق الحضرية. ٧ - توفير مرافق البنية الأساسية بصورة كافية لتشجيع استقلال الأراضي القضاء داخل المدن من ناحية، ولزيادة قدرة المدن على توفير

مساكن صالحة للسكنى ومتنوعة بالخدمات من









المصدر : العلم اليوم

التاريخ : ١٠ - ١٢ - ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

باخفاء وثائق المنشأ

## صادرات إسرائيلية للعرب بنصف مليار دولار

□ القدس - ق.ن.ا:

أعلنت الانلثة الرسمية الإسرائيلية أن المزارع  
الجماعية صدرت إلى الدول العربية والإسلامية  
منتجات زراعية خلال العقد الأخير تصل قيمتها إلى  
نصف مليار دولار أمريكي.  
واستناداً إلى نتائج دراسة أعدتها الانلثة، فقد تم  
تصدير هذه المنتجات عن طريق وسطاء دون ذكر بلد  
المنشأ على المنتجات. وكانت مصر هي البلد العربي  
الوحيد الذي رفع الحظر التجاري المفروض على  
إسرائيل بعد توقيع معاهدة السلام عام ١٩٧٩. ■







## الاستثمار في السلام



### تقرير البنك الدولي

#### عن تنمية الاراضى المحتلة

# جدول أعمال لسلطة الحكم الذاتي

الاراضى المحتلة تحتاج إلى نظام قوى وفعال للإدارة العامة يتسم بالقدرة على الاستجابة لاحتياجات السكان وفى الوقت نفسه لايد من استحداث آليات مرتنة للمحاسبة العامة. ولأشك أن الفلسطينيين العاملين فى الإدارة المدنية الإسرائيلية والبالغ مجموعهم حاليا نحو ٢٠ ألف شخص سيقتضون تسوية الهيكل الإدارى للحكومة الفلسطينية القادمة.

ومع ذلك فإن من المرجح أن تكون هناك بعض الصعوبات المرتبطة بإعادة صياغة هيكل الإدارة المحلية فى صورة إدارة وطنية تبنى احتياجات الحكومة الوطنية. ولذلك فإننا على المدى الطويل نوصى بالمرافعة إلى الاستعانة بالخبرات الإدارية الشاسعة سواء من أبناء الأرض المحتلة أو العائدين من الخارج كبدل للكوادر ذات التوجهات المهنية الأقل تقصيا. كما نوصى بضرورة إصلاح مؤسسة «الاورشوا» بكل انشطتها واعمالها وجهازها الإدارى داخل الهيكل الإدارى للاراضى المحتلة. وإن كان ذلك أيضا سيكون تعديلا حد ذاته.

إن أجندة العمل السابقة والخاصة بالاصلاحات البرامجية والمؤسسية لأشك أنها معقدة وكثيفة وإذا فقد يكون من الضرورى تقسيمها إلى مراحل مختلفة يضم كل منها عددا من الاجراءات الاصلاحية التى تتفق مع أهمية المرحلة وأولوياتها. ومن الخطوط العريضة لهذا التقسيم أن يكون التخطيط لأجل القصير متضمنا للفترة حتى نهاية العام الحالى ١٩٩٢ على أن يغطي الأجل المتوسط الفترة من ١٩٩٤ وحتى ١٩٩٨. يتخصص الأجل الطويل لما بعد ذلك التاريخ. وينبغى الإشارة إلى أن تنفيذ بعض اجراءات الأجل القصير قد أصبح الآن قيد التنفيذ الفعلى. وعلى سبيل المثال فإن اجراءات استخراج تراخيص المشروعات قد أصبحت مبررة بصورة كبيرة من ذى قبل كما أن ازدياد بعض العرائق التى كانت تعرض لطريق تجميع الصادرات إلى الأردن وهناك ارمصاصات قوية تشير إلى البدء فى اصلاح تغييرات على النظام العريشى لتجميع الاستثمارات فى الاراضى المحتلة. كما تقرر أيضا توسيع المساحات البحرية المخصصة للمصايدن الفلسطينيين وأخيرا فقد شرعت عدة مؤسسات دولية تعمل فى مجال المساعدات فى تقديم دورات تدريبية لارتقاء بمستوى الاءام المؤسستى فى الاراضى المحتلة

لأشك أن أجندة السياسات والبرامج التى تنتظر الإدارة الجديدة فى الاراضى المحتلة خلال السنوات القادمة تمثل فى حد ذاتها تحديا ضخما لى إدارة عامة. ويكتسب هذا التحدى سمات خاصة من الشراسة بالنية لإدارة الفلسطينية الجديدة. وذلك بالنظر إلى حقيقة أن تلك الإدارة تبدأ من الصفر فى أرض بكر وهى معدومة الخبرة تقريبا. ولذلك فإن الدعم المؤسستى يصبح أمرا حيويا فى تلك الظروف سواء على المستويين المحلى أو الاقليمى. والواقع أن الحكومات المحلية. أو بالأحرى البلديات والمحليات فى الاراضى المحتلة تنقسم بالضعف وقلة الفعالية كما أن النام القانونى الذى تعمل فى إطاره يتسم بالتعقيد والإسراف فى إصدار وتطبيق التشريعات والقواعد الكثيرة التى قد تكون متعارضة فى كثير من الأحيان. مما يضيع المجال أمام التلاعب والوساطة وبالإضافة إلى ذلك فإن كثافة الشؤون المالية المحلية تخضع إلى حد كبير لإشراف الإدارة المدنية الإسرائيلية. فإن المحليات لا تتمتع بسلطة كبيرة فى مجال الضرائب أو الرسوم ونتيجة لذلك فإنها تصبح غير قادرة على تمويل الاتفاق الجارى بصورة كافية.

ويحتاج تحسين مستوى أداء المحليات من بين جملة أمور أخرى إلى الشئون التالية:

- ١ - توفير قاعدة قانونية قومية رشيدة تكلل درجة واضحة من القدرة على تسيير وتنظيم القضايا المتعلقة بشئون المحصلة العامة.
- ٢ - ضمان تعلق قدر أكبر من استقلالية المحليات فيما يتعلق بالإشراف على الشئون المالية وخاصة الضرائب.

- ٣ - استصدار مجموعة من القواعد والقوانين الواضحة فيما يتعلق بكيفية تخصيص الاعتمادات الراممالية وكيفية تمويلها والائتاق منها والمحاسبة عليها.
- ٤ - الحصول على مساعدات فنية وتوفير دورات تدريبية للأفراد بهدف التشجيع على أحداث التغير المؤسستى وكذلك تسهيل تنفيذ السياسات الموضوعة والخاصة بالتنمية.
- ٥ - بالإضافة إلى تدعيم أجهزة الحكم المحلى فإنه من الواجب استحداث وتطوير المؤسسات الكفيلة بصياغة وتنسيق وتنفيذ السياسات على المستوى الاقليمى وحتى يتسنى تنفيذ ذلك فإن السلطات الجديدة فى









العرب

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٨ شهر ١٩٩٢

معاريف :

### خضروات إسرائيل في الأسواق العربية !

أكد مدير شعبية التسمويق بشركة «هزيم» الإسرائيلية للخضروات أن المكائلات التلفزيونية بين شركته وكل من السعودية والكويت وأبو دابي والأردن قد تزايدت بطريقة ملحوظة منذ توقيع اتفاق غزة أريحا وأن البلدان العربية تطلب المزيد من هذه الخضروات المكتوب عليها «صنع في إسرائيل» والمزيد من كشالوجات السلم الإسرائيلية دون أن يحامروهم شعور بالضيق من كلمة إسرائيل المطبوعة على صناديق التعبئة.

يضيف مدير الشعبية كما نشرت صحيفة معاريف أن منتجات شركته يتم توزيعها عبر مزارعي الصفة وغزة وكذلك من مصر التي يصلها إنتاج الشركة أضعافاً إلى العديد من البلدان العربية والإسلامية تتعامل مع شركته عن طريق أطراف ثالثة، ونتيجة لكل ذلك فإن حجم مبيعات الشركة وصل في العام الماضي إلى ٤٠ مليون دولار.









## مصر ..

# الأقوى في السوق الشرق

## أوسطية نعمان الزياتي

- ان توقيع الاتفاق ليس نهاية القضية كما يتخيل الى البعض بل هو بداية لكل شيء .. والمخلص هو من يعد نفسه لتفشل جديد بشكل آخر يشققت عن تضال المراحل السابقة ، والبعثي هو الذي يعمل من اجل البناء ووحدة الصف يحسن الدماء ويمنع الاقتتال .  
والذين يولون ان الاتفاق جاء مفاجأة سخطون فالاتفاق لم يكن لابد اللحظة كما يتخيل البعض فلقد سبقه تحول في اتجاه المنظمة منذ مدة عندما اصدرت المنظمة اوراقها للقوات الفلسطينية الموجودة في لبنان بعدم اطلاق الصواريخ ، للكتائب ، على اسرائيل . كما وضع ايضا عندما وافقت المنظمة على نشر القوات اللبنانية في الجنوب اللبناني . وعندما سمحت المنظمة لقادة الاراضي المحتلة بالانتقاء بهيمس بيكر مما يدل على ان المنظمة اتجهت الى الساحة السياسية وترغب في الاشتراك في المفاوضات بوضعها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني

جاء الاتفاق الفلسطيني / الاسرائيلي عنتاج طبيعي لموازين القوى في الشرق الاوسط ونتاج طبيعي لانتهاء جدار برلين . وانتهاء الاتحاد السوفياتي وحرب الخليج .. وعاء اتفاق مسجود فترات يحجب بها الجرم واخرى لا تحجبه ولكن الخطأ هو الانطلاق من ثبات كل ما في هذه الوثيقة لان ديناميكية السلام قادرة على تطويرها وتحديثها لكن الشيء الذي نؤكد عليه هو اننا دخلنا مرحلة معينة مرحلة عربية لها سماتها واطروحاتها ولقائلها تتطلب منا الوعي الكامل بطبيعة تلك المرحلة . فليس كل ما يتناهاه الجرم يفرقه .. لننا امل والق جديد لا مفر من التعامل معه والعمل على تحسين شروطه وفروقه بالعقل والحكمة والنطق لا بعشعارات والمزايدات التي همت كياننا كعرب وفكرت صولاتنا واضاعت نصف قرن من تاريخنا .

ان علينا ان ننحذ الفاظ الخيانة وننتظر للامور بخبرة سليمة تأخذ معها مقبليات العصر  
علينا ان نستهدف من كل محاولتنا البحث في المستقبل حتى يمكن ان نهيم لنا مؤلما معقارا . فكل المؤشرات تشير الى التعلق الاقتصادي العمري ل مواجهة التفوق الاسرائيلي واول المؤشرات التي يجب ان نعيها ونحن بصدد دراسة المستقبل الاقتصادي للمنطقة من خلال السوق الشرق اوسطية ان نمر تلك النقطة جيدا :

١ - ان اسرائيل تؤمن بالقوة التي تؤكد ان انقضاء التي يرفض الخصم الأخذ بها حاليا ستضيق مقبولة

والامر المولم ايضا ان نضع معارضين فلسطينيين لهذا الاتفاق بملغوب يتمس بالتمسج يرقى الى درجة الاتهام بالخيانة كأنما التحرير الفاعل للأرض الفلسطينية كان قاب قوسين









## كل المؤشرات تشير إلى التفوق الاقتصادي العربي

لديه في مرحلة لاحقة حيث أنه لن يصبح بمقدوره الحصول على المزيد .

٢ - أن هناك مخططات تجرى الآن لرفع أسعار البترول قريبا لتمويل المشروعات المزمعة إقامتها حسب الاتفاق / للفلسطيني الاسرائيلي

٣ - هناك تطويع بأن هناك صفقات ستبرم بين الولايات المتحدة والعراق واسرائيل للضغط على سوريا لجبرها الى توقيع الاتفاق فإذا ما تشددت سوريا ستوقع صفقات اقتصادية بين العراق واسرائيل كرفع الحظر البترول ومد خطوط الانابيب .

٤ - أن هدف المشروع المسمى بالسوق الشرق اوسطية كما تراه اسرائيل هو التخلص من النفقات السلبية على الجيش المتضخمة ( التركيز على الكيف ) وسباق التسليح والنظم الدكتاتورية في المنطقة والمشاركة في موارد المياه ، ومكافحة التصحر وتسمية السباحة وتعريب الروابط بين الثقافات وبناء بنية تحتية للنقل لتسهيل تسويق البضائع مع الدول العربية وهذه النقطة بالذات ليست واردة من فراغ بل بالرجوع الى

## البحرول يدخل في دائرة المفاوضات الاستراتيجية الآن

التجارة البينية بين اسرائيل والدول العربية على ان تلعب اسرائيل دورا رئيسيا في التجارة العربية سواء يوصفها مركزا للانتاج للتطوير أو بوصفها موقعا مهما لتجارة الترانزيت . وقد تم بناء هذا المقصود على ضوء مؤشرات تجارة فلسطين مع الدول العربية قبل قيام اسرائيل ففي عام ١٩٦٦ اتجه ٢٥ ٪ من صادرات فلسطين الى اوروبا ، ٨ ٪ الى سوريا ولبنان ، ٨ ٪ الى مصر ، ١٥ ٪ الى الدول العربية أي أن ما يقارب من ٣١ ٪ من صادرات فلسطين اتجهت الى الدول العربية واحتلت بذلك الشريحة الاولى في تجارة الصادرات وتطبق نفس المعدلات تقريبا على الواردات ايضا .

٥ - أن كثيرا من الأرقام والاحصائيات التي تنشر على المستوى المالي تدعى بعض المؤشرات للتأثير على الحسم أو للاستفادة منها في دفع عجلة الاقتصاد .. وأن حجب أي أرقام معناه اما ضالة هذا الرقم .. أو أن هذا المنصرم ليس للغة في اقتصاد الدولة .. وعلينا ان نتوخى الدقة والحذر ونحن نحلل الاقتصاد الاسرائيلي خاصة .. فمعظم ارقامه نشرت بغرض التقليل والتأثير على الرأي العام العربي .. ولقد استفاد الاسرائيليون من ذلك وخاصة في مجال الصناعة العسكرية وسوف نشير الى ذلك لاحقا .. وأبرز مظاهر للتأكد من صحة ذلك ما ذكرته مجلة لونيغال أو بيسرفلتر الفرنسية من أن الولايات المتحدة اخضعت الاتحاد السوفيتي السابق من خلال الخدمة الكبرى والمتعلقة في حرب الكواكب لقد نشرت معلومات عن قواعطمية غربية مجهزة بأحدث التكنولوجيا المتقدمة وتحارب كاذبة حيث تبين أن الدرع المضاد للصواريخ الذي تحدث عنه ريجان انما هو وهم صدقته موسكو . ولقد نعل السوفيت بأن صواريخهم النووية رغم كثرتها اصبحت موضة قديمة ملغى عنهم تماما

ب - المثال الآخر وهو ما اكده ايف لولان - احد اشهر الاقتصاديين الفرنسيين والذي احتل منصب الاقتصادي الرئيسي لأكبر المصارف الفرنسية - والذي كان يشغل منصب رئيس اللجنة الاقتصادية لحلف ناو ما بين ٦٩ - ١٩٧٤ من خلال نظريته التي تعتبر نظرية غير مالوفة لتفسير كيف استطاع العالم التقلب على الأزمة الاقتصادية - وادعى لولان في كتابه « النظرية العامة لفصائل والمائدة الفصح » بأن اوروبا واليابان والولايات المتحدة استطاعت تدبير امورها عبر الفصح وانها جميعا كانت بصورة رئيسية تغلق الواحدة منها الاخرى ككلهم كانوا يفتشون في الاتفاق الدفاعي خلال الـ ٣٠ سنة الماضية ففوت بذلك موارده استخدمتها للاستثمار . والفكرة الاساسية هي ان كالة الامم تشارك في سياق على القرية وسيلة القرية هي النمو الصناعي وطبقا لولان أن دول اوروبا الغربية واليابان التي كانت تحاول اللحاق بالولايات المتحدة فيما يسمى









بالضبط رغم ان الفترة القادمة هي من اكثر الفترات حساسية ويحتاج الى عقل واع بكل المتغيرات وتطويعها لصالحه .. هناك ايجيبيات لا تلقى اليها بالا .. يجب علينا كدرب ان نستغلها ومصر بصفة خاصة وتتمثل تلك الايجيبيات ..

١ - بخصوص ما حدث في الاتحاد السوفيتي من تفكك وانهار انما يمثل عامل قوة لمصر لا عامل ضعف

حيث ان تلك الدول تتجه نحو الديمقراطية والتمتدات السوق وهو نفس الاتجاه الذي تسير فيه مصر منذ فترة

٢ - ان التعامل مع الاتحاد السوفيتي كان تعامل مع الحكم بعيدا عن الشعوب لذلك فان العلاقات يمكن ان تتكيف مع الشعوب في المرحلة القادمة ..

٣ - ان الموقف السوفيتي من قضايانا كان موقفا مصلحيا خدم الحكم السوفيتي اكثر من خدمته لقضايانا بل اضفى على قضيتنا تعقيدات الصراع الدولي واهربنا مثل ما نكره لنا حول الصعوبات الموجهة التي تطلبها للشعوب العربية اياها حكم جوربا تشوف

٤ - ان العلاقات بين السوفييت والعرب كانت اكثر اشراقا في الجانب العسكري فقط ولم تمتد الى الميادين الاخرى بسبب الخوف من الاديولوجية الشيوعية واصبح الجانب العسكري لا يمثل الاذوية الاولى الان في وقت تتجه فيه الشعوب ناحية السلام .. واصبحت المعدات العسكرية ان يشتري ؟ !

٥ - ان الخوف من عدم وثوق الاتحاد السوفيتي بجانب العرب في الصراع العربي/ الاسرائيلي انما هو خوف في غير محله حيث ان اتصالات السلام بين العرب واسرائيل استقيمتت كلا من المحور الاوروبي والسوفيتي ..

٦ - ان اسرائيل حصلت من الاتحاد السوفيتي قبل تفككه على كل ما كانت تتطلع اليه من الحصول عليه فيما يتعلق باليهود السوفيات - وبالتالي ليس من المتصور ان ينسحب العرب اكثر مما خسروا بالفعل كما انه يمكن تحطيم نفوذ الجمهوريات الاسلامية للتأثير على السياسة الروسية ..

٧ - ان استقلال الدول الاسلامية في اسيا الوسطى والقوقاز سيكون لصالح العرب وعلى حساب تركيا واهران لان الفكرات السلبية لكك الدول مع الامبراطوريتين المارسية والشمسية سيذهب بها الى تفصيل التعاون مع العرب

السباق العظيم على النمو - استطاعت كسب السباق بحلول عام ١٩٧٢ وفي وقت لاحق تطلعت الولايات المتحدة للعبه ضد حلفائها فكانت حرب البترول ١٩٧٣ والعب في سعر النفط ٧٣ - ١٩٨٠ - ويقول لولان ان الولايات المتحدة دفعت لقاء النفط اسعارا اقل من السعر العالمي دعمت به التوسع المذهل - ولكنها توقفت في الثمانينات فلفتت مرة اخرى باوروبا واليابان ..

ان نحن اخرج الى الاخذ بالحيطة عند دراسة الارزاق والتقارير الدولية .. لكن كل الظروف بعيدا عن الارزاق والدراسات الخاصة بالسوق اوسيلة - في صانع مصر وان مصر هي الاقوى في هذه السوق وذلك من خلال مؤشرات عديدة .. ومن خلال إعادة النظر في كل ما حدث على الساحة العالمية والاقليمية ، لو اخذنا الامر بنظرية اكثر اعتدالا ونظريتنا الى الامور بتجرد علمي متواضع سنجد الاتي

١ - علينا جميعا ان نعترف بان الوهن العربي كان من اكبر ضحايا ما جرى في الاتحاد السوفيتي على الاقل منذ وصول جوربا تشوف الى السلطة كنا الثمن المدفوع للعرب من اجل انتاج المسلسل الاصلاحي هناك كان عليه ان يتلقى ثلاث ضربات موجهة حتى يستطيع السوفيات ان يتأقروا ثقة الغرب ..

١ - كان على فلسطين ان تستقبل مزيدا من المهجرين السوفيت للتوطين على حساب ابنائها الشرعيين حتى ترفع الادارة الامريكية معامل قانون جاكسون من الاتحاد السوفيتي وتؤس له وشعا تجاريا وجمركيا طبيعيا

## • توقعت برقع العطر عن العراق ، ورفع اسعار البنترول لتمويل شروعات الانفاق

ب - كان على العراق ان يدفع نصف قرن من عرق شبيه حتى يحظى جوربا تشوف بثقة الغرب ويتزعم اعترافه بالشرعية الدولية ولكن يلازم بالعهود بدم برنامج الاصلاح

لذلك يمكن القول لكل الذين يشعرون بصداعة المساة من جراء انهيار الاتحاد السوفيتي .. اننا لنجربنا لهذا التأثير النفسي اكثر مما ينبغي ولم نعد نعرف الحقيقة









قوية لنموذج الدولة التسلسلي وحملت مشروعاته ونسخت الكثير من مبررات فلا الحزب القاتل للدولة والمجتمع ولا الحزب الواحد أو الزعيم الكاريزمي الغد بالمعمرين على الاجلانية بكيفية مناسبة على التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجه عالم اليوم وبالتالى

سقطت الذرائع والمبررات التي اختبأت خلفها النظام الاستبدادية والتي تسربت بالمثل الاشتراكية لتقيم نظم بيروقراطية غلظت معادية للانسان والتقدم .

ومن يتتبع كل النقاط السابقة يجد ان مصر عليها ان تحتل مكان الريادة في السوق الشرق اوسطية فكل الظروف تعمل لصالحها عكس ما يقوله البعض وان تبني خططا متكاملة تراعى فيها كل الدوائر وان تبحث عن الثغرات التي تقوى من استراتيجيتها وعليها ان تضع في اعتبارها كل النقاط السابقة والتالية وهي ليست جديدة او وليدة لحظة بل هي دائما في خلفية واضعي الاستراتيجية العليا مثل

١ - ضرورة ان تستغل مصر التناقضات في المعسكر الرأسمالى . وان هذه التناقضات ليست جديدة وانما هي هيكلية وترتبط بطبيعة تكوين المراكز الرأسمالية . وان هذه التناقضات مكنت من مناسبات عديدة الى الانهيار في شكل صراعات دموية مثل

- ١ - الحروب التي واجهت جيوش هذه المراكز بهدف اعادة التقسيم العالم ، الحرب المالية الاولى ، الثانية ، ب - المنافسة السياسية والاقتصادية الشديدة التي تدفع بعض هذه المراكز الى رسم سياسات الضغط او الحقن او الائتزاز وامرست ذلك الولايات المتحدة ضد انجلترا وفرنسا واليابان في الشرق الاوسط . ج - الصراع المكثف بين ادارة الهيمنة وادارة الاستقلال داخل إطار هذا المعسكر والذي يزدل تحميم حلف الاطلسي واتجاه اوروبا الى قيام حلف دفاعي اوروبي د - تراجع القدرة التنافسية الامريكية في مجال التجارة والتصدير مقابل نجاح الماني وياباني هـ - ميل الاقتصاد العالمي الى التمرركز في شبكات موحدة مثل اوروبا الموحدة

٨ - القبول بالخالف في الميزان العسكري بين العرب واسرائيل جاء في وقت يرغب العالم في حل كافة الصراعات واستغلال الطاقات الاقتصادية في المنطقة لمواجهة التنافس الاسيوى .

٩ - ان ما حدث من متغيرات وتفكك في الاتحاد السوفييتي لن يؤثر على مصر تصليحيا وخاصة ان مصر قد انتهت سياسة تنويع مصادر السلاح منذ فترة ليست بالقصيرة .

١٠ - ان التغيرات الدولية والاقليمية أدت الى ضعف الامة الاستراتيجية لاسرائيل .

١١ - ان واشتغل تحسلي التطورات نحو الديمقراطية في الشرق الاوسط الامة اللازمة فهي ترى ان التحول الديمقراطي بمفهومه الغربي من تعددية حزبية وحرية رأى انما في النهاية حزام امن واستقرار للمنطقة

## مصر .. الأقوى في السوق

وسيدفعها الى رؤية الامور من منطلق واقعي وسليم

١٢ - ان العناصر التي كانت قائمة في الستينات والسبعينات لم تعد قائمة اليوم لتمركز الجور بين العرب وامريكا

١٣ - تعاظم دور البترول في المرحلة القادمة حيث انه سيصبح مصب الحياة في القرن القادم

١٤ - وهو العامل الامم ويتمثل في التقدير العالمي لدور مصر القلبيدي والريادي في المنطقة من خلال موقعها في حرب الخليج - وان مصر هي مركز الثقل الذي يمكن ان يلعب دوره كزعيم يلتفت حوله باقي دول المنطقة .

١٥ - ان هناك بعض الدول الكبرى لا ترغب في تجزئة الوطن العربي .

١٦ - كل هذه المتغيرات اكثت من جديد اهمية الوحدة العربية او بمعنى اصح تنفيذ السوق العربية المشتركة من خلال الحوار والتطبيق الديمقراطي .

١٧ - والاهم ان التغيرات والتحولت وجهت شمرة









## الأمم المتحدة

المصدر :

١٨ تموز ١٩٩٢

التاريخ :

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٢ - كذلك هناك أسباب تجعل على الاعتقاد بأن تناقصات الشمال والجنوب آيلة للانفجار بسبب نجاح كثير من دول الجنوب في تقليص الفجوة بينها وبين دول الشمال في بعض القطاعات العلمية والتقنية والصناعية ودخول دول الجنوب في منافسة مع الشمال واستلاك دول الجنوب لموارد اقتصادية هائلة .

٣ - على صانع القرار أن يأخذ في حساباته الصمود والهبوط في مراكز العلاقات الدولية . حيث ظهرت كيانات واخفت كيانات أخرى ، بل سمحت الثورات الجديدة بإمكانية ظهور القوى البديلة ، مما جعل الولايات المتحدة تتسكع بالاتحاد السوفيتي القديم ممثلا في ، روسيا الاتحادية ، كقوة عظمى أقل درجة حتى لا تحتل القوى البديلة رسميا - هذه المكانة مثل شبح ألمانيا وقوتها المتنامية والتي تعمل الولايات المتحدة على إبعادها من المشكلات الدولية واقتعال مراكز قوى أخرى لا تتدخل فيها القوة الأوروبية حتى تسيطر عليها وهو ما تدركه ألمانيا وفرنسا ولا تعرف به المملكة المتحدة

٧ - علينا أن نعي جيدا أن أي استراتيجية يجب أن تنطلق من فرضية أساسية وهي أن الدول الكبرى لن ترحب بقيام الدول العربية الموحدة حيث أنها لا ترغب في قيام دولة كبرى مقتدرة ذات إمكانيات وموارد ذلك فإن قيام هذه الدول لابد وأن يرتبط بتوازن عالمي من شأنه إمكانية قيامها واستمرارها وأن شروط قيام هذه الدول وتوطيدها في المرحلة الأولى ترتبط بعملية إدارة العلاقات الدولية بين العرب والعالم بما يسمح بتحقيق ذلك ويتطلب ما يلي

٤ - كذلك من مصلحة العرب تدعيم استقلالية القرار الأوروبي ومن مصلحتهم أن نخرج روسيا وأوكرانيا كلتي كبري

٨ - كذلك من مصلحة العرب تدعيم استقلالية القرار الأوروبي ومن مصلحتهم أن نخرج روسيا وأوكرانيا كلتي كبري

٥ - أن العلاقات بين الدول والشعوب تقوم على أساس المصالح المتبادلة فقط

٩ - والأهم أن تكون الاستراتيجية طبقا لمصلحة مصر أولا وأن تكون بعيدة كل البعد عن أي تأثيرات مصلحة

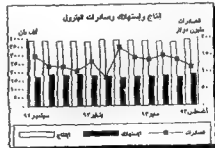
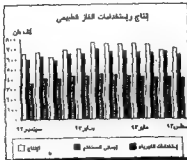
٦ - يجب أن تركز مصر في تحريكها في منح علاقاتها مع دول مركز القوى العالمي الجديد ، مجموعة الدول الاسيوية الصين - اليابان - الهند ، والا تترك الساحة لاسرائيل تتجول فيها وجدها - وكذلك الدول الصناعية الغامية وأن تمنح تلك الدول مكانة الأولوية في اعتباراتها السياسية وفي مشروعات المشاركة في مجالات الاقتصاد

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

أيلول	أغسطس	يوليو	أغسطس
١٢	١٢	١٢	١٢
٧٤٠	٧٠٥	٦٥٦	٦١٧
إنتاج قطر	إنتاج قطر	إنتاج قطر	إنتاج قطر

ألف طن

أيلول	أغسطس	يوليو	أغسطس
١٢	١٢	١٢	١٢
٣٩٠٧	٣٩١٠	٣٨٩٠	٣٩٠٧
إنتاج قطر	إنتاج قطر	إنتاج قطر	إنتاج قطر



مصدر : وزارة البترول والثروة المعدنية









المصدر : العالم اليوم

١٨ شهر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د. إبراهيم شحاتة يعمل نائبا  
لرئيس البنك الدولي منذ أكثر من  
عشر سنوات. ويعتد أبرز  
الشخصيات العربية في تلك  
المؤسسة الدولية وأكثرها  
اهتماما بوقائع ومستقبل المنطقة  
العربية.

لذلك، دار حوارنا معه حول  
واقع الاقتصادات العربية حاليا،  
والآفاق الاقتصادية والتمويلية  
المستقبلية لعملية السلام في  
الشرق الأوسط ودور البنك  
الدولي فيها. وإلى جانب ذلك، فإن  
د. إبراهيم شحاتة مثقف مصري  
بارز له رؤيته التي قد تتأثر  
بإدبيات البنك الدولي وقد  
تجاوزها أيضا.. ومن هنا،  
تطرق الحوار لرؤيته للشرق  
الأوسط الجديد الذي يشكل  
جغرافيا وسياسيا واقتصاديا..  
حاليا.

وهذه هي وقائع الحوار:









المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩٩٢ ١٠ ١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د. إبراهيم شحاتة نائب رئيس البنك الدولي لـ « العالم اليوم »

# الفلسطينيون يستطيعون الاقتراض

## بضمان مصر أو الأردن

### أو إسرائيل









## سوء سمعة الصندوق والبنك.. دفعنا للاهتمام بالجوانب الاجتماعية

ان الاراضي الفلسطينية ليست  
عضوا في البنك الذي يقرض اعضاءه  
لفقط ومنها انه لايد من وجود دولة  
تضمن تلك القروض.. ما رأيكم؟

■ ذلك صحيح.. لكن من الممكن  
التغلب على تلك الصعوبات حسب  
التطورات السياسية. فهناك امكانية  
لاعطاء قروض لـ «القيهم» مرتبطة  
بدولة عضو في البنك. ونظريا، يمكن  
مثلا ان تحصل غزة على تمويل مرتبط  
بمصر اذا وافقت مصر على ذلك. وفرد  
تحتاج مصر في هذه الحالة إلى ضمان  
مقابل، من جهة اخرى وبشكل عام،  
يمكن التفكير في قروض مباشرة للعد  
الذي يبدو فيه الاراضي الفلسطينية  
مرتبطة بدولة عضو من اعضاء البنك  
(مصر - الاردن - اسرائيل) حيث ان  
البنك يطلب ضمانا حكوميا من  
الحكومة التي يتم في اقليمها تنفيذ  
المشروع. ويتمر هذا الارتباط  
لاغراض القرص فقط، دون اشر على  
الوضع القانوني للتقديم في الاغراض  
الاخرى.

اما الاقتراض من مؤسسة التمويل  
الدولية فإنه لايشترط «ضمانات»  
حكومية، من الناحية القانونية

■ «العالم اليوم» انتقد في  
واشنطن اول اكسپورت اموال مؤتمر  
الدول المانحة للكمك انشائي الفلسطيني  
في الاراضي المحتلة.. ما هو تقديركم  
لرأه ذلك المؤتمر؟ وهل تتمتعون بالمبالغ  
التي تم الاتفاق عليها ككافية؟

■ كان هذا المؤتمر خطوة مهمة  
لبهرة التأمين الدولي وشويفر الدعم  
لنالي اللازم، وقد اخذت الولايات  
المتحدة زمام المبادرة في عهده، وكان  
البنك الدولي مستعدا بالدراسات  
التيه.

الفلسطيني الاسرائيلي، دفعة ثوبية  
لعمال البنك في هذا الموضوع.

■ «العالم اليوم» : الواصل ان  
البنك بحث «الاحتياجات» التي  
فردت بضواحي ٣ الاف مليون دولار،  
ولكن يبدو ان «التسويل» مسألة  
اخرى وعلى مدى اطول؟  
■ البنك الدول قدّر احتياجات  
الغزة والقطاع على مدى ١٠ سنوات  
ولكنه قام بخطوتين فوريتين. الخطوة  
الاولى تتعلق بعمل سريع للتحسين  
الاضواء الاجتماعية. فقدم اقتراح  
لجلس ادارة البنك لانشاء صندوق  
لمونة عاجلة لفترة يعول من ارباح  
البنك بقيمة ٥٠ مليون دولار. تديره  
مؤسسة التمويل الدولية وهي من  
مؤسسات مجموعة البنك الدولي لتقديم  
قروض طويلة الاجل على مدى ٤٠  
سنة. وقامت بعثة كبيرة من البنك  
بزيارة إلى هناك لدراسة الأوضاع. على  
الطبيعة

أما الخطوة الثانية، فهي انشاء  
صندوق اخر بقيمة ٣٥ مليون دولار  
ويطلب من الدول الاعضاء بسانك  
المساعدة فيه وان يتحمل البنك تكلفة  
ادارة الصندوق والتي تصل الى حوالي  
٣ ملايين دولار. وذلك لتغطية نفقات  
الدراسات الاقتصادية والتمويلية  
للاراضي الفلسطينية. وهي دراسات  
تصيلية لازمة قبل البدء في تنفيذ  
المشروعات.

### من يضمن قروض

#### الفلسطينيين؟

■ «العالم اليوم» : يشار إلى أن  
هناك صعوبات تفرض تقديم البنك  
الدولي لقروض لغزة والضفة منها

■ «العالم اليوم» : لنجدنا بما  
يتردد عن انك رشحيت لرئاسة  
الوزراء في مصر.. ما مدى صحة  
ذلك؟

■ تلك شائعات لا اساس لها من  
الصحة.. ويستطيع المرء خدمة مصر  
من أي مكان وفي أي دور. وقد اصدرت  
كتابين تضمنتا رؤيتي لاصلاح  
الشامل في مصر، بناء على المعلومات  
الهابطة التي تتوافر لي. وهذا الحقيقة  
ان مصر والمنطقة العربية في حاجة إلى  
تغييرات مهمة في القواعد التي تحكم  
ادارة الدولة بما في ذلك ادارة  
الاقتصاد، ول الانظمة التي تطبق بها  
هذه القواعد والايهزة التي تقوم بهذه  
العملية، وليس الى مجرد تغيير  
الاشخاص

### تمويل الضفة وغزة

■ «العالم اليوم» : الموضوع  
المطروح حاليا هو تمويل البنك  
الدولي لمشروعات البنية الاساسية في  
الضفة وغزة بعد اتفاق السلام بين  
الفلسطينيين واسرائيل.. كيف سيتم  
ذلك؟

■ كلف البنك الدولي في لطار  
البحاثات متعددة الاطراف بوضع  
دراسات من الاحتياجات من  
المشروعات والتمويل في الضفة وغزة  
اذا ما تم الاتفاق على اطار السلام بين  
الفلسطينيين واسرائيل. وقد بدأ العمل  
في هذه الدراسات منذ سنة ونصف  
السنين. واتم البنك دراسات عن  
احتياجات الضفة وغزة. وبالإضافة  
إلى ذلك، بحث البنك المشروعات  
الإقليمية في المنطقة. ورتب البنك لمعد  
اجتماع في لول اكسپورت المناقشة  
الدراستين وقد اعطى الاتفاق

















## المصدر : العالم اليوم

١٨ ١٩٩٢

التاريخ :

## للشعر والخدمات الصحية والمعلومات

إلى كثير من دوره في الدول النامية الأخرى، وهناك مجالات كثيرة للتوسع في هذا الدور سواء في التمويل أو الدراسات أو في الحوار من أجل الإصلاح.

● **العالم اليوم: بالاتفاق مع اليونان - والصندوق أيضا - نلت دول عربية جديدة برامج إصلاح هيكلية لتحرير الاقتصاد وخصخصة الشركات العامة. ما هو تقييمكم لمستوى الإنجاز في هذا المجال؟**

■ بدأت هذه البرامج في المغرب وتونس والأردن ومصر، ونجري الآن مفاوضات بشأن برنامج إصلاح كل من اليمن والجزائر والدول التي بدأت قبل غيرها بالمغرب وتونس، فطعت شوطا أبعد في طريق الإصلاح وإلى الآن في وضع اقتصادي أفضل كثيرا.

وقد حقق الأردن رغم ظروفه الصعبة إنجازا طيبا، أما مصر فقد تحسن فيها الوضع الاقتصادي الإجمالي بصورة ملحوظة ولكن لم تحدث بعد الطفرة المنشودة في الاستثمارات الخاصة، ومع نفس

منطقة التجارة الحرة ولكن ما يجمع بين تلك التصورات المخاوف مما يسمى بالفلسفة - ذو الأسرار، للاقتصاديات العربية، ما وألحقها ■ المنطقة العربية لديها إمكانات مالية وبشرية ضخمة، إلا أنها بدت جزاء كبيرا منها في الحروب العربية الإسرائيلية والحرب العراقية الإيرانية وحروب الخليج. كما أن القطاع الاقتصادي بين الدول العربية ضعيف، والسوق العربية المشتركة موجودة فقط على الورق.

ولكن، إذا تفتت الأرواح في المنطقة باتجاهات التضامن وبناء المد الأيمن من الثقة، فإن ذلك سيكون في مصلحة كل دول المنطقة، وليس في مصلحة إسرائيل وهذا بشرط أن تتكيف الدول العربية مع التغيرات العالمية الاقتصادية والسياسية وأن تقلل التصدي المفروض عليه، وتعد نفسها بجدية للمنافسة على المستويين الإقليمي والعالمي، وسوف تفسر المرحلة القادمة في العلاقات الاقتصادية الدولية بقدرة أكبر من التصحر في مجالات التجارة والاستثمار الدوليين مما يقتضي درجة أكبر من التفاهل، كما يتطلب الدخول في ترتيبات إقليمية ودولية للتعاون الاقتصادي.

● **العالم اليوم: تنتقل إلى العلاقة بين البنك الدولي والدول العربية، ما هو دور البنك حاليا في المنطقة العربية؟**

■ دور البنك يختلف حسب كل دولة عربية.

فهناك عدد من الدول العربية لا يقتصر من البنك مثل الدول الخليجية وليبيا وهناك دول أخرى لا تتعامل مع البنك مثل العراق كما أن البنك لم يقدم قرضا إلى سوريا منذ عام ١٩٨٦ لوجود مشكلات مالية عليها لذلك لم تسد في موعدها وقد تأخر نشاط البنك في الجزائر في الفترة الأخيرة، وبالتالي، فإن الدول النشطة في التعامل مع البنك هي لبنان والأردن ومصر واليمن والمغرب.

وقدم البنك قرضا للبنان لإعادة تأهيل البنية الأساسية، والأردن والمغرب وتونس تغير اقتصادياتها بشكل جيد فالتفاهل مع البنك الدولي، ومصر دخلت المرحلة الثانية في برنامج الإصلاح الاقتصادي إلا أنها لا ترغب في الاقتراض بشروط البنك، وكما ترون فإن دور البنك الدولي في الدول العربية

وقد نجح المؤتمر في الحصول على تعهدات من دول عديدة بمبالغ كبيرة على مدى سنتين أو خمس سنوات. كما نجح أيضا في الاتفاق على ضرورة التنسيق بين المؤسسات المختلفة عن طريق لجنة اتصال، وفي تكليف البنك الدولي بدور الأمانة الفنية لهذه اللجنة، وسوف يضمن ذلك أن يتم العمل على أسس فنية مع وجود جهة مسئولة عن استشرارية العملية وكفاءتها.

أما عن مدى كفاية الأموال فمن السابق لأوانه تحديد ذلك، وسوف يساعد التقدم في طريق السلام الشامل على زيادة المساعدات، كما أن أي تباطؤ في عملية السلام من شأنه أن يهدد تدفق المساعدات. وقد كان من أبرز ما حققه المؤتمر إعلان المملكة العربية السعودية استعدادها لتقديم مائة مليون دولار خلال سنتين، خاصة أن القوات السعودية تقدم نقدا وبغير شروط.

### مشروعات الشرق الأوسط

● **العالم اليوم: لدى البنك الدولي تصور مبدئي للمشروعات الإقليمية في الشرق الأوسط بعد عملية السلام، ما هي تلك المشروعات؟**

■ يتضمن التصور المبدئي للبنك عددا من المشروعات مثل خط سكك حديدية من الاسكندرية إلى أسطنبول وهناك مشروع خط أسبليب يتولى بين غزة والبحر المتوسط إضافة إلى مشروع إنشاء شبكة كهربائية إقليمية ومشاريع إقليمية بشأن المياه وحماية البيئة في خليج العقبة. الخ

● **العالم اليوم: هل تعتقدون أن هناك إمكانية كبيرة لإنجاز تلك المشروعات؟**

■ المرحلة القادمة حرجية جدا والأمم يترقب على ما يتحقق بعد اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني. فقد يؤدي إلى نتائج مبرحمة وقد لا يؤدي إليها، فإذنا وضع الاتفاق موضع التنفيذ وإذا استمرت قوة دفع عملية السلام فإن التعاون الإقليمي سوف يكتب زخما جيدا.

● **العالم اليوم: اللفظ كثير في منطلقاتنا العربية معاليه السوق الشرق أوسطية، التي تتسابق تصوراتها من التعاون الإقليمي إلى حد**









# هواجس نافرة من السوق شرق الأوسطية!

فهمي هويدى

المصرف المركزي يعاقب فرانتل، يجد ان اهم ما يتفق عليه الجميع هو ان الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي وتجديده فائقة السوق شرق الاوسطية، من شأنه أحداث فترة هائلة للاقتصاد الاسرائيلي، تضع البلاد على مفترق طرق من الازدهار لم تشرعها في تاريخها، وهم يتوقعون ان تفسد آثار الازدهار في الدول الاخرى المحيطة باسرائيل. ولكن هذه المسألة تأتي في المرحلة الثانية من العملية، وخلال من تواقع الحدث الاساسي والاخير، المتمثل في ازدهار اسرائيل داخليا.

في شوة عقلت بالولايات المتحدة حديثا، وجسرهما نهر من كبار رجال سوق المال الامريكية، قال احد المحاضرين ان اسرائيل ستصبح مرفوق كونج، الشرق الاوسط لانها ستصبح في المستقبل الباب المنطقي لاسواق والخصومات العالم العربي، وستتوافر مواقع قيادية في السوق شرق الاوسطية، وقد لوحظ في هذا الصدد انه في خلال ساعات من تصرب اسرائيل للاتحاد الفلسطيني الاسرائيلي ارتفعت اسعار الاسهم في بورصة اسرائيل ٦٥.5٪، وزادت بنسبة ٦٥.5٪ اسهم الشركات الاسرائيلية القليلة بالبورق اسيرتير الامريكية (عدها 54 شركة).

ان فكرة السوق واسمها بوجه اخص، تنحس هوية المنطقة، بحيث تنزع عنها خصوصيتها العربية او الاسلامية، ومن ثم فانها تصبح محيطا جغرافيا لا علاقة له بالانسان او بالتاريخ، وتقتلح بدلا من ذلك كيانا مطلقا وشاهدا لا يصلح لغيره سوى مجرد استيعاب الحضور الاسرائيلي والاستماعا للتطورات والاصوات الاسرائيلية.

بل انها لا تحلو من التفاعل على الصعيد الجغرافي ذاته، حيث اترت اسرائيل ان تعيد تركيب الشرق الاوسط بمفهومه السياسي والاستراتيجي المعروف طبعا ليوهاا ومصطلحتها قررت ان تحذف منه بولا ذاتها وتضيف بولا اخرى، كما بينا تورا، الامر الذي يعني ان فكرة السوق لا ابقت على خصوصيتها الجغرافية والاستراتيجية للمنطقة، ولا ابقت على خصوصيتها الجغرافية، واستبعدت بالانكسر خريطة شاملة وجافة فارغة من اي مضمون قيمى له اعتبار.

ان فكرة السوق مستتة، القضية، وحولتها الى «صفقة»، فلم تعد الاولية في الحوار لنق الذي التخصيص، ولا لتأجيل الدين شربوا، ولا للتقسيمات والاحتراش، انما صار محور الحديث هو «الرباه، للوهو...» ماذا ستب من السياسة وماذا ستسحق في الزراع وكيف تقسم اياه ونظور المائدة.

عندي اسباب عديدة لارتباب والتفوق من فكرة السوق شرق الاوسطية، سحاوول لاثباتها هيا، من باب ابراه النمة لا اكثر، لان الاعداد لا تامة تلك السوق ماض على قدم وساق، والداعون اليه والمروجون له، بعضهم يركض في اتجاه الترة الارضية سميا وراء تدبير الاموال اللازمة لادفع عجلة السوق، اما البعض الاخر فقد شغل بترزين الصلصة وادعاه مشاعر الجمالير للضرورة، مدعيا انها الحلحاح المصري المختلج لتحقيق مختلف الامل الوردية التي تصبو اليها المنطقة في المستقبل.

اسيايي في الارتباب ونظور تنطلي ما في ياي:   
● ان فكرة السوق اختراع اسرائيلي ابتداء وانتفاء جرى تفصيله على الهوى والمصلحة الاسرائيلية. صحيح ان مصطلح «الشرق الاوسط» صكه الحلفاء وبريطانيا في المقدمة منهم في اعقاب الحرب العالمية الاولى، ليميزوا المنطقة عما عرف بالشرق الاكشى والافطام، فقد اعتبرت البلاد الاسيوبية البعيدة من إنجلترا شرقا اقصى، اما البلاد التي تقع على طريق مستعمراتها في الهند واسيا، مثل بعض مناطق اسيا الوسطى والافغانستان وباكستان، فقد اعتبرت شرقا ادنى في حين ان المنطقة الواقعة بين القارات الثلاث سميت شرق اوسط. وحسب دائرة معارف العالم الامريكية فان الشرق الاوسط حاليا يشمل لدول التالية: البحرين، قبرص، مصر، ايران، العراق، اسرائيل، الاردن، الكويت، لبنان، عمان، قطر، الصومالية، السودان، سورية، تركيا، الامارات، اليمن.

طبعا لهذا التعريف السياسي والاستراتيجي، فان الشرق الاوسط لا يشمل كل الدول العربية (دول المغرب العربي لا تعد جزءا منه)، فضلا عن انه يضم عددا من غير عربية، مثل تركيا وايران وقبرص واسرائيل.

غيسر ان التعريف الاوسط الذي يطل علينا الآن في خطاب «السوق» شيء مختلف، يقوم على تعريف خاص لم يعرفه التاريخ السياسي من قبل، ورغم انه مداوله لا يزال يتم بالمفهوم، إلا ان الظن الواضح ان بعض دول الشرق الاوسط التقليدي حلت منه مثل ايران وقبرص، بينما اصيحت اليه دول لم تكن تعد ضمن الشرق الاوسط وهي لدان الاتحاد المغاربي.

عملية اعادة التركيب هذه روعيت فيها مصلحة اسرائيل أولا واخيرا، وعلى حد تعبير احد كبار الاقتصاديين المصريين فمن الاناحية الدولية يمكن تسميتها بالسوق الاسرائيلية. بدلا من السوق شرق الاوسطية، حيث لن يخلط الخاض كثيرا، وإذا شك احد في ذلك فللإحاطة ما يمكن ان يحدث لو استبعدت اسرائيل من السوق، عندئذ سيجد ان الفكرة برمتها قد تلاشت، من ثم فما باقت اسرائيل عضوا في السوق فستقوم بالضرورة، تحت ذلك الاسم الاكشر قيو لا (الشرق الاوسط)، وإن اسرائيل هي نقطة البدء فيها، فان السوق بدأت تتبلور كجزء من الاتفاق بينها وبين منطقة التدوير.

ان هدفنا النهائي هو انشراح الاقتصاد الاسرائيلي اولاً، وشكته بعد ذلك من ممارسة دور السيطرة والهيمنة على المنطقة كلها، وليس ذلك اداء من جانبنا، ولكنه كلام الاسرائيليين انفسهم، فسمعون بيزير عرب الاتفاقي الاكشر ومهندسة هو الذي كتب في صحيفته «الجيونيم بوست» (ستيسير عام 91) داعيا الى إقامة السوق ومؤكدًا اهيته اسرائيل. وقد قرر في مقاله ذلك ان يارده تولجه خيارا حادا، فاما ان تكون اسرائيل الكبرى اقتصادا على عدد الفلسطينيين الذين تحكمهم (وهو موقف اللينوك) او ان تكون اسرائيل الكبرى اقتصادا على حجم واتساع السوق التي تحت تصرفها (وهو رأي حزب العمل)، وهو يرى ان اهم عناصر تلك السوق هي: النفط العربي واليد العاملة المصرية ولواء اليدوية فيها، فان السوق بدأت تتبلور كجزء من الاتفاق بينها وبين منطقة التدوير.

ومن يتابع ما نشره الصحف الاسرائيلية من تعليقاتها وتصرحات لوزير المالية ابراهام شومكات، ومدبر









أن شمعون بيريز وهو يبيع لنا فكرة السوق يقول في خطابه المتكرر، انموا الماضي ولا تتعلموا بالمقيم الحالية، ولكن تصالوا بحيث كم سنبيع وك سنبشتره، وإلى أي مدى سيمحود ذلك بالفائدة والرخاء على الجميع، وهو يحفظنا قائلا أن العالم بلغ من الرشد، فلم يعد يستسلم للحب أو الكره (أو أي عيم انسانية أو اخلاقية)، وإنما أليات السوق التي لا تحت للحب أو الكره بصفة وفيات السوق هي التي تولي قوة الدولة.

يقدم لنا بيريز هذه الصوب المخدرة لكي يفتحنا بعمم الانتشال بالمشاكل، البسيطة، والمظففة التي تجاوزها الراضون في عالم اليوم، مثل الأرض والكليتين والمقاومة والجهد والكرامة وما إلى ذلك، وهو يدعونا بعد ذلك إلى الالتحاق بعالم «البرينيس» قائلا: تصالوا بريح معا وتطلع إلى غد أكثر وفرة ورخاءا يكلم آخر فإنه يلج على الغناينا بأن نسياننا للقضية هو شروط لإنجاح الصقل، وهو يقول ذلك مطمئنا إلى أن إسرائيل بأسطة سلطانها على «أرض النخيل» (برغم أنها مفهوم ثوراني استعماري ينسحب إلى الماضي الذي يطاغنا بالتخلي عنه)، ويعد أن حكومته ترفض الاعتراف بحق الفلسطينيين في الأرض، بينما جهوها مستمرة لتغيير جغرافية الأرض بالمستوطنات، هو يعلم أيضا أن هناك أكثر من مليون كشيء من الفلسطينيين عام 48 أسقطوا من الاعتبار وترفض إسرائيل الاعتراف لهم بياية حقوق. وإن هناك مليونين آخرين يعيشون في الغداني وتعامل في أعادتهم.

مشروع السوق يطاغنا بنسيان ذلك كله، وبالتطهر من المراتر القديمة، وأن يترك عناصر المسألة شخصية كما هي، فإنه بعربنا بذلك الصقل الخبيثة، أنهم يمدون لنا رشوة علمية مقابل أن نغده الإحساس والذاتية ونخسر انفسا في نهاية المطاف. إن فكرة السوق لا تنطلق فقط من أحداث انقلاب إلى القيم المساندة، ولكنها تدعونا أيضا إلى أحداث انقلاب مماثل في الأولويات، حيث لنطلي أن تبدأ العملية بإقامة تعاون الاقتصادي عربي على المستويين الإقليمي أو القومي، ثم بعد ذلك لنا أن ن فكر في توسيع التعاون ليشمل الجيران في المنطقة، لكننا ندعي الآن إلى الفخر فوق فكرة التعاون العربي (بعد الفخر فوق إصرار الشاريف) لكي نضل صيلصرة في طور التعاون الاقتصادي مع إسرائيل.

يحدث ذلك ليس فقط والتعاون الاقتصادي العربي في الحضيض (حجم التجارة بين الدول العربية لا يتجاوز 8% من حجم تجارتها الكلية) بل أيضا وفي حين تعيش الأمة العربية حالة من التمزق السياسي والهزيمة الحضارية لا حدود لها.

نظم أن يغال مثلا أنه في الوقت الأخير للاتفاق على مصير الأراضي العربية المحتلة ونظام الانسحاب الإسرائيلي منها، وهي فترة خمس سنوات، سيمشعي الدول العربية جادة في تطوير علاقاتها الاقتصادية والتنسيق فيما بينها، على أن تكون في نهاية تلك الحقبة، في وضع أفضل وجاهزة تسديد، للحصول في علاقات الاقتصادية متدرجة مع إسرائيل في إطار السوق المفتوحة. ذلك لم يحدث للأسف الباطل، وإنما بدأت العجلة تدور سريعا نحو توقييع الاتفاق في واشنطن في الثالث عشر من شهر سبتمبر الماضي، وسيخشي الزعم أن يذكر أن القريب للسوق بدأ قبل أشهر من توقيع الاتفاقية، حين أثير الموضوع في القاهرة خلال شهر إبريل من العام الحالي، وكان الذي أعلن بشارته، هو نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة المصري الدكتور يوسف وفي الذي تحدث رسميا عن فكرة السوق، وقال: إن الفرصة سانحة لقيام جميع الاقتصاد في المنطقة يسهم في دعم مشروعات التنمية.

خيرا فإن الاتفاق الأساسي في المسألة هو أن السوق تأتي لاحقة لإقرار السلام، لكنهم يعملون الآن لأجل أن تتشكل السوق بالحي سرعة، ثم يأتي السلام على مهل هذا 124 قرر له أن يأتي. أنهم يريدون القاعنا بأن «وضع الصحيح هو أن تصيب الحرية أمام الحصار، والمسألة أنهم يطمحون من يصدق ذلك.









المصدر: ... العالم اليوم

١٩٩٢ ١٩

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## بوضوح



اتفاق - غزة - أريحا فتح شعبية  
رجال الأعمال سواء من الدول  
الحديثة بالكيبان الفلسطينية الجديد  
أو من إسرائيل نفسها أوس بلاد  
العالم الغنية التي تقدم مساعدات  
ومناخا للفلسطينيين تشجيعا لهم  
على تعميق الفساد الزمن من بنية  
أساسية حتى يتمكن الفلسطينيون  
من وضع البنى التحتية الأولى  
الاقتصادية. ومؤخرا عقدت ندوات  
لشرح أبعاد هذا الموضوع ويبدو أن  
رجال الأعمال المصريين قد تعلموا  
من تجربة حرب الخليج فقد ذهبوا  
إلى هناك ومعهم مسئول من الدولة  
إلى الكويت لحضارة الحصول على  
حجم من العمل في أعمار الكويت. إلا  
أن محاولتهم لم تنجح حتى في  
الحصول على مقاولات من الباطن.  
وقد افتتحت امريكا وانجلترا  
عمليات الاعمار هناك. ولم يتصد  
بالضبط أي ثأخر رجال الأعمال  
المصريين من أنها أسباب أخرى. أم  
انهم قد أي الأطراف المشاركة في  
تعزيز الكويت. قد اكتفوا بأن  
الجميع الدول قد قرر عقب هذه  
الحرب اسقاط نصف ديون مصر  
البالغة ٤٦ مليار دولار. عموما  
ليست هذه مناقشة حول الاحاق  
الذي حدث لرجال الأعمال المصريين  
في ذلك الوقت. المهم أننا الآن امام  
مستجدات تفرض نفسها على المنطقة  
لذلك ونحن رجال الأعمال كانت  
اللقاءات والمناقشات حول الجانب  
الاقتصادي لهذا الاتفاق. صحيح أن  
بعض خبراء السياسة والدبلوماسية  
يسرون أن مثل هذه الاجتماعات  
سابقة لأوانها لأن الاتفاق لم يدخل  
بعد حيز التطبيق. وأنه من المتوقع أن  
يكون هناك خلافات في التطبيق  
ومع اقتناعا بوجاهة هذا التوقع. إلا  
أن ذلك لا يمنع من التفكير في مواجهة  
المستجدات الاقتصادية القيامة في  
المنطقة سوف يتراجع التفكير عن  
سوق عربية مشتركة. وسوف  
يرتفع ويزايد الحوار حول سوق  
شرق أوسطية. وفي اقتصادي أن  
إسرائيل لديها استراتيجية حول هذه  
السوق وتقسيم العمل في منطقة  
الشرق الأوسط. وهذه أمور تدفع  
بالدول المجاورة لإسرائيل أن تنفق  
مع بعضها وأن تتصاور حول  
الاستقلال الاقتصادي. وهذا طبعاً  
مرهون بإنهاء الاوضاع السياسية  
والعسكرية بين كل من سوريا  
ولبنان مع إسرائيل وانسحابها من  
الأراضي العربية التي احتلتها عام

١٩٦٧. وعموما من المفروض أن  
يبدأ رجال الأعمال المصريين بتغيير  
الموقف - أي بدراسة الوضع  
الاقتصادي الحالي في غزة. ومبدأ  
تشجيعه من بنية أساسية شكل  
الصناعات القائمة هناك حجماً  
وتنوعاً إنتاجها كذلك دراسة  
وتقدير موقف للاقتصاد الإسرائيلي  
وعوامل التقدم والتخلف لهذا  
الاقتصاد. ومع هذه المستجدات  
سوف ينشئ العرب أسس  
يكونون مطالبين من المجتمع الدول  
ببناء القاطعة العربية. وسوف  
يقنعون بذلك خصوصاً وأن القاطعة  
لاهي أجهت إسرائيل ولاهي أجهت  
العرب كثيراً. وبالتالي سوف  
ترجع أحلام إسرائيل في إسرائيل  
الكبرى، المستندة إلى القوة العسكرية  
وتفوقها على العرب خاصة بعد  
حرب أكتوبر ٧٣. ثم بعد الدخول في  
مفاوضات السلام مع إسرائيل  
المشكلة الحقيقية. وهم  
الفلسطينيون ثم ليس من قبل  
الفكر المنطقي أن تطعم إسرائيل  
بالتفوق الاقتصادي خصوصاً وأنها  
تمك قدرها لا بأس به من التكنولوجيا  
الحديثة. كما أن لها خبرة بديوية.  
في الأسواق المال ومنطقة الشرق  
الأوسط تصلح لقيام سوق مال  
قوية. يخطئه من يظن أن إسرائيل  
تتعامل مع المشكلة الاقتصادية  
كموضوع يأتي في المرتبة الثانية  
للاتفاق السياسي. فاعتقادي أن  
إسرائيل تعتبر المسألة الاقتصادية  
في الحرب الحقيقية القادمة في  
منطقة الشرق الأوسط. وأن المنافسة  
سوف تكون قائمة بين الدول العربية  
من فلسطين وإسرائيل. فاستقلال  
عناصر العمل سوف يشكل  
منافسة. وأنشاء المناطق الحرة  
سوف يشكل منافسة. والصناعة  
سوف تشكل منافسة. وقد تنسج  
المنافسة لتضم دولاً كثيرة أخرى  
عربية ودولاً غير عربية

عبد الرحمن عقل









العالم اليوم

المصدر :

١٩٩٢ ١٠ ١٠

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاستثمار في السلام

تقرير البنك الدولي

عن اقتصاد الأراضي المحتلة



٢٩٥٠ مليون دولار.. استثمارات

## عامة في الضفة وغزة

يمكن تنفيذها دونما حاجة الى مساعدات فنية خارجية. وبالتالي فإن هذه الحالات يمكن أن تصبح حاضنة للاستثمار فيها بمجرد أن يتوافر التمويل.

١ - أن يكون من المنصور خلال الاجل المتوسط تنفيذ استثمارات تعتمد في طبيعتها وجوانبها الاقتصادية على المحصلة الزلزالية لمعاجلات السياسات وعلى سبيل المثال مشروعات الطرق الإقليمية، ولذلك فإن مثل هذه المشروعات سيكون مصيرها الإرجاء الى المرحلة الثالثة.

٢ - يتعين استغلال الاجل القصير في اجراء كافة دراسات الجدوى وضع الترتيبات المشهودة للمشروعات الاستثمارية وذلك خلال العامين أو الثلاثة أعوام الأولى من الحكم الذاتي.

٣ - إن كان الهدف هو تحقيق التنمية الاقتصادية المتصلة في الأراضي المحتلة، فإن ينبغي الشروع في أسرع وقت ممكن في وضع أسس للاستفادة القصوى من المساعدات الفنية ووضع برامج تدريبية لدعم عملية انشاء المؤسسات وتنمية وصقل مهارات القوى البشرية في جانب تعزيز قاعدة المعلومات المتوافرة عن مختلف المجالات الاقتصادية في الأراضي المحتلة وذلك بغية التوصل لتعميد أفضل للخيارات السياسية التي تواجه الإدارة الوطنية في الأيام المبكرة من عملها.

٤ - تأسيسا على الإخطار الزمني السابق فإن استثمارات القطاع العام - وبافتراض ثبات أسعار الدخلات عند مستوياتها الحالية في ١٩٩٢ - تقدر بنحو ١٢٥٠ مليون دولار في الاجل المتوسط بالإضافة الى ١٦٠٠ مليون دولار في الاجل الطويل. وسيكون التركيز في استثمارات الاجل المتوسط منصبا على إعادة تأهيل القطاعات الخدمية على المستوى المحلي

لتنفيذ هذه المراحل إنما تعتمد على مدى التقدم المحقق على مائدة المفاوضات السياسية.

٥ - إن تحليل احتياجات الاستثمار والمساعدات الفنية يقوم على افتراض أنه في الفترة العنيفة وبالعنف. وبخاصة نقول أن حجم الاستثمارات سيتمدد الى حد بعيد على المدى الذي سيسمح به للفلسطينيين العائدين بالخارج بالعودة واختيار المجالات التي يرغبون في الاستثمار فيها.

٦ - والمجالات الاستثمارية التي ستعبر إليها فيما بعد قد تكون بحاجة لإدخال تعديلات عليها في المستقبل وخاصة في ضوء ما يتسفر عنه المفاوضات السياسية.

٧ - وبمثل الإطار القتالي أساسا لوضع الأولويات وتحديد المراحل الزمنية لمختلف الاستثمارات والمساعدات الفنية التي يتعين توفيرها للأراضي المحتلة.

٨ - إن استثمارات القطاع العام لا بد وأن تكون بمثابة دعم لدفع القطاع الخاص وليس لمناقضته أو إضعافه وتبعاً لذلك فإن استثمارات القطاع العام ينبغي أن تقتصر على المجالات التي من غير المرجح أن يغطيها القطاع الخاص على الدخول فيها. وحتى في تلك الحالة فإن استثمارات القطاع العام ينبغي أن تكون مصممة بحيث يسهل خصصتها.

٩ - بالنظر الى المدى الزمني الضيق الذي تغطي المرحلة الأولى فإنه من غير المرجح أن تتوافر خلال تلك المرحلة المساعدات الخارجية الكبيرة واللازمة لتمويل الاستثمار وبالتالي فإننا لم نقرح في هذا التقرير تنفيذ أي استثمارات خلال هذه المرحلة ولكن يمكن القول أن بعض البرامج المتعلقة بإعادة الإعمار وخاصة في مجالات مياه الشرب والصرف الصحي والتعليم والنقل والكهرباء

أكدنا من قبل أن أحد العناصر المهمة في الاستراتيجية الرامية لتحقيق التنمية الاقتصادية الدائمة في الأراضي المحتلة هو اعداد تطوير مبادئ شامل في مجال خدمات ومرافق البنية الأساسية وخاصة تلك المتعلقة بالخدمات الاجتماعية.

١٠ - وهذه المهمة ينبغي أن يضطلع بها القطاع العام بصفة أساسية ولا بد تنفيذها حيويًا لتأمين نوعية حياة البشر فحسب ولكن أيضا لتوفير بيئة خصبة لنمو وإطلاق القطاع الخاص.

١١ - وأن استثمارات القطاع الخاص ستكون هي محصلة القرارات التي يتخذها العديد من المؤسسات الخاصة وهي مؤسسات تعتمد بالأساس على تدفقات رأسمالية خاصة، فإننا سنركز هنا على استثمارات القطاع الخاص. وهكذا فإن اجتذاب استثمارات القطاع الخاص الى مجالات مثل الزراعة والصناعة والسياسة والأسكان لن يكون موضع اهتمامنا في هذا الفصل الأخير من التقرير. وإن كنا نحبب أننا أوسعنا بحثاً في الفصول السابقة.

١٢ - والسؤال أنه في مجال تقييم مستقبل الاستثمارات المطلوبة في الأراضي المحتلة، أمكن تحديد ثلاث مراحل أساسية مرتبطة بالأطوار الزمنية المحتل لعملية السلام الدائرة حالياً. والمرحلة الأولى هي تلك المتعلقة بالأجل القصير وتغطي الفترة حتى التوصل الى اتفاق بشأن كافة ترتيبات الحكم الذاتي الفلسطيني والمرحلة الثانية تشمل الاجل المتوسط وتبدأ من نهاية المرحلة الأولى وحتى التسوية السياسية النهائية للضفة الفلسطينية وأخيراً هناك المرحلة الثالثة وهي - بالطبع - للأجل الطويل، وتتمثل بمطبات مرحلة ما بعد السلام وظهور الدولة الفلسطينية المستقلة ومن الواضح أن المدة الزمنية اللازمة









المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٢

مثل امدادات مياه الشرب والصرف الصحي والطرق الداخلية والكهرباء والتعليم والصحة وستكون هناك حاجة لبعض الدعم الضروري لتقوية قطاعات الزراعة وسائر قطاعاتها من خدمات وكسبك لتلبية الموارد الطبيعية وتصنيع استغنائاتها.

اما المشروعات الطموحة في الأجل الطويل، فإنها تشمل إنشاء محطات جديدة لتوليد الطاقة الكهربائية ويفضل أن تكون هذه المحطات جزءاً من شبكة التوليد القومي لتضم عدة دول ومد الطرق البرية الإقليمية السريعة لربط المدن المهمة في أكثر من دولة وتوسيع نطاق الخدمات الصحية ليضم بعض المجالات المهمة مثل الطب الوقائي والطب التخصصي وكذلك إنشاء مصانع لإنتاج الدواء، أيضاً هناك تحديث وتطوير المناهج التعليمية واستنباط مناهج حديثة خاصة بالاراض المحتلة على مستويات التعليم من الابتدائي وحتى الجامعي، وأخيراً هناك تطوير مرافق الطيران المدني بما في ذلك اصلاح المطارات المتهالكة الحالية وإنشاء مطارات جديدة.

وغنى عن البيان أن التقديرات السابقة للاستثمار تعتمد على معظم الحالات على قدر محدود للغاية من المعلومات المتوافرة.

وأخيراً فإن قلعة فقط من الاستثمارات المقترحة هي التي قدر لها أن تحظى بدراسات جدوى اقتصادية ومالية يمكن الوثوق في نتائجها.. ولذلك فإننا نؤكد أن التقديرات الواردة هنا هي مجرد الاستدلال على أولويات الاستثمار ومجالاته.. والصورة غائصة ومشوشة بغير شك في مجال الاستثمارات في الأجل الطويل حيث تتلخف مشكلة معدومية الأرقام المتوافرة بالموضوع الذي لايزال يكتنف مصر مفاوضات السلام.







## أسباب استمرار يوسف والي في الوزارة:

# تنفيذ السوق الشرق أوسطية.. التخلص من زراعة القطن

طلعت المؤسسات الدولية من د. يوسف والي - خلال الأعوام الستة المقبلة - تنفيذ الدفعة الأخيرة من مطالب أو كوارث الإصلاح الاقتصادي لقطاع الزراعة في مصر. وأهمها تكثيف الاستثمارات لإنجاز السوق الشرق أوسطية بالمجالات الزراعية بين مصر والكيان الصهيوني، وتحديد زراعة وتجارة وصناعة القطن داخلياً وخارجياً، والتخلص من زراعات قصب السكر والأرز شحت سكار تشريد استهلاك المياه، وإنزع الأراضي الموجودة طرف ١٠٥ مليون فلاح معدم، بعد أن ظلت يهزتهم عشرات السنين، وتوسع مياه الري وفق الأسعار العالمية، وتصفيها آخر المشروعات الحكومية الموجودة بهوزرة وزارة الزراعة، وقصر دور الوزارة على البحث والإرشاد.



يوسف والي

## صلاح بيدي

أولاً : السوق الشرق أوسطية:

عقب حملة «الشعب» على فكرتها التي كشفها جريدتها فور توقيع بروتوكولها بين صومائل بوهاري مدير زراعة إسرائيل وم. فؤاد أبو هيب نائب وزير الزراعة المصري في مطلع ديسمبر الماضي، صمدت التلميحات العليا للكتور يوسف والي بالتعظيم الإعلامي للسوق أوسطية صور السوق الشرق أوسطية وتحركات وزارة الزراعة التنفيذية بصدد إنجازها. وأعطى المسؤولون في مصر عبر أجهزة أعلامهم بأن قيام هذه السوق مرفوع بسدى التقدم لبحث فكرة السوق الشرق أوسطية، ويوسف والي من جهة وكالة كوارث التظلم بوزارتها لم يتوقفوا لحظة واحدة عن الترويج لهذه السوق عبر اتصالات تحميم ومخططات تنفيذية لشروعات البنية التحتية والأساسية لها.

وإذا كان الوزير المصري قد جمع في أحاطة تحركاته في إطار هذه السوق بهالة من السرية المطلقة، فإن استمداقه في ثل أبيب قد فضحها كافة اتصالاتهم معهم في هذا الشأن، مؤكدين امتنانهم له ولكافة تحركاته وتحركات الجهات المصرية الرسمية المتناوئة معه.

ومنذ ديسمبر الماضي قابل الوزير في هذا الإطار ممثلين من الصندوق والبنك الدولي في هيئة المصونة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومعهد السياسة الاقتصادية والمعهد

وقد رد د. يوسف والي على هذه المؤسسات بأنه ملتزم بتنفيذ كل ذلك في إطار برنامج الإصلاح المقترح في فترة لا تتعدى عام ١٩٩٥. هذا السوق الشرق أوسطية التي يتعهد بإنجاز بنيتها الأساسية في عام ١٩٩٥. بعد ذلك تتخذ خطواتها الصورة النهائية ومن أجل ذلك كسالت رئيسة المفاوضات بالمصندوق والبنك ورجال هيئة المونة الأمريكية، أنهم يطمحون د. يوسف والي، أنهم يطمحون لصرامته ودقته في تنفيذ برامج الإصلاح، وذلك ما عكسه مقول هذه الجهات خلال لقاءاتهم الأخيرة بالسوق في القاهرة. ومن أجل ذلك بلى د. يوسف والي بالوزارة.

وهي صاح الست الماضي، ذهب د. يوسف والي سعياً للعناية إلى مكتبه في الدور الثاني بوزارة الزراعة، حيث كلفه مبارك رسمياً يوم الخميس الماضي بالاستمرار في موقعه كوزير للزراعة، وكان أول من هنا د. يوسف والي بالاستمرار في منصبه صدفاؤه ديعيد سلطان، صومائل بوهاري، يعقوب تسور سفر العدو الصهيوني ومدير زراعت ووريها حسب ترتيب الأسبقية. هكذا وأصل والي استقبال مؤقتة.

وبعد بداية عهد مبارك الجديد ووزيره وأل ذلك د. عاطف صدقي رئيس الوزراء التزام حكومته بكل السياسات التي رسمتها المؤسسات الدولية لما أسماه بعملية الإصلاح الاقتصادي بشتى المجالات وجوهراً. قطاع الزراعة.









النصر :



١٩٩٢ ١٩

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

وزارتى الزراعة والسياحة أو مهورها الاساسى د. يوسف والى الذى سبق إشرافه على لقاء أكثر من توقيع مذكرة تساهم بين رجال الأعمال المصريين والصهاينة. ولكن هذه الاجتاعات بغرض الاستثمار المشترك لن تشر إلا بانتهاء ما أسموه بالإصلاح الاقتصادى خصوصاً في قطاع الزراعة.

**ثانياً تحرير الحاصلات الاساسية:**  
القطن مثلاً لم يصدر قانون إياحة تجارته، ومسعود القانون يعنى تحريراً كاملاً لصناعة القطن بإصلاح المصنعة؛ تجارة وصناعة وزراعة داخليا وخارجيا وخطة التحرير تلك

تصاحبها محاذير خطيرة. لأن، أصدرت الحكومة تعليماتها لإطراف هذه الصناعة بأن استيراد المنسوجات سوف يصمم به بدءاً من مطلع عام ١٩٩٥ أى عقب إتمام تحرير صناعة القطن. ولست حذر فيه أصحاب مصانع المنسوج من أن هذا القرار لم اتخذ فإنه سوف يرتب عليه توقف أكثر من ٢ آلاف مصنع للقطن من طاقتهما نتيجة ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج

وأوضح أصحاب المصانع أن استيراد الملابس المصنعة في ظل سياسة الإغراق والدعم الذى تقدمه الحكومات المصدرة لمصر سوف يفرض على استثمارات هذه الصناعة اتقى وصالت إلى ١٢ مليار جنيه وإنتاجها ١٠ مليار جنيه وغالبها بمعابة منتسبات القطن السوطية. لحماية ألف عامل موجود بها.

ولكن تحرير القطن مطلب دول لمؤسسات التمويل لشحن اليهود من الدخول لمصر ولهيمنة على صناعة القطن وتجارته واستغلال مزارعيه وشراء الخام منه بأسعار بخسة. وعن قصب السكر يكفى أن نشير إلى أن الوزير ماضى في تنفيذ ما أشار به خبراء المونة الأمريكية والمؤسسات الدولية بإحلال البذور مكانه. وقد رعد البنك الدولى مؤخرًا خلال اجتماع الوزير بمندوبة عضليته ٢٠ مليون دولار لهذا الهدف.

الدول للسياسات الغذائية وجامعات هارفارد وإيوا وكاليفورنيا الأمريكية والجامعة العربية، والسوق الأوروبية المشتركة وشخصيات عامة أوروبية وأمريكية، ومنهم أعضاء بالكونجرس الأمريكى والكثيرون الصهيونى، ودارت بين والى وممثل هذه الهيئات والشخصيات العامة والأجنبية مشاغل حول تصوراتهم للسوق المشتركة، وتعددت هذه الجهات بدعم مصر بشأن إتمام هذه الفكرة، التى تجعل المنطقة، كما زعموا، تتم بالسلام والاستقرار. ويساعد والى في تحرير تلك متخمة السياسات كأيام عام للحزب الوطنى، وتحتل التطورات التقنية عن سجل هذه اللقاءات التى تراثمت معها جلسة مباحثات استمرت يومين من ٢١ إلى ٢٣ من الجانبين المصرى والصهيونى في اللجنة الزراعية الصهيونية المصرية العليا. وعقدت أول يوميات للمناقشة في توقيع أكثر من عشرة اتفاقات في إطار بروتوكول زراعى ثنائى شامل لتخفيف بنوده في مفاوضات مشتركة لتدريب الفريجين وإقامة مراكز بحثية وتطوير أسلوب الإدارة والإرشاد بمؤازرة الزراعة المصرية واستيعاب ملامات مشتركة من الشبكات والبيدور والتقائى، والتشاور مع رجال الأعمال من الجانبين في إطار المطروحات المشتركة، ومواصلة تبادل الخبرات والبحوث.

ولمذا أكبر عظمة متدفق من قبل رجال الإدارة العليا بوزارة الزراعة إلى الكيان الصهيونى بتحويل أسرى كنه تحت ستر بساتين اسلام لتطوير الهيكل الإدارى لقطاع الزراعة بمصر، حتى يمكن مواكبة تطورات الفكرة الشرق أوسطية.

و في الوقت الذى كان فيه د يوسف والى وزير الزراعة يجمع خلال الأيام الماضية مع مديرية العمليات الزراعية بالبنك الدولي لبحث أسلوب سير العمل في المشروعات المشتركة التى ينفذها البنك في مصر وعن رأيسها ما يسمى بتطوير الأنشطة البحثية والإرشادية والتسويقية لاجرة وزارة الزراعة عبر بساتين لوشنيل والكيان الصهيونى، ويقدم البنك مائتي مليون دولار لهذا الغرض، كان مغرور ٢٠ مليون فلاح تعاونى بالاتحاد التعاونى الزراعى يجمعون لخدمة الفكرة الاقتصادية التى تهود منتسبي القطن، ويحصل الفلاحون من زرعون عن زراعته خلال الأجر والقبول.

و من هذا الإطار عفت جمعية رجال الأعمال المصريين اجتماعاً مشتركاً مع رجال الأعمال الصهيونية على الحدود ما بين مصر وفلسطين المحتلة كل هذه المشروعات حول السوق الشرق أوسطية سواء كانت رسمية معلنة في

وحذر الخبراء من أن إحلال البذور محل قصب السكر سوف يؤدى لانقراض إنتاج مصر الجبل من السكر إلى النصف ونسبة الاكتفاء الذاتى من ١/٢ إلى ٢/٣، فضلاً عن تشريد آلاف العمال بصناعة قصب السكر وعقول الفلاحين والفروع لتعطيش استهلاكهم من زراعة الأرض بعجبة السكر. للماء والسدى عريض زراعى الأرز هذا العام لسنائى فائمة أثقل ما قاله د. سيد البلبى أحد القيادات الزراعية، علانية بالمشى.

دع لى أساسى هذه الحرب الشعواء خسر الفلاحين والمنا يقرب القطن المصرى؟ وهل الغرض لانزع القطن ولصناعة من كل هذا؟ ثم أين يصرف الفلاحون إنتاجهم من الأرز وكيف ينقضى مسعره بهذا الشكل؟ هل الهدف لانزع الأرز بعدد ذلك هو الآخر أم ماذا يراد بفلاحات والإنتاج الزراعى؟

ويقول المصروخى أن هؤلاء السؤلوا الذين قدروا تخفيض سعر الأرز مكانتهم الكفة ويأتوا التنازل الجبل لميسروا إنتاج الفدان يجب أن نبحث من مخزج لهذا الغراب الضمحل، الذى أصاب الفلاحين، ثم يضيف أننا لن نزرع القطن والأرز العام القادم مهما كانت الأسباب هذا ما قاله فلاح ومزارع كبير وقيادة تعاونية بإجماعات الاتحاد التعاونى الأخرى، ويعكس ما ذكرناه من تنفيع د يوسف والى للسياسات الأمريكية بصورة خطيرة تدمر الأرز والقطن والسكر لانها مشكلة للمياه بشكل كبير بالمقارنة بمجهودها الاقتصادية كما يزعم الأمريكيان، ولافى كلام البلبى إجماعاً من المجتمعين

لذلك، نضع للمياه ذلك يجعلها تستأجل لماذا يتباكى واشتغل عن مياهها، والأجابه واضحة، انكمها الصهاينة في مصطهم وعلى أسان مسؤوليهم وهي كيت يتركزون مصر نهدي مياهها في زراعة هذه الحاصلات وهم لا يعمدون المياه الكافية لاحتياجاتهم المتصورية، وهذا ما يدع الأمريكان لأن يظفروا بأنه مطلوب توزيع ما أسموه بمعدادات للمياه بالتنظف.









المصدر :

١٩٧٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تعميقاً على ندوة الحياة، الشرق الأوسطية.

# الحوار في غياب الطرف الأساسي: سعي نحو السلام وإفلات من القفاز









## رغبت السعيدة

تميزت ندوة الجيدة، الأخيرة (الشرق الأوسطية)، ١٦ - ١٦ ايلول / سبتمبر ١٩٩٢، على غير عادتها، بالولوع في الخطا التاريخي وهو غياب الطرف الثالث

يسلم لدى التاريخي للصراع العربي - الإسرائيلي تصور البعض أن الكل هو إما مع السلام أو ضد السلام، وبسي طرفا أصيلا ومهما وبني البعض أن يرق من موقف متساوي، ودينامي، يرفض أي تسوية نهائية ويتعلق بأوامر استعانة بالولايات من الصعب استعادتها وبين موقف الجمل اليساري المصري الذي يرفض كامب ديفيد ليس لأنه ضد التسوية، وإنما لأنها ليست تسوية، لا سلمية ولا شاملة ولا عادلة، والذي في الوقت نفسه وجد جسرة التعامل حتى مع قوى السلام الإسرائيلية يبحث عن سلام عالم وعرض لاعامي العربية

الغارق واضح والغائب واضح "ولها فإن الدعوة، على رغم أهميتها، تبدو صراعا من طرفي في غياب الذات، التي تجسرس أقواله أنه مهم، أن نلحق بالأمم

وفي الندوة اصطفا: إما صف المعارضين (أيسد وأن امين وهامي هويدري) فمبدأ آخر الرغبت حتى للمفاوضات (العالية) وحتى السلام (الطروح) بحجة أن التواريخ الحالية ليست في صالح العرب لكن، وحتى لو حصل اتفاق سلام من الحكومات سيكون ضد رغبة شعوب المنطقة، (أنيس) ولم يكلف حطارة بأن يقول لها لماذا؟

لكنه أن يشعر بغير من العزلة وأنه يبحث عن الاستمالة ويقول: وانا كمنطقه يساري أرفض كل المخطط الإسلامي سياسيا وأرى كنت أختلف معه فكريا بشدة، لكن في الوقت نفسه أجد في مواقف مسيحية أدبية أنني متفق معه في كثير من القضايا، والتعريب أن أنيس يحضر هذه الأخيرة حشرا ومن كان أية داعية، ولكنه قال لوالته ضد السلام ثم نعت فوجد نفسه وحيدا فأمرع يستدعي أو يستدعي الخليف الذي لا انصهر، يصحبه، أمكان أن يكون خليف.

وقد فهمي هويدري أن يستخلص أن بعض يندم من كل شيء انتقارا في تصحيح التوازنات فإذا كان هذا بالرغم من أنيس لايمسركين أو الإسرائيليون فهو يقينا ليس مؤالفا للإسرى، ولما على هذا الإسكرا بعض ولا خلافات

من رفض، ولا يمكن أن يرفض السلام متى حقق كل أو حتى بعض مطالبها، وأن التمسك بالتحقيق، البعض، فمن الواجب ألا يبدل بأن يضع معه نقطة امتحان بل ليكن بداية لتوازن جديد وفعل جديد لتحقيق الجديد، ثم يكون المزيد سميلا إلى المزيد.

إن القول بأن التوازنات الحالية لا تسمح بتحقيق كيمس ومن ثم يرفض التفاوض انتقارا لتصحيح التوازن قول خاطيء فمتى يتوقف عليها وليس عيبيا، تصحيح التوازن وكيفية وليس معنى هذا أن نسلخ إيدينا وننقل عن أي مصدر، أو أن يرضى أمام كل موجبة معادية ولكن معناه أن نترك أن تصويبا معنى وتعديل وليس تصحيح التوازن عملية تاريخية معقدة وغير مرئية ون كانت صورية، وهي أيضا ليست عملية لصادية الطرف فنحن مستخدمين أن نعلقنا ذلك فعلا، في ظل تقدم الطرف الآخر أيضا، وأما مواتر متسارعة أسرع منا بكثير

يلع ذلك كله في إطار سياسية الدخيلر العالية ليهود كثيرين لم يسودوا يستخلصون عدم استقرار أوضاعهم القديمة فارادوا ثياب أرض الميعاد فإن انتقارا، كم من السنين لم يفتقر التصحيح التوازنات، وماذا سينسقي للفلسطينيين من أراض اغتبرت كل مساهمتها بالمستوطنات، أن حدة طرد الصليبيين بعد فناء طويل غير مقبولة، فلما أقرض هو الزمن ولا مهابير القوة هي ذات الجاهل.

أما حجة أنه لا سلام مع إسرائيل لأنها تولة من طراز حاص، فالدسؤال هو: كيف نعال الحق العربي، وعلى وأنا أراض مقبولة، لا سلام، أعانتي أراض أيضا مقبولة، لا حرب، ولكن مستخدم المعنى في لغتي ولا تنفلي كلمات غير معقدة لا تنفي سوى مسخرية أي محاولة للتفكير

بالعقل وليس بالعاطفة الواضحة على الدين هلال يتسدرته، من جهته، ممن تخصصوا في زراعة الشوق وفي أن يكونوا مشغولين بهزيمة المنطقة العربية، ويرى أنه لا تناقض بين التمسك بعروبتنا وبين الانغماس في الشرق الأوسطية، فالعروبة ابتداء ثقافي وحضاري وقومي، والشرق الأوسطية مجموعة ترتيبات الخصابية وأمية لحد مشاكل معقدة، لكن عيبنا، في نظره، أننا أحيانا نوجد أعداء وهميين ثم نبدأ في الصراع معهم.

ويؤكد أنني ذاته سعيد النجار

فهو لا يرى أي معارض بين أي ترتيبات شرق أوسطي إذا كانت هناك حاجة وبين التعاون العربي، ويعتبر أن هذه المسألة تتلاءم تلاءما شرطيا مع عملية السلام فبقول: والأصح أن تقول أن هناك بعض القضايا قد تتطلب بعد قيام السلام الشامل العامل التعاون مع بلدان غير عربية بما فيها إسرائيل وأن هذه الصيغة أكثر فعالية في علاج تلك المشاكل من الصيغة العربية المحتلة.

وهو يدعو للاضطرار الشديد، ويصطد الأمر فحين لا تعطي ميزة للسلع الإسرائيلية التي تريد دخول أسواقها، وإسرائيل لا تعطي ميزة للبلاد العربية، وكذلك الاستثمارات والمصالح الإسرائيلية التي ليست أكثر لوقا

أما حجة خنوسة فهي أيضا تصالون أن تسهيل الأمر عليها بإسرائيل ما زالت تعاني من نقص الاستثمارات وهي بحاجة إليها مثلما أن بالسياسة إلى السلع التي يمكن أن تصيرها فهي محدودة للغاية يمكن أن تتوفر فيها سواء كانت سلعاً زراعية أو بعض التكنولوجيا (-) إسرائيل مستفيد أكثر من العالم العربي لأن سوقها محدودة للغاية في مقابل أسواق الدول العربية.

أما محمد سيد سعيد فهو يدعو ضمما أكثر إلى إسرائيلية هجومية، إسرائيل لا تستهدفها، بل تستهدف مملكة سورية الكبرى، وهو يؤكد أن إسرائيل مستفيد من مفاوضات موضوعي استيعاب مركز النخل الرئيسي لإسرائيلية الاقتصاد السياسي في هذه المنطقة، ثم يطفئها طافاق المعاون الإسرائيلي السياسي والثقافي من إسرائيل ومملكة وأدي القتل ستكون محدودة سميلا.

السيداريو الدفاعي، أني سيجعل إسرائيل قوة مسيطرة في منطقة سورية الكبرى، والحق هو الهجوم، أي أن نذهب جميعا إلى الفتح، حجة نظرية للغاية وهي أن نقل إسرائيل في داخل كل نظام إقليمي ونفيعي أو إقليمي سيكون أعلى مما لو افترضنا العكس، وهو أن مجموعة كبيرة من الدول العربية تشارك في تلك الأنظمة الإقليميه.

ثم يدعو إلى سعيد النجار الذي يؤكد لنا، اعتقد أن الموقف الرافض للتفكير الشرق أوسطية في جوهره موقف ضد السلام.

ولا أسفر من ابن اتاه هذا الاعتقاد، فما، وكثيرون غيري من اليسار المصري كنا يوما وعمد عام ١٩٤٨ م تنسوية سلمية شاملة وعادلة وهو موقف نساء عليا









المصدر :

١٩ ٢٠١٢

التاريخ :

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التكثيرون، وبعيننا لهذا غالبا متمسكين به، لكننا ضد الشرق اوسطية، لانها هيمنة الاقتصادية والثقافية وحضارية. فهل احد شروط السلام عند النجار ان يذهب لنفسه وجسده للأخر؟

وهكذا نصب عبد من المباحثين المرموقين حصاراً حول الشعب كل يعطي اسلوبا لكسر اغراء من الآخر لاصطياده، واغني شعاع من لم يمت بالسيف مات بغيره.

ولكن، وبعد استعراضنا لبعض آراء الطرفين، فهل ان لطرف الغائب ان يدي ربه؟

مكرين، لهذا ندين ما يعلناه من معنى لغزوت كثرهما.

- سلام شامل وعادل.

- حق تقرير المصير للشعب (اي شعب اياك ذلك).

فلسا سائفا ماذا يعني «العمل، هذا في هذه المسبوبة، فلنا انه اللاكراه، وان نأخذ حلفا وان نطعن حتى الآخر فسادا لو اضيقبت الى الاتفاق (اي اتفاق) ما هو ليس حتى طرف، وليس من الواجبات المتفرقة ادائها من الطرف الآخر، هنا يتدخل الفقه القانوني الذي يقرر ان العقد شرعية المتعاقدين، يضاف هذه الاضغطة غير المتفرقة بانها شرط ادعاء، وهو شرط في الفقه القانوني مائل بل هو

يطلب العقد كله ان تعلق به التعادل. مرة اخرى سلام شامل عادل، لا حروب كل يتسعيد حقه او حتى بعضا منه، يتسعيد على كل الاسرار، كل خلافات تنشأ مستقبلا تحل سعيها، فمن الذي اقبح السوق الشرق اوسطية ههنا؟ انه شرط الادعاء.

يقول محاولو اصطاد للشعب في التجارة خلق السلام وتوصوه ويقول ان كانت يد الكراه، وان كانت المصالح متنافكة، ولكن كل من حقا ان سأل سؤالي بدينين: اولهما: متى مع التبادل التجاري الحرب، غالية كانت ام مخفية، والثاني: هل يعتبر تعلق السلام بالسوق تعلقا شرطيا، بمعنى ان ايقاف الطرف الاضعف املاسة تجارية، او لو حاول تعميل سوازين التعامل التجاري في السوق، يؤدي بالضرورة الى ايقاف حالة المصداق او تعميلها، الى التهنيد بذلك؟

فال من يجب انك ذلك فما معنى النص للتوصل لفضلا مثريا للدهشة والريبة معا في نصوص الاتفاق، الم - كن من الاقوى والاضعف والاكثرب والاسهل ان يصير هذا الاتفاق «يفتح الباب اسماء علاقات الاقتصادية وتجارية متفائلة،

لكن الغرض مرض كما يقولون: والفرض ههنا هو فرض التصنيع فرضا ليس على الفلسطينيين وحدهم وانما على كل المنطقة، وليس التصنيع وحده هو المطلوب، فهنا لا يتوون شوقا الى سواد العيون العربية بل هم يتوون شوقا الى احتلال السوق العربية، والى استعمال الادي العاملة العربية، والى افراغ كل ما في الجيوب العربية. ههنا هو شوقهم وشغفهم، فما هو شوقنا وشغفنا نحن؟

اما التشعار الثاني فهو حق الشعب في تقرير مصيره، وفي تقرير ما هي مصطلحاته، اي حقه هو في تحديد ما هي مصطلحاته، من دون اي تدخل في حقوق الغير او مصادره او ما يخصهم ومن ههنا فان الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي يسري في ما هو حق لطرفين، وبقدر، وبشرته في ما هو قاصر على ذلك فان اتفق الطرفان على ما يتصل دولا اخرى او ما يدخل في اطار حقوقها فهو مجرد تطاول غير مفترض ويسري الاتفاق في ما يتصل بطرفيه، اما ما يتعلق باطراف اخرى فهو لا يلزمها فسادا لو اتفق طرفا على ان يبيع احدهما بيتا لآخر، ولا غشوة الاتفاق باع كل منهما ما لا يملك.

من هنا فاننا نعتبر ان مسألة السوق الشرق اوسطية النصوص عليها في الاتفاق ملزمة لطرفيهما في حدود ما يخصهما من تعاملات اقتصادية وتجارية، لكنها غير ملزمة لغيرهما، وفي ما يليين ليست ملزمة لما هما ألح عليها طرفا الاتفاق، ولكن ذلك في الشكل، فسادا نقبل الاتفاق، وبرفض السوق الشرق اوسطية.

اعود الى الصلحة الوطنية، قال مهورات صادري الشعب لم تستطع ان تخفي ان هذه السوق مطلوب منها، او مفترض فيها، تحقيق مصلحة اسرائيل، وبما لنبحث تحقق مصلحة مشتركة، على قدم المساواة، او حتى بعض المساواة او شبيه للمساواة فان تنفيذ الاول هو اسرائيل هكذا لك من بون اي تريد لك صدق الشعب

لكن ما لنا وما لهم فلنستخدم مقاييسنا نحن لنحدد ما اذا كان شرط الاتان ههنا في حالنا ما ضمت نحن ازاء افراغ يسوق مفتوحة من كل البلدان العربية (ههنا كانت حدود الخريطة الشرق اوسطية) وبين اسرائيل تبادل استعماري وتجاري واقتصادي وثقافي، وربما حضاري فليس المستند

قد تختل امكانات التعلق السلمي من والى السوق الاسرائيلية المحدودة المساحة والعدد، كم مستشعوب مستبورا وكم سيكتون مامكانها ان تصدر وفق الاملاء، الهونغ كوفية، او «القانونية، والى ابن سينجه التيزان التجاري بالرجحان» نحن ازاء افراغ يسوق مفتوحة، يجري فيها التنافس اساسا في السلع المصرية والبيع الاسرائيلية، على الامتداد العربي كله، والفرار واضع (التكولوجيا، القدرة على استيعابها، التطوير الذاتي، الآلات، المهارات، الاستنزاف الناتج من كم الضرائب والائزومات والفساد، الضغوط المرتفعة عليا من البيت

الدولي ومنشوق النقد ونادي مارييس وكل الدائنين، وفي المقابل بالتحليل والمبالاة التي تستعجب بها الدولة المالسة (اسرائيل)،

ويحاول بعض صادري الشعب تسهيل الامر مؤكدا ان «بضائع اسرائيل ليست للشعب من السلع الانطلاق او الفرنسية، صحيح ولكن من قال اننا نفضل حتى بالمناصفة الاسرائيلية لعملة الشعب المصرية، والمضغوط عليها من مصادر ضمت متعددة داخلية (فرائد، فساد، عزج في التمويل...) وخارجية (الكراه على القول بمعاملة غير عادلة، كراه على اجراءات مصرفية شارة عملية الماء الصاعى مثل رفع سعر العائنة وتخصيص السوق الانتمائية من اجل صناعه كساد مفضل) (أناهي، عى الفارق فانطق السلمي الاسرائيلي سيكتون اسهل والفرج والرخيص، والاولى بالرعاية سيغفر له حماية مفضلة واجتذاب بعض رؤوس الاسواق العربية، وربما المصرية شوارع مشتركة، سينمخها امكانات فائنة

العملية الاستثمارية الواضحة نمو نتاجه من تمويل ستكون اسهل على السلطة الاسرائيلية التي تتمتع بعلاقات مصرفية وتمويلية افضل، وبخبرات ارقى، وبمكتبات تمويلية اسرع واوسع التكوينات الاقتصادية المتعددة الجنسية التي تطمح الى التمكن في المنطقة سحذ المعمر في اسرائيل (الغرب حضارة والاكثر حضائنا والاكثر استقراا والتي لا نهدها لتكتسب للمبذورات اقل ولا لسمعات الطرف الخاسم والاكثر كسافة والاعمق علاقة و...

وحتى على المستويات المختلفة، كالمساحة، ستكون اسرائيل الهائلة والمفرجة، والاكثر تحورا، والمستقرة







والخالية من تهديدات اقتباسهم،  
الآن جدياً حتى للصياح العرب الذين  
لا يأتون إلى مصر من أجل الإفراجات  
ولمّا من أجل شارع الهرم، والذين  
سيجئون هناك كل ما يريدون وسفر  
أرخص من أوروبا، وهي أيسر  
الأرض، وهناك أيضاً يسقط حاجز  
الحشة، ولا كان للفلسطينيين  
سيهيمون في ذلك كله، فاصحن إلى  
نموذج رونغ كونغ أو سنغافورة  
وخائفين من نموذج الصومال، فهذا  
قبحهم، ولكن دعهم يفعلون ما يريدون  
في مصالحهم، ودعوا يفعل ما هو  
في مصالحنا، والقرى بعد ذلك أن  
السوق في الأساس ضد مصر، فهي  
المؤهلة لأن تصير سلمها إلى السوق  
العربية فإذا بها والأسواق تطلق في  
وجهها بل والغزو يأتيها إلى عقر  
دارها، وهي المؤهلة أن تلعب الدور  
القيادي في المنطقة فما هو ريان جديد  
يأتي ليستطيع دورها بل ليجمعها  
ويقتادها إلى حيث يريد

لنتذكر لفترة ما بعد الحرب  
العالمية الثانية حين أتى السيد  
الأميركي الجديد، والعماد ششار، لا  
الاحتلال عسكرياً، ولكن سيطرة  
اقتصادية، وثقافية، وحضارية، ونظر  
إذاً ما سعي بالاستعمار الجديد  
والآن تأتي اليد الصهيونية مغلقة، لا  
ميسر لاستمرار الاحتلال على كل  
المساحة، بعض المساحة بقدمه مقابل  
السيطرة الاقتصادية، أنها  
الصهيونية الجديدة

أبام زمان كنا أكثر نكارة، إذ لم  
نقل نحن ضد التلصص من الاحتلال  
الأميركي ولم نشغل الاستعمار  
الجديد كما يحاول أن يفعل صناديق  
الخطيب، ولكن رفعت شعار، ويسقط  
الاستعمار التلصص - أميركي، ويسقط  
الاستعمار والاستعمار الجديد.

سأين نكاشاً سؤال أوجهه  
لطرفين معاً، وفعل أن أختتم، أتوجه  
بدعوة حارة إلى البعض القليل من  
اليسار الذي يرفض السلام والتسوية  
السلطوية، إلى أن يستعيد ثقافتهم  
اليسار المصري ومعطيات التوافق من  
دون التلصص مفتعل، فسيجد نفسه  
حينها مع الناس، أي مع التسوية  
السلطوية الشاملة والعادلة، ومع ما تم  
الاتفاق عليه كخطوة أولى نحو ما  
نطمح إليه، وأتوجه بدعوة حارة إلى  
الإزاء في الطرف الآخر محذراً من أن  
نلعب لعبة الخصم، فالسلام لا يعني  
أبداً أن نقبل مسا مؤثماً أو يؤدي

مصالحة ووطنية  
أما نحن فسنرفض المفاضلة بين  
الموقفين، كما سنرفض المفاضلة بين  
وسائل نصب الفخاخ للتسلط بل  
سنسعى معاً في سعي نحو السلام  
ونقلت من الفخاخ جميعاً

• كاتب مصري









المصدر: العالم اليوم

٢٠ أكتوبر ١٩٩٢

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاتصال في اللازم

المجلة

الأسبوعية

تقرير البنك الدولي عن

تنمية الأراضي المحتلة

يجب أن تكون للفلسطينيين كلمة مسموعة  
في تصميم وإدارة وتنفيذ المشروعات









٧- الدراسات الرامية إلى المساعدة في تطوير سياسات الإسكان وكذلك استحداث المؤسسات التي ستضطلع بالنشاط في هذا القطاع.  
٨- وضع خطة عمل لحماية البيئة مع التعريف بالوسائل والطاقت الكافية لتنفيذ تلك الخطة.  
٩- إجراء دراسات المسح الاقتصادية الاجتماعية فضلاً عن الإعداد لإجراء تعداد عام للسكان.  
١٠- تقوية وتعزيز قاعدة المعلومات الزراعية.

#### الخطوات القادمة

ونحن نقرب في السطور القادمة من نهاية هذا التقرير نود التأكيد على نقطة مهمة هي أن إعداد جدول المشروعات التي تحظى بالأولوية في التنفيذ بمجرد تحقيق طفرة من التقدم في المباحثات السياسية يتطلب أن يتم إعداد الدراسات التمهيدية والبدء في تطوير الأنشطة المؤسساتية دوئماً تساهم. وإذا افترضنا، كما هو مأمول، أنه أمكن التوصل إلى اتفاق واسع بين الأطراف المعنية بشأن التعليلات الواردة في هذا التقرير والنتائج التي تم التوصل إليها، فإن الخطوة القادمة ينبغي أن تكون من جانب الجهات المانحة

المشروعات والبرامج المشمولة بالدراسة جازمة للتقييم من قبل الجهات والمنظمات المانحة للمساعدات الفنية. أما ما ينبغي من المساعدات فيتمتع استخدامه في مجال تنمية الأنشطة المؤسساتية بما في ذلك

المجالات التالية:  
١- الدراسات وبرامج التدريب الرامية لتقوية المجالات والإدارة العامة في الأراضي المحتلة.

٢- الدراسات الخاصة بالتجارة والسياسات النقدية والمالية التي يتمتع اتباعها في الأجل المتوسط.

٣- الدراسات الرامية لرسم الهيكل المؤسساتي المستقبلي وخاصة في مرافق البنية الأساسية الخدمية مثل الكهرباء والمياه.

٤- برامج التدريب للعاملين الفلسطينيين في قطاعات الكهرباء والمياه والطرق السريعة والصرف الصحي.

٥- دراسات إعادة النظر في البيئة القانونية والتنظيمية التي تؤثر على أنشطة القطاع الخاص في الأراضي المحتلة.

٦- الدراسات الهادفة لتحديث وتقوية قطاع التمويل وما يرتبط به من مؤسسات كالبنوك ومؤسسات التمويل التجاري والوكالات.

إذا كان الهدف هو ضمان أن تحقق المساعدات الفنية النادرة أقصى مساهمة ممكنة في تحسين ظروف المعيشة في المنطقة، فإنه من الضروري أن تتأخر دراسات جدوى تفصيلية لكل مشروع بالإضافة إلى الحاجة لتوفير المساعدات الفنية والتدريب لاحتضان التنمية المؤسساتية وتعزيز الاستفادة من الطاقات.

إن تكاليف الدراسات التمهيدية وكذلك تكلفة المساعدات الفنية والتدريب خلال الأجل القصير تقدر بنحو ٣٥ مليون دولار. وهناك حاجة لما قيمته ٥٠ مليون دولار أخرى من المساعدات الفنية خلال الأجل المتوسط.. والذي أسلفنا أنه يمثل المرحلة الثانية من الخطة الإنمائية.. والواقع أن هذه المرحلة بالتصديق من المرجح أنها ستستلزم من الناحية الاستثمارية بأنها تواصل أو استمرار للعمليات الاستثمارية التي بدأت في الأجل القصير.

#### دراسات تفصيلية

وينبغي تخصيص ما يزيد قليلاً على نصف المساعدات الفنية لعمليات إعداد المشروعات وإجراء دراسات الجدوى، وهي الدراسات التي ينبغي أن تكون تفصيلية بالدرجة التي تضمن أن تكون









المصدر : **إلهام الموم**

٢٠ أكتوبر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

للمساعدات كي تبدأ في تخصيص أرضية  
في حدود ٢٥ مليون دولار حتى يتسنى  
للإدارة الوطنية المرتقبة في الأراضي  
المحتلة أن تشرع في تنفيذ برامج الأجل  
القصير.

ونظرا للضخامة النسبية في البرامج  
المقترحة لتنفيذها في الأراضي وكذلك  
تواضع الخبرات في إدارة مثل هذا الحجم  
من البرامج، فإنه من الضروري توجيه  
أكبر قدر من الاهتمام للترتيبات التنفيذية  
للمشروعات بما في ذلك الإعداد الجيد  
والتنفيذ الدقيق والمتابعة والصيانة.

وحتى يمكن للأراضي المحتلة أن  
تكون متمتعة بأكبر قدر من الجاذبية  
الاستثمارية والجذوى الاقتصادية فإن  
ذلك يتطلب أن تكون للفلسطينيين كلمة  
مسموعة في مراحل تصميم المشروعات  
 وإدارة تنفيذها، كما أن من المهم وينفس  
الفرد أن يتوافر قدر من الدعم من جانب  
الإدارة المدنية الإسرائيلية خلال الأجل  
القصير على الأقل، ولا نعتقد أن هذا يمكن  
أن يتحقق دونما اتفاق الجانبين على  
التعاون في هذا الصدد.

ترجمة الحلقات:

محمد إبراهيم الحبشي  
القسم الخارجي









## التاريخ :

**للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

## التكتل.. وهلال الشرق الأوسط؟!

القائمة إلى أخى خلدن وشتر أخى البشر.  
وكأن نورهوا رباح المير الواعى وسلطونه وسجانه فتمتددر وتغيرهوى  
معتقو النعالم حلقا منى إلى الإنسان واليهام والنعالم مع البشر مذهب  
معتقو النعالم مع القطيع. لراكى بشره أدلى أن توهو صفة للآلهة والحق  
والعصر القديم. وتحمدهم هذه المطرقة على والتألف الماطلة له يتركز على  
التاريخ القديم واليهام لجمه العارح والتألف الماطلة له يتركز على  
السيرة على طريق اقتناعه وجمه صماعة ألوهة وألها صماعة رائحة  
أدلى على أن الماسى فى حلقه باقى وهوى واليهام لجمه العارح والتألف  
ولا يشعل اعتداده على أن رهبة العباس الحاد مذهب فرعية النضر وتنعيم  
أدلى على أن رهبة العباس الحاد مذهب فرعية النضر وتنعيم

[illegible][illegible]









في ظل هذا الفهم لا يمكن أن تتصور تحولات جذرية ومجانية في أوضاع  
التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري تتمثل معها في صور الماضي  
وتستطع معها كل احلام الحامشي والمستقبل ويتوارى في مواجهتها كل  
الطموحات والامال وتنبس في طريقها كل الشغارات والاضرابات مهما  
قال البعض انها لم تتحقق وانها لم تتجلى وانها لم تتحول إلى حقيقة  
حياتية ونظامية ومؤسسية حقيقة تفرض نفسها في المعاملات  
والتعاملات فاضن نفسها اليقظة والقدرة على الصمود والمواجهة  
في هذا الإطار فإن مفاهيم الشرق اوسطية والامة تشكل الاقتصادي واسع  
وعريض يجب الاعتراف القائمة والتفكيرية في التجميع والتكامل العربي  
وتتجاوز حالة الاحاديث والمفاهيم والمؤسسات القائمة لثارة العمل  
الاقتصادي العربي المشترك تصبح مفاهيم شامل وعامل ودائم لم تتحقق حتى الآن وهي  
المرتبطة بالوصول إلى سلام شامل وعامل ودائم لم تتحقق حتى الآن وهي  
المرتبطة التي يمكن إذا حلت أن تتحدث معها ويصدق عن التكامل والتجميع  
بدرجاته الأولية القائمة على التعاون والتسويق وعلى التعامل التجاري  
والاستثماري وغرضها من الصمود والتشعوب... لم يعد ذلك ومع الزمن ومع صدى  
للمعاملات بين الأمم والدول والتشعوب... لم يعد ذلك ومع الزمن ومع صدى  
النوايا ومع نتائج إيجابية ومشجعة في المراحل الأولى والأولية يمكن أن  
تنتج عن خطوات ثاقبة وفكرات إلى الأمام أو إلى الخلف  
وما يملح على سياسة الاقتصاد حاليا يتجلى الكثير منه في نطاق  
التعاريف العقلية والسياسيات الاقتصادية التي يجب ألا تدعو للاستعجال  
ولكنها يجب أن تدفعنا إلى الحركة العاجلة والعلمية لتجديد تصور واضح  
ومتكامل من منظور عربي شامل يؤسس دأر قاعدة المنهج ومطلعه الذي لا  
يدول عنه برئته مرفوعة المنزوع العربي وشيانه الاقتصادي الموحد وكذلك  
كثاباته الاقتصادية كل على حدة لأن قوة القتل من قوة الاتحاد وقوة الاتحاد  
من قوة الكل  
وتبقى نقطة هامة ترتبط بالتعريفات والتعابير التي يصنعها المخططات  
والهيئات للدول وكذلك الدول الكبرى الفاعلة في تخليق المخطط العالمي  
الجديد وحتمية مراجعة الجديد في هذه التعريفات لفهم دلالاتها السياسية  
والاقتصادية ومنها ما يصمة التفكير السوي الأخير للعالم الدولي حيث  
تضمن تعريفا جديدا لما يسمى خلال الشرق الأوسط بصم شعر ما مضى  
الجمهوريات الإسلامية التي استقلت بعد انهيار الامبراطورية السوفيتية  
وعبرها من الدول ومدى ارتباط هذا المفهوم بالتحركات والتوجهات  
المستقبلية في النطاق الاقليمي واسطوي و يرتبط بالتوصل إلى نتائج  
تتجاوز الاحاديث القائمة عن الشقوق اوسطية ويرتبط بالتوصل إلى نتائج  
صحيحة بالاستعداد الكامل عن فلاسفة التفكير وكل ما يحمله فخرهم من  
ركوع وسجود للامر الواقع واليقين بحتمية فلسفة التفكير، مع الإيمان  
الكامل بالقدرة على تعجيل التفكير من معطيات الامر الواقع الراش إلى  
الاقبال والاحسن باستغلال مناع السلام وقوته الدافعة والمحررة  
وسيناريو الصومال مازال قريبا من الانهار وسيناريو المريز في لبنان  
ليس بعيدا كثيرا عن الانهار؟







## عرفات .. واسرائيل والسوق الشرق - أوسطية

**بقتم : سلامة أبو زيد**

لفت نظري تصريح منسوب الى الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات يطالب فيه بسوق مشتركة في الشرق الأوسط تضم اسرائيل .

وقد جاء هذا التصريح المنشور بجريدة الاخبار امس الاول على لسان ادوارد جيرجيان مساعد وزير الخارجية الامريكى . واضاف ان هذا الراى ايضا يتفق مع راي خبراء الاقتصاد الامريكيين الذين يقترحون انشاء منطقة تجارة حرة بين اسرائيل والاردن والضفة الغربية وغزة

ورأينا ان هذا التصريح من جانب عرفات - إن صح ذلك - سابق لأوانه . ولا يستند الى اسباب ومبررات تستدعى طرحه في التوقيت الحال والسبب واضح وبسيط وهو ان اسرائيل لم تبدأ حتى الآن تنفيذ خطوات الحكم الذاتي للفلسطينيين ولم تقدم على أية خطوة ايجابية وفعالة لتنفيذ اتفاق غزة - اريحا . رغم كل الحملة الدعائية حوله . وأنه يعتبر خطوة أولى . تليها خطوات على طريق الحل الشامل والعدل للقضية الفلسطينية . والقرار السلام في منطقة الشرق الأوسط .

ورغم كل مايقال . فما زالت الأرض العربية محتلة . ولم يتم التوصل إلى حل بشأن الاتفاقيات الثنائية في مختلف المسارات لتحرير الأرض العربية من الاحتلال الإسرائيلي .

**[ البقية ص ٤ ]**









## عرفات واسرائيل .. والسوق الشرق اوسطية [ بقية المنشور هنا ]

السوق منذ البداية .  
وعرفات كزعيم فلسطيني ورئيس للدولة الفلسطينية مطالب فقط بالدفاع عن الحقوق الفلسطينية والعربية فعا .

ولندرك جميعا ان اسرائيل بمراوغاتها ، ومناوراتها تريد تصدير المشكلات الى الفلسطينيين ، في محاولة لاثارة الصراع بين فصائل المقاومة الفلسطينية . وتفتيت الجبهة الفلسطينية .

ويكفي دليلا على ذلك مايجد من حوادث اغتيال للقادات الفلسطينية كان اخرها اغتيال اسعد صفطاوي الشخصية الثانية في حركة فتح الفلسطينية بقطاع غزة المحتل وهو أحد المقربين من الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات نفسه

وهذا الحادث هو ثالث حادث اغتيال في القطاع منذ توقيع الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي .

وإذا كان هذا هو رهان اسرائيل في التوقيت الحالي فمن غير المعقول ان يساعدوا عرفات على ذلك بهذا التصريح الغريب والمفاجئ .

**سلامة أبو زيد**

شعوب المنطقة في العيش معا ، وهو السلام الذي نريده وتتشده شعوب امتنا العربية ، وتعمل من اجله مصر بقيادة مبارك ، باحترام كامل لمسيرة النضال العربي من اجل حل القضية الفلسطينية .

واذا كان السلام الاسرائيلي مفروضا على اسرائيل في اطار النظام العلى الجديد ، والمتغيرات في الساحة الدولية .

فان السلام الذي يريده العرب تابع من حقوقهم المشروعة ، ومن مطالبهم في الحرية والعدل والسلام والرخاء .

إن اسرائيل بمطامعها ، واساليبها الملتوية والمكشوفة ، لاتريد رد الحقوق لاصحابها ، طوعية واختيارا ولاتريد التعامل مع الدول العربية كدولة من دول المنطقة متساوية الحقوق والواجبات .

بل إن مطلبها في المقام الأول هو الهيمنة أو السيطرة على مقدرات الأمة العربية من خلال السوق الشرق - اوسطية .

وفي رأينا ان عرفات ليس مطالبا بإغراء اسرائيل بالسوق الشرق - اوسطية فالحقيقة ان عينها على هذه

ومشكلة القدس مازالت معلقة ، ولم تحسم بعد قضية عودة اللاجئين الفلسطينيين . واسرائيل مازالت تفرض القيود على الفلسطينيين بالأرض المحتلة ، والسجون الاسرائيلية تضم بين جدرانها العديد من رجال المقاومة الفلسطينية وابناء الشعب الفلسطيني .

صحيح ، اننا نتوقع مناقشة موضوعية لكل هذه المشكلات ، خلال المباحثات التي يقوم بها الرئيس حسنى مبارك حاليا خلال زيارته للولايات المتحدة ولقائه مع الرئيس الامريكى بيل كلينتون .

ولكن .. صحيح ايضا ان حل كل هذه المشكلات المطروحة في جدول المباحثات هو الاجدر بالاهتمام وأن عرفات ليس مطالبا بأن يضع العربية قبا الحصان !

فالحقيقة انه بدون الحل الشامل والعادل للقضية الفلسطينية ، فلا سلام في المنطقة ولا سوق مشتركة بالشرق الاوسط ، ولا يحزنون !

اننا لاتريد سلاما على الطريقة الامريكية ، ولا سلاما يلبي مطامع اسرائيل وطموحاتها ، بل نريد سلاما قائما على العدل ، وحق









## دراسة هامة تطالب : إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية قبل السوق الشرق أوسطية

كتب عبد الناصر محمد :

حول شكل النظام الاقتصادي والتقارب العربي الإسرائيلي طرحت دراسة أعدتها مركز دراسات الشرق الأوسط التابع لجامعة عين شمس عدة سيناريوهات .

أولا ظهور نظام شرق أوسطي له استقلاله النسبي أساسه وتبادل المصالح بين مكوناته . يتميز بحرية التجارة وفق نمط المجمع الأوروبي والسوق الأوروبية المشتركة .

ثانيا : ظهور نظام شرق أوسطي لإسرائيل تهيمن عليه إسرائيل بحيث لا يتطرق على تبادل المصالح بل على استئثار إسرائيل بالجزء الأكبر من أرباحها وتحملها بالوزء الأقل من ثمناته

في مثل هذا السيناريو تبدو المكثبات الأخرى في هذا النظام تابعة بشكل مباشر كالتسليحين مثلا أو بشكل غير مباشر ( بفعل قوى السوق في ظل الهيمنة ) للمكون الإسرائيلي الذي يطغى بمكانة دولية خاصة .

السيناريو الثالث : وجود النظام الشرق أوسطي في تسمية مباشرة للأمر العالمة الوحيدة وهي أمريكا بحيث تتولى هي من بعد إدارة هذا النظام من منظورها الخاص .

السيناريو الأخير : وهو في نظر الدراسة يبدو غير واقعي رغم توافر الاكثانات والقدرات لتصفقه فالولايات المتحدة وباستثناء حرب الخليج قد لا يكون من مصلحتها القيام بهذا

الدور إذ قد يرفض عليها اعباء هي في نفس عنها . كما أنها تجد نفسها متورطة في كل صغيرة وكبيرة في سمر هذا النظام الاقليمي المره بالاثراء .

أما عن الآثار المتوقعة حدوثها على مصر .

يضيف الدكتور رضا مدير المركز أن مصر مصلحة اكثريه في السلام . ومصلحة اكثريه في السوق الشرق أوسطية على أساس عامل ولكنه ليست فيه هبة لخرف على حساب الآخرين لذا يفتن علينا الدعية الى ان

يتطرى برنامج النظام الشرق أوسطي الجديد على مراحل زمنية تتناظر مع مراحل بناء الحكم الذاتي للتسليحين وتحقيق تقدم لصالح

الامن والمحقق العربي على الجبهات الأخرى ولا يدخل هذا البرنامج حين الكلام لإرقام الدولة الفلسطينية وتزبيات اقتصار راسن مكافئة لجميع الاطراف .

كما يطالب د . رضا بصحوة الاسرار ومصلحات اعداء الهيمنة المؤسساتا الاقتصادية العامة والخاصة لكي تكون جاهرة للتعامل من مؤلف غير شعوب في السوق الجديد .







# بين السوق المصرية ورق أوسطية



حرية التعبير ليست مطلقة، وكانت قد عجزت أن تلحق هذه المسألة من القلائد  
ما قبل السابق، ولكني أريد أن أذكر أن بعضنا في القارئ مثل مرشدني  
التي جرت من الأيدي لهم عام ١٩٩٠، وكانت ذات طابعي بالقرن  
التي انطقت الإسلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، قد تلحق بعض فرصه  
للإعلاء للصحافة، بل ووجدت أن الإسلام قد تمكن من الخروج من وطأة  
الصحفيات العالم الثالث، وقد أصدت بعض إحصاءات متنازلة، فلم أجد موضوع يجد  
عن السؤالي، وكيف يتساقط هذا

د. محمود وهبة  
رئيس جمعية رجال  
الإعلام بامري









٢٤ ٢٠١٢ ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وترتيب الإكونوميست مماثل، إن لم يطابق. لغيره من المصادر، واستخدمت هذه المصادر حجم الناتج المحلي الإجمالي مع عدة مؤشرات اقتصادية أخرى، مثلًا فإن الولايات المتحدة في المرتبة الأولى بحجم ناتجها المحلي الإجمالي هو ٥٤٦٦ مليار دولار مقابل ٥١ مليار دولار لإسرائيل، وأرجو أن يلاحظ القارئ الفرق للطاق الحجم بالإضافة إلى الترتيب. وكان ترتيب إسرائيل من حيث معدل النمو الاقتصادي في الحقبة ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠ هو ٢٩ بين دول العالم وكانت كينيا الجنوبية في المرتبة الأولى بمعدل ١٠٠٪ سنوياً مقابل ٢٠٪ لإسرائيل. ويحتل إسرائيل المرتبة ٧٨ من حيث معدل النمو السنوي بين دول العالم وكانت سويسرا في المرتبة الأولى بحمل ٢٢٦٠ دولار للفرد سنوياً مقابل ١٠٩٠ للفرد الإسرائيلي. وهذه المؤشرات تعني أن الاقتصاد الإسرائيلي لا يبرز إلى مسجلة اقتصاديات العالم ومقارنته باقتصاديات دول الشرق الأوسط. أو البلدان العربية. فسنجد أن الاقتصاد

ومن هنا كان هذا المقال، وسأحاول أن أعرض الخطوط العامة لاستراتيجية مصرية للتعاون الإقليمي للاستفادة من السلام المعامل الشامل بين العرب وإسرائيل. وسننقل الآن في أرض وعرة، أرض المستقبل، وهي مزيج من الحقيقة والحيال في رقة طويلة من الزمان وأبدأ بأحدى الحقائق، وهي أن العرب يعيشون تحت وقع التخوف من الاقتصاد الإسرائيلي، ويتسمرون في ذلك للزئيد والمعارض للتحالف الاقتصادي مع إسرائيل. فالمعارض يتخوف من أن إسرائيل ستتحكم في الاقتصادات العربية بموارثها أو قوة اقتصادها. أما الزئيد فيتخوف من الهزيمة والقوة الاقتصادية الإسرائيلية التي لا بد من الاعتراف بها ثم التعاون معها وإلا فانه الطعان

والحقيقة غير ذلك، فقد تكون إسرائيل متوقفة على العالم العربي عسكرياً، وإن كان من حثا أن نتذكر أن مصر كسبت للمملكة العسكرية من إسرائيل عام ١٩٧٣، إلا أن هذا الشقوق العسكري لا يقد ويضعل المعال الاقتصادي، وهي المعارك العسكرية تتطلب النصر مهمة مطلقة، أما النصر في المجال الاقتصادي فينتظف فقط، مهمة نسبية. واعتقد أن السلام سيحقق للعرب، ومصر بالذات، الهزيمة النفسية في مواجهة المنافسة الإسرائيلية، وإن تلك تلك استراتيجية واضحة وذكية، وحتى لا يساء فهمي، فلا أقول أن الاقتصاد الإسرائيلي ضعيف أو سينهار، كأداة الإعلام العربي الذي يبرز فقط نقاط الضعف ويغفل عوامل القوة رغم وجودها. ولكن ما أقوله هو أن السلام مع استراتيجية تعاون عربية سيضعف للعرب وأمسر الشقوق الاقتصادي على إسرائيل وإن التخوف من الاقتصاد الإسرائيلي لا يبرز له وإمل بعض المؤشرات الاقتصادية تعطي بعض المداينة للامراض السابق، فعامة ينكر المراءون العسكريون أن إسرائيل تعد من كبار قوى العالم العسكرية الضخمة وتسمى إسرائيل أنها ثالث قوة عسكرية في العالم، ولكن تلك كما يكون. إلا أنه من الناحية الاقتصادية فإن قسم المعلومات بالإكونوميست التيليزونة يضع حجم الاقتصاد الإسرائيلي في المرتبة ٣٧ بين دول العالم عام ١٩٩٠.









شركات العالم وهي جنرال موتورز الأمريكية بلغ حجم مبيعاتها ١٢٥ مليار دولار في نفس العام.

ومن حق القارئ للتخصص ان يعترض، لن قوة الاقتصاد لا تقاس فقط بالكم بل بالكيف أيضا ومن تلك هيكل الاقتصاد، وجويته واتجاهاته المستقبلية ولكن هذه المعيار أيضا ليس لصالح إسرائيل في المستقبل وفي ظل السلام، لأن السلام أكثر خطورة على الاقتصاد الإسرائيلي من الحرب فالإقتصاد الإسرائيلي وأيد الحروب وما سهرها وانعكس صحيح بالنسبة إلى العالم العربي وسواجه مستقبل الاقتصاد الإسرائيلي في ظل السلام عدة عقبات ستؤدي إلى إضعافه، وبالملة ناك

١. انخفاض نسبة الاقتصاد الإسرائيلي على الاعتماد على العالم، كما نكروا في مقال سابق، وخاصة أمريكا وأوروبا، ومن تلك العملة «الخاصة» التي تستعمل بها إسرائيل والمعونات والمنح والتعويضات فمثلا بلغت للفترة الأمريكية لإسرائيل بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٠ ما يزيد على ٧٧ مليار دولار ولقد استعملت إسرائيل تهديد الحرب، حقا أو ظاهرا.

للعامل على هذه العملة الخاصة، فمثلا في حرب الخليج أودع اصحاب إسرائيل في الخارج باليورو الإسرائيلية ما يزيد على ٩٠ مليار دولار، وازداد هذا المبلغ كلما ازداد خطر الحرب على إسرائيل بعكس المتسوق من حروب رأس المال في حالة الخطر

٢. تقدم الصناعة الإسرائيلية على صناعات الأسلحة والبحرية وتقدم إحدى الإحصائيات بان أكثر من ٤٠٪ من القوى العاملة الإسرائيلية تعمل في مجال الصناعات الحربية وأول حل للسلام بالنظره فإن هذه الصناعات ستستكمل بما يصعب ذلك من آثار عكسية على الاقتصاد الإسرائيلي خاصة قطاع التكنولوجيا العليا الذي تعول عليه إسرائيل أملا كبيرا
٣. إن إسرائيل تتقدم اقتصاديا إسرائيلية يعتمد على تشجيع الصادرات بدلا من إحلال الفراروات وانكفأ فهي بلزمة

الإسرائيلي لا يحل المشكلة في الإقليم أيضا، ومما ناكنا نستخدم أرقام عام ١٩٩٠، وإن جاز أن تنبه القارئ إلى أن اختلاف المصادر وطريقة الحسابية واسمها العملة أو معدلات التضخم، فضلا عن مدى دقة أو عدم دقة الجهات الحكومية في إحصائياتها، ويحسن أن نأخذ هذه الأرقام كمؤشر فقط وترتيب النتائج المحلي الإجمالي لبلاد الشرق الأوسط كالآتي

١. إيران ١٢٩ مليار دولار - السعودية ٩٢ مليار دولار ٢. تركيا ٩٢ مليار دولار ٣. العراق ٥٥ مليار دولار ٤. الجزائر ٥٢ مليار دولار ٥. إسرائيل ٥١ مليار دولار ٦. السودان ٣٩ مليار دولار ٧. الإمارات العربية ٢٢ مليار دولار ٨. مصر ٣٦ مليار دولار ٩. ليبيا ٢٩ مليار دولار ١٠. الكويت ٢٤ مليار دولار ١١. المغرب ٢٤ مليار دولار ١٢. سوريا ١٢ مليار دولار ١٣. تونس ١٢ مليار دولار ١٤. اليمن ٩ مليارات دولار ١٥. قطر ٧ مليارات دولار ١٦. الأردن ٤ مليارات دولار ١٧. غزة والضفة الغربية ٢٩ مليار دولار ١٨. لبنان ٢ مليار دولار

(يلاحظ أن هذه الأرقام قبل حرب الخليج وفي غضون الحرب الأهلية بلسان) وعادة يزيد مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول الجامعة العربية على أربعة أضعاف الناتج المحلي الإسرائيلي، خلفه كابل أكثر من ٤٢٠ مليار دولار عام ١٩٩٠ أيضا أما من حيث نقل للفرد السنوي فإنه في الإمارات العربية وصل إلى ١٩٨٥٠ دولارا للفرد، وقطر ١٨٠٠٠ دولار للفرد، والكويت ١١٢٤٠ دولار للفرد، وكلها تستقيم إسرائيل، أما معدل النمو الاقتصادي في السعودية ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠ فكان ٨/٨٠ صمان، ٥/٥، بتركيا، ١٠/٧، بمصر، ٧/٤، بالمغرب، ٣/٢، بتونس، وكلها معدلات أعلى من إسرائيل، وحتى الناتج الصناعي المحلي الإجمالي فكان ٣٦ مليار دولار والسعودية ٢٥ مليار دولار وتركيا، وكلتاهما تسبق إسرائيل التي تساوت مع إيران ببلغ ٢٢ مليار دولار (بلغ المبلغ في أمريكا ١٤٩٦ مليار دولار)، وحتى بالنسبة إلى مبيعات الشركات العالمية فإن هناك أكثر من ٢٠ شركة تزيد مبيعاتها على الدخل القومي الإسرائيلي، ويكرى









البحث عن أسواق لصادراتها، ويتحصر على اختراق السوق العربية لكي تنجح هذه الاستراتيجية. ولكن من أهم مصادرات إسرائيل هي الأسلحة والنفط، وهذه نوعان مباحين عالمياً لحماية الاقتصاد. الطلب، فرغم اعتراضات الولايات المتحدة - هذا الشهر، قامت إسرائيل بمع معدات عسكرية أمريكية الصنع أو مفعلة الصنع في إسرائيل إلى الصين، وبشروط المبادلات من الولايات، وبالمقابل فإن الاحتكاك العالي هي التي ستلحق بنصيب الأسد من هذه التجارة على حساب دول مثل إسرائيل.

٤. في ظل السلام ستصبح إسرائيل مثل بقية دول المنطقة وتعتمد على التعاون الإقليمي ومواردها الذاتية. ويعود ذلك إلى الغاريد الطبيعية الإسرائيلية محدودة، فربما أرضها لا تزيد على ١ إلى ٤٨ من حجم الأرض المصرية، ويحجم سوقها محدود، بخلاف عدد سكانها، والمياه فيها نادرة والأطوار شديدة لدرجة البطورة، ومصادر طاقتها شبه معدومة، وبالمقابل البرية مغلقة، وبالمقابل البحيرة مستخدمة. المورد الطبيعي الإسرائيلي محدود، في التكنولوجيا التي توجب منافسة دولاً حادة خاصة أنه في حالة الحرب الذي اعتمدت إسرائيل على أمريكا وأوروبا الاقتصادية. وفي حالة السلام ستعتمد على مهاراة أهلها المعرفة والتعاون الإقليمي مع جيرانها. ومن هنا يمكن تصور أن مستقبلها وإن يتشمر اقتصادها كما اقترعنا في المقدمة

وكيف يكون ذلك؟  
لنكرنا في المثال السابق عدة برامج ومشروعات لامكانية التعاون الإقليمي، وتكررت الصحف العربية والعالمية عدة مشروعات أخرى عديدة. ورغم أن التقييم النهائي لهذه المشروعات هو بالصعوبة تقويم في من حيث درجة الفائدة لمصر من عدمه، إلا أنني أستمع الفارئ إلى آخره من هذا الخيال في التفكير. وأرجو أن أنكر من التفكير عن الفارئ بصوت عال - كما يقول الأمريكيان - وأبحث معه عن استراتيجية مصرية للتعاون الإقليمي

مفهوم الاستراتيجية هنا يعني تحديد الهدف ثم وضع القواعد الفكرية التي تحكم اختيار الدلائل لتحقيق هذا الهدف، والاستراتيجية بذلك تسبق السياسة أو البرنامج، فإن ذلك يشعل غزوات تنفيذية مبرمجة ترتبط بتوقيت زمني محدد وما يتلقى بمصر الآن هو البحث عن استراتيجية للتعاون الإقليمي قبل الحكم على المشروعات والبرامج. وأرجو أن يكون واضحا أننا لسنا بصدد البحث عن استراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية في

مصر، فهذا موضوع آخر أكثر عمومية جسور بدراسة خاصة. فالصراع الاستراتيجي للصورة المقترحة للتعاون الإقليمي ستفسحها إلى شطرنج، الأول وهو الهدف والثاني وهو الأدلة الحاضرة.

الشيء الأول الهدف. إن هدف التعاون الاقتصادي هو اقتصادي ومن أوليات علم الاقتصاد - ومعرفة للمتخصص - أن رفاه المشاركين فرداً وجماعة، ولا تتحقق الفرض، ومخيار الرفاه هنا هو - بعد أدنى، أنه إذا استقلت دولة (أ) فلا يكون ذلك على حساب دولة (ب)، وتعود الفائدة إلى ما يسمى بالهزلة التجميعية، - نؤدي إلى تحقيق تلك الفائدة بالنسبة للدولة المقارنة، وبذلك يتحقق التجميع بين الدول على أساس أقل تكلفة للجميع، وإذا يتحقق لرفاه للتعاونين فرداً وجماعة

ويتطلب هذه الأليات لعل الاقتصاد على مصر فمن اللازم أن نجد البزرة لسياسة مصر، وحيث أنها بصدد التعاون الإقليمي خاصة وليس التنمية الاقتصادية عامة، فإن ذلك سيؤدي إلى العمري الاقتصادية لمصر. إذ أنها في عمرة الشعارات السياسية نسبياً للبراري الاقتصادية وخاصة عندما تلقى الأمر بالتعاون أو الوحدة الاقتصادية بين العالم العربي، فرغم الحوادث العديدة لهذا التعاون، والمقصود، إلا أنها قسماً بتأسيس الاقتصاد وليس العكس، وبصحت فسط الحوادث التي أضحت الجغرافيا الاقتصادية في الاعتبار، ولعل قراءة كتاب جمال حمدان عن شخصية مصر، وأوضح عما أقصده أكثر براءة وسهولة.

فماذا نقول لنا جغرافية مصر الاقتصادية؟

كلنا يعرف مزايا مصر الطبيعية. فمصر هبة اللوق، في المكان والزمان. تقع بين ثلاث قارات، في الوسط عرضياً على البحر الأبيض المتوسط وطولها على البحر الأحمر. وريبتها عرسها بطولها بقناة من صنع الإنسان، وشطها النيل، وبكرم مائه من الجنوب إلى الشمال في شكل نصفين، وتحتها في شطرنج المساحة الأرضية والعشرون، في الوسط - إذ تكمل اليوم بين أمريكا واليابان، مصر تنبثق عندما تستعد اليابان للذوم، ولعل أن تستيقظ أمريكا

أما مورارها فهي - حالياً - لا تتناسب مع موقعها، فهي نهر في صحراء، وإذا من رسال وسكان كثيرون عرب، وإن لم يفتز بهم العالم، وبخاصة وسوارها مستغنية، وتراثها من أهم مورارها، ويروفرطيتها متواترة، وبمخاض موسى، في الوسط، شحيح الأمطار

وفي تاريخ مصر عندما تزارين مورارها مع موقعها فيها تنمو عظمة ومحداً ونعما تنحرف مورارها عن موقعها لأنها تنحرف، ولكن - أبداً - لا تنحرف، وسوارها الآن أقل من موقعها، وحتى موقعها سلته الحروب - إسرائيل بالذات - تنحس عشت، ولكن السلام سيعيد له مرة أخرى مدته، فالوقت يريد في التقييم، فلو كان موقع مصر - في وسط، مدينة العالم، مثل موقع إسرائيل في رفائق مسكون، وعندما تستعيد مصر مؤزها فإن استراتيجيتها للتعاون الإقليمي لابد أن تعتمد على إصاف موقعها إلى مورارها، وأكرر للتأكيد، إصاف موقع مصر إلى مورارها، ويترجم أن تكون أساس استراتيجية مصر للتعاون الإقليمي، وقد يقول البعض أن هذا تنطير مغر - وهو كذلك فهو لا يتعامل مع هذا الآن، لكن الجديد يأتي مع التفسير، والقدح أن أروح إلى الأليات، فإن الحال لا يبدو، ورغم الاقتصاد بوجه، والجغرافيا تترش، والقائري بطم، والمستقبل يصنع باليها

الشيء الثاني - لختيار البدائل للتعاون









الاقتصادي والإقليمي. سنناقش ذلك في

عدة نقاط

سأولاً : إن الزيادة في مصر ستأتي من

مورد خارج مواردها المالية. من الثروات

الثلاث ومن الثعالب الإقليمي نفسه ولا

أنتم أن مصر تستفيد كثيراً من موارد

التمويل الإسرائيلي الداخلي معاً، بل

العكس هو الصحيح، وإذا لم يصب بالتدريج

في الثعالب الإسرائيلي داخل البلد، ومع

ذلك فإن الثعالب الإسرائيلي الذي يمكن

أهم أن تضيف موقعه إلى مواردها له

الارادية، وإذا ساعدت أو ساعدت

إسرائيل مثل طية بلاد الإقليم لتحقيق

الهدف المصري، فإن العائد ستم ولكن

وتدور الرقعة واستمررت فيها إلا أن

يمكن للمعيار حتى لا نمرور عن أهدافنا

ونفس الحركة للأخريين

ومصر لم تستغل موقعها . تاريخياً

لقد حصلت مصر إلى نقطة عبور

وحصل اليوم بدلاً من مركز التجارة

العالمية وشركه بها، بل مركزاً تفاعلاً مع

التجارة العالمية في منطقة قناة السويس

وأصبحت . حتى سيناء، وهي جسر

وتربط التجارة العالم التي إليها ولم نأبر

بإعجاب إسرائيل واليهت بها، ولم نشارك

كثيراً أو ملاحين أو شركاء أو مستثمرين

أو مستثمرين أو موردين، ولا حتى

الصناديق والقراردات للصورة فقط بل

صنادير وثروات العالم، مع لنا تعلمنا

أن أيام مصر هي عندما استولت

الأسطول البحري لنا تعلقاً بالمشارة

وحتى الخدمات الثغرية تركت لغيرنا من

رسالة ومصرمة وشبهات وتشتت

وتغيرت والصلاات، إلى الألف عيدة لدول

عبرها أصبحت في المشاركة العالمية

ولم يصب لتسليط معطى سفن العالم تحت

اسمها وطعها، والذين الحرية تحكموها

شرق آسيا، والذين والمصارف الميرة

Off Shors في مصر لعل دول

الكاريبيات بل بطلعتنا المصرون أن

الخدمات المالية والفنية الإقليمية هي

مورد للرقعة لا يتسب

والفرصة الآن المتاحة، حتى ولو بدنا

ببدءاً مغامرة واستثمارات محلية

ويمكن تحقيق الإقليم أن تبه

استثمارات التجارة العالمية خلال العالم

العربي للمصر الشرق في طريق الشام

الفراعنة، والخليج العربي، والهند

الصينيه والمصر العربي عن طريق

مصر. ومن باليمن، وكان الشام هو

لأنها مزة القوم بين المصرون حتى

جاءت إسرائيل وبمصر ما قسروا وعنة

وعمل الشام وحده وعن طريقه يرى

وتغير، وعمل مصر ومصر وحده من أن

طريقه بحري وسليم، وأن فإن السلام

مصريين للمصرون من جديد ويضع

لشام ويمكن الثعالب الإقليمي لتسجل

بالصحر العربي لمركبة التجارة العالمية

وهذه دعوة الثعالب أو الثعالب بين مصر

وعدن باليمن، فمصر على قدم البحر

الأيض لتسجل وعدن على قدم البحر

الأحمر، وكلاماً يمكن أن يكون منطقة

جنباً وارتكاز تحت القارئ أن ينظر إلى

الخريطة، وإذا نعت شام هذا الدور على

من التاريخ، وإذا نعت شام هذا الدور على

لنصروا هذا هو أن يتم كسبر، من

استراتيجية الثعالب الإقليمي وبين مصر

وعدن يصبح هذا الدور كذاك القوس

تسجل العالم . وتغيره، في نفس القرات

على مشاركة للقطعة في تجارة

وأبها : أن موقع مصر للتسجل لا

يختصر في شرقها، بل مصر كلها هي

هذه النوع بطولها وعرضها، ونفسها

وجنوبها، فمصر مصر يربطها بالعرب

العربي وجنوب مصر يربطها برؤى النيل

كما يربطها شرقها بالشام والحبر

الشرقي والبحر القروي للتجارة وهكذا

تقع مصر في مركز الالتقاء للاتصال

بشرق العالم العربي الآسيوي يتصل

بغرب عن طريق مصرية. وتشرق وغرب

أبها مصر هي عندما استولت

العالم العربي يتصل برؤى النيل الأفريقي

من طريق البحر العظيم وهي تستفيد

مصر من هذا الحق الإلهي، فإن الثعالب

الإقليمي مطلوب للاستثمار، البية

الاستثمار لتسجل كل هذه التحركات

والانفصالات والاتصالات على أن يتصل

ذلك مصر بمصر شمالاً وجنوباً وشرقاً

وغرباً ووسطاً

خلصنا : لقد نجحت إسرائيل في

تسليم العالم العربي جغرافياً وقومياً،

وأن كل تنوع لإسرائيل من توحيد العالم

العربي اقتصادياً؛ إن ذلك يتوقف على

العرب أنفسهم، والحارات العديدة

للثعالب أو الثعالب أو حتى الوحدة بسبب

مصر وعرضها وتسلطها سبب

العرب من إسرائيل أو لأنها قامت على

معايير سياسية ولم تأخذ الجغرافية

العربية في الاعتبار وتسلط تلك السوق

العربية المشتركة عام ١٩٦٤، ومعارف

التكامل الجزئي مثل تكامل ودق النيل

وتكامل المغرب العربي، وتكامل الجمهورية

العربية للتمعة ويصل الثعالب لدول

الطبع العربية، ومعارف التكامل

القطعية مثل منطقة الأنبار العربية

للمصرية للبحر الأبيض، ومعارف

الاستثمار في مشروعات عربية مشتركة

أما ما نتج من هذه المشروعات فغير أنه

بعض أشكال الثعالب القطعية مثل

الأريك أو للمشروعات التكاملية الإقليمية

مثل بلدان الخليج ويمتد الاستثمارات

غير الحكومية . التي هفت إلى الربع على

أسس اقتصادية ولا يقلل أن نبحت عن  
صحة الثعالب الإقليمي أو الشرق الأوسط  
لبن أن تصد الثعالب الإقليمي  
تجارب الثعالب العربي، فإن السلام  
سيغير الحرية الجغرافية والاقتصادية،  
ولحسن الحظ بدأت معظم الدول العربية  
التحول إلى نظام السوق بما يصل  
بني السياسة والاقتصاد نسبياً، والفرص  
أقبل أن تنظر إلى الثعالب الإقليمي  
الشترك

صانعاً إلى تجارة العالم الآن ليست  
سلفاً وحجماً فقط بل إلى الشرق  
العالمية هي أكبر من حجمها من التجارة  
البينية عشرات المرات، وحركة رأس المال  
أو باللقب رعد المال مأساوية دون نظائرها  
سابقاً تتم الآن في ثوان وعلى مدار أربع  
وعشرين ساعة من اليوم، ويشارك في ذلك  
الأفراد والبنوك وشركات التأمين وبنوك  
البنك وصانعي الاستثمار والبورصات  
والمستثمرين في سوق الأوراق المالية وطور  
الشرق وتبيع المستقبلي Future  
Market أو خيار Option  
Market. وكما قد التبادل المالية  
القرية. مثل التبادل والبض والحقن.  
في السوق المالية إلى الاختيار، ومع  
هذا على مدار الأربع والعشرين ساعة  
ومن هنا ليس موقع مصر من غرب  
الساعة . الوسيط، هو هذه التبادل  
تأثيراً في آسيا وقبل أن تستغل  
التمويلية في اليوم من مصر،  
وتتلقى تكمل مصر الأربع والعشرين  
ساعة الطريقة لتجارة الأموال العالمية بين  
القارئ

ولما أعنت مصر البية الأساسية لكل  
هذا الدور من التجارة فإنها تستطيع أن  
تحتج بعض هذا التسلط والسياسة  
الأساسية لكل هذا المشروع لا تحتاج إلى  
إشياء، وبورصات ومكتب وشبكة مواصلات  
وتصالات، وقد يدعم الثعالب الإقليمي  
الباهرة المصرية في هذا المجال خاصة  
ولن الفرصة للصورة كانت خاس  
بورصات العالم

ساعاً إلى حركة المعاملات العالمية لا  
تتمثل فقط السلع والأموال، ولكن تشمل  
كذلك السياسة والمزمن أن نستفيد من  
نظام . الفاعلة العالمية التي يطغى نجاح  
في منطقة مثل الكويت، والأوبك،  
والبحر الأبيض المتوسط، لا شك الامتكان  
وإن نشي مفكرات، أو منطقة السياسة  
الإقليمية تشتت فيها الدول التي نجحت  
الساح أرسم استراتيجية لنجيب أصحاب  
التنافس من المناطق السياسية العربية  
الأخرى، والاستثمار في البنية الأساسية  
والثغرية والتسويق بين أعضاء الإقليم  
لتسليط هذا الحال والتداع عن مصالحهم  
كأي كارل أو مستثمر اقتصادي

إن التماثل وليد التسامح والتماثل وليد  
المحبة، وكما قال خال سعد حاد من  
هذا بدأ









# الأخبار

المصدر :

١٩٩٢ ١٢ ٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## حصول السلام في الشرق الأوسط



بم  
اسم  
خالد

لإسرائيليين ان يخلصوا الى ان السلام افضل لهم اذا ما ادركوا المتغيرات الدولية وتوصلوا الى فهم ان التوسع العسكري لم يعد يحظى اى ميزة . بل على العكس يخلق المزيد من الاعداء والأغصاء الاقتصادية والإدارية . وأنه في عالم تنجبه فيه الدول الى التكامل الاقتصادي ان يكون لإسرائيل دور او يعزز على ما لم تسع الى الانقراض وبشكل طبيعي الى اقتصادات المنطقة التي توجد بها .. وإن تفوقها الصناعي في مجال انتاج الأسلحة المشتركة مع الدول الكبرى كأمريكا ومن قبلها فرنسا او غيرها من البلاد . هذا التفوق الذي كلمها ويكلمها غالبا يمكن توظيفه واستدلاله بعلاقات سلمية إضافة الى ضمانات دولية في إطار روح عالمية ترفض الحرب

وهي لا شك تعلم ان سلاحها النووي لا يمكنها استخدامه في المنطقة ضد جيرانها دون ان يلحق بها الدمار هي الأخرى - أطلقت عليه اسم « الخيار الصيني » - أما باقي صناعاتها المدنية فتبقى في العاصمة

اليابان . بينما ضيع التخطيط والضعف الاقتصاديان الاتحاد السوفيتي رغم مساحته الهائلة وكثرة عدد سكانه

• • •

في عالم اليوم حيث يحتل الاقتصاد المكنة الأولى ويصبح المامل الأول او مركز الصراعات او التحالفات الأول . لا تفلح القوة بالساحة او بإقناع العرفي او القوي او بالتبني السياسي أو الالتزام العقائدي . فالمجموعة الاقتصادية الأوروبية تصم كلا من ألمانيا المتحدة وفرنسا على ما كان بينهما من عدوة تاريخية قومية واقتصادية وسياسية طبعت التاريخ الأوروبي الحديث

ومجموعة كمجموعة التسع الآسيوية تضم كلا من الصين وتايوان بالرغم من ان الصين تعتبر تايوان جزءا مستقلا وكانت تعتبر اعادته الى الوطن الأم من القدس الواجبات وأمريكا على عيشتها تلجأ الى دول في أمريكا اللاتينية لتحقيق التكامل الاقتصادي ومعهم كندا . واليابان تدخل في معاملات اقتصادية مع العدو التقليدي روسيا . وهكذا

لقد انهار العالم القديم بقيمه وتوابعه ليصبح المجال لعالم جديد يتشكل ويتخلف على نموذج جديد نتيجة التطورات العلمية الدرامية ومن أهمها وسائل المواصلات والاتصالات التي توحد العالم شيئا فشيئا عبر الحواجز العرقية واللغوية والتي تمثل البنية التحتية لثقافة عالمية . وبحسابات والتقنية يمكن

السلام خيار معظم شعوب ودول ما يعرف بمنطقة الشرق الأوسط . فلم يعد هناك من يعول على الحرب وسيلة لتسليم الصراعات او حل الخلافات . ويبدو ان هذا - اعتبره البعض أمرا طيبا او غير طيب - أحد النتائج المباشرة لانتهيار المعسكر الاشتراكي وانفراد الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة بالسيطرة على مصادر القوة العالمية

لم يعد إذن بالإمكان ان نشن حرب لا يرغب الغرب فيها والاتجاه نحو حل المشكلات الدولية سلميا هو الاتجاه العالي المقرر الآن . تماما مثلما ان ديمقراطية المجتمعات الدولية هو الاتجاه المقرر . بديل ما نراه من تحول معظم المجتمعات الشمولية الى الديمقراطية في بلدان العالم التي تعرف بـ « الجنوب » . ويبدو ان الصين الطويلة من الحروب والمقاطعة المفتت الأطراف المتصارعة يعقم الحلول المسلحة فالتوسع واحتلال المزيد من الأراضي لم يحلץ لإسرائيل الأمن الذي تمنته . دلائل انها تصبح بالاراضي الآن من أجل المعاملات الاقتصادية

حتى الأرض في عالم اليوم لم تعد تمثل الميزات الاستراتيجية الاقتصادية أو العسكرية التي كانت لها بالماضي . فلا أمريكا أو أوروبا المتحدة على اتساع مساحتهما بالند الاقتصادية لدولة مثل اليابان . وقد أصبح ثابتا ان الاقتصاد القوي يأتي قبل اتساع المساحة او عدد السكان

والاقتصاد القوي السليم يحفظ









كذلك فإن تصريحات المسؤولين الإسرائيليين المتشددة لا تساعد على حل المشاكل المتعلقة بتطويع الطرود الطبيعية ولعلاقات طيبة بين الشعوب العربية والشعب الإسرائيلي من جهة ، وبين الدول العربية ودولة إسرائيل من الجهة الأخرى .

إن هذه التصريحات التي يقصد بها التأثير على المفاوضات تؤثر في الحقيقة على المواطن العربي العادي إذ يصدفها ، ومن ثم تمثل عائقاً في وجه هذه العلاقات وأهدافها العاصم

المعتدلة ، ومن ثم فهي لا تساعد إطلاقاً على عمل علاقات طبيعية أو حل المشكلة .

• • • • •  
إن إجراءات بناء الثقة لا تقع على عاتق العرب وحدهم أو على عاتق الحكومات العربية وحدها ، بل تقع على عاتق إسرائيل في المثل الأول باعتبارها الطرف الذي يحتل الأراضي العربية الآن .

وإذا كنا نختلف مع بعض العناصر المتشددة التي يصيحبها الرعب ويأخذها الهلع عندما يرد اسم إسرائيل والتي تبلغ عادة في قوتها ( أي إسرائيل ) وقدرتها اقتصادها ونفوذها العالمي ، ألم نحن أيضاً لا بد من أن نتخلف مع بعض الممارسات الإسرائيلية التي تضع العوائق في سبيل السلام الحقيقي وإقامة علاقات طبيعية بين شعوب ودول المنطقة .

الكبيرة أو اليد العاملة أو حتى سلباً أعمال صناعية جديدة إذا جاز هذا التعبير .

• • • • •  
الوحيد لتحقيق تجمع اقتصادي إقليمي يمكنه تحقيق طموحات شعوب ودول المنطقة في عالم يتحول بسرعة إلى تكتلات اقتصادية عملاقة تدعو إلى اصباح اليد

ويقع العبء الأكبر في تحقيق السلام على إسرائيل في المقام الأول .

إذ أنه إذا كان من الصعب تصوير سلام دون علاقات طبيعية كما يقول الإسرائيليين ، فبالأكثر صعوبة أن تكون هناك علاقات طبيعية مع استمرار حالة الحرب بين إسرائيل ودول عربية كسوريا ولبنان مثلاً . ولا اعتقد أن في إسرائيل من يصفق أن يوسع الشعوب العربية في مصر أو فلسطين أن تقيم علاقات طبيعية معها مع استمرار احتلالها للأراضي العربية محل المفاوضات الحالية في الضفة والجولان .

والعلاقات الطبيعية لا تتم بالقوة أو الخديعة ، وإذا فلا مناص من أن تثبت الأطراف حسن النية وأن تعمل على إزالة ما ترسب في النفوس من عداوات وإثارات إذا كانت حادة في إقامة علاقات طبيعية ، وفي هذا الإطار ربما يمثل انسحاب إسرائيل من غزة وأرجاء علامة على حسن النية ، كما يمثل تحقيق اتفاق سريع مع سوريا إنهاء للجزء الأكبر والأصعب من المشكلة .

ما تبقى علاقاتها بجزرائها على ما هي عليه من عداوة ، ولا يمكن لها أن تتطور إلا من خلال التكامل السلس مع جزرائها

باختصار إذا ما ادركت إسرائيل أن ما حفظها حتى الآن ككل تكفل الغرب وراحا على أساس أنها وجدت لتبقى ، لا سلباً ولا قسوة اقتصادية ، فإنها تكون مهينة لأدراك فواكه السلام وقادراً على انتشاء علاقات طبيعية مع جزرائها في المنطقة

• • • • •  
وينطبق الأمر نفسه على الدول العربية وأما كان للدول العربية ميرة لا تملكها إسرائيل وهي أنها قادرة على التكامل فيما بينها بالرغم من أن حلاقاتها عميقة دوماً تحقيق ذلك ، لدى الدول العربية رهوس الأموال واليد العاملة وصناعات متطورة حققت تقدماً يعكس الحال في إسرائيل

وإذا ارادت إسرائيل أن تتحدث عن معيرات اقتصادها ، فهي لا تتحدث إلا عن الحيوية التقنية العالية وصلاتها المالية المتارة وبعض الصناعات التي تمولها الدول الغربية والتي يشأت في حوض صناعة السلاح باعتبارها من مكونات أن هذه الميراثات والصلوات سرورية ولها قيمتها وكذا بعض الصناعات الإلكترونية المتطورة ( تكنولوجيا الحاسبات - والأشعة والليزر والأياف البصرية ) التي لا تقوم الصناعة المتقدمة إلا بها ولا تملك إسرائيل رهوس الأموال التي تتطلبها المشروعات الاستثمارية









## هايد بارك



يوسف عليها رجب الجبنا

إذا كانت بريطانيا تفخر  
بجديفة هايد بارك حيث  
يستطيع كل انسان ان  
يقول مايشاء وتعتبرها  
دليلاً على الديمقراطية  
وحرية الكلمة فان من حق  
مصر ايضا ان تفخر  
بازدهار الحرية فيها بغبر  
قيود وكدليل على ذلك  
نلتقي اسبوعيا وشعارنا  
صراع الافكار هو القوة  
الدافعة لتقدم بلدنا

### السوق الشرقية ..

### من يستفيد

### ومن يخسر منها ؟









من يستفيد من السوق الشرق الأوسطية ومن يخسر ؟  
وماهى التصورات الإسرائيلية والفلسطينية للتحول  
والتنمية ؟ ..  
بصورة أخرى كيف يفكر الإسرائيليون والفلسطينيون في  
مستقبل المنطقة اقتصاديا ..  
هذه الأسئلة التى تطرحها « هايدبارك » هى أحد  
محاور الندوة التى نظمها مركز الدراسات السياسية  
والاستراتيجية بالأهرام وشارك فيها مجموعة من الخبراء  
والفكرين والباحثين .. وكان موضوع الندوة شاملا  
للجوانب المختلفة للاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى  
سياسيا واقتصاديا وأمنيا ..  
وقد رأينا أن نشرك معنا قارئ « هايد بارك » بنشر  
الجزء الأول من دراسة طويلة للدكتور طه عبدالمعالم  
ودراسة أخرى للدكتور عبدالنعم سعيد ..  
وفي الأسبوع القادم بأن الله نستكمل .. وهايدبارك  
مفتوحة أمام كل فكر في هذا الموضوع المصيرى

## التصورات الإسرائيلية والفلسطينية للتعاون والتنمية

والدكتور طه عبدالمعالم الخبير بمركز الدراسات  
السياسية والاستراتيجية ورئيس الوحدة الاقتصادية  
يطرح في هذا الجزء من دراسته التصورات استقبل التعاون  
كما يراها الفلسطينيون والإسرائيليون .. ولندراسة باقية

١-٢. اتخذت التصريحات الرسمية والدراسات المنشورة والتصورات  
المطروحة قبل وبعد توقيع الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية بصدد التعاون  
الاقتصادى في الشرق الأوسط ، سواء من قبل الإسرائيليين أو الفلسطينيين .  
وفي هذه التصريحات والدراسات والتصورات ، تتجسد مطلب قديمة حرية  
بالغزوى مثل الدعوة الى إنهاء الحزب وشمال الملقطة العربية لإسرائيل  
والتمسليم العربى بتقديم جائزة السلام لإسرائيل مقابل وعد خفض ينهاه  
احتلالها للأراضي العربية . ونرحب لفكر جديدة بالتحليل مثل اعلاء مكانة ودور  
التصديقات الشرق الأوسط في نقل السلام على الخريطة الاقتصادية العملية على  
صورة الشؤون الصناعية الإسيوية . وأن يجب التنبه لظهور إسرائيل لأن  
تصبح مستغفورة الشرق الأوسط . ويبدو زمام القيادة في طرح التصورات حول  
التصديقات السلام والتعاون الاقتصادي الاقليمي بالشرق الأوسط بيد  
إسرائيل ، بينما تبدو الأطراف العربية يستلتهن فلسطين - شعبا فدان  
الاتجاه ، وللا ادارية ، والمطالبة ، أو خوف من الحرمان من الشار الاقتصادية  
للسلام ، أو أسرى مرارات حرب الخليج اللاتية .

وينضم بأهمية خاصة ايجاز التصورات الإسرائيلية والفلسطينية ، سواء  
بفرض التعرف على خيارات ومشروعات التعاون الاقتصادي الاقليمي الذى يركز  
عليه الإسرائيليون أو بهدف التعرف على رأى والاتق التنمية الاقتصادية  
الفلسطينية التى يركز عليها الفلسطينيون . وخاصة عقب توقيع اتفاقية غزة -  
أريحا . لكن هذا لايمنى تجاهل تحديد نقاط توافق أو تعارض أو حتى تمايز هذه  
للتصورات والدراسات مع تصورات والقرارات الأطراف العربية الأخرى .









1992 5120

## التاريخ

**للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

٢-٢ لقد كانت إسرائيل الجيرة دوما في طرح التصورات حول الحق  
 التصديقات السلام سواء من منظور الإسرائيلي أو الفلسطيني أو اللذان  
 الشرق الأوسط. ومن انتقاص من أهمية مناقشة الخلاف أو الحقيقة أو  
 الصلح. من المهم أن التصديقات الإسرائيلية، وتصلح القضية  
 الفلسطينية. من أنه قد في الأوان للفراسة الموضوعية، والقضية، والتصديقات  
 والخروقات الإسرائيلية بصفة تدوير الفرض والمخاطر من منظور الصلح  
 العربية، عامة، والفلسطينية، خاصة. وفي هذا السياق، نرى - على سبيل  
 المثال - أهمية التفكير التي طرحها اليوسيفوس الحليم بن شامون في  
 مؤتمر جنيف في أيار في منتصف الثمانينات، وفكره فيه سياسة ومحتوى  
 قرار، واكتيويون ورجال أعمال، ناقش الفرض والمخاطر، والخلق والتكليف  
 التي يقدمها وتضمنها الجانب العربي، الإسرائيلي من منظور التصدي.

وتختص هذه الأبحاث في أن القضايا الاقتصادية يتوقع أن تلعب دورا هاما في بناء السلام بعد عجز مركزيتها في النهج الصراع بين إسرائيل والعرب ذلك أن العوامل الاقتصادية لم تكن تلعب الهام، قد تورا صعودا وتقلص عليه أمام العلاقات السياسية السليمة وقد تعرضوا المكاسب الاقتصادية من التنازلات السياسية والدستورية اتفاقية السلام، صيغة رابعة، حتى يرسخها نظام العلاقات الاقتصادية بين أطرافها يخلق مصدرا دائما في السلام وتقلع الدائرة التي يزيد الناتج القومي الإجمالي لإسرائيل بنحو ٢٢٪ خلال عشر سنوات من السلام بإقتار مع تقديرات النمو مع استمرار الأوضاع الاقتصادية (آنذاك) ، ويصعب التنبؤ بآثار الزيادة في مستوى المعيشة والاستهلاك الفردي ومعدل الاستثمار ويرجع هذا النمو المتوقع إلى خفض الإنفاق العسكري وخفض موارد الفقر للاستثمار والنمو. ويخبر حيدر خلف من قوة العمل الوطنية بواسطة الأمانة العسكرية ، ويجب الاستثمار الأجنبي ما يخصف خلل راس المال ، وتوسع التجارة الدولية بما يرفع الكفاءة الاقتصادية ويوسع فرص العمل والنمو. وإقامة العلاقات تطوير البنية التحتية واستثمارها. ويلاحظ انتباهنا في هذه الدراسة كاشدا على ضرورة تخفيض العلاقات الاقتصادية بحيث تحقق الإنتاج المنشود وتجنب التكاليف غير المبررة لها. وذلك بإعتبار اعتبارها التوزيع المتساوي للمنافع الاقتصادية بين الأطراف. وتحقيق مستوى عام من المعيشة بين الطرفين ، وعدم خلق تبعية في اتجاه واحد في مجالات الحيوية ، واقتضى مجال التعاون بين يمين ذلك التنبؤ الحد الأدنى من الإلتزام بين الأطراف بأن يحصل لكل طرف على حصة أحر. وعدم جعل الجانب النفسي وجوب الدعوة إلى تمسك ، بقرعة ، من تقوى العمل Brail إسرائيل ، وعدم العضلات Brail وعدم التوجهية بالمشروعات بين تسبب للمعيار الاقتصادي وهذه. ويجوز أن تنطبق الدراسة، وخاصة في ضوء الخبرة الأوروبية ، من أن السلام النهائي بين الأمم يتحقق إلى شدة واسعة من العلاقات التي تصل الاقتصادية مثل الركيزة المؤسسة والأهم. بعد أن الدراسة أنها تصل بيفترقات مشروعات تراعى بالدرجة الأولى مصحح إسرائيل مثل الدعوة إلى اتحاد إسرائيل مع الدول العربية ، وإقامة خط لفازن الطبيعي من قلما التي لتفصيل المشروعات الصناعية في جنوب إسرائيل ، وإقامة تسهيل خط الترانزيت السعودي إلى صفا نيل من صيدا ، وطليطية منتج الصناعات الأدات الإسرائيلية بالصناعات الإسرائيلية المصرية . إلى وترصد ، أن النموح الإسرائيلي قد تعاطف بعد توطئة العلاقات غزة- أريحا وأن نقل التطويرات الاقتصادية والحالية المعاملة والمتابعة. وهكذا. مثلا. ليكن ما جيلارد رئيس شركة التجارة الإسرائيلية

أنه ، في إطار السلام يمكن لإسرائيل أن تصبح سفارة الشرق الأوسط. ويمكن أن تصبح قاعدة نظم التجارة متعددة الجنسية والشركات الدولية من النوع الواحد مع ، وبمصر رجال الأعمال في تصنع إسرائيل جسرا للتجارة بين الشرق العربي وشركته التجاريين للرئيسيين. وأن تصنع إسرائيل مركزا عالميا للفكر الأوسط

وربما يتلخص منطق إسرائيل في المكاسب البعيدة والغريبة التي تتولدها والتي تتراوح بين « أن إسرائيل لا تريد أن تكسب بضعة كيلو مترات وتضربها المظبل أسواقاً عربية تقدر بنحو ٢٠٠ مليار دولار ، ولذا لتضرب منسوب لأحد المخرجين الاقتصاديين بحزب العمل ، وحتى الاستفادة من المساعدات الدولية في









## المصدر : الأهرام الاقتصادي

### للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٠٥ - ٢٠٠٤

الصحة وعزة وفداً للوزير ملكة إسرائيل أضاف إلى هذا فيليبس إلى شيمون بيريز من إعلان بأن أعياد التسلع أشد خطراً على الاقتصاد الإسرائيلي من هجوم عسكري . وتطلع إلى برنامج مارشال لبناء شرق الأوسط جديد بتمويل ذاتي من

المنطقة . ومطالبة بإغناء سوق مشتركة في الشرق الأوسط . والسير على درب النموذج الاسبانية الصيغة والسوق الأوروبية المشتركة واتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ، فهؤلاء هم غرضنا .  
٢ - ٣ وقد انتهت دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط بمنظمة التحرير الفلسطينية وضع البرنامج الإنمائي الفلسطيني ١٩٩٤ - ٢٠٠٠ ، الذي بدأ العمل فيه منذ منتصف ١٩٩١ وشركه في أعداده أكثر من تسعين بلدت من داخل وخارج الأراضي الفلسطينية المحتلة . ويعد البرنامج أول خطة انمائية فلسطينية تضع الاستراتيجيات والاسس . والبرامج التنموية . لتخليق المعلومات الاقتصادية لدولة فلسطينية مستقلة ووضع يوسف صليح - منسق عام البرنامج - أن البرنامج يكملة ينطلق من ساعة تحديق حكم ذاتي يصح للشعب الفلسطيني بممارسة حق انتخاب القرار الاقتصادي . ويحدد البرنامج مرحلتين للتنفيذ .

الأول لعامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ لتأهيل الاقتصاد الأراضي المحتلة . بتجميع التثمينات وتوسيع الاختناقات التي تحقق تنفيذ البرنامج . وتنشيط القطاعات القادرة على توفير النقد الأجنبي مثل السياحة ، وتنشيط القوة التنموية بين القطاعين العام والخاص . والاعتماد على الموارد المحلية . وتنشيط عمل مجالات الإنتاج ، وتعزيز وتنويع أداء الاقتصاد . وتنشيط التدريب في الإدارة المحلية وكافة المجالات خاصة في مجالات العلم والتكنولوجيا التي لا تحتاج إلى استثمارات كبيرة . فضلاً عن تطوير الخبرة الفلسطينية المهيرة والمحصرة باعتبارها أهم قطاعات توفير النقد الأجنبي . وبناء ١٨٥ ألف وحدة سكنية لاستيعاب نحو ٧٥٠ ألف تاراج فلسطيني في أعقاب حرب ١٩٦٧ . وتقدر استثمارات . البرنامج الإنمائي الفلسطيني ، بنحو ١١.٦٨٨ مليار دولار . منها ٢.٥ مليار دولار مصروفات تشغيل ولها يستطيع الاقتصاد الفلسطيني تديريها توليد موارد مالية . وتشير التقديرات الفلسطينية إلى أنه بملء الاقتصاد الفلسطيني توليد مخرجات وطنية قدرها ٣.٢ مليار دولار . ويمثل الخلل الحالي ، من رقم الاستثمارات الخطة . فجوة تمويلية يتوجب تغطيتها بالمساعدات الخارجية وتحويلات الأرباح الفلسطينية في الخارج والغروض من مؤسسات الإقراض . إلى جانب التموينيات المطلوبة من إسرائيل .

ومن منظور الاستراتيجي وتطلع . البرنامج الإنمائي الفلسطيني ، إلى بناء الاقتصاد الفلسطيني على صورة اقتصاديات دول آسيا الصغيرة الدينامية مثل سنغافورة وهونغ كونج . وذلك بالاعتماد على دور القطاع الخاص وأنشطة الاقتصاديات السوق الحرة . ويضع البرنامج في مقدمة أهدافه تطوير علاقات اقتصادية مميزة مع الأربن بدءاً من المرحلة الأولى لبناء الاقتصاد الفلسطيني . ويوصي باستخدام المعيار الأربني كمعيار رسمي للفلسطينيين وأبعد صيغة للتعاون والتنسيق الفلسطيني الأربني في مجال السياسات النقدية والمالية . ويوجه عام . كما يؤكد يوسف صليح منسق عام البرنامج الإنمائي الفلسطيني . فإن البرنامج يوصي بتكثيف التعاون مع الأربن في كل المجالات الاقتصادية ضمن صيغ مؤسسية مستلهم السلطات الفلسطينية بتحديثها .

يبد أن الأهم هو استعمار وربما تعميق الروابط الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية . ويستند هذا إلى ضرورات عملية يسلم بها حتى المعارضون لهذا التعاون الأقليمي . وهكذا . مثلاً . فإن ورقة أعدتها مجموعة من الخبراء الاقتصاديين الفلسطينيين أن التآثر الإيجابي بين الاقتصاد العربي بالقدس . تعترف بأن شعار الفصل الثوري للاقتصاد الفلسطيني عن الاقتصاد الإسرائيلي شعاع غير واقعي . حيث تطلعت إسرائيل شوفاً في ربط الاقتصاد الفلسطيني في جزء كبير منه بالاقتصاد الإسرائيلي . كما أن التثمينات الاقتصادية الفلسطينية مازالت تشكو نقصاً ملحوظاً في تمويله وقد يعكس في تشييد إلى أنه قبل العزل التام للأراضي المحتلة اعتباراً من أبريل ١٩٩٢ نحو ٣٦ ٪ من الإنتاج الزراعي والحيواني في إسرائيل في عام ١٩٩٢ نحو ٣٠ ٪ من الإنتاج القومي لقطاع غزة و ٢٠ ٪ عمل غزة . غلات دخلهم بين ٣٠ - ٤٠ ٪ من الدخل القومي لقطاع غزة و ٢٠ ٪ من الدخل القومي للقطاع الغربي والقدس والقرى الفلسطينية . المعارضة للإرتباط









## الأمور الاقتصادية

المصدر :

٥ أيلول ١٩٩٢

التاريخ :

## للتشخيص والخدمات الصحية والمعلومات

الاقتصاد الفلسطيني الإسرائيلي، نسبة اعتمد المصانع القائمة حاليا في الضفة الغربية وقطاع غزة على منتجات الإنتاج الإسرائيلية بنحو ٩٠٪. وإلى جانب هذه الروابط في سوق العمل وهيكل الإنتاج، فإن الروابط التجارية لا تقل عمقا، حيث توفر للواردات الفلسطينية من إسرائيل بنحو ٩٠٪ من اجمالي واردات الأراضي المحتلة، ويمنح نحو ٨٠٪ من التجارة الخارجية للأراضي المحتلة مع الاقتصاد الإسرائيلي أو من خلاله.

ويتضح الموقف الفلسطيني تجاه قضايا التكامل الاقتصادي مع إسرائيل والإنفتاح الاقتصادي العربي الإسرائيلي من الملاحق الاقتصادية للاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي...، بالتفاوض منطقي هو جدية أو حتمية الالتزام الفلسطيني بتوصفه أو سقوط الاتفاق ذاته. وهكذا، كما ينضج من الملاحق الاقتصادية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلي (الملاحق رقم ٣ والملاحق رقم ٤) فإن الطرفين اتفقا على اللغة - لجنة فلسطينية - إسرائيلية دائمة للتعاون الاقتصادي، تركز - بين مجالات عديدة - على تطوير الصناعات ومواصلات تربط إسرائيل والضفة وغزة ويادان أخرى، والنهوض بالتجارة الإقليمية وما بين الإقليمية وحرية الوصول إلى المناطق التجارية الحرة في غزة وإسرائيل، وتطوير مشروعات صناعية مشتركة والتعاون في مختلف فروع الصناعة

الخ. (ملاحق رقم ٣ بإعلان المبادئ) كما اتفق الطرفان على التعاون ضمن جهود المفاوضات متعددة الأطراف للنهوض ببرامج للتنمية الاقتصادية الإقليمية. تبادر إليه الدول الصناعية السبع الكبرى وبمشاركة أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول ومؤسسات عربية إقليمية، ويشمل برنامج التنمية عنصرًا إقليميًا يتضمن إقامة صندوق لم يترك تنمية للشريط الأوسط وتطوير خطة إسرائيلية فلسطينية أردنية مشتركة لتنسيق استغلال منطقة البحر الميت وغير ذلك من المشروعات (الملاحق رقم ٤ بإعلان المبادئ)

### ٣ - مشكلات واحتياجات التنمية الاقتصادية الفلسطينية

٣ - ١ - لأجل أن التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة تمثل أساس بناء السلام المنشود انطلاقًا من إعلان المبادئ الفلسطينية - الإسرائيلية - ولا بد من إيجاد برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية في الأجل القصير (الفترة التمهيدية لمدة عشرين - غرة/أربعين) أو الأجل المتوسط (فترة الانتقال لمدة خمسة أعوام - الحكم الذاتي) أو الأجل الطويل (الوضع النهائي - الدولة الفلسطينية المستقلة أو ضمن اتحاد كونفيدرالي). وذلك إذا ما أريد للسلام أن يستند إلى دعائم اقتصادية بالأساس، كما تتطلب المبادرة الإسرائيلية والمساعدة الغربية والقوية الفلسطينية. بيد أن هذا النجاح - إذا استبعدنا هنا ما تحيط به من مخاطر وعوائق سياسية - يواجه عقبات لغوية وتحديات جدية من منظور اقتصادي. ذلك أن المؤشرات الاقتصادية المقارنة لاقتصاد الضفة وقطاع غزة تكشف عن ضعف شديد سواء بالمقارنة مع الاقتصاد الإسرائيلي أو مع الاقتصاد الأردني، على سبيل المثال، وإلى جانب نقاط الانطلاق الضعيفة لاقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة قبل الاحتلال الإسرائيلي في عام ١٩٦٧، فإن السياسة الاقتصادية للاحتلال انجذبت إلى تجميع فرص النمو الاقتصادي المحتمل خلال ربع القرن الماضي وخاصة في فترة الاندماج التام التي عاشته المنطقة. انطبأ إلى هذا أن مؤشرات الأداء الاقتصادي قد شهدت تدهورا خطيرا خلال الأعوام الأخيرة تحت تأثير ثلاثة عوامل هي: الانتفاضة الفلسطينية، وتداعيات الموقف الفلسطيني تجاه الفرض العرالي للتوطين، لم فرض إسرائيل سياسة عزل الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد انعكست آثار هذه المقديرات في تقلص معدلات البطالة، وتقلص تحويلات الفلسطينيين من الخارج، وتراجع الصادرات الفلسطينية، وتدهور الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية واحتياجات تمويلية واسعة، سواء في صورة مساعدات رسمية لتطوير البنية الأساسية والخدمات العامة أو استثمارات خاصة لدفع النمو الاقتصادي في قطاعات الإنتاج والخدمات، وهو ما تواجه عقبات في ظل المنافسة العالمية والقيود الإقليمية على المساعدات الرسمية والاستثمارات الخاصة.

٣ - ٢ - يقدم تقرير، اليوتكاد، عن تأثير السياسة الاقتصادية الإسرائيلية تجاه المناطق الفلسطينية المحتلة تحليلًا وتقريرًا لمؤشرات الأداء الاقتصادي









## الأمور الاقتصادية

المصدر :

٥ ٢ سطر ١٩٩٢

التاريخ :

## للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

مستطبي حتى منتصف عام ١٩٩٢. ويتم بالاعتماد في التقرير عرض  
لأوضاع الموارد البشرية وشبكة البطالة، وسلسلة التكيف الفلسطينية مع  
التغيرات الخارجية والداخلية التي أثرت سلباً على الاقتصاد الضفة الغربية  
وقطاع غزة وخاصة نتيجة تقليد الصادرات. وتدهور التحويلات. وتطور  
المؤسسات الفلسطينية المعنية بالتمتين الاقتصادية والاجتماعية. فضلاً عن  
تطور العلاقات الاقتصادية الفلسطينية العربية والمعونات الإنمائية الدولية إلى  
الأراضي الفلسطينية المحتلة. وهكذا. يشير التقرير. استناداً إلى بيانات المكتب  
المركزي الإسرائيلي للاحصاءات. أن الفترة بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩١. إلى  
انخفاض حاد للصادرات بلغ نحو ١٠٪ سنوياً. وانعكس هذا في خلص  
الواردات الذي قل. من جهة. إلى تقليص العجز التجاري الفلسطيني من مليار  
دولار في عام ١٩٨٧ إلى ٧٤٠ مليون دولار في عام ١٩٩١. وانخفض العجز  
التجاري أي نسبة العجز التجاري إلى الناتج القومي الإجمالي من ٣.٩٪ إلى  
٢.٦٪

يعد أن تراجع الواردات أدى. من جهة ثانية. إلى خلص مستويات الطلب  
الكلي ومعدلات النمو الاقتصادي. وقد انخفض الناتج المحلي للضفة الغربية  
وقطاع غزة بنحو ١٠٪ سنوياً في المتوسط. وتشير بيانات الأرض الفلسطينية  
المحتلة إلى هبوط بمعدل يزيد على ١٠٪ سنوياً في الاستهلاك الخاص. أي  
بمعدل يتناسب مع التقلص المائل في الدخل الفردي. وهو ما يعني تدهوراً  
واضحاً لمستويات المعيشية حتى عام ١٩٩٢ على الأقل. ويؤكد هذا الاتجاه  
أيضاً بيانات المكتب المركزي الإسرائيلي للاحصاءات التي تقدم التقديرات الأدنى  
لتدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في الأراضي الفلسطينية المحتلة في  
السنوات الأخيرة.

وتتضح التحديات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أنه رغم  
المؤثرات السلبية للتحصيل التعليمي الفلسطيني. فإن الرقم القياسي للتنمية  
البشرية الذي يدمج مؤشرات الدخل مع متوسط العمر المتوقع ومعدلات الإنجاب

يعرض. وانصبه مراوح بين ٥٣٤ و ٥٦٨. حسب بيانات الدخل المستخدمة  
(نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أم من الناتج القومي الإجمالي حيث  
يتم الأخير بأهمية أقل نظراً لأهمية الموارد الخارجية مثل دخول عوامل  
الإنتاج والتحويلات والمعونات في عناصر الدخل الفلسطيني) ونعني هذه  
التقديرات وضع الأراضي الفلسطينية المحتلة أسفل سلم التنمية البشرية  
المتوسطة (رقم قياسي يزيد على ٥٠٠٠).

وبالنسبة للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣ فإنه لم يتم نشر أي بيانات فعلية عن الأداء  
الاقتصادي. وعلى أساس توليد تقديرات لهذا الأداء. ويخص تقرير اليونكتاد  
إلى أن المعدلات الإيجابية العالمية للنمو السنوي تدل على إمكانات تكيف  
الاقتصاد الفلسطيني مع انخفاض فرص الحصول على موارد خارجية. من  
جهة. لكنه لا ينبغي المبالغة بشأن تحسن مؤشرات الأداء نظراً لحال التدهور  
التي شهدتها السنوات السابقة. من جهة أخرى.

ويؤكد التقرير الأهمية الخاصة للسيطرة الفلسطينية على الأرض والمياه  
لتحقيق التنمية الاقتصادية الفلسطينية. ويلاحظ التقرير أنه من المقرر أن  
تكون إسرائيل قد صارت حتى نهاية ١٩٩٢ نحو ١٨٪ من أراضي الضفة  
الغربية ونحو ٤٠٪ من أراضي قطاع غزة. ورغم إعلان تجميد بناء مستوطنات  
إسرائيلية جديدة منذ منتصف عام ١٩٩٢. فإن التجميد لم يشمل جميع الأراضي  
الفلسطينية المحتلة واستمر بناء مستوطنات جديدة حول القدس الشرقية وفي  
أماكن أخرى فضلاً عن استكمال وتوسع المستوطنات الأخرى واستمرت بعض  
الحواجز التي تهدف إلى اجتذاب المستوطنين إلى الأراضي المحتلة. ويلاحظ  
تقرير اليونكتاد أنه أجرى تعداد واحد للسكان (في عام ١٩٦٧) يمثل أساس  
التقديرات الإسرائيلية وغيرها للسكان بينما تعني البيانات الفلسطينية الجديدة  
من القيود على التعداد الميداني. ولذا تتراوح تقديرات أعداد السكان  
الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بين نحو ١٨٣١ ألف نسمة (في نهاية ١٩٩١)  
و ٢٥٦٦ ألف نسمة (في نهاية ١٩٩٢).

ويرصد التقرير: قرار الأغلاق الكلي للأراضي المحتلة (بدءاً من يناير  
١٩٩٣). وضعف قدرة قطاعات الإنتاج والخدمات على توفير فرص عمل  
تناسب مع معدل نمو قوة العمل. فضلاً عن تأثيرات التحديث التكنولوجي.









وتدهور استقلال الطائفت الانتدابية ، والعودة من البلدان العربية الناطقة ( ١٩٩٠/١٩٩١ ) بآثارها : تتم التزمالت الكاتبة وراء مشكلة البطالة الجاسمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة . كما يبرصد التقرير ان البطالة وصلت الى نحو ٤٠ ٪ في قطاع غزة و٢٥ ٪ في الضفة الغربية قبل قرار الانغلاق . وان التقديرات تشير الى ان مستوى البطالة وصل في منتصف ١٩٩٢ الى أكثر من ٥٥ ٪ في قطاع غزة ( المكتوب بالخط ) و٣٥ ٪ في الضفة الغربية . ولذا كانت هذه المعدلات تعكس مستويات بطالة مؤقتة أو دورية لامتيطية . فان معدل البطالة وفقا للتقرير ، تجاوز في المجتمعات الريفية ومخيمات اللاجئين ٧٠ ٪ في ابريل ١٩٩٣ .

وخلص التقرير الى ان اثر قرار اغلاق الأراضي المحتلة لم يكن اقل من اثر توقف التحويلات عقب أزمة الخليج وهو الامر المثل الذي لم يتفك منه بعد الاقتصاد الهش للشقة وغزة . وسلم هذا وذلك في كبح الاتار الجيبية لسياسة الاعتماد على الذات ومبادرات التنمية الفلسطينية . أضف الى هذا : ان المناخ السيئ الاقتصادي العلم قد ابطأ القيام باستثمارات ومخاطر كبيرة للقطاع الخاص الذي يعاني من التخلط المؤسسي ، واقتصر دور الادارة المدنية الاسرائيلية على الادارة اليومية للخدمات - دون أي دور ذي شأن في الانتشلة الانمائية . بينما عانت المنظمات غير الحكومية من التناقص وعدم التنسيق والافراط المؤسسي

٣ - ٢ ويظهر تأخر نقاط الانطلاق وضخامة التمويل اللازم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية من المؤشرات المقارنة مع كل من إسرائيل والاردن وهكذا . في عام ١٩٩١ . فان الناتج المحلي الاجمالي للشقة وغزة لم يتعد ٢,٢ مليار دولار اي اقل من ٣,٨ ٪ من الناتج الاسرائيلي البالغ نحو ٥٩,١ مليار دولار . ونحو ٥,١ ٪ من الناتج المحلي الاسرائيلي البالغ نحو ١,١ مليار دولار . ولا تزيد هاتان النسبتان

لناتج القومي الاجمالي عن ١,٥ ٪ و ٧٩,٦ ٪ على الترتيب . حيث يظهر اثر التحويلات الخارجية الخاصة للشقة وغزة . ويبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في اسرائيل نحو ١٢ ألف دولار اي من ١٤ مل نظيره في قطاع غزة و ٧ امثال نظيره في الضفة الغربية . وبينما بلغ نصيب الصناعة حوالي ٨,٢١ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي لاسرائيل . فان هذه النسبة لم تتعد ٣,٧ ٪ للشقة وغزة ( ١٧ ) .

وطبقا لبيانات عن الفرقة التجارية الفلسطينية لقطاع غزة . فان نشاط الصناعة في القطاع يضم نحو ١٥٠٠ منشأة . نحو ٩٠ ٪ منها يعمل به اقل من ١١ عمالا / ٨ . يعمل من ١١ - ٢٠ عمالا / ٢ . يعمل به ٢١ عمالا فأكثر . ولايزيد عدد المشتغلين بالصناعة في القطاع عن ١٢ ألف عامل . ٥١ ٪ منهم يعملون بصناعة اللباس والنسيج . ولايزيد اجمالي الاستثمارات الصناعية في المعدات عن ١٣٠ مليون دولار . وتعتمد المشروعات في تمويلها على المصادر الذاتية التي تغطي نحو ٩٥ ٪ من احتياجات التمويل . بينما لاتغطي القروض

المصرفية الا نحو ٣ ٪ . والمعونات او القروض الميسرة من المؤسسات الدولية ٧ ٪ . ومن مؤسسات عربية ٣ ٪ . ١٠ ٪ من مصادر أخرى . وتعاني الصناعة في القطاع ارتفاع اسعار الطاقة وقصورها . ومحدودية السوق المحلية . والقليود الاسرائيلية على الصادرات والمخاضة الاسرائيلية والاجنبية . وغياب التنظيم المصغر الوطني اللازم للتمويل . والمناخ الضارة المخرتية على غياب خطة التنمية . والعوائق والتشاكل المخرتية على السياسات الضريبية والنسوية والتجارية والمالية وغيرها من سياسات الاحلال الهادفة الى تكريس التخلط والتمعية . وعدم توفر منطلق صناعية توفر الارض والمرافق وعدم وجود الطرق اللازمة للوصول الى الاسواق . - ( ١٨ ) الخ

وفقا لتقرير اعدده مركز دافاء للدراسات الاقتصادية والاستثمارات ( بيت لحم - الضفة الغربية ) فان التكلفة الاجمالية للمشروعات التي يتضح بتنفيذها في غضون السنوات القادمة تقرب نحو ١٠,٣٣ مليار دولار . منها ٧٠٠ مليارات دولار لبنية الاساسية . ونحو مليار دولار واحد للاتصالات والنقل . و ٨٥٠ مليون دولار للمشروعات الصحية . و ١٣٠ مليون دولار للتعليم . ٥٠٠









الأمر رقم ١٤٩٢

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠١٢ / ١٢ / ١٩

مليون دولار لمؤسسات سلطة الحكم الذاتي و ٤٠٠ مليون دولار للطعام المصري  
و ٣٠٠ مليون دولار للسباحة . و ١٥٠ مليون دولار للمصانة . ويتلاحظ ان  
تقديرات مشروعات الاسكان تزيد على ٣ مليارات دولار . دون الإخذ بعين  
الاعتبار نحو ٢,٥ مليار دولار تمثل التكلفة التقديرية لاسكان المئتين ( ١٩٠ )  
وتقدر المؤقتة ان اعادة تأهيل الأراضي المحتلة خلال العقد المقبل يحتاج الى  
٧ مليارات دولار . وان حصة بحاجة لاستثمارات خارجية تتراوح بين ٣ - ٧  
مليارات والصفة الغربية من ٤ - ٥ مليارات حسب عدد الفلسطينيين الذين  
سيعودون الى ديارهم . ( ٢٠ )

د. طه عبدالمعطي









## الأهرام الاقتصادية

المصدر :

١٩٩٢ - ٢٠٠٠

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# مصر والاتفاق الفلسطيني والاستراتيجي نظرة استراتيجية

والكتور عبد المنعم سعيد نائب رئيس مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام يستشرق الحق البعد الاستراتيجي للاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي من رؤية مصر وهذه نظرة شديدة الأهمية وهذا وقها

شكل توقيع الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي حول الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، والاتفاق الإقليمي - الإسرائيلي حول جدول أعمال المفاوضات بداية مرحلة جديدة في تاريخ المنطقة العربية والشرق الأوسط بشكل عام ورغم أن عملية السلام لا تزال مستمرة حتى تشمل باقي الجبهات العربية في سوريا ولبنان إلا أنه أصبح ممكناً الآن التفكير فيما لم يكن ممكناً التفكير فيه من قبل أن يوجد وضع جديد تماماً في الإطار الإقليمي אשר يتميز بتخلف ملحوظ في إمكانية الصراع المسلح ، مع وجود احتمال قوى لاشتغال أخرى من التناقض الاقتصادي والنفط والحضاري .

هذا الوضع الإقليمي الجديد ، والذي سيغير لآفاق عنه أهمية وجذرية في الوضع الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي وكتلة الاشتراكية ، لابد وأن يدفع مصر إلى إعادة التفكير في وضعها الاستراتيجي الإقليمي والدولي على ضوء هذه المتغيرات . ومن المعروف أن الوضع الاستراتيجي لأي دولة هو محصلة مجموعة من العناصر بعضها له ثبات نسبي مثل الموقع الجيوبوليتيكي والجيوستراتيجي وعدد السكان والمساحة والقوة العسكرية والاقتصادية والموارد الطبيعية والبشرية والتأثير الحضاري والنفوذ . والبعض الآخر متغير يتولد من قدرة القيادة السياسية على التعامل مع الأوضاع الإقليمية والدولية بالاستخدام الأمثل للفرات المتاحة لها للحصول على التعامل أكبر تأثير ممكن بخلق تحقيق الأهداف والمصالح العليا في الأمن والتنمية .

وقد كانت مصر من أكثر دول العالم الثالث - ربما بحكم موقعها الجيوبوليتيكي المتميز - حساسية للتحولات في النظام الدولي ومن أكثرها تأثراً فيه . أما من حساسيتها فقد تجلّت في تأثرها بالتحولات التي واكبت النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية وبحكم عدائها للاستعمار الغربي ، وسياسة التحالف الغربية ، فلها رفضت النموذج الغربي للتنمية الاقتصادية والسياسية . وكان نظام الحزب الواحد والسياسات الاشتراكية في الستينات ، وسياسة التصنيع والتعليم المجاني ، في جزء منها انعكاسات للتأثير الحالي الصاعد للنظام الاشتراكي وحركة التحرر الوطني العالمية التي وجدت في هذا النظام نموذجاً بديلاً للنظام الرأسمالي . وخلال السبعينات وغير سياسات الإنفتاح الاقتصادي والتصديرية السياسية وتنمية القطاع الخاص ، فإن مصر شكلت استجابة مميزة لازمة العالمية للنظام الاشتراكي التي بدأت في الظهور في النصف الثاني من الستينات . وأما عن تأثيرها في النظام الدولي فتمثل في الثورة المصرية وإلهامها لحركة التحرر الوطني العربية ، والعالم الإسلامي ، وحركة عدم الانحياز التي مثلت أن أصبحت جزءاً من عدوية تضيق الفتوة الاستراتيجية بين النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي . وكانت صفة الاستجابة الشبيهة عام ١٩٥٥ فتحاً لآبواب الشرق الأوسط لم أفريقيا للاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية . وكانت مواجهة سياسة التحالف خصماً من امكانيات وفترات النظام الرأسمالي الغربي بقوة الولايات المتحدة . وعلى العكس خلال السبعينات ، لعبت مصر دوراً طموحاً في توقيع ذلك كله بدأ بطرد الخبراء السوفيت من مصر في يوليو ١٩٧٢ . ثم إلغاء معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتي عام ١٩٧٦ . في نفس الوقت بدأت مصر في الانزواء التدريجي









من المعسكر الغربي وخاصة الولايات المتحدة حين سلمت لها بقيادة عملية إدارة الصراع العربي الإسرائيلي سواء التكاليف الفصل بين القوات في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ . وكان ذهب الرئيس أنور السادات إلى القدس ثم عاصم داغليد أيدلدا بليستيفم الاتحاد السوفيتي من إدارة الصراع العربي - الإسرائيلي ثم من الشرق الأوسط كلية الأمم الأمن جيبوب في سوريا وليبيا وقلمين الجنوبية والنيوبيا . وبعد الغزو السوفيتي لافغانستان لعبت مصر دوراً في تقويض النفوذ السوفيتي داخل منظمات العالم الثالث وحركة عدم الانحياز . وهو مساهم في تدهور الكتلة السياسية والأخلاقية العالمية للنظام الإسرائيلي

وهذا فإن مصر لم تكن مجرد شاهد على الخيوات في النظام المؤلى خلال العقود الثلاثة التي تلت نشوب الثورة المصرية . بل أنها تأثرت وأثرت فيها بحكم وزنها النسبي في المنطقة التي تعيش فيها . وبحكم قدرتها على التأثير في دول أوسع منها . ومن خلال هذا الدور تمكنت مصر من استعارة سيناء مرتين ومن الحصول على أكبر قدر من المعونات من المعسكرين الإسرائيلي والإسرائيلي وبين دول العالم الثالث . بالإضافة للمكانة العالمية والإقليمية المتميزة التي جعلتها قادرة على صياغة لقاعة الأعمال لمنظمة الشرق الأوسط مصلحتها . ولكن عقد الثمانينيات شهد لأول مرة في التاريخ الحديث تغييراً في الوضع الاستراتيجي المصري نجم عن التغيير في الوزن النسبي لعناصر القوة الإقليمية المتغيرة مع الدول الإقليمية الأخرى . فالقوة النشطة نقلت الثقل الاقتصادي إلى المنطقة . ونتيجة أسباب متعددة - لعل النقط أيضاً واحداً منها - تصاعدت القوة العسكرية لسوريا والعراق وإيران . بالإضافة إلى إسرائيل بالطبع . لكي تغير من معادلة التوازن العسكري في المنطقة .

ورغم هذه المتغيرات فإن الوضع الاستراتيجي لمصر ظل على أبعاضه وجوديته . وعاد ذلك أساساً إلى أن الدول التي خلفت نفوقاً في أحد عناصر القوة كانت تفقد بشدة باقي العناصر . بالإضافة إلى نزوع بعضها لإعداد مصلحتهم عليه من قوة كما فعلت العراق بحربها مع إيران . وسوريا بتدخلها في لبنان . وإسرائيل بفرزها للبنان واستمرارها في قهر الشعب الفلسطيني واحتلال الأراضي العربية وهو ما أدى إلى استنزاف طاقاتها وإهدار ممتلكاتها العالمية خاصة بعد نشوب الانتفاضة الفلسطينية . ولكن الأهم من ذلك أن القيادة المصرية نجحت من خلال الأهداف المصرية . هذه الظروف يمكن تحديدها بأربعة

١ - الحرب الباردة التي اجتهدت خلال النصف الأول من الثمانينيات حتى أنها عرفت بالحرب الباردة الثانية بسبب السياسات المتعددية التي استخدمها الاتحاد السوفيتي في افغانستان والقرن الأفريقي وأمريكا الوسطى . وكذلك الأمريكية التي شنتها إدارة الرئيس رونالد ريغان من خلال سباق التسلح والضغط الاقتصادي والمعنوي . وتدخل في شؤون أوروبا الشرقية والضغط على حلفاء السوفيت القدامى والجديد بوسائل عسكرية وسياسية واقتصادية . ورغم أن مصر مارست سياستها الخارجية ضمن التحالف العربي بشكل عام . كما قوت التعاون الاستراتيجي بينها وبين الولايات المتحدة بشكل خاص . إلا أنها نجحت أيضاً في تطبيع علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي والتي تدهورت بشدة خلال فترة حكم الرئيس أنور السادات . هذا المزيج من التحالف السوفيتي والتي تدهورت بشدة خلال فترة حكم الرئيس أنور السادات . هذا المزيج من التحالف مع الغرب والتطبيع مع السوفيت أعطي لمصر قدراً من حرية الحركة في التعامل مع معطيات السياسة العالمية والمحافظ على رصيدها في المؤسسات الدولية .









ب - من الخليج الذي أصبح إحدى فاصب سياسية العنيفة منذ مطلع السبعينيات بسبب الثورة في أسعار النفط وما تحتويه منطقة الخليج من مخزون نفطي ومع نشوب الثورة في أسعار النفط وما تحتويه منطقة الخليج من مخزون نفطي ومع نشوب الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٨ لم الحرب العراقية - الإيرانية عام ١٩٨٠ والتي استمرت حتى عام ١٩٨٨ . وحرب الخليج الثانية التي شجعت عن الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ . أصبح أمن المنطقة وتدفق النفط منها إلى الأسواق العالمية مهدداً . وقد لعبت مصر دوراً ملحوظاً في عملية أمن الخليج حينما ساندت العراق في حربها مع إيران بوسائل سياسية وعسكرية أدت إلى انتصارها في الحرب . ثم لعبت ذات الدور مرة أخرى حينما ساندت الكويت وتحريرها هذا الدور المصري في عملية أمن الخليج أعطاهما مكانة عالية متميزة . وموارد الاقتصادية وعسكرية ملحوظة . فضلاً عن تخطيها على العتبة في المنطقة العربية التي شجعت عن انقلابات كعب دافع .

ج - الصراع العربي - الإسرائيلي ظل أهم موضوعات منطقة الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الثانية ورغم توقيع اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩ . حافظت مصر على دور متميز في عملية السلام . بدأت مع مفاوضات الحكم الذاتي في مطلع الثمانينات وحتى الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني الأخير

د - منطقة القرن الأفريقي وموقعها المتميز على سواحل الخط إلى البحر الأحمر ، وإطلائها على مسرح حركة الأسطول في المحيط الهندي . جعلها إحدى المناطق الساخنة للحرب الباردة خاصة بعد تولي الشيوعيون السلطة في إثيوبيا في منتصف السبعينيات

ولا كانت هذه المنطقة لها أهميتها الخاصة للامن القومي المصري . فلن الاهتمام عدم الاستقرار السيلسي والحروب الأهلية من الصومال وإثيوبيا إلى جنوب السودان . مما فاق القوى الكبرى ووجدت في الدور المصري في القرن الأفريقي وإثيوبيا يشغل عام أحد أدوات اشاعة الاعتقال ومواجهة عدم الاستقرار

#### التغير في المكانة الاستراتيجية المصرية

هذه الظروف الأربعة حافظت على الدور الاستراتيجي المصري وأهميته في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام . وادى هذا الدور إلى تدفق المعونات الغربية والأمريكية والعربية على مصر . وعودة الجامعة العربية مرة أخرى إليها . وخفض ديونها إلى النصف وهو رقم يفسر لبقي دول العالم الثالث الأخرى الأمر بالام هنا أن ذلك حدث رغم التراجع النسبي لعناصر القوة المصرية مقارنة بإطراف أخرى في المنطقة . وخلال الأعوام الثلاثة الأخيرة أخذت هذه الظروف في التغير بطريقة قد تؤدي إلى تراجع مكانتها الاستراتيجية على الوجه التالي

١ - انتهت الحرب الباردة مع تفكك الكتلة الاشتراكية وسقوط الاتحاد السوفيتي مما أحدث تغيرات بالغة الأهمية في النظام العالمي ظهرت في شكل سيادة القطب الرأسمالي العالمي بإفرعته الأمريكية والأوروبية واليابانية دون منافسة من القطب الأخرى تخلفه في الفترة إلى العالم والولايات لامن الدول . ولحق ذلك فإن . الانقسام العالمي الجديد . تميز بمحتوى اقتصادي واضح وتراجع شديد في قضايا الأمن الدولي المرتبطة بصراع القطب على لتطور الاستراتيجية في العالم . كل ذلك سوف يؤثر على مصر بطريقة غير مواتية . فموضوع الاقتصادي ليس القوى اسلحتها فقط . بل أنه في الحقيقة يمثل كعب أخيل عناصر القوة الشاملة المصرية . كذلك فإن التدهور الاقتصادي في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق . خلق متلفساً قوياً لمصر في مجال كسب المعونات من الدول الغربية وحتى من لدول العربية النشطة التي الرزقها تحالفاتها مع العرب بتقديم المعونات للكتلة للدول الشيوعية السابقة مصر عليها توقع انخفاض مستويات المعونات الأجنبية . وإذا تأصيل إلى ذلك فكلما حالات المجاعة والكوارث الاقتصادية في العالم . وضغوط الرأي العام في البلدان الغربية لتقليص المعونات الأجنبية بشكل عام . فإن مصر عليها توقع انخفاض مستويات المعونات عما تعودت عليه لثناء الأعوام الماضية .

ب - إن أمن الخليج وحمايته من التهديدات العراقية والإيراني استقر على شغل انقلابات امنية تتناوب بين دول الخليج منفردة والولايات المتحدة وبهي الدول الغربية الأخرى مثل بريطانيا وفرنسا فللمحاولة المصرية لتجهم التحالف العربي لثناء حرب الخليج الثانية أن وضع دائم في شكل ما عرف بأعلان دمشق









يساهم بالإضافة الى حملة امن الخليج في عملية اعادة ترتيب الاوضاع في المنطقة العربية بل والشرق الاوسط بنصر عام لم تكل - لاسبب متنوعه - والنجاح . ورغم ان دور مصر لم ينته نهائيا بالنسبة لامن الخليج كما ظهر للمساعدة المصرية لدولة الامارات العربية المتحدة فيما يتعلق بأزمة الجزر العربية في الخليج والوساطة المصرية الناجحة في أزمة الخفوس القطرية - السعودية . فان الدور المصري أصبح اقل بكثير في حملة امن الخليج عما كان عليه الوضع خلال العقد الماضي .

ج - ان الدور المصري في القرن الاثني عشر ارتبط ارتباطا وثيقا بالحرب الباردة . ومع انتهاء هذه الحرب وسقوط الحكم الشيوعي في ليبيا وتفتت الدولة الليبية ذاتها وانتشار الفقر والمجاعة والحروب الاهلية في دول المنطقة كلها فان الدور المصري تضائل بشكل جدي لكي يقتصر على مساعدة اعمال الأمم

المتحدة ، ومساعدة جهود الوساطة في النزاعات العربية

د - وجاء الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي وبعده الاتفاق الارمني - الاسرائيلي . والذات لعبت فيها مصر دورا ملموسا خاصة فيما يتعلق بالاتفاق الاول . لكي يؤذن بمرحلة يتقلص فيها دور مصر بعد ان فتحت الاطراف خطوط اتصال مباشرة فيما بينها . وبينها وبين الولايات المتحدة .

اعادة بناء الدور الاستراتيجي المصري

ان كل ذلك لايعني انتهاء الدور الاستراتيجي لمصر في المنطقة التي تعيش فيها . فلايزال لمصر دورها الفاعل والحضري ومركزها الجيو بوليتيكي المميز . فضلا عما هو متوافر لديها من عناصر القوة المختلفة . ولكن المراه اناكده عليه هذا ان هذا الدور في طريقه الى التقلص بفعل تراجع الظروف التي اعتمدت عليها في تعظيم مكنتها الاقليمية والدولية . ولذا فان المهمة الاساسية للسياسة المصرية في هذه المرحلة هي اعادة بناء الكتلة الاستراتيجية المصرية من خلال بحث حقيقي لمعاصر القوة المصرية بالتنسب مع امكاناتها ومكنتها الاقليمية . ومن خلال تشكيل موقعها في البنية الاقليمية بالعريقة التي تعلم من المصالح المصرية

والواقع ان التلوث المصري في منطقة الشرق الاوسط يشغل عام والمنطقة العربية بوجه خاص . ومن ثم في النظام الدولي . ارتبط دوما بمدى قدرتها على توفير نموذج سياسي واقتصادي واجتماعي يكون له اشعاعه المؤثرة خارج مصر القديما ودوليا . وليس بعيدا النموذج القاهري القائم على التنمية الاشتراكية والتنظيم السياسي الواحد في الداخل وايدولوجية القومية العربية وعدم الانحياز في الخارج . والدول الرئيسية في النظام الدولي بالتقدير وبانحصار شديد فان هذا النموذج كان فيه مايفتح العديد من الدول ان تقليده . او تقديره . او الرهبة والخوف منه .

هذا النموذج كان ولید فترة تاريخية معينة في مصر والمنطقة العربية والنظام الدولي ليست قليلة للتكرار بعد ان تغيرت مصر والنظامين الاقليمي والدولي ولذا فان المطلوب الآن نموذج جديد يتجاوب مع هذه المتغيرات ويحدد تعريف دور مصر في ظل معطيات جديدة . ومن البديهي ان تكون الجبهة الداخلية هي المحل الاول الذي ينطلق منه التحرك المصري خلال الفترة المقبلة حيث توجد فيه عناصر القوة اللازمة لاعادة صياغة الدور الاقليمي والدولي . وفي الوقت الراهن فان شرعية الدولة ونفوذها الخارجي يستندان من قدرتها على ادارة مواردها الاقتصادية دون الاعتماد على القروض والمعونات الخارجية من جانب . وقدرتها على إقامة نظام ديموقراطي يحترم حقوق الانسان من جانب آخر . والواقع - وبغض النظر عن النخول في كثير من التفاصيل - ان مهمة مصر الحالية هي التحاق بنيان الدولة الصناعية الجديدة بكل ما يعنيه ذلك من متطلبات والتحول السياسي الى نظام ديموقراطي واسع بكل ما يعنيه ذلك من ابعاد . ولحسن الطالع ان مصر دخلت في طريق الإصلاح السياسي والاقتصادي منذ منتصف السبعينات من خلال سياسة الانفتاح الاقتصادي والتعددية السياسية . ولكن علينا الاعتراف ايضا انه بعد ما يلزم من عشرين من نشوء هذه السياسات ان التطور في النظامين الاقتصادي والسياسي المصري ظل محدودا وان الاوان لمرجعه والانطلاق فيه وفق معايير عالمية خلال فترة زمنية قصيرة اما بالنسبة لاعادة تشكيل وتعريف دور مصر في مجالها الاقليمي والدولي فان مصر امامها مهمتان . الاولى في المدى القصير وتنصرف الى استكمال عملية السلام الحالية والعمل على تخطيطها للمعطيات والتحديات التي تواجهها . والثانية في









الحدى المتوسط لزيادة عنصر التأثير الاستراتيجي في المجال الاقليمي وفق المعطيات العقلية الجديدة .

### المهمة الاولى . استكمال عملية السلام

الاتفاقات بين اطراف دولية لا تعمل من تلقاء نفسها او تضع نفسها موضع التنفيذ . وانما يتوقف تحولها من كلمات مكتوبة الى واقع عملي على قدرة هذه الاطراف ذاتها على نقلها ما اتفقوا عليه من اشياء المعارضين للاتفاق من جانب . وتحقيق الاهداف المنشورة لكل طرف من جانب آخر . ولذا فان العملية السياسية التي انتجت في للعام الاول الاتفاق الاراضي - الاسرائيلي لابد لها ان تستمر بلعالية وديناميكية اشد . لتحقيق الاهداف العربية في الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية والقائمة الدولة الفلسطينية .

والواقع ان ردود الفعل الاولى في اسرائيل والاردن وفلسطين لهذه الاتفاقات تشير مهما كان علو صوت المعارضين الى وجود فرصة متلحة من الزمن لنجاح تنفيذها فقاوض من المظاهرات في الشوارع الفلسطينية والاسرائيلي . واستطلاعات الراي العلم على الجانبين ان متواصل اليه السياسيون لقي الظهور والرضا - حتى ولو كان مؤقتا - من قبل الاغلبية بأكبر مما كان مقدرا لحظوة التوقيع . ولكن ذلك لا ينبغي له تضليل احد من الساسة او المراقبين . فهناك الكثير من التحذيرات التي ينبغي التعامل معها حتى تكون الفرص قليلة للانهيار

ولعل التحدي الاول الذي تواجهه الاتفاقات المعقودة بمرصد بعدد ما يحتمل سوريا ولبنان واعتبارات سياسية وعملية سياسية لان عملية السلام وفقا لصيغة مدريد تفترض حدوث تقدم على جميع الجبهات حتى ولو اختلفت السرعات على كل جبهة المشككة هنا ان اسرائيل يمكن ان تقع تحت امراء استخدام مفاوضات اليه من اتفاقات للضغط على سوريا للحصول على مالم تحصل عليه فوق ملادة المفاوضات . وهو مالم يؤدي الى نصف صيغة مدريد

ذاتها على جانبها التمثلي والمحدد الاطراف . وفي الشرق الاوسط عندما تسقط عملية التسوية - بفعل التقدم او لنقص الفعالية - فان كل الاطراف تدفع لهما فحشا لها . وهنا تبرز الاعتبارات العملية لكي تحز من قوة التحدي . فسوريا رغم انها ارسلت عددا من الاشارات للتحذير عن استعادتها لقوق الاتفاقات مثل استئصال عرقلات الملك حسين وحضور سفيرها لحفلات التوقيع في واشنطن . الا انه ليس منصورا سكوته الى الابد . وسوريا لديها العديد من الأوراق التي تستطيع استخدامها ان لم يكن لنفس الانفصاليات فهي تغطي لتعويض تعويضها وتلخيصها فهي تملك ورقة المعارضة الفلسطينية في سوريا ولبنان كما يوجد لها نفوذ قوي على حزب الله في الجنوب اللبناني الذي يمكن استناده الى القوة المؤيدة له في ايران للمعارضة بشدة لاي خطوة على طريق التسوية العربية - الاسرائيلية . وتتمك ورقة الاستمرار في معارضة في المفاوضات المتعددة الاطراف . والتي بدون سوريا ولبنان تصبح كمن يفتقد مفاوضات لحد من التسليح في الصواريخ العائرة للقرارات دون مشاركة من الولايات المتحدة وروسيا .

ولحسن الحظ ان هذا التحدي يمكن تجاوزه اذا ما حفظت الاطراف الاقليمية والدولية على الدافع الحافية . ففي المفاوضات السورية - الاسرائيلية قبلت اسرائيل بعبء الانسحاب من اراضي سوريا . ووعت حجم انسحابها بمدى وحجم السلام . الذي تستطيع سوريا تقديمه . سوريا من جانبها قبلت مددا ان تفي المفاوضات القائمة الى توقيع معاهدة سلام بين الطرفين ولكنها علفت تحديدها للسلام على موافقة اسرائيل على معاهدة سلام بين الطرفين ولكنها علفت تحديدها للسلام على موافقة اسرائيل على الانسحاب الكامل من الاراضي السورية . الامر المهم هنا ان اسرائيل سلمت ان الجولان تعد ارضا محتلة . كما ان سوريا سوريا سلمت بان اسرائيل دولة مقبولة ويمكن للسلام معها . الخطوة بين الطرفين قليلة للعبور من خلال اتفاقيات كطب دافيد ومعاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية . والتي تم النص في كلامها عن ان الهادي والسوابق التي تم ارسالها سوف تنطبق على معاهدات السلام بين اسرائيل وكل جوار من جيرانها يكون مستعدا للتفاوض مع اسرائيل حول السلام . للشكك هنا ان سوريا واسرائيل ليسا على استعداد للعودة الى كطب دافيد تسعي مصر لاصداره كلفا لك عدلة للسلام السورية وتقوية الذاكرة الاسرائيلية

التحدي الثاني . والذي لا يقل اهمية سوف يقع على الساحة الفلسطينية حيث يقع عبء الاعاد لقيام الدولية الفلسطينية سفيها والمضغدي . وقد









نجحت القيادة الفلسطينية في جولة الحمص ، على الجول التمهيدى الفلسطينى المركز المبرورافىة والديموقراطية التى تقع الداخل والخارج ان دولة فلسطينية ، ليست ممكنة لخط ، وإنما أيضا أمرا مفيدا ولزما لكل الأطراف في المنطقة . هذه مهمة شاقة وعسيرة ولكنها ليست مستحيلة . ومصدر الصعوبة يكمن في طبيعة منظمة التحرير الفلسطينية التى نشأت واستمرت خارج فلسطين وتحت مظلة دول أخرى سواء في الأردن أو لبنان أو تونس . وكونت بيروقراطية من نوع خاص فيها بعض من صلات حزب الدولة وبعض من صفات حركات التحرير . ولأن أصبح على المنظمة لا أن تعود لخط ال داخل كانت بعيدا عنها . ولنا أيضا بقلية الدولة ومهامها . وبعد أن كان عليها التعامل مع معاشة داخلية انشغالية أحيانا ، أصبح عليها الآن التعامل مع معارضة قوية تلح خارجها ممثلة في حماس . إن التعامل مع هذا التحدي لن يكون الا بتحديد شامل في منظمة التحرير يستدعي الخبرات الفلسطينية ايا كان مصدرها وفكرها . و نظام اسفى ، يشكل الأساس لاستمرار الدولة المقيلة بوضع علاقة المتخلفة والسلطة الفلسطينية بالمعارضة وطريقة تداول السلطة . وأسس احترام الحريات العامة

والاقتصادى لأن عملية التنمية اذا كتلت تشمل تحديا لكل بلدان العالم الثالث . فانها تشمل تحديا من نوع خاص يقف عليه الفلسطينيون لأن عليهم البقاء القدرة على أن يولئهم المقيلة ذات جنوى الاقتصادية . والواقع أن كتاب هذه السطور لا يملك في تطوير الاختلافين حول التصير الاقتصادى الفلسطينى . فالأرقام تشهد أنه رغم كل ما واجهه الفلسطينيون من عقبات الاحتلال ، فأنهم حققوا أعلى معدلات التعليم في العالم العربى . ويبلغ متوسط داخل الفرد من الناتج الإجمالى عام ١٩٨٧ ، قبل نشوب الانتفاضة - ١٧٨٠ دولار وأكثر من مثلى نصيب الفرد في مصر الذى بلغ آنذاك ٧٢٠ دولارا . وأربعة أمثلى نصيب الفرد في السودان والصومال وجيبوتى وموريتانيا . وأكثر بدرجات مختلفة من نصيب الفرد في تونس

والغرب وسوريا . وحتى بعد الانتفاضة حيث دشرو نصيب الفرد الفلسطينى الى ١١٧٠ دولارا فإنه يظل أعلى من نصيب الفرد في نصف عدد الدول العربية على الأقل بما فيها مصر . أن ذلك يشير الى القدرة الفلسطينية الفذة على العمل في ظل ظروف صعبة وعقبة . ولذا أضفى الى ذلك مواهب وقدرات رجال الأعمال الفلسطينيين في الخارج والمعونات العربية والأجنبية فلان البنية الاقتصادية للدولة الفلسطينية سوف تكون ممكنة . خاصة لو نجحت القيادة الفلسطينية في رفع القيود الاسرائيلية عن الاقتصاد الفلسطينى . على الأقل في مجالات التصدير والاستيراد ومنع الرخص والسبسات التمييزية والمحملة ضد البضائع الفلسطينية .

هذان التحديان ليسا كل ما تواجهه الإنقلابات الحالية من عقبات . ولكن

الفلن انهما الأكثر أهمية والحاجا على الأقل خلال المرحلة المقبلة . أن مصر تستطيع لعب دور خاص في مواجهة هذه التحديات من خلال الدور الذى تقوم به في المفاوضات السورية - الاسرائيلية أو من خلال احياء التعرف الدولى على المبادئ المقررة في لتفاليات كعب دافيد كصيغة صلحكة والمقت عليها اسرائيل قبل لنعور الحقوة الرامنة في المفاوضات . كذلك فإن مصر تستطيع تقديم الكثير في خلق وعالم الدولة الفلسطينية سواء من خلال المساعدات المباشرة أو لتهمدة المناخ العربى لمساعدة الكيان الفلسطينى خاصة فيما يتعلق بالمعاملات الفلسطينية الخديجية

المهمة الثانية : إعادة تشكيل وتعريف دور مصر الاقليمى

إنجاز المهمة الأولى هو في حقيقته استكمال للدور الحال لمصر كصانعة سلام وعنصر استقرار في منطقة تتزع فيها عوامل الفوضى وعدم الاستقرار . وهو الرصيد الذى اعتمدت عليه مصر بقوة خلال العقدين الماضيين لقيادة الحكمة الدولية والإقليمية . ولكن مع سيدة الاعتدال في المنطقة اذا ما نجحت عملية السلام فإن الدور المصرى سوف يأخذ في التقلص التدريجى . ولذا فإن على مصر أن تبدأ عملية بناء مجموعة من الارصدة الاستراتيجية المتواظعة مع النظام العالمى الجديد . ذات الصيغة الاقتصادية والانصافية والفلاحية التى تكال لها استمرار الدور الاقليمى والدولى . و في هذا الصدد يمكن اقتراح ملى :









أولاً : أن السوق المصرية المتسعة والمتنامية ستين مليون نسمة هي أحد عناصر القوة الرئيسية لمصر من حيث رغبة أطراف عديدة القومية وعالية في التفاعل اليها والتصدير لها وحتى بالقضية الحال للاقتصاد المصري فإن مصر تستورد ما قيمته ١١ مليار دولار تقريباً وينتظر أن تزداد خلال السنوات القادمة ، وهي قيمة سوف تدفع دول عديدة للحصول على نصيب منها في مقدمتها إسرائيل وتركيا والسعودية . إن مصدر القوة هذا سوف يصبح مصدراً للضغط إذا ما ظلت الصادرات المصرية على وضعها الحال والتي لا تتجاوز ٣.٨ مليار دولار . أي ما يساوي الصادرات السعودية غير البترولية الحالية . وحتى وفق أقصى التطوُّحات المصرية الحالية فإن الصادرات المصرية لن تتعدى ١٠ مليار دولار عند نهاية القرن وهو مالا يزال أقل من الصادرات الإسرائيلية والتركيبية الحالية . ولا بُدَّ من ثلاث صغرات ستفكّر في الحالية وهذا تقي الأهمية القصوى للإصلاح الاقتصادي المصري في بناء الدور الاستراتيجي المصري . فبدون الانطلاق فيه وبوتائر أقل بكثير مما هو سائد ومقر الآن . فإن مصر سوف تجد نفسها أمام اختياراتين كالأهم من : أن تقيم أسواراً حامية عالية لحماية السوق المصرية وهوما سينتقض مع مبدأ حرية التجارة في العلم ومع الترتيبات الاقتصادية المتصورة في الشرق الأوسط بعد انهاء عملية السلام . أو المشاركة في النظام الاقتصادي الإقليمي والدولي في ظل عجز مزمن في ميزانها التجاري وهو ما سيؤدي إلى أمراض اقتصادية متنوعة . والإهم الضمط في المشكلة الاستراتيجية المصرية .

ولذا لفتة في ظل ظروف السلام فإن مصر في حاجة ماسة لمراجعة برامجها للإصلاح الاقتصادي - وكذلك المصري - من أجل مشاركة في الأوضاع الاقتصادية الإقليمية تكون فيها السوق المصرية عنصر قوة وليس عنصر ضعف

ثانياً : أن استكمال عملية السلام سوف تخلق ترتيبات اقتصادية خاصة بكل فلسطين تحت الانتداب البريطاني ( إسرائيل وفلسطين والأردن ) وهو ما سيخلق كتلة اقتصادية فيها من العون الدول ورأس المال والتكنولوجيا ومواهب رجال الأعمال والسوق المتسعة نسبياً مما سيخلقها جديراً بالاعتبار أن مصر ينبغي لها أن تكون بعيدة عن هذا التطور الاستراتيجي والاقتصادي الهام في المنطقة . ومن هنا فإن عملية مشاركة مصر في تنمية الجوانب الفلسطينية والدولة الفلسطينية مستقبلاً ولقدام غرة يشغل خاص يجب أن تضع في اعتبارها تحقيق التكامل الاقتصادي مع منطقة شمال سيناء من خلال أساليب اقتصادية متنوعة . إن ذلك يقتضي من جانب أن تكون خطط التنمية الاقتصادية والديمقراطية المصرية في سيناء متوافقة لهذا الوضع . ومن جانب آخر فإن الإستثمارات المحلية والعربية خاصة في السلام العربي - الإسرائيلي ينبغي أن يتوجه جزء منها لسيناء ويختصر شديد فإن مصر التي فقدت عربة السلام في المنطقة خلال العقد الماضي عليها الالتفات بعد أن وصلت إلى محطة الوصول وأن تستفيد من عقد الرحلة بعد أن غابت الكثير في دفع تكلفتها لفلان . إن تعزيز مكانة مصر الاستراتيجية يمكن أن يتم من خلال التأكيد على مواءمة الجيوسياسي الهام من خلال كونها مرتكزاً هاماً لخطوط الجاز والنفط والمواصلات . وفي الوقت الراهن فإن أحد الإصعدة الاستراتيجية الهامة لها يتمثل في قناة السويس التي تعد واحدة من أهم معابر النفط في العالم . وخط المتوسط ويعتبر من المشروعات العربية الخليجية من البحر الأحمر إلى البحر الأبيض المتوسط والبحر المتوسط المحروجة حالياً لعملية السلام فإن هذه التوافقات لإنشاء خطوط للنفط والغاز العربي تصل إلى خط وغازة . أن هذه المشروعات سوف تهدد القيمة الاقتصادية والاستراتيجية لقناة السويس وخط سويد . ومن ثم يجب ليس فقط تعزيز الطاقة الاستيعابية والفرات للتكامل ولكنها بل أيضاً البحث عن مشروعات جديدة لتعزيز موقع مصر كعصر جاذبي للنفط والغاز العربي .









# الأهرام الاقتصادي

٥ ٢٠١٢ ١٩٩٢

المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

ومن المعروف ان هناك مفاوضات حالية بين قطر وايطاليا لتوصيل غاز حقل الفلز في القناة تجعل اسعار النفط القطري غير تنافسية مع غاز سيبيريا . ان التوصل الى حل لهذه المشكلة فضلا عن انه سوف يعزز من امكانيات التكامل العربي ، والتأثير العربي في اوروبا . فانه سوف يزيد من القيمة الاستراتيجية للنفط السعودي . وربما يمكن التفكير ايضا في انشاء خط انابيب تحمل الغاز الخليجي الى اوروبا عبر السعودية ومصر مقلما هو حدث الآن مع خط السويد .

بالاضافة الى ذلك فان مصر يمكن ان تكون معبرا للمواصلات البرية والبحرية بين المغرب والشرق العربيين . وفي الوقت الراهن فان العبارات بين مصر والسعودية ومصر والاردن عبر البحر الاحمر والخليج العمانية كانت احد السبل لتقل السلاح والبضائع والمشتريين جناسي الوطن العربي . والان وفي ظل ظروف السلام المتوقعة يمكن تعزيز هذه الخطوط البحرية بخط برى عملاق يربط بين مصر والدولة الفلسطينية والاردن . والواقع ان اتفاقيات كاسب داليد . وفي الاتفاق الخاص بخطر التوصل الى معاهدة السلام بين مصر واسرائيل تم انهاء صراحة على القامة طريق سريع بين مصر والاردن قرب ايلات مع ضمان حق المرور السلمي والحر بين مصر والاردن . ان هذا النص يمكن السعي الى تطبيقه بسرعة في اطار الاستثمارات الاولى في عملية السلام . مع امكانية ربط هذا الطريق مع شبكة الطرق التي سوف تربط بين غزة والضفة الغربية . وبين الاردن وسوريا ولبنان . وبين الاردن والسعودية والخليج العربي والامم المتحدة . ان هذا سوف يخلق دوما مصيدا استراتيجيا خاصة في منطقة الشرق الاوسط المحصورة الموارد المالية من جانب والازدحام السكاني السريع من جانب اخر . ولذلك فان مصر من دولة في المنطقة ستحاول تعظيم مجالها الاستراتيجي عن طريق حافرة من موارد مالية كما تحاول تركيا عن طريق مشروعها لخط انابيب للنفط الى السعودية والخليج عبر سوريا والاردن والضفة الغربية واسرائيل . وكما ستحاول اسرائيل ان خلال مشروعات تحلية المياه الطموحة على البحر الاحمر . ان مصر تستطيع ان تلعب دورا استراتيجيا في هذا المجال عن الطريق مدة مائة الف الى اسرائيل وقطاع غزة والضفة الغربية والاردن وكان الرئيس انور السادات قد عرض هذا الاقتراح ابان مفاوضات السلام المصرية الاسرائيلية ولكن هذا الاقتراح واجهته معارضة قوية من داخل مصر بسبب ما كانته المعارضة المصرية حول احتمالات مصر للمياه . والخوف من ان اتاحة المياه لاسرائيل سوف يجعلها اكثر قدرة على استعاب المهاجرين ومن خارج مصر فان الدول الاوروبية التي تشترك مع مصر في مياه النيل عارضت ذلك بشدة على اساس انه ليس من حق مصر التصرف في مياه النيل دون موافقة باقي الدول

ولكن من الممكن زيادة رصيد مصر الاستراتيجي في المنطقة اذا تم توفير مياه النيل ليس من حصص مصر الحالية من النهر ( ٥٥ كيلو متر مكعب ) وانما من خلال توفير موارد اضافية من خلال مشروعات في السودان واليوبيا . ويرى بعض الخبراء انه يمكن زيادة كمية مياه النيل المتاحة لدولة بمجال ١٨ - ٢٥ كيلو متر مكعب . وحاليا فان مشروع قناة جونجل وحده يمكن ان يوفر ٧ كيلو مترات مكعبة . هذا المشروع تم تنقيده ٧٠٪ منه بالفعل وتوقع بسبب الحرب الاعلية في جنوب السودان . ان تمام هذا المشروع ( التكلفة المقدرة حاليا ١٦٠ مليون دولار ) يمكن ان يحقق النتائج التالية :

- ( ١ ) انه سوف يوفر موارد اضافية لكل من مصر والسودان قدرها ٢٠٥ كيلو متر مكعب مياه منها مع بيع ٢ كيلو متر مكعب للاردن وللسودان واسرائيل ( أي ما يوازي الحجم الكلي لما هو متاح لها من مياه حاليا تقريبا ) ويمكن استخدام عائد البيع في تنمية دول اعالي النيل الفقيرة ، او انشاء مشروعات جديدة لتنمية موارد مائية اضافية اخرى
- ( ٢ ) انه يحقق اعتمادا اسرائيليا على دولة عربية . على عكس حالة المشروع التركي الذي يزيد الاعتماد العربي على تركيا .
- ( ٣ ) ان توفير المياه لاسرائيل سوف يلغي احد اسباب تمسكها بالمسيطرة على اجزاء من الضفة الغربية .









## الأمم الاقتصادية

المصدر :

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٢ ٢٠٠٥

(٤) إنه سوف يحقق مصفحة إسرائيل . والولايات المتحدة . لإنهاء الحرب الأهلية في السودان . والتكف عن الحرب في ليبيا وبقي دول منكم النيل .  
(٥) أن جزء كبيراً من هذه الحياض سوف يستفيد منه عرب المنطقة .  
والأردن ومن ثم فإن إسرائيل لن تكون المستفيد الوحيد . ولعل العرب المستفيدين هم الفلسطينيين في قطاع غزة الذين يحتجون إلى مرة كيلو متر مكعب من المياه

(٦) أن المشروع يمكن أن يؤدي إلى التنمية الزراعية في سيناء وعلى أي الأحوال فإن الكويت والسعودية يوفيان حالياً بشمول مشروع سد مياه النيل إلى العريش (٦٠ كيلو متراً من قطاع غزة والصود مع إسرائيل) ولزراعة ٤٠٠ ألف فدان . ومن ثم فإن مد هذه الأنابيب وتوسيعها سوف يكون أقل تكلفة بكثير

من المشروع التركي الذي تبلغ المرحلة الأولى منه فقط ٢٠ مليار دولار . أما تكلفة مشروع قناة جوسل فإن تتجاوز ١٦٠ مليون دولار يمكن أن تغطيها المؤسسات الدولية كجزء من عملية تمويلها لعملية السلام .  
خاصة : أن مصر يمكنها تعزيز مكانتها الاستراتيجية حتى ولو على المدى الأطول نسبياً عن طريق خلق منطقة تكامل اقتصادي مع ليبيا والسودان . ورغم الصعوبات الحالية المحيطة التي يمكن أن تفل في مواجهة هذا التوجه . فلهذا يجب أن يظل هدفاً مصرياً تسمى لوضع لبناته وتحليل التراكيب فيه عبر فترة زمنية معقولة . إن مثل هذا التوجه . بالإضافة للخطوات المبشأ لها أعلاه . سوف يجعل مصر واسطة العقد . كما كانت يوماً تاريخياً - العربي أو الشرق الأوسطي إما كانت النتائج التي ستفرض إليها التطورات الحالية والمستقبلية في عملية السلام فلو لم آح تجمعاً اقتصادياً يشمل الدول الثلاث يتوافر له من الموارد الزراعية والصناعية والمالية ومصادر الطاقة والقرب من الأسواق الأوروبية يمكن أن يجعله قوة لا يستهان بها ويعطى مصر دفعة قوية في علاقاتها العربية والشرق الأوسطية .

سلباً : أن المكثفة الإسرائيلية التي حققتها مصر طوال تاريخها الحديث ارتبطت يوماً بقدرةاتها الحقيقية في العالم العربي حرباً أو سلماً . والآن - ربما أكثر من أي وقت مضى - فإن مصر عليها أن تحافظ على الرابطة العربية وتضفي إلى تعزيزها . وليس بالضرورة أن يتم ذلك عن طريق التماثل مع المشاريع الشرق أوسطية المتواعدة . فلعالم في الحقيقة عرف الكثير من النظم الإقليمية المتداخلة كما هو الحال في أوروبا وشرق آسيا وشمال أمريكا . ويبقى الجميع في كل الأحوال نظاماً فرعي من النظام العالمي . وعلى ضوء ذلك فلهذا لا يوجد مبرر للتخوفات الحالية من انتهاء النظام العربي إذا ما قام نظام شرق أوسطي تحلوا بدلاً من النظام الشرق أوسطي الصراع الحالي . وهنا يبرز دور مصر في البحث عن أساليب جديدة ومبتكرة للعمل العربي المشترك تحافظ على الروابط العربية والمؤسسات العربية وتنميها ولعل مجال الثقافة العربية والحفاظ عليها هو من المجالات التي تشغل فيها مصر مكانة متميزة خلفاً وإبداعاً وصناعة . وتاريخياً فإن الثقافة العربية كانت هي المحور الذي ركزت عليه حركة القومية العربية . فنتيجة الوحدة اللغة والتجربة التاريخية المشتركة . والمعاداة والتقاليد المتشابهة . فإن روابط كثيرة من التضامن حتى الوحدة يمكن توليدها . وخلال العقود الأخيرة . ورغم الظواهر المعروفة للشكك العربي . فإن الثقافة العربية عرفت انتشاراً غير مسبوق من خلال حركة العمالة العربية والسليحة . وجاء التوسع في التعليم في الدول العربية لكي يوسع بشكل ملموس سوق الثقافة العربية ويزيد من عدد الكتب والمجلات والبرقيات والمصحف التي تنتج لهذه السوق . وأما ذلك إلى سطر وسائل الثقافة والمعرفة الأخرى مثل الإذاعة والتلفزيون والسينما وشرائط الفيديو ومراكز الأبحاث والروابط الشعبية التي أصبحت جميعاً تعمل على الاستفادة من السوق العربية الثقافية الواسعة .









## المصدر : الأهرام الاقتصادي

١٩٩٢ ٢٠٤١ ٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في كل ذلك يوجد مصر مكلفة بمعيمه ان لم تكن مكلفة شبه احتكورية في بعض المجالات وعلى مصر ان تلعب دورا متغيرا في هذا المجال بحفاظ على الهوية العربية من جانب ويزيد من الرصيد الاستراتيجي من جانب آخر . ومن المقترحات التي يمكن دراستها في هذا المجال مغلي :

( ١ ) رفع كلفة القيود على حركة التبادل الثقافي في الكتب والمجلات والصحف المتعلقات بالاستيراد والتصدير من وإلى العالم العربي . خاصة ان على هذا التبادل سوف يحافظ للامسا اقتصاديا لمصر ويدعم صناعة النشر المصرية اذا ما رفعت الإنفاق الضرورية الحالية التي تقلل من القدرة التنافسية المصرية .

( ٢ ) تشجيع الصحف المصرية على الانطلاق من انظرها المحلي الى الاطار العربي بحيث تغطي بحق مشاكل وهموم العالم العربي مستفيدة من ذلك من التعددية السياسية المصرية ، حتى يكون لها نصيب معقول من سوق الصحافة العربية .

( ٣ ) اعادة تنظيم الإذاعة المصرية من حيث رسالتها الاعلامية فتوجه الى العالم العربي برسالة موضوعية ذات مصداقية في المعلومات تؤكد فيها على الأمن العربي المشترك ولقيم التكامل العربي الثقافي والاقتصادي .

( ٤ ) تشجيع الإنتاج العربي المشترك في مجالات السينما والمسرح والتلفزيون ، وعقد المؤتمرات الفنية المختلفة في القاهرة حتى تقلل دوما غاصصة العرب الفنية .

( ٥ ) مد الأرسال التلفزيوني المصري عبر الأقمار الصناعية الى كل الدول العربية . وربما كان الأمر الأهم من ذلك التركيز على البرامج والدراما الواقعية والمتطورة التي يمكن تصديرها الى محطات التلفزيون العربية والتي ينتظر أن تتوسع كثيرا خلال المرحلة المقبلة نتيجة انفتاح المحطات العربية الفضائية .

( ٦ ) تشجيع مراكز البحث العلمي ، والمراكز والروابط المهنية والأدبية المصرية ، على الاتصال والتفاعل مع المراكز والجامعات المختلفة في العالم العربي من خلال المؤتمرات والندوات والمحاضرات والزيارات المتبادلة

### خاتمة

لما سبق حاولنا تبين الآثار الاستراتيجية للتطورات الحالية لعملية السلام العربية - الإسرائيلية على المكانة الاستراتيجية المصرية في اطار التطورات الإقليمية والعالمية الراهنة . ورغم تصورنا أن مصر سوف يبقي لها قدر من المكانة الإقليمية نتيجة عوامل متعددة إلا أننا نتصور - كما أوضحنا - أن هذه المكانة سوف تتعرض للتقلص النسبي نتيجة هذه التطورات . ولكن كما يحدث في كل التطورات التاريخية الكبرى فلها تحمل فرصا ومخاطر . ونتصور - كما أوضحنا أيضا - أن هناك فرصة كبرى لإعادة تشكيل وتحريف دور مصر الاستراتيجي وفق المعطيات الجديدة عالميا وإقليميا اذا ما اتبعت مصر سياسة نشطة وفاعلة على المعرفة والعمل الجاد والدؤب . ولكن مفتاح المكانة المصرية سوف يرتبط ارتباطا وثيقا بالقدرة على اعادة ترتيب أوضاعها الداخلية حتى تستطيع توفير موارد القوة لحركتها الخارجية .

### د . عبد المنعم سيد

مكتب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

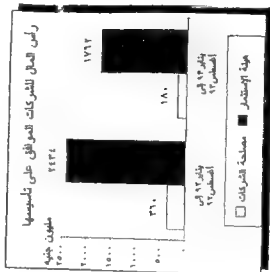
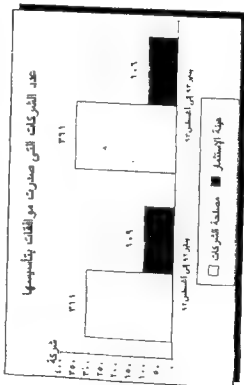






٧- مؤشرات عامة عن السوق : شركات الأموال التي صدرت موافقات بتأسيسها

بيان	يناير ٩٢ إلى أغسطس ٩٢	يناير ٩٢ إلى أغسطس ٩٢
عدد الموافقات (شركة)	٤٢٠	٤٦٧
رأس المال المصدر (مليون جنيه)	٢٧٩٥	١٩٤١



المصدر : مصلحة الشركات والهيئة العامة للاستثمار

















# العروبة والواجبة الاقتصادية

يجب عمله. ولعل التساؤل أو اللبس إلى التساؤل على وجه الدقة كان مشتركاً بين معظم اللسطين والكشيب في الاسوع الماضي. هكذا كان الأمر مع الأستاذ محمد حسنين هيكل الذي قدم محاضرة قيمة في القاعة الشرقية في مبنى الجامعة الأمريكية بالقاهرة حول اتفاق غزة-أرنا. أولاً والذي فصل بأسلوبه للفصول أسباب عدم اعتراضه على الاتفاق. كما فسّر أسباب عدم موافقته عليه ولكن خلاص إلى القول (لمست متشائماً)

وفي اجتماعات زرتها مركز الدراسات السياسية والاقتصادية في مؤسسة الأهرام.. في إطار ندوة بعنوان «الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي. الفرص والمخاطر. تحدث كثير من وشاب جو التسليم. وإن لم تقب مشاعر الصدمة على الأحلام. ومال معظم الحاضرين إلى الحديث عن المستقبل وعن الاقتراحات عامة ليس فقط (للمواجهة) وإنما للمبادرة وهو الموقف نفسه تقريباً الذي تحدث عنه الأستاذ هيكل في محاضرته. والذي تحدث عنه اخرون في ندوات أخرى منها ندوة عامة جمعت لهما من رجال الاتصال المصريين والفلسطينيين معاً.

وقد سررت من بين أراء كثيرة واجتهادات فكرة عامة تصلح أن تكون إطاراً لباقي الأفكار والاجتهادات. تلك هي فكرة (العروبة) التي تحدث كثيرين عنها من جرائن حصارية واقتصادية وإمنية وسياسية. واجمعوا على أن المهمة الملحة أمام مصر: حكومة شعبياً (منظمتاً) وأمنياً سياسياً. هي تشييد الدور القيادي المصري على الساحة العربية لكي يشارك العرب على الساحة الدولية والاقتصادية كقوة بل وزنها. ويحسب حسابها خاصة وأن الأمة العربية تملك كل عوامل القوة وموارد. ولكنها في حاجة إلى استثمار هذه العوامل والموارد على نحو جماعي مستفيد من

وقبل مناقشة بعض الآراء والاجتهادات التي طرحت الأسابيع الماضية في ندوات واجتماعات انعقدت في القاهرة. وفي مقالات وتعليقات نقلتها وسائط الاعلام المصرية. لا بد من التوقف عند ظاهرة مريبة تثير الغم. وهي ظاهرة انخراط قادة فلسطينيين خاصة في قطاع غزة. استهدف القاضون بهذه الجرائم رموزاً قيادية (الحامي: محمد أبو حمران. والرفي: أحمد الصفاوي) معروفة بانتمائها إلى حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح). بل وملاقتها الوثيقة بالكرسي الفلسطيني بأسر عرافات

لم يتبين بعد من القاتل. والأرجح أنه ابن يثيين في المستقبل المنظور من الذي أصدر أوامر القتل؟ فمثل هذه الجرائم ينفذها محترفون غالباً ولا يفرها أفراد لاي دافع فردي أو شخصي. ولابد أن وراءها قوى منظمة لها أهدافها الخبيثة. وفي الحالات الأخرى. فإن الاتهام يشمل -بشكل أسف- قوى ذات هوية عربية أي أنه لا يقتصر على العدو الإسرائيلي الذي كان إلى حين توقيع الاتفاق هو الجرم الأول والوحيد ومع

ذلك فمن الضروري والواجب مهما اتجهت بنا الأفكار إلى القرون بل والأدلة -إن وجدت أدلة- التأكيد على أن للمستفيد الأول والأخير من مثل هذه الجرائم البشعة هو. العدو الصهيوني الإسرائيلي. ولا يجب استبعاد دوره في الدفع إلى ذلك. بل وفي تسهيل التنفيذ. إن التأكيد على أن إسرائيل هي العدو الأول للثورة الفلسطينية وقيادتها يفهم عدم الاعتراف لا بالتفكير ولا بالفعل. ورحم الله الشهداء.

## عودة إلى ما بعد الاتفاق

يجب ألا يغفلنا الخوف والهواجس من التفكير بتساقول في المستقبل وفيما

خفت ومع للفاجعة ومهدات الضجة الإعلامية التي صاحبت الاتفاق الإسرائيلي -الفلسطيني المعروف باسم اتفاق غزة- أريحا أولاً. وأخذت الآراء تتطور بشأن هذه الاتفاقية وتزداد دقة. ودخل في لغة الخطاب السياسي العربي تعبير يتردد على الألسنة الآن. هو «لا اعتراض ولا أوافق» على حد قول الأستاذ محمد حسنين هيكل في محاضرته حول الموضوع في الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

وسام الموقف الفعل القوي والأفراد المعارضين للاتفاق في تهمة لغة المؤيدين له. وبدلاً من الترافض بالاتهامات بين الفريقين وبالألفاظ الحادة استعمل كل منهما ألفاظاً وتساير هادئة. أو كما يقال «موضوعية» تسمح باستمرار الحوار. بل باستمرار تسهيق المواقف -مع تضاربها- لصالح إنتاج الموقف الفلسطيني المناوئ وإنجاح عملية البناء التي يجري الترتيب لها في فلسطين المحتلة. والأهم من ذلك لصالح سيد الثورات التي يمكن أن تؤدي إلى اقتتال فلسطين -فلسطين أو إلى انزلاق فلسطيني أو عربي.

ومع انتشار الشعور بالطمأنينة النسبية -حين أن يترجم الخوف من المستقبل- يبدأ العدوين يستقبل فلسطين ويستقبل العرب في طرح الاسئلة حول المستقبل بعد أن اتضح للجميع أن الاتفاق الإسرائيلي -الفلسطيني هو (ثغرة) تسمح -بالخوف- لكلا الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني -العربي- وهو خطيرة لا رجعة عنها- على الأرجح -مما يتوجب سرعة التحرك لمواجهة التحرك الإسرائيلي القادم عبر هذه الثغرة دون إشاعة الرق في الجدل حول «لا أو نعم للاتفاق».







خبرة الماضي ويستشرف أفق المستقبل.

لقد تسببت الملاحق الفلسطينية للاضطرار الإسرائيلي للتصليبي دوراً حاسماً في تفكير المصندين والسياسيين، وعلى يد العولم العديدين عن الاقتصاد في الحاضر وفي المستقبل. وكان من النظم ان يشعل هذا المديون الاقتصاد الأمريكي والتجارب الاقتصادية الأولى في العالم والوفد من التكتلات الاقتصادية، وغيرها، ولكن الاقتصاد كله كان ينتهي إلى أهمية القرار السياسي السائد، وفي الوقت نفسه النشاط في الحكومة الاقتصادية. سواء في المجال الانتهازي أو شركات عربية مشتركة في مجال تنشيط الجمعيات والتسويق والمخاطر، التي تجمع رجال الأعمال والاقتصاديين ورجال البنوك والباطع من السامية.

ولقد اتفق الجميع تقريباً على أن دخول رجال الأعمال، ودخول النشاط

بقلم:

د. محبوب عمر

الانتاجي المشترك العربي، وما يمثله من بناء شبكات طرق وصالات وصلاصات عبر الحدود بين الدول العربية بعد عقود من التامز ونفوذ المجتمع العربي نحو أجزان العالم الحضارة العربية القديمة الفصحى القديمة (ويعد أن كانت هذه الفترة تستند إلى فتحات قريبات حاكمية في شنتها بعدد الوجهة الأمينة المسطة التي تجسد إسرائيل، ومنتسبتها الجماهير العربية مدعومة بالمعاصرة الغربية ودون أن توفره التفاضل بين عليا أصبح الموضوع من الآن في مساهمة فتحات (الخص والعامي) في الدعوة لهذه الفكرة (الخص والعامة) القديمة باعتبارها الإطارد الذي يخاصم القوة ويعتبر في عالم الاقتصادات المعاصرة والمركب التي تحاول أحداثها العربية أفضالها أو

XXXXX

بعيداً عن الحديث في الاقتصاد  
الأرقام والبيانات الباردة، قدم بعض  
المحاضرين أمثلة على التحرك الإسرائيلي  
في مجالات. نعتبرها مجالات لنا

كفاح العربيين بل والمجالي الإسلامية. ولوحظ واحد من الباحثين أن إسرائيل راينز راين الصميم، وهذه قسوة حصى تكتسب ثابتاً وحيداً وهي الآن كجاذبة للتكنولوجيا وللباحثين مع إسرائيل، ولأحد أن دولياً انتقلت من الصميم إلى التوسعية، وهي أكبر دولة إسلامية من ناحية العدد، بل من عدد المسلمين فيها أكبر من مجموع المسلمين العرب، ورواج البحث أن السياسة لم تكن لأسباب سياسية وشخصية، بحثت، ولأنه لثمة مبادئ تجارية وحكمها هو متوقع - تلك اللغة التوسعية بالثلاث إسرائيل، وهي خط خطوط راسم إسرائيل، رويط الباحث بين هذه المراتب وبين ما نحن نراه - التوسعات الإسرائيلية الفاعلة، فكذلك بأن دولة تلك العالم كمنعوص منصرف عن الأثر العام للعالم الغربي، وأن هذا الفان رويط، فقه إلى أوروبا مع ثلاثاته صمته سلالاً، وأن أوروبا وفقر يشكرن أن مرصوص هذه التوسعات هي قتادة السويس بالقرعة الحالية، صمته إلى تلك الفانسة العامة، فقه إلى أوروبا من تحصلت على من روسيا أو من دول أخرى.

هكذا يدخل العامل الاقتصادي صراحة وبشكل مباشر في تحديد القرارات السياسية ومن حق القيادات المصرية الرسمية وغير الرسمية أن

تقرّر من فكرة نال النطق الاندونيسي  
وعمل على تطويره، فاستلحق إلى مدينة  
إريترية في عام ١٩٤٨، والتوسّع عبر مولاته  
التي تليها... صحیح ان یحییٰ بن حسنة  
الاشعرى من تلامذته لثقلها وقد تفرّد  
بمصر سنوات، ولكن الصحیح انهما  
التي تليها... صحیح ان یحییٰ بن حسنة  
الاشعرى من تلامذته لثقلها وقد تفرّد  
بمصر سنوات، ولكن الصحیح انهما

[illegible]

أثر قوانين المنافسة الصارمة -ومبررة- على  
تفرض المنافسة الصارمة -ومبررة- على  
مجموعة كبيرة من السلوات  
تتبعها. بل وتؤثر على  
القضايا من الناحية الرسمية، ولكن  
لا يجب أن ينسحب أن كل  
المنافسة الاقتصادية والمادية  
للعامل الموزون، الرأى فهو  
تعد من صاحب المزايا، إذ لا تحصل  
الطريق العربي والأسواق العربية  
والدعوى والذين العربى كما  
يرجع عن الفلتى العربية إلى  
اختيار السلة العربية، حتى أن  
تتأثر من سعرها مع السلة الخاصة  
من إسرائيل أو من إسرائيل، فلا  
تكون فائدة واسعة بين الثقافة  
والثقافة كما أن إسرائيل لها  
الطريق الإلهام والأدب ربما  
كانت قوية أصنام، وكذلك يدل  
المرجع إلى كل جملة.

ولنا في التاريخ الحديث خبرات تؤكد أن مثل هذه المشاريع الكبيرة التي تتعامل مع سطح أساسية الكنفط تتأثر ويتأثر أصحابها بالاحالة السياسية السامة، التي ترعبها هذه السلع عند نقلها للدأمكن للمركة الجماعية العربية العالمية في عام ١٩٥٦ مثلا أن تطمع أنابيب النفط التي تصب في شرق المتوسط (بنان) وكان ذلك من عوامل الضغط على قوى العدوان الثلاثي على مصر: بريطانيا، فرنسا وإسرائيل.

قد يقول قائل إن ذلك عهد مضى، وهذا أمر صحيح ربما وقت الدول









المصدر :



٢٦ شهر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والحكومات على اتفاقات تضمن أمن  
الطريق والواصلات، ولكن ذلك لن  
يزيل الخوف من قسوة أصحاب  
المصالح وسيقتلون إذا ما وجدوا أن  
شقة الحضارة العربية الإسلامية  
متوهجة وتزداد توهجا لا يرضوا  
مصالحهم للخطر بالمرور في أماكن  
يعرف العالم أن أصحابها يكرهون  
إسرائيل

عند الحديث عن الخطط الاقتصادية  
لا يكفي وضع الحسابات والأرقام  
والغشال تأثير الموقف الجماعي  
المحيط ولا سبيل إلى ضمان هذا  
الموقف وتنشيطه وتصميمه إلا  
بالعودة مجدداً إلى لغة خطاب عربي  
أصيل يفهمه الناس، ويؤمنون به  
ويتحمسون له ويمتزون بركائه  
ويجاهدون لأهدافه









بعد اتفاق «غزة - أريحا أولا»

## هل تصبح السوق الشرق أوسطية

## واقعا؟

## إبراهيم سعودي

ما إن تم توقيع الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي حتى بدأ الحديث عن ميلاد إقليمي جديد لمنطقة الشرق الأوسط. فطالما أن الطرفين اتفقا على أسلوب لحل المشكلة الفلسطينية فإن الصراع العربي - الإسرائيلي الذي ظل العامل الحاكم في تشكيل النظام الإقليمي منذ بداية هذا القرن يكون قد بدأ يخلو الطريق لنظام إقليمي جديد يقوم على المعطيات الجديدة.

وتركز ديموات إسرائيل وبعض الاطراف الدولية الكبرى مثل الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية إلى قيام نظام شرق أوسطي جديد بدلا من كتل إقليمي عربي خاصة أنه لا يوجد من الناحية الواقعية كتل اقتصادي عربي فعال بالرغم من توافر الهياكل المؤسسية منذ عشرات السنين فقد جاء في مقدمة الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية التي تمت الموافقة عليها عام ١٩٥٧.

إن الحكومات العربية وقعت على هذه الاتفاقية «رغبة منها في تنظيم العلاقات الاقتصادية.. ولتحقيق أفضل الشروط لازدهار اقتصاداتها العربية المشتركة التي تمت الموافقة عليها عام ١٩٦٤ الرغبة في رفع مستوى المعيشة وتحسين ظروف العمل.

واقعا الأمر أن فكرة النظام الشرق أوسطي ليست بالجديدة تماما ولكنها مطروحة بشكل أو بآخر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وتشهد على ذلك المشاريع الأمنية العديدة التي طرحت كإطار

لتنظيم المنطقة غير أن المسار بين الماضي والحاضر أن النظام العربي كان قادرا في السابق من خلال تماسكه على التصدي لتلك المعاولات والنظر إليها على أنها مجرد معاولات للاختراق من قبل قوى عالمية وقوى إقليمية متحالفة معها.

ولكن بدايات النظام الشرق أوسطي أخذت في الظهور فعليا منذ توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩، وأثناء أزمة الخليج ٩٠ - ١٩٩١ تأكدت بوابر النظام الشرق أوسطي حين لعبت إسرائيل وتركيا دورا في إدارة الأزمة وأخيرا جاءت صيغة مدريد ١٩٩١ لتؤكد أن النظام الشرق أوسطي قد أصبح بالفعل قيد التشكيل.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يمكن أن تتحقق أوضاع تعاون شرق أوسطي إذا كانت أغلب الدول التي ستضم إلى هذا التشكيل لم تنجح في إقامة التعاون بينها على مر السنين؟ ومن له المصلحة الحقيقية في إقامة مثل هذا النظام؟

إن أول مطالب إقامة سوق مشتركة أو منطقة









من اللاحق الاقتصادية التي يؤدي تنفيذها إلى إقامة شراكة اقتصادية وروابط تجارية مع الكيان الفلسطيني المرتقب يصعب فصلها. لكن أهم مكسب تحاول إسرائيل الحصول عليه من إقامة سوق شرق أوسطية هو توسيع الأسواق أمام صادراتها والتمتع بخدمات المنطقة مما يكفل لها التوقف عن الاعتماد على المساعدات الخارجية والتخفيف من الأعباء العسكرية والأمنية بعد هجرة مئات الآلاف من المهاجرين اليهود السوفيت وازدياد نسبة البطالة خاصة أن الاقتصاد الإسرائيلي سوف تكون له اليد الطولى في أي محاولة لإعادة ترتيب أوضاع المنطقة اقتصاديا على الأقل في الوقت الراهن حيث أشارت إحصاءات البنك الدولي إلى أن حجم الناتج القومي الإسرائيلي يصل حاليا إلى ٦٠ مليارات دولار الأمر الذي يجعل حجم اقتصادها أكبر من اقتصادات مصر وسوريا والأردن معا كما يستفيد اقتصادها بمعونات مباشرة وغير مباشرة تقوى الأربعة مليارات دولار سنويا وترتبط باتفاقيات ثنائية مع أطراف اقتصادية كبرى بما يحقق لها امتيازات خاصة ومن أمثلة ذلك اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة عام ١٩٨٥ وتقضي بتخفيف الجمارك بين البلدين تدريجيا وحتى إلغاؤها تماما عام ١٩٩٥ واتفاقية التجارة الحرة مع السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٧٥ وتشمل السلع غير الزراعية كما وقعت إسرائيل مؤخرا اتفاقا مماثلا مع دول الاتحاد تشكل النمسا - فنلندا - أيسلندا - ليختنشتاين - النرويج - السويد - سويسرا - فيما يلي جدول بأهم الصادرات الإسرائيلية والتي بلغت عام ١٩٩٢ فقط ١١,٢ مليار دولار.

تجارة حرة هو قبول الدول الأعضاء بالتنازل عن مبدأ السيادة المطلقة ثم في وجود أنظمة سياسية واقتصادية متقاربة وقادرة كذلك على قبول أوضاع وقوانين تمكنها دون أن يكون هناك تعارض أساسي بينها وهي أمور لم تتحقق بعد حيث تتباين الأوضاع السياسية لدول المنطقة كما تتباين الأوضاع الاقتصادية إلى حد بعيد، وبالمثل فإن الأوجه أن أي حراك نحو قيام سوق شرق أوسطية مشتركة قد لا يمس الأوضاع السياسية لدول المنطقة ولكنه يفتح الباب أمام التعاون الاقتصادي من خلال مؤسسات مالية قادرة على جذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية في مشاريع مشتركة تحقق الرخمة المطلوبة على أمل أن يمر ذلك المنطقة إلى تحالف سياسي واقتصادي أوسع وأوثق مستقبلا.

ومن الواضح أن قيام سوق شرق أوسطية هو في مصلحة أطراف معينة ونخص بالذكر إسرائيل فمنذ بداية مسيرة سلام مدريد عام ١٩٩١ وإسرائيل تحصلت المكاسب فقد استعانت علاقاتها مع دول المصير الاشتراكي سابقا وعدة دول أفريقية وبعض بلدان العالم الثالث كما فتحت أمامها أسواق أفريقية وآسيوية ولايتينية وألفت الأمم المتحدة قرارها الخاص بمساواة الصهيونية بالعنصرية.

وتضبط الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية واليابان حاليا إعلان وقف إجراءات مقاطعة إسرائيل وفتح أسواق المنطقة أمام الضائع الإسرائيلية وتطبيع العلاقات معها وهذا ما كان يشكل بعض أهداف عقد المفاوضات متعددة الأطراف جنبا إلى جنب مع المفاوضات الثنائية وريب اتفاق غزة - أريحا أولا بسلسلة







## السوق الشرق أوسطية بشروع عمره نصف قرن



د. رؤوف ملس

أعد الدكتور أريست برجمان، وهو يهودي صهيوني كان تلميذاً لـهـيـمـ وايزمان، غاش في فلسطين، ثم انتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٤٢ ليعمل لاحقاً كيميائياً في إنتاج المطاط الصناعي باندينا، وعرف بصلاته الوثيقة بالعديد من الدوائر الحكومية والصناعية الأمريكية لمشروعه الذي تنقلوا المستقبل الاقتصادي للشرق الأوسط بعد الحرب العالمية.

وتمثل فلسطين (الصهيونية) محور خطة برجمان، فرأى أن هجرة اليهود ذوي الخبرات الصناعية والتقنية إلى فلسطين سوف تحولها إلى لـقـة صناعية حديثة تنفخ في الحياة الاقتصادية على مايتوفر في بلاد الشرق

الشرق مشروع السوق للشرق الأوسط الذي طرح في إطار تسوية شاملة للقضية الشرق الأوسط وفق الأوساط الوطنية العريضة على الحقل على الاستقلال الوطني. وذلك على اختلاف توجهاتها ومنطلقاتها السياسية، فقد رأوا فيه بحق ريشا لـيـدـا للاقتصاد العربي والاقتصاد الغربي، ولقضا لبـلـب الهممة الإسرائيلية على الفصل بين البلاد العربية، وخلفه أن طرح الفكرة جاء في إطار مصلحي بـقـتـاعـون الاقتصادي بين دول المنطقة بما فيها إسرائيل، وإن التصريحات التي أدلى بها مسؤولو إسرائيل والولايات المتحدة ضربة توقيع اتفاق المبادئ الفلسطينية - الإسرائيلية تضمنت إشارة ضمنية لـحـيـا صريحة لـحـيـا أخرى عن مستقبل التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة، والنوع الذي يمكن أن تلعبه إسرائيل في هذا الإطار، وهو ما تكده أيضا مسؤولون مصريون.

والمنطقة، وتضمن استمرار الهممة الغربية عليها. وعندما تطرق الحديث إلى مستقبل فلسطين أصر الجانب الأمريكي على ضرورة أن تتضمن اتفاقات السلام عند نهاية الحرب قرارا بـقـلـة دولة إسرائيل على أرض فلسطين، فلا تغفر القناع العرب بذلك وجب تقسيم فلسطين إلى دولتين أحدهما يهودية والأخرى عربية. وأكد الجانب الأمريكي أن وجود دولة يهودية في فلسطين يمثل حجر الزاوية في مشروعات الغرب الخاصة بالتنمية في الشرق الأوسط لتحقيق درجة من الرخاء الاقتصادي تسمح بالحفاظ على المنطقة تحت جناح الغرب، وهنا قدم الجانب الأمريكي فكرة المشروع المقترح للتنمية الاقتصادية لـبـلـد الشرق الأوسط

والذي تنكولت الأقدام مشروع السوق الشرق أوسطية من مختلف زواياه، فطالق البعض النذور وشربوا بانها العسل واللين التي ستجري إذا أقيم المشروع، وأطلق البعض الآخر نواويس الخطب مخذرا من العواقب الخويفية للمشروع باعتباره وجها جديدا للامبريالية في حقبة ماسي بـالنظام العالمي الجديد، والحو أن المشروع قديم ظل محفوظا في لـجـة الصهيونية نصف قرن من الزمان - ولقد - لأول مرة - في ١٨ نوفمبر ١٩٤٢ في اجتماع عاد بين ممثلين للخارجية البريطانية وممثلين للخارجية الأمريكية، بمقر الخارجية البريطانية بلندن، المتباحث حول تسوية قضية الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية تضمن مصالح البلدين في







العودة اليهودية إلى التسيق الاقتصادي وشويز الاستثمارات في المنطقة .

ويعد .. ليس مطروح علينا الآن أصدا صياغة لمشروع برجمان ؟ لقد حرص الجانب الإسرائيلي في المفاوضات على لفت

انتظار الجانب الأمريكي إلى أن مثل هذه الحقبة لا يمكن أن تلحق إلا إذا قبل العرب بوجود الدولة اليهودية . وظنوا أرجاء بحث المشروع حتى ينجل الموكل .

تري - هل أن الأوان لتحقيق حلم الصهيونية بالهيمنة على المنطقة لخصتها وحدها هذه المرة . وخاصة أن العرب جميعا رفعوا الرايات البيضاء ؟ وهل سيظل العرب عاجزين عن طرح استراتيجية مضادة لإستراتيجية صهيونية عمرها نصف القرن ؟

لقد حققت الصهيونية إستراتيجيتها التي رسمتها في مؤتمر بال قبل أن ينصرم القرن الماضي . وهي تسعى إلى تحقيق إستراتيجيتها للسيطرة على الاقتصاد العربي . فهل تكفي هذه المرة بالغضب والتهيب ؟ أم نضع إستراتيجية تنموية عربية تعزجها من قبض الصهيونية ؟

الأوسط من إيران حتى قبرص ومن تركيا حتى بحر العرب من مواد خام ومحاصيل زراعية ، على أن تتحول بلاد الشرق الأوسط كلها إلى سوق مشتركة تصب خلفها في فلسطين وتستهلك انتاج الصناعة اليهودية .

ويتضمن تقرير برجمان دراسة تفصيلية للمواد الخام المتاحة بالمنطقة ومصادر الطاقة . بما في ذلك استغلال انهار سوريا ولبنان في توليد الطاقة الكهربائية اللازمة للصناعة اليهودية في فلسطين .

كذلك أشار التقرير إلى إمكانية فتح الطرق لاستثمار رؤوس الأموال الغربية عامة واليهودية خاصة في مشروع إقامة محطات الكهرباء في سوريا ولبنان ومشروع ضمهم لاستصلاح الأراضي في العراق والتوسع في إنتاج الفحم باستخدام مياه الرافدين . وإسفل الأساليب العلمية الراسخية في الزراعة في بلاد المنطقة وإنتاج المحاصيل الصناعية والتوسع في استخدامها .

كما اشتمل تقرير برجمان على دراسة للصناعة اليهودية في فلسطين وامكانيات تحويلها إلى صناعة تستخدم مكنجه بلاد المنطقة من مواد خام ومحاصيل زراعية على نطاق واسع وكذلك دور







رجال الأعمال العرب والنظام الشرق أوسطى

[illegible]

جاءت التنمية الاقتصادية المتكامل، وتكونت من عدة جوانب، منها: التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والتنمية الثقافية، والتنمية العلمية، والتنمية البيئية، والتنمية البشرية، والتنمية السياسية، والتنمية الإدارية، والتنمية القانونية، والتنمية الإعلامية، والتنمية الرياضية، والتنمية الفنية، والتنمية السياحية، والتنمية الصناعية، والتنمية التجارية، والتنمية المصرفية، والتنمية التأمينية، والتنمية العقارية، والتنمية النقلية، والتنمية المواصلاتية، والتنمية السياحية، والتنمية الترفيهية، والتنمية الثقافية، والتنمية العلمية، والتنمية البيئية، والتنمية البشرية، والتنمية السياسية، والتنمية الإدارية، والتنمية القانونية، والتنمية الإعلامية، والتنمية الرياضية، والتنمية الفنية، والتنمية السياحية، والتنمية الصناعية، والتنمية التجارية، والتنمية المصرفية، والتنمية التأمينية، والتنمية العقارية، والتنمية النقلية، والتنمية المواصلاتية.

والواقع أن لدينا الإمكانيات البشرية والقادرة على الدخول في هذا الميدان. وهنالك العديد من رجال أعمال العرب الذين هموا في مجالات النشاط الاقتصادي والمالي في السنوات الأخيرة ومن معظم القاطن العربية وحققوا نجاحات كبيرة، ولهم مصالح يحمكون أن تتحقق في خلال أنظمة جديدة في المستقبل خاصة أن ظل تراجع مصداق الأرباح من أنشطة الشركات التجارية، إضافة إلى عدم

[illegible]

والواقع ان رجال الاعمال العرب يمكن ان يكونوا عنصر قوة فاعلة على المستوى الداخلي والاقليمي والدولي، في المرحلة المقبلة، وهو الامر الذي يجعل من الامة مكان اشراكهم في أي مناقشات تتعلق بوضع سيناريوهات اقتصادية للمستقبل في ظل الانكسار المطرد وحالة

[illegible]









المصدر : **العالم العربي**

التاريخ : **٢٤ - ٢٥ - ١٩٩١**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## الدور العربي المطلوب لمواجهة بيزنيس السلام

إذا كان تقدم واستقرار السلام في المنطقة سوف يحسن مناخ الاستثمار في كل دول المنطقة، باعتبارها تبدأ مرحلة أكثر أمناً وأقل توتراً، فإن ذلك يفتح أبواب التنافس أو المباداة الاقتصادية بين العرب وإسرائيل، كما هو الحال بين أي دول متجاورة، ويفتح الباب أمام أسام الطرفين العربي والإسرائيلي للتنافس على جذب الاستثمارات الأجنبية من ناحية، ويفتح الباب أمام الأموال العربية المهاجرة للعودة إلى الدول العربية في مناخ استثماري أفضل تساهم في صنع ازدهار المنطقة. فإن من الخطأ الترويج فقط لفرص الإستثمار في إسرائيل بل يجب زيادة الاهتمام بالترويج لتطوير التعاون والمشروعات المشتركة بين الدول العربية في إطار مناخ جديد للاستثمار يتسم بارتفاع مستوى الأمن وتراجع احتمالات حدوث توتر عسكري عربي - إسرائيلي، ويتسم أيضاً بدرجة أعلى من الانفتاح وسيادة التوجهات الليبرالية في عدد من الاقتصاديات العربية، وعلى رأسها مصر وتونس والمغرب وبعض دول الخليج.

أما الترويج لمناخ الاستثمار في إسرائيل أو للمشروعات الإسرائيلية المطروحة للمشاركة مع الأجانب أو العرب، فإنه لا يزيد على كونه دقفاً في اتجاه ما تزيده إسرائيل وليس في مصلحة الدول العربية ومستثمريها خاصة وأن جزءاً كبيراً مما يتم ترويجه عن إسرائيل واقتصادها ينطوي على جانب كبير من الخداع لأن إسرائيل مازالت دولة يهيمن القطاع العام على اقتصادها، ويحدد سعر عملتها بشكل تحكمي من خلال السلطات النقدية الإسرائيلية، كما أنها تبقى دولة معانة من الخارج مصورة لا تظهر لها في العالم قاطبة حيث يتلقى الفرد الإسرائيلي نحو ١٢٠٠ دولار سنوياً كمعونات أو منح من الخارج. كما أنها دولة مدينة بالكثير من ٢٢,٥ مليار دولار بما يجعل نصيب الفرد الإسرائيلي من الديون قرابة ٦٧٠٠ دولار، وهو ما يزيد على عشرة أضعاف نصيب الفرد من الديون في مصر.

**العالم العربي**









للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

الشعرية

التاريخ :

١٩٩٣ ٢٠١ ٢٠٩

## والى يروج للسوق الشرق أوسطية في جولة بالدول العربية

كتب صلاح بنينوي  
من القمم أن يقوم يوسف والي  
رئيس الوزراء في أيامه الأولى بجولة  
إلى الدول العربية للترويج لا سيما  
السوق الشرق أوسطية. تضم العرب  
والعراق. يسمى والي الشرق على

وجبة الشرق العربية تجاه الشرق  
الشمس. والي تخطط كافة الدول  
الأجنبية على الأقطار العربية لتتجه.  
وعلى الجانب، أن جولة والي  
العربية ترتبط بتطوران ما أسماه  
بمسيرة التسوية السلمية بين الكيان  
الصهيوني والأطراف العربية. والتي

توقع أن تتم خلال الشهرين القادمين  
وأنه والي مع جولة الشرق  
على إجراء سلسلة من اللقاءات  
والحوارات مع الكيان الصهيوني. كما  
تلك اللقاءات وزيارة الأراضي -إسرائيل-  
في التقييم مع الصهيونية -إسرائيل-  
تصور شامل لخصومات الشرق العربي  
أوسطية نحوها على اجتماعات وزراء  
الزراعة العرب التي من الشرق  
في نهاية هذا العام بالقاهرة.  
وكان والي قد أدى اتصالات مكثفة  
مع المسؤولين العرب والأوروبيين لبحث  
التعاون مع المنطقة الأوروبية التي  
تطالب بتأجيل التدوين لإجراء  
السوق  
من جهة شراكة طلبت الإدارة  
الأمريكية من دول الخليج المشاركة في  
تقديم الترويج للزراعة اليابانية  
الأساسية للزراعات السوق الشرق  
أوسطية. كما أجريت اتصالات سرية  
بإيران والعراق. جددت لهما من  
خطورة من قيام السوق.

هنا ويبدأ عهد السبت في القدس الحظية مؤتمراً اقتصادياً لبحث التعاون  
الاقتصادي وشروط السوق أوسطية في المنطقة بين مصر والآخرين  
رجال الأعمال والعرب من العرب التجارية المصرية وشخصيات أردنية  
وإسرائيلية.









المصري

التاريخ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١٩٩٢ ٢٠ ٢٠

## ٣ وفود أمريكية تجوب المنطقة سراً.. وخطة لدعم التعاون الاقتصادي العربي - الإسرائيلي

علمت المصادر أن ثلاثة وفود أمريكية تجوب المنطقة حالياً في مهمة رسمية سرية. حيث تشمل الزيارة كلا من الدول العربية وسويسرا والجزائر والمغرب واليمن واليونان. وتشهد جولة الوفد الثلاث التي تقودها برئاسة ميجال إيسري - مستشار الخارجية الأمريكية للشؤون الإقليمية - وسعيه لتوضيح موقف الولايات المتحدة من العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وإسرائيل. والتوصل لصفحة حول إنهاء القضية الاقتصادية العربية لإسرائيل. وإقناع الدول العربية بإدراج هذا الموضوع على قائمة أول اجتماع قادة الجامعة العربية.

ويستهدف الوفد كذلك التوصل لصفحة هذا القرار مع بداية العام الجديد، وحتى يتم التوصل إلى ذلك القرار يدعو الولايات المتحدة إلى تشكيل حلفاء حكومية ليبحث مسائل التعاون الاقتصادي مع إسرائيل. وأن تشكل حلفاء البحث في إطار جناح يضم دول الخليج على حدة، ودول المغرب على حدة، وأن الدوليات المتحدة على استعداد لاستضافة جاليات البحث الثلاث. بحيث يشارك فيها مستشارون وسيدون من حكومات الدول العربية. وتضم كل من الوفود الأمريكية الثلاثة ١ من الخبراء الاستراتيجيين، ويضم إلى كل وفد السفير الأمريكي بالبلد المضيف.

ويستهدفون إسرائيل، وأبى الرئيس الأمريكي بيل كلينتون - خلال مباحثاته مع الرئيس مبارك في واشنطن - وعينه أن يدعو في شهر يناير المقبل سبيلين من الدول العربية وإسرائيل للتوقيع على

[تتعلق الاقتصادية فقط]

وأشار كلينتون إلى ذلك سبيل بحث السلام الفلسطيني - الإسرائيلي. وقد برز في هذا الشأن على الرئيس مبارك خطة عمل أمريكية لدعم علاقات التعاون الاقتصادي بين الدول العربية وإسرائيل. موضحاً أن الولايات المتحدة سوف تسهم في خطة العمل هذه بـ (٥٠٠) مليون دولار.

وتتضمن خطة العمل الأمريكية بالاتجاه في المرحلة الأولى من بناء كل التسهيلات والبنية الأساسية والمرافق والاتصالات، وتزويج الخدمات، وهي لازمة لبناء علاقات التعاون الاقتصادي. ومن أن الخطة المرحلة الثانية - التي يمكن أن تترافق مع المرحلة الأولى - المبررات المشتركة الخاصة بين العرب وإسرائيل. وأن الولايات المتحدة مستعدة بمساهمة للشروعات بنحو (٢٠٠) مليون دولار.









المصدر : ..... (العالم اليوم)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ - ١ - ١٩٩٢

## مصر.. والنظام الشرق أوسطى الجديد

كانت من أهم أهداف زيارة الرئيس مبارك للولايات المتحدة في ضمان التزام الولايات المتحدة بتقديم المعونة السنوية لمصر لأسوة بإسرائيل، ولم يكن الهاجس المصري في هذا الشأن هو تأمين هذه المساعدات اللازمة لمصر لتجاوز مصلحتها الخاصة التي تمر في إطار إجراءات الإصلاح الاقتصادي لحسب، بل أيضا تدعيم المقاسومات الاقتصادية المصرية إزاء ما يطرح من أطروحات عن شرق أوسط جديد تكون العوامل الاقتصادية محدد هام في التنافس والهيمنة على التفاعلات والعلاقات في المنطقة. ويخشى الكثير في مصر من أن يؤدي النظام الشرق أوسطى الجديد إلى هيمنة إسرائيل على المنطقة ونظرا لالتزام المصالحة العربية الإسرائيلية مع سياسات التصدير الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية في مصر، فإن هذه المخاوف تزداد، ويدلون على هذه المخاوف بالأصرار الإسرائيلي على سرعة تطبيق مجالات التعاون الاقتصادي ورفع المقاطعة العربية وتدعيم التعاون المصري - الإسرائيلي الذي حتى الآن لم يتقدم إلا في حدود ضعيفة للغاية.

والواقع أن إسرائيل لا تملك مقومات الهيمنة التي يتحدث عنها البعض بالصورة والشكل الذي لا يمكن التغلب عليه وليس لرأس المال الإسرائيلي القدرة على التأثير على اقتصاديات الدول داخل النظام الشرق أوسطى.

والتصور الإسرائيلي للتعاون مع الدول العربية القائم على إقامة منطقة تجارة حرة في الشرق الأوسط في ثلاث دوائر، الأولى تضم إسرائيل وفلسطين والأردن لتتمكن إسرائيل من السيطرة على شريكها نظرا لضعف اقتصاد كل من الأردن وفلسطين، والمرحلة التالية هي توسيع دائرة السوق لتضم دولاً مجاورة أخرى تضم مصر، أما الدائرة الثالثة فهي إشراك الدول العربية البترولية، وهذه النقطة بالتحديد ليست زمنية لأن الأهداف الإسرائيلية من دول الخليج هي أن تشارك بالتمويل وهذه وبالطبع فإن الدول العربية تفتن لأهداف إسرائيل، والتصور في هذا الشأن هو تدعيم العلاقات الاقتصادية البينية العربية وأعمال اتفاقيات العمل العربي الاقتصادي المشترك لمواجهة تحديات مابعد السلام.

العالم اليوم







## ٤٠٠ خبير يناقشون مخاطر السوق الشرق اوسطية في الاسكندرية



د. زكريا جابر

عام المؤتمر انه تمت دعوة العديد من رجال الدولة المسؤولين، ليكون الحوار بين طرفين.. المسئول والمدير، مثل د. عاطف صدقي والمطرش ان يفتح المؤتمر. ود. عاطف عبيد ود. فوزي إبراهيم، هذا بالإضافة إلى المزج بين خبراء السياسة والاقتصاد. حيث يشارك د. مصطفى النقي ود. شعيد النجار ود. محمود وهبي ود. إبراهيم حلمي عبدالرحمن ود. سعد الدين إبراهيم والسفير تحسين بشير والمهندس محمد عبدالوهاب ود. حاتم البيلوي، ود. علي السلمي.

كتب: نجوان عبداللطيف

● ينطلق ٤٠٠ من رجال الإدارة المصرية مستقبل السوق الشرق اوسطية ومخاطرها، وذلك في إطار الموضوعات التي سيتناولها المؤتمر التاسع والعشرون لجمعية خريجي المعهد القومي للإدارة العليا والذي سيبدأ اليوم في الاسكندرية ويستمر حتى الأحد القادم تحت عنوان من أجل نهضة مصرية، مصداقية الإصلاح، ويقول د. زكريا جابر رئيس مجلس إدارة الجماعة ان أعضاء المؤتمر سيعملون على تحليل الأوضاع الاقتصادية وإيجاد أجلة لعدة استبلة أهمها: أين نحن الآن؟ وهل نحن على الطريق الصحيح؟ وما مدى مصداقية التغيير؟ ماذا حدث في مجال الخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية.

وقد هذه المناقشات سيتم في إطار رؤية شاملة المستقبل الاقليمي لمنطقة الشرق الأوسط.. في ظل السلام والمشروعات المطروحة مثل السوق الشرق اوسطية. ويقول عبدالعال عطوان أمين









العالم اليوم

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٠٢ ٢٠٠٢ ١٩٩٢

د. مصطفى هديب لـ «العالم اليوم» :

## إسرائيل لا تملك عصا سحرية لجذب

### الأموال العربية

□ القاهرة - مصطفى عبد السلام :



د. مصطفى هديب

الأداة التي تتأسس، والاستثمار في جذب مزيد المستثمرين من خلال تقديم تشكيلة ملائمة من أدوات الاستثمار بما يمكن المنشآت والحكومات من الحصول بسهولة على احتياجاتها من الموارد اللازمة للاستثمار ويتكلمة منخفضة مما يسهم بدوره في تحقيق النمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل جديدة وطلاب بالاهتمام بتنظيم وإدارة

أكد د. مصطفى هديب المدير العام للمعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية أن إسرائيل لا تملك عصا سحرية لجذب الأموال العربية ودمج المنطقة العربية داخل ما يسمى بالسوق الشرق أوسطية. وقال في حديث خاص لـ «العالم اليوم» : إن مصطلح السوق الشرق أوسطية لا يزال غامضا ومبهما. وقال إن إقامة مثل هذه السوق سوف تواجه العديد من المشاكل والعقبات مشيرا إلى أن السوق العربية المشتركة لم تدخل حتى الآن مرحلة التنفيذ رغم مرور أكثر من ٢٥ سنة على توقيعها

الخارج والتي تساهم في التظلم على مشكلة ضيق أسواق رأس المال المحلية. وقال إن الاتجاه إلى التخصص في أمر يصعب تحقيقه دون أسواق مالية محلية قوية وفعالة. ويغير هذه السوق تصبح الأهداف النهائية وهي زيادة الكفاءة الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية أهدافا غير عملية وحول تطوير أسواق رأس المال في الدول العربية قال د. مصطفى هديب إن على الأسواق العربية أن تتيح تنمية أدوات الاستثمار لكل مستثمر فرصة المفاضلة واختيار

واستبعد د. مصطفى هديب أن تؤدي اتفاقية السلام الأخيرة بين فلسطين وإسرائيل إلى قيام سوق مالية عربية متطورة مشيرا إلى أنها لم تدخل حيز التنفيذ وقال إن الأسواق المالية العربية لا تزال أسواقا محلية وضعيفة وتفتقر إلى الكثير من مزايا صفات السوق المتطورة بالمنظور العالمي وأشار إلى أن تراجع التخصص التي تتبناها معظم الدول العربية حاليا سوف تساهم تدريجيا على تطوير سوق رأس المال، وجذب بعض رؤوس الأموال العربية في









المصدر : العالم العربي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩. ٢. ١٩٩٢

أسواق رأس المال وتوافر الكليات لضمان تحقيق السيولة والكفاءة إضافة إلى ضرورة توافر معلومات عن الأوراق المالية المتداولة ووجود مراكز للبحث وتعزير دور المؤسسات المالية غير المصرفية كشركات التأمين وصناديق الضمان الاجتماعي وقال إن تطوير الأسواق المالية العربية سوف يساهم في بقاء المنشآت الوطنية في يد القطاع الخاص الوطني في ظل الخصخصة بدلا من انتقال هذه المنشآت المهمة إلى القطاع الخاص الأجنبي وأشار المدير العام للمعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية إلى أن هناك تفرقات مصرفية ومالية تشهدها المنطقة العربية حاليا في إطار الظروف والمستجدات السياسية والاقتصادية منها التحرير من القيود الحكومية على الاستثمار العربي والأجنبي وعلى الصرف الأجنبي، والتصحيحات الهيكلية الكبيرة التي تشهدها

الاقتصاديات العربية، وعوادة أحجام متزايدة من الأموال العربية المتخفية في الخارج لغرض التوظيف في التنمية المحلية والاقليمية، والتوجه المتزايد نحو خصخصة منشآت القطاع العام وبالنسبة لتنشيط عمليات الأسواق المالية إضافة إلى سيادة مباح السلام والتنمية المتواصلة مع الاتجاه نحو إيجاد الاستقرار في المنطقة ودعا المصارف والمؤسسات المالية العربية إلى تعديل التشريعات المصرفية والمالية في الدول العرب التي لا تسمح بتأسيس مصارف فروع اجنبية فيها في ظل تطبيق مبدأ المعاملة بسائل من قبل المجموعة الأوروبية على المصارف والمؤسسات المالية العربية العامة على أراضيها. وأشار إلى أن المنطقة العربية تشهد حاليا تزايدا للتوجه نحو رأب الصدع العربي وتجاوز الماضي وذلك بهدف التعامل كمجموعة مع التكتلات العالمية









العالم الجديد

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٨٨ ٢١



واين

سيقومون بهذا الدور ويأخذون كل شيء ولا يتكون لك الفئات، لأن الفئات يعمدون استخدامها مرة أخرى مستفيدين من التطور العلمي والتكنولوجي.  
إن العرب عليهم أن يخرجوا من قوقعة الخوف إلى واقع الحياة الجديدة التي تتشكل من حولنا؛ هذه الحياة التي تقوم على أساس أن يستفيد كل طرف من موارده أقصى استفادة ممكنة، وأن يسعى إلى إيجاد الجديد وتقديمه وتسويقه للأخرين، والإنسان في العالم الجديد هو المسئول عن إيجاد فرص النجاح بالنسبة لنفسه وبالنسبة لوطنه، لقد سقطت القيود التي تحد من حركة الإنسان في كل البلاد المتقدمة.  
وبعد... ألم يحين الوقت لذلك، القيود التي تعوق حركة الإنسان العربي، كي ينطلق، ويشارك في صياغة العالم الجديد؟ عندئذ لن نتخوف من النظام الشرق أوسطى أو غيره لأنه يقوم في الأساس على المصالح، والمصالح عادة تتحقق من خلال التجارة، والتجارة بحاجة إلى قدر من «السطارة» وهي موجودة لدينا ولكنها كثيرا ما لا نستخدمها، لاننا لا نعطي أصحابها الفرصة.

بسيط يمكن أن يتكرر في أشياء أكثر أهمية في ظل المعطيات الجديدة والمستقبلية في العالم وفي المنطقة التي نعيش فيها، لأنهم يتحركون ونحن لا نتحرك. وإذا ظل الوضع على هذا الحال فلا ينبغي أن نزعج إذا أصبحت الملوخية والطعمية ذات يوم محورا لمصالح استراتيجية كبيرة في المنطقة بوصفها وسيلة من وسائل تحسين الميزان التجاري الأمريكي الذي يعاني من خلل مزمن لمصالح اليابان، وعندها قد تتدخل الولايات المتحدة وتعمل ما فعله «فراقوش» فتمنع أكل الملوخية في بر مصر، حماية للنظام الدولي الجديد، وقد تتدخل الأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي للتفتيش على مزارع الملوخية ومحلات الطعمية في مصر، من أجل التأكد من التزامها بإنتاج الكميات المحددة حتى لا يتوافر فائض للتصدير يؤدي إلى انخفاض أسعارها العالمية.  
هذه ليست سخرية أو كوميديا، ولكنها نموذج لما يمكن أن يحدث بالنسبة لأشياء مهمة واستراتيجية نملكها ولا نجد أسلوب استثمارها والاستفادة منها.  
في العالم الجديد إذا لم نستطع الاستفادة بما تملكه، فإن الآخرين

المصرية الشعبية قد لاقتا وراجا كبيرا في اليابان وأن اليابانيين يقبلون على كل منهما إقبالا كبيرا بقبلة الخير تقسول أن الطعمية والموخية تقوم بانتاجهما وتسويقهما شركة اسرائيلية أمريكية، إن دلالة الخبر التي يمكن أن نفيدها منها تتلخص في أن أبناء العم سام وجيراننا الاسرائيليين قد فكروا وخططوا ونفذوا وكسبوا من خلال بيعهم لبضاعتنا، أما نحن فلم نفكر ولم نخطط، ولم نفعل، وبالتالي لم نكسب.  
إن ما يحمله هذا الخبر من جد









المصدر : العالم الجديد

٢٠١٢ - ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# التجارة والشرطة والنظام الشرق أوسطى

□ بقلم : د. محمد سعد أبو عامود :

بدأ موضوع النظام الشرق أوسطى يحتل مساحة واضحة من اهتمام المفكرين والمثقفين العرب خلال الفترة الأخيرة، خاصة مع كثرة الأطروحات الإسرائيلية حول هذا الموضوع والسيناريوهات المعقدة التي يقدمها الجانب الإسرائيلي حول إمكانيات وسبل التعاون الاقتصادي الممكنة في المرحلة المقبلة بين إسرائيل والدول العربية، والملاحظ أن ردود الأفعال العربية تجاه مثل هذه الأفكار تنقسم بالحذر والحيطة وأحياناً بالرأف، حتى أن الفريق الذي يقبل ببعض هذه الأفكار، يعلق هذا القبول على بعض الشروط، لحل أهمها تحقيق السلام الشامل والمساواة أولاً في المنطقة، ثم البقاء بعد ذلك في مناقشة إمكانيات التعاون الاقتصادي مع إسرائيل.

مستقيماً من نتائج مفاوضات السلام الأخيرة، ومسؤولاً إيجابياً خاصة في الدول التي كانت تتخذ موقفاً من إسرائيل بسبب علاقاتها التاريخية مع العرب، وفي ذات الوقت فهو يحاول أن يوجد بديلاً مناسباً على المستوى الاقتصادي في حالة تأخر تحقيق تقدم في نطاق التعاون الاقتصادي العربي الإسرائيلي المأمول، نشاط وحركة منقطعة، ومحاولة للاستفادة من كل شيء أو من كل عنصر من عناصر الموقف السياسي القائم الآن.

على المستوى الفردي، تقدم هذا المثال فقد نشرت إحدى الصحف المصرية خبراً ملخصاً أن الملاحقة والطعنات وهما من الأكسالات

من حالة الجمود هذه بالقياس سرعة ممكنة، وإن كانت الفترة محدودة فلا بأس من أن تدرس السلوك الإسرائيلي وتنتقدهم ولائته وتحاول أن تكتسب العبرة التي يمكن الاستفادة منها من أجل القيام بتمركز عربي مدروس. في هذا المجال أقدم نموذجين من نماذج السلوك الإسرائيلي أحدهما على المستوى السياسي والآخر على المستوى الفردي.

على المستوى السياسي خلال الأيام القليلة الماضية قطع اسمق واثنين رئيس الوزراء الإسرائيلي آلاف الأميال في زيارات للعديد من الدول الآسيوية وكينية، في محاولة لفتح أسواق جديدة لإسرائيل

وإذا ما حاولنا أن نخفف في عبارة موجزة ما يحدث الآن، فيمكن القول بأن إسرائيل ترغب في البقاء في أيجاد اليأس التعاون الاقتصادي مع الأطراف العربية، من الآن وقبل التوصل إلى تسوية نهائية لشكلية الشرق الأوسط، وتتمركز في كل الحالات في محاولة لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من النتائج التي تحققت حتى الآن في مجال المفاوضات مع العرب خاصة بعد توقيع اتفاق غزة أريحا مع منظمة التحرير الفلسطينية، أما الجانب العربي فهو حذر متحفظ خائف ومردد وكل هذه أمور تؤدي في النهاية إلى بطء في الحركة إن لم يكن الجمود. وليس أمام العرب إلا التفضل







## إقرأ أعدوك

على هامش: «المعاملات الشرق أوسطية أخطر من أن تترك لرجال الأعمال وحدهم»

الجديدة التي تطورت على أساسها، جاسين  
بمجرد الأولى في ضرورة الحصول على تأييد  
جماهيرية كبير، ويشكل فريق، وإن سيمر ذلك  
التأييد مباشرة أو منحت أزمات وخيفه أو  
التي لها أهداف، خلافات، لكنها هي ضرورة فإن  
المرأى العام وفي وقت تتراجع في وجه الروح  
في نيتي أن يبعد إسرائيل اقتصاد  
السلام على الفور مع عدم انتظار تدفق رؤوس  
الأموال والاستثمارات التي تحصل إسرائيل وتفيد  
في هذه مروج عام على عامين، يقول «أه» في ذلك  
فريق، أو بعد سوف تمت انتخابات في إسرائيل،  
التي للعمل أن تحقق هذه الحكومة السلام،  
ولكنها قد تترك الحكم لأسباب اقتصادية أو  
إحتمالية، بعد أي حكم آخر معطى تحقيق  
السلام، وإذا فإن يلزم إلى ضرورة إرشاد  
تفصيل الحكومة لوزير المالية الإسرائيلي في  
رئيس انتماء.

ويقول تسفي في هذا الخصوص: «إن  
المعالجة الصحيحة للمجال الاقتصادي  
والاجتماعي مع تقدم عملية السلام سوف  
يضمن تداعي كتلة اليمين المعارض، لأنهم  
بمسألة أن يجنوا مايبغونه»  
أما الاساس الثاني الذي يجب تحقيقه على

«من الناحية الاقتصادية ليس هناك استثمار مضمون أكثر من استثمار إسرائيل للسلام، لذلك يجب على الحكومة الحالية أن توظف الاستثمارات وفق الأسس التي تخلفها الظروف المناسبة لعمل قطاع الأعمال».

الأمم)، من طه حنا الكاتب الإسرائيلي تسمى كا  
جورج، على حدٍ مضمث، في (12) سيمبر  
الخاص، وكذلك على الكاتب الإسرائيلي  
التي تليج، أن ترك ترك لعل سيمبر  
العمليات الكبيرة في اقتصاد السلام، ويجب  
أن يصنع هؤلاء القادة، الإسرائيلية  
يتمسك تسمى مايكل أن تكون على عتبة  
التبصير الاقتصادي للمصالحة مع  
الفسيفساء، إذ أن التنازع على كاس  
السارات الأخرى وتم تحقيق سلام شامل  
مع العرب، وتفتت الحوسبة والعنف العر  
والأوروبي، والوطنية الإسرائيلية  
الاسلميتي من اتفاق عربي - فلسطيني  
وقتها سوف يحد ذلك إسرائيل إلى  
مشاعر عبر آخر من منظور اقتصادي  
ويقول تسمى مضيقاً، أنه من الماحية  
الاقتصادية في هناك استثمار للاجئين  
أكثر من استثمار السلام، وفقاً لافان









المصدر : .....

التاريخ : ١ نوفمبر ١٩٩٣

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحكم الذاتي  
ويخلص تسلي في مقالته  
والصناعيين الإسرائيليين الذين يعملون من  
أجل السلام جزء منهم يعمل ذلك عن القناع،  
والجزء الآخر يعمل من خلال مصلحته  
الاقتصادية الخاصة، ومن الصعب أن تتوقع  
عدد الصناعات والأعمال التي يجب تمويلها  
لنطاق الحكم الذاتي الفلسطيني وبعد ذلك  
للأردن ومصر وغيرها من الدول العربية.  
ويضيف «أن القوة الاقتصادية والمفاسد  
ستكون أقوى من الرغبات الصهيونية  
والسياسية، وإنه البطالة والنزوح من البلاد،  
على إسرائيل أن تدعم انتقال التكنولوجيا  
الرخيصة للدول المجاورة عن طريق استعاب  
استثمارات التكنولوجيا المتقدمة، والتي يجب  
أعداد الثروة البشرية اللازمة لها، وأن تظل  
العملية الاقتصادية كلها خاضعة للقيادة  
القومية السياسية التي يجب أن تقوم بتنفيذها  
أيضا

إعداد وترجمة : مركز الفالوجا

الذي اليعيد فهو كما يقول تسلي في مقالته  
«أساس الاستثمارات في مجالتي التعليم  
والثقافة والدوائر المتصلة بذلك مثل البحث  
والتطوير، الحاسب الآلي، الاتصالات وغيرها»  
ويضيف تسلي «أنه يجب على إسرائيل أن  
تبدأ اليوم في بناء أساس الثروة البشرية،  
استعداداً للمنظور الجديد الذي ينظر أمامنا»  
ومن هنا يقتبس الكاتب الإسرائيلي تسلي  
نموذج مدينة اتلاندا الأمريكية التي انتخب  
رئيساً لها «ادوارد بانج» بعد أن خرج من  
مصبه كسفير للولايات المتحدة في الأمم  
المتحدة فهذا الرجل جعل من اتلاندا أشهر  
مدينة في العالم، بعد أن نفذ النموذج الصحيح  
عبر تطوير مستوى التعليم والثقافة وحرفية  
سكانها.

ويضيف تسلي أنه في خلال سنوات قليلة  
أصبحت اتلاندا مركز جذب للسكان والصناعة  
ورجال الأعمال، وتم اختيارها لاستضافة  
الدورة الأولمبية القادمة

ومن هنا - كما يؤكد تسلي - فإن استثمار  
الثروة البشرية لجذب الاستثمارات الضخمة  
للمستقبلية بعد أيضاً طريقة هامة في معالجة  
ما يحدث في الاقتصاد الإسرائيلي بعد إقامة







## العرب والسوق الشرق أوسطية

والاستاذ عبد الفتاح محمد عبد الفتاح المشرف على امته  
مجلس الوحدة الاقتصادية العربية سابقا يعود ليطرح  
زاوية جديدة في الموضوع هي مصير ومستقبل المؤسسات  
الاقتصادية العربية ، وهل من الأفضل ان تتركها تموت ام  
ان هذه المرحلة تستلزم التمسك بها بل وتكوينها كي يبقى  
الكيان العربي في الصحة .

في مقال سابق بعنوان العرب والسوق الشرق اوسطية ، تناولت الاجراءات  
والتدابير التي اتخذتها دول الجوار لتحديد مصالحها إذا ما قامت هذه السوق .  
وفتحته بصورة ان تبدأ كعرب في ترتيب اوراقها وتحديد مصالحها المشتركة  
بحيث تؤثر في الاحداث والتغيرات المتلاحقة في المنطقة ولا تتأثر بها فقط ولقد  
تسارعت التطورات وتم توضيح اعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية  
واسرائيل في ١٩٩٢/٩/١٣

والبرزت هذه التطورات عدة امور من أهمها -

- ١ - وضعت اسرائيل وبصورة جيدة منذ فترة طويلة تصورا لعلاقتها  
الاقتصادية مع الدول العربية في مرحلة ما بعد السلام ونظرا بين حين وآخر  
اشارات الى دراسات حول هذا الموضوع اقترحت انشاء مشروعات مشتركة في  
مجالات الزراعة واستصلاح الاراضي والميكروكيمياويات والنقل والمواصلات  
وغيرها . بل ان بعضها عالج امكانية قيام نوع من التخصص وتقسيم العمل  
بين دول المنطقة في ضوء المزايا الانتاجية ومن الدراسات التي تكثر الإشارة اليها  
التقرير الصادر عن جامعة هارفارد الذي شارك في اعداده خبراء أمريكيون  
وفلسطينيون واسرائيليون الذي اقترح اطرا علما لخطة الاقتصادية للمنطقة  
والمناعة بمشروع اقتصادي دولي على غرار مشروع مانشلس لانغش دولها
- ٢ - ثم يأتي اعلان المبادئ بين المنظمة واسرائيل ليطرح اسسا للتعاون  
الاقتصادي ثنائيا والاقليميا مع تحديد مشروعات بعضها تمثل اولويات لهذا  
التعاون فعمل المستوى الثنائي تتركز هذه المشروعات حول التعاون في مجال  
المياه والكهرباء والطاقة والنقل والمواصلات والتجارة والصناعة وفي المجال  
الاقليمي واهم عناصره انشاء صندوق لتنمية الشرق الأوسط كمرحلة اول وبنك  
شرق اوسطي كمرحلة ثانية ومن المشروعات المشار اليها مشروع ثلاثي  
فلسطيني / اريسي / اسرائيل لاستغلال منطقة البحر الميت وتحلية المياه  
والتنمية الزراعية ومكافحة التصحر . وحدد الاعلان مصادر وتمويل هذه  
المشروعات فتكون بمطابقة الطرفين مساهمة الدول الكبرى كمولويات المحددة  
والإيبان والسوق الأوروبية ودول ومؤسسات عربية في المنطقة وكذلك القطاع  
الخاص

- ٣ - مساندة المجتمع الدولي والدول الكبرى انطلاقا من مصالحها الى تقديم  
الدعم المادي لضمان نجاح فرض السلام فلم اقترح مجلس وزراء المجموعة  
الاقتصادية تقديم ٦٠٠ مليون دولار لمساعدة الفلسطينيين خلال خمس سنوات  
وفي نفس الوقت اقترح البنك الدولي تقديم مساعدات مالية دولية تقدر بثلاثة  
مليارات دولار مع اعترافه ان الاقتصاد الفلسطيني يحتاج الى عدة مليارات  
اخرى في شكل استثمارات للقطاع الخاص .

- ٤ - اتت هذه التطورات بالتصور الأول للسوق الشرق اوسطية وما يتردد حاليا  
عن البدء بها هو ثلاثي - اويديوكس شرق اوسطي - يضم الاردن ولبنان  
واسرائيل - الذي اطلق عليه شيمون بيريز مثلث الانتعاش السياسي والرخاء  
الاقتصادي . ويتسع فيما بعد ليكون رباعيا وخماسيا وسداسيا كلما صغر تقدم  
في مسيرة السلام .

- ٥ - يتضح من التصور الأول للسوق الشرق اوسطية انها تستبعد جزءا لا  
يسعها من العالم العربي وهي الدول العربية الواقعة بغفارة الافريقية ( معاد  
مصر ) والتي تمثل أكثر من ٦٠ ٪ من مساحة العالم العربي يقطنها ٤٥ ٪ من  
سكانها بمواردها وقدراتها الاقتصادية والبشرية . ويكرس ذلك المفهوم المست-







للمشرق الأوسط الذي يضم مصر والدول العربية الواقعة في قارة اسيا مضالاً اليهم تركيا وايران واسرائيل لنا بعد ذلك ان نتساءل ما هو الموقف العربي من هذه التطورات ، وكيفية التعامل معها في ضوء المصلحة القومية ؟ وارى ان التطورات الجارية تبرز أهمية وضرورة وجود موقف عربي منها لعدة أسباب من أهمها -

١ - لقد جاءت هذه التطورات - وللأسف الشديد - في وقت مازال العالم العربي يعاني من سلبية أزمة الخليج والرها وبسطة خاصة على اتصالات واليات العمل الاقتصادي العربي المشترك . ويستلزم ذلك وجوب تقديم ا دعم الكامل على المستويين الشعبي والرسمي لجهود السيد الأمين العام للجامعة العربية لتفكيك الأجواء العربية حتى تكفل بالتحقيق في المستقبل القريب جدا وحتى تستطيع الدول العربية توجيه اهتمامها الكافي لتعديد مصالحها الاقتصادية في ظل المتغيرات الجارية .

٢ - ان الدول العربية ذهبت الى مؤتمر السلام في مدريد وهدفها تحقيق السلام الشامل والعدل متطلعا الى ان يسود المنطقة التي طحنتها الحروب والازمات الاستقرار السياسي والرخاء الاقتصادي بشرط ألا يكون ذلك على حساب مصالحها المشتركة فالعالم العربي بمفه من قيم حضارية وروابط قومية وموارد مالية وبشرية وامكانيات طبيعية هو اساس التنمية والرفاهية الاقتصادية في المنطقة .

٣ - ان الصلات الطبيعية والتاريخية والمصالح المشتركة بين دول العالم العربي توطأها تماما للتعامل كجموعة مع المتغيرات التي تشهدها المنطقة حاليا وماقد تسفر عنه من قيام سوق شرق اوسطية مستقبلا ، فلتعامل فرادى مع هذه السوق في غير صلاحها ولن يكون بمقدور أية دولة عربية منفردة ان تحقق أية مصلحة وهذا ما تؤكدته الحقائق والارقام التي تضمنتها المقالات القيمة للدكتور محمود وهبة المنشورة في اعداد سابقة في جريدة الأعرام

٤ - وتقتضي المصلحة ان يتعامل العرب كجموعة بتأدية مشتركة مع هذه السوق ومن البديهيات التي تؤكد ذلك ما يمتلكه العالم العربي من موارد فهذا العالم يشغل ١٠ ٪ من مساحة الكرة الأرضية و ٥ ٪ من سكانها وينتج اكبر من ٢٥ ٪ من انتاج العالم من النفط ويحتل ٦٢ ٪ من اجمالي الاحتياطي العالمي اضافة الى الموارد الأخرى من زراعية و ثروات طبيعية وعالية

واقطعت الدول العربية شوطا لا بأس - في عملية التنمية المشتركة واجداد الاطر المناسبة لتشغيل الموارد المالية داخل الوطن العربي وتشير آخر البيانات ان جملة الاستثمارات الخاصة فيما بين الدول العربية بلغت حوالي مليار دولار . ويضاف الى ذلك العون الإنمائي العربي الذي تقدمه الدول العربية ذات الموارد المالية - او المانحة للعون - الى الدول العربية الأخرى وكذلك بعض الدول النامية ويبلغ خلال العقود الثلاثة الماضية حوالي ٩٤ مليارات دولار . وجود اتصالات واليات للعمل الاقتصادي العربي المشترك - خلقت القليل ولم تحقق الكثير لا لعب في توصوها او برامج عملا انما نظروف معضتها خارج عن ارادتها . ماذا من ثمار لت لها الظروف المناسبة ول من مدمتها ابعادها عن الهزات السياسية يمكن ان تكون لها فعاليات كبيرة في تنفيذ اهداف العلم الاقتصادي المصري المشترك







ويطرح ما سبق تساؤل عن كيفية العمل على تنفيذ هذا الموقف فهل يكون من خلال إبرام اتفاقيات وإنشاء البعثات الجديدة تتلائم مع المتغيرات الحالية - أم مراجعة ما تم إبرامه من اتفاقيات وإنشاء البعثات من البعثات بهدف التعديل أو التطوير أو التغيير ( في بعض الجوانب ) واعتقد أنه من المفيد العمل على السير في الشق الثاني حيث إن الاتفاقيات والبعثات الحالية لم تأت تصلح كأساس لعمل اقتصادي عربي مشترك في ظل المتغيرات الجارية في الشرق الأوسط حسب ما تقتضيه أهدافها ووسائل تنفيذها وحسب ما تحتويه من مرونة في التطبيق ومراعيتها للمصلحة العربية المشتركة ومن هذا المطلق أقرت مراجعة الاتفاقيات التي أبرمت والفراغات التي اتخذت بالنسبة لـ

- ١ - اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية
- ٢ - قمة عمان الاقتصادية التي عقدت عام ١٩٨١
- وهو ذات الاقتراح الذي طرده الرئيس مبارك في أول قمة بحضرها بعد عودة اللقاء بين مصر والجامعة العربية ( قمة الدار البيضاء الثامنة ) عام ١٩٨٩
- عند وضع تصوره لأسس التضامن العربي
- وهذا من الأسباب التي تؤيد هذا الاقتراح سيتم تناولها فيما بعد

### محمد الفتاح محمد عبد الفتاح

المشرف على مجلس الوحدة الاقتصادية العربية سابقا







## مواقف

ناقشت الثنين من أنجح رجال الأعمال في مصر: محمد فريد خميس ومحمد جندى. وكان الموضوع ماذا سيفعل رجال الأعمال في مصر في مواجهة السوق الحرة التي سوف تفتحها إسرائيل في الشرق الأوسط مستخدمة الوف الملايين من الدولارات في غزة. أو بمساعدة أخرى: لقد نجحت إسرائيل في إثارة عطف وشبهة العالم على فتح سوق جديدة في الشرق الأوسط. لسمع أمريكا وأوروبا وإسرائيل. فيكون البائع والوسيط هو الشقيق الفلسطيني. فلماذا هذه السوق أن تقوم بتسويق هذه السلع وحدها والأكان ذلك موقفاً خافضاً مع مصر. ولابد من التفاوض مع المنتج المصري والبائع والمستورد. ولكن في المرحلة الأولى سوف يحصلون على السلع المصرية. وبعد ذلك يذهبون إلى جانبها السلع الأخرى. أي تقوم السلع المصرية بالترويج للسلع المنافسة. وسوف يكون البائع مقبولا في كل الأسواق العربية لأن البائع فلسطيني صحيح إن سلعا من إسرائيل نماع في كل الأسواق العربية. كل الأسواق العربية. ابتداء من الكويت الذي ظهر في العجنى والشواكلة الأخرى. وانتهاء بالبرتغال المغاوى الذي اكفته قوات الحلفاء في حرب الخليج والسؤال هل ترسنا هذه السوق الجديدة: هل ترسنا هذه المنافسة. هل نحن مستعدون كمصريين لهذه الحرب التجارية الصناعية: هل نحن خائفون. هل نحن سعداء بسوق جديدة لنا وليست ضنا» قال لي محمد فريد خميس إن عددا من التجار الفلسطينيين قد حصلوا على توكيلات لبيع السلع المصرية في غزة. لقد كان رد فعلهم أسرع. وولفتا على ذلك قال لي محمد جندى إن هذه أسواق جديدة لسلعنا التي تقل المنافسة لأنها تجاوزت حدود الجودة إلى الاستيلاء والتفوق.

قال لي رجل أعمال إسرائيلي أنا مدهش من خوف المصريين من هذه السوق مع أن الذي يجب أن يخاف هو نحن. نحن دولة صغيرة ولم تعود على الانفتاح ولكننا نعلم هذا التحدي لأنه سوف ينتهي آخر الأمر بأن يبيع وأن يكسب جميعا فما الرأي عند أهل الرأي والعمل والصناعة.

## أنيس منصور









١٩٩٢

١

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## التطويق يسبق التطبيع .. والسلام معا

وللمفكر أمين هويدى وزير الدفاع ورئيس المفارقات العامة الإسحق مقلان  
عن السوق الشرق أوسطية نابع من ظروف موضوعية تبرزه  
أم هو فكر على الواقع الإقليمي ؟

كتب السيد أمين هويدى وزير الدفاع ورئيس المفارقات العامة الإسحق مقلان  
في الأهرام يوم الأحد الماضي تحت عنوان : السوق الشرق أوسطية : التطبيع أم

السلام أولا ؟ . وهو عنوان قد يوحي للقارئ أن الاعتراض منصب على  
الاستيعاب بين توثيق اتفاقيات سلام مع إسرائيل وبين تطبيع العلاقات معها

أيهما يجب أن يسبق مع إسرائيل وبين تطبيع العلاقات معها أيهما يجب أن  
يسبق الآخر ؟ وهو سؤال ثانيا وبهذا الشكل فيه ما يوحي بأن القضية الاقتصادية  
بعته وأنه هنأ أو حتى لصالح العالم لا بد من البدء بهذا أولا وذلك ثانيا أو

العكس . وهو سؤال ثالث وأخير قد يشير في القارئ العربي نقلاً إلى أن بلاده  
حرية الاختيار بينهما تبدأ مباحثاتها مع إسرائيل بالتطبيع أولاً ثم بعد اتفاقيات  
سلام معها مع أن « الصيغة » قد وضعت بواسطة راعيا مؤثر مديري وتلقت  
علنا في احتفال مهيب وصفي لها الحضور من إسرائيليين وعرب أعجبا ومواقفة

وللاسلام أولا وتنصميم المفردة فلا بد من تكرار الباء الذي فلم عليه المقال فهو  
قد بدا مملوطة عن تولف الحديث عن السوق العربية أو الشؤون الاقتصادية

العربية في الوقت الذي تفر فيه الحديث عن السوق الشرق أوسطية وإن توفقت  
الحديث عن السوق الشرق أوسطية فيه فكر على الواقع الإقليمي غير المستقر

قواقع الحال يدل على أنه لا يوجد مصالح للحوار عن السوق الشرق  
أوسطية إلا أن إسرائيل رأت أنها لا تستطيع الصبر والانتظار ٢٠ أو ٣٠ سنة

إلى أن يتحقق السلام وإن إسرائيل يقاتل ترى . ويرى معها بعض الكتاب  
المصريين أنه لا يجوز أن تحول حالة الحرب دون المواقف السلام شامل بين الطرفين

العربي والإسرائيلي وتطبيع ( أي جعل العلاقات بين الطرفين طبيعية ) بإقامة  
علاقات تجارية وتبادل رؤوس الأموال والأيدي العاملة والسلع والخدمات وعقد

اتفاقيات تنظم السياحة والزراعة والعناية ببقية وما إلى ذلك  
ويرى أن هذه المحاولة الإسرائيلية تعرض التطبيع أولا شبيهة بما حدث في

الخمسينيات والغرض في الحالتين واحد وهو تميع العمل العربي الجماعي .  
عندما طرح مشروع حلف بغداد . وأنه بدلا من مدخل النظام الدفاعي المشترك

الذي طرح في الخمسينيات والذي شاركت فيه دول عربية وأخرى غير عربية  
ضد عدد غير محتمل قيام عداوة معه ( الاتحاد السوفياتي في حينه ) أصبح

المدخل الآن هو السوق الشرق أوسطية .  
وبعد ذلك يطرح السيد أمين هويدى عدة أسئلة . فهو يتعجب في سؤاله

الأول : « إن أردنا الصراحة - أفلق سوق مشتركة بين الصيد والبريسه ؟ »  
ثم يتساءل عن هذه العجلة التي تكدف بها لدخول هذه السوق المجهولة

والتي تجعل أحد المسؤولين يعلن بأنها بدلا من إسرائيل أول المشروعات  
الصالحة والنووية ثم يليها كذا وكيف ؟

ثم في عتاب يتساءل : ليس من الحكمة متفلسة هذا للمشروع المصري  
( السوق الشرق أوسطية ) في الحرب الحكم وفي مجلسي الشعب والشورى

والمجالس المتخصصة . وأيضا على الإثراء العرب ! وينهى مقالته محذرا  
السيد بيريز وزير خارجية إسرائيل - الذي في رأيه لا يحتاج أن تحذير - لقول

الآخر : « إن السلام في الشرق الأوسط ليس عمقاً جراحية وإنما هنضمه معمارية  
مشخصة » فيحذره بأن البناء لكل هذا المشروع الكبير لا بد أن يبنى على أسس

علمية وإن المهندس القدير يبنى مشروعه بعد إجراء حسابات يدخل فيها تأثير  
الزلازل الأخير .

وللاسلام فإن انطباعي . وهو انطباع في الهوابا إيجابية فلا بد من  
منطوق آخر في البحث . القارئ . أن السيد أمين هويدى في مقاله لا يبحث عن

الاستيعاب بين التطبيع وعقد اتفاقيات السلام إنما هو يقينا ضد السوق الشرق  
أوسطية جملة وتفصيلا . قد كان أول مؤلف له في سلسلة مؤلفاته يحمل اسم

كيف يفكر زعماء الصهيونية . بل رأيه واضح في سؤاله في مقاله كيف يمكن  
إقامة سوق مشتركة بين الصديق . سيما : لكن لكي يبقى سؤاله هذا المصري

وبلغى الاستئالة منه معلقة منه : يقوم على معرفة المسألة من أصولها .  
ذلك أننا عندما يأتي الفصل الختامي لن تكون كما نحن الآن بل شيئا آخر









## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

مختلف تماما عما كنا عليه عندما بدأت الرواية رسميا في ١٥ مايو ١٩٤٨ لن تكون عربيا كما نحن الآن وكما كنا بل منسجج شرق يوسطين بيساطة عندما فروا ان نكولم اسرائيل مكافاة لليهود او كرها وابعاد لهم . وبقينا نكافى في العرب واستنزافا لثقتهم وتبديد ايمانهم في الوحدة . لقد فروا ان اسرائيل هذه وجدت لتبقى . ومازال قرارهم هذا ساريا حتى الآن لكن المتغيرات في المنطقة وفي العالم . والأوضاع في اسرائيل ذاتها التي ان تركت الى حالها بدون علاج سوف تؤدي اجلا الى زوال هذا الكيان . دفعتهم الى الدعوة مؤتمر مدريد . ففي رايهم - وهو راي الصهيونية العالمية - ان مشكلات اسرائيل باتت مستحسنة على الحل . فهي بعد ٤٥ سنة من وجودها لم تستطع ان تحصل على صك الاعتراف بها رغم كل ما انزلته بالعرب من مزايم . فعنى المظيق وان وصل الى ارفع مراتب العلم والشهرة فإنه بالضرورة يحتاج الى حياة طبيعية ان يجد من يعطيه اسمه واعترف غلبية دول العالم باسرائيل ومعهم اكبر دولة عربية لا يعطى اسرائيل شرعية الانتماء الى أسرة المنطقة فلم تعترف بها هذه الأسرة وعلى رأسها اصحاب الارض الاصليين .

ولا تشعب الصلحة لسد كل مشكلات اسرائيل في الداخل . ولكن اذا تفكرنا الانتخاضات الاسرائيلية التي اتت بشاير على رأس الميكون للحكم لسوف نلاحظ ان هذا المجتمع قد تحول الى قطع من الصفيصاء لا يستطيع الصمود طويلا وان كان المؤسف ان العرب بسبب ملامهم لا يرون في اسرائيل سوى انها قوة لا تظهر بينما هي تنظر اليهم على أنهم الغطاء الذين لا يمكن ان تقوم لهم قائمة يوما . وكلا الامرين غير صحيح على اطلاقه

ولقد اتت الفرصة لحماية اسرائيل بغربها في الجسم العربي بعد حرب الخليج . وهي فرصة لاسرائيل وليس للعرب . فنحن نرى تصريحات تقول ان مفاوضات السلام الجارية الآن هي فرصة للعرب لن تعوض وانه ان قلتم هذا القطر فقد لا يعود ابدا . بينما في الحقيقة . فرصة اسرائيل التي لا تعوض وانه ان قلتم القطر هذه المرة فلن يمر امامها مرة أخرى فقلة الضعف التام والعالم التي يمر بها الوطن لم يسبق لها مثيل من قبل . وهي حالة ليس من طبيعة

الامور ان تبقى الى الابد  
من هذا ان مؤتمر مدريد . والتت الصيغة التي لا يمكن تشبيها بكاتب جديد صيغة مدريد هي « مختلف تماما . انه كما يقول السيد / بيريز هندسة معمارية ضخمة . ولا حاجة لخشية امين هويدى على فن المهندس ولا على عمارته الضخمة . لقد سبق لهذا المهندس ان تعامل بحذق ومهارة عندما اقام عمارة اسرائيل قبل ٤٥ سنة . وهو حاليا يتبع ذات الفن متبعا ذات الخصائص البديلة من اصحاب الارض والجيران .

وليس في اعمل هذا المهندس سر يخفي على احد مدقق وفاحص انه يستخدم عنصر الزمن لتطويق المواقف العربية . ويوما عبر هنرى كايوت لودج عن جانب من جوانب هذه الهندسة وتجاه قضية فلسطين بالذات كما يلي : ارى بعض الاشياء التي لا يمكنكم ان تحلوها الآن . وبما بعد عشر سنوات يكون في وسعكم حلها . ولتكنم لا تستطيعون ذلك الآن . واخسر مالي وسعكم هو ان تطعموها مطا وتمدوها مدا وتجروها جرا وتدوروها وتدسروها ويهدد الطريقه لا يظفون المار على بعضهم البعض الاخر وهذا هو الكسب السريع الواضح ...

جانب اخر من جوانب هذه الهندسة ولونها الرائحة يظهر في عدد الميكرات التي طرحت لحل القضية . منذ عام ١٩٦٧ فطوال ما قبل مدريد قدمت مبادرات يزيد عددها عن اخصمين . دخل مبادرة تطرح تشقلا سنة او سنتين حتى يخيو بريفيها وتظهر عدم جدواها فللجيء بمبادرة جديدة . وهكذا وبمضي الوقت . وهذا هو الكسب الواضح ! جانب اخر من نجاحات هذه الهندسة باستخدام عنصر الزمن يظهر فيما فعلوه مع مصر بالذات . فبعد حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ تركوا مصر على حالها فصلوا بين القوات واكتفوا بذلك . ومضت خمس سنين كان القروض بغير حدود . وبدأ الرئيس السادات يتحدث عن عناق الزجاجة . وبدأت الناس تضح بالمشكوى من الفلاء حتى اطلق الرئيس السادات ضحية : اذا كان حل القضية يقضى متى الذهاب الى اسرائيل فسوف اذهب ... وذهب !! ومظهر اخر لتناجح سياسة الزمن وسياسة التطويق رايته قبل ايام معلقا في زيارة الاخوة البليبيين الى القدس امين القومي العربية جرى تناويق بعد حصار عام واحد . فالبني ما جاء بالكفالات الاخضر واعلان عن مناهضة للجماعات الاصولية









وأوقف امداد السودان بالترول ارضاء للغريب . اى قرر ان يصبح رئيسا معتدلا . كبح ان الحقوق لا تعرف التطرف ولا الاعتدال . انما التطرف والاعتدال في الوسائل والنفائات فقط . ان تيج التطويع وهو واحد اخر قرر ان يصل الى قلب وشطن ويحل أزمة لوتوربي من اقرب العمل الباب الخلفى . مطر بن جوريون . واكد اسمع ضحكات . المهندس . فلة في نفسه ونجاح سياسة التطويع والتلين واعادة التشكيل

ذو هناك عشرات ان لم يكن مئات الآلة على سياسة التطويع واستخدام عنصر الزمن . ان الكلام فقط في المفوضات هو الذى يدور حول الطولوه اما المفوضات الفعلية وتهيئة الظروف والشد والجذب انما يتم على الارض بما عليها من شعب ومعلم

الم تلم اسرائيل بين جولتين من المفوضات بطرد ريعمالة قيادي اسلامي ؟ الم تلم اسرائيل في رسالة عنية انها تلم ذلك خدمة للسلام وشفعة بمحبر ؟ المسا تشهد ان زيادة حدة المواجهة مع حماس ؟ وفكافله التعامل مع اطفال الإنتفاضة ؟ انه التطويع . القضاء على المعارضة التي تعارض منظمة التحرير لكي تصبح الاخيرة أكثر حرية في اتخاذ القرارات على مائدة المفوضات أو بالأحرى أكثر ضعفا والحبس في التعامل مع الجانب الاخر على الطولوه

السنا تشهد حملة ضارية على سوريا بسبب يضع عشرات من الباردة براد ارغامهم على الهجرة منها المسألة ليست كذلك . انها جزء من عجلة التطويع . السنا تشهد ابتعد المغرب العربي عن الشرق ؟ السنا تشهد مخطط قتل الجامعة العربية وكل المؤسسات التابعة لها لكي تموت في غار دارها ؟ ملكت الامتله على نجاحات . المهندس . في تهيئة الارض واعاد التربة لقيام صرح بناء النظام الشرق اوسطى ؟

ما الخوف على المهندس من ان يخطئه ولا يتحسب ولا يراعي في التصميم احتمالات وقوع الزلازل المفرد عليه بان كل شيء في الحسبان وعنده عمر عبد الرحمن وكل عمر من المفاستنان الى بكستان ؟

ومن هنا فإذا كان السيد امين هويدى ومعه السيد جدر عبد الشان قد ضايق صدرهما بعدم تحقق اى تقدم في المناقشات الثلاثة بعد تسع جلسات . فإنه وفق ما تقدم ابشرهما بان تقدما فعليا سوف يتحقق بالمناكيد قريبة الجلسة التسعين . لانه في حبيبه ستكون الارض قد تهيئت . والاسس قد وضع . والبناء قد القرب من نهائيه . دون ان نحتاج الى تحذير المهندس ان تخاف على متانه العماره فليست ليبيا وحدها تحت الحصار وليس العراق وحده تحت الحصار . بل الوطن كله الارض والشعب والحكام تحت الحصار .

سفير / امين يري









المصدر : الشعب

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ نوفمبر ١٩٩٢

### المجتمعات العمرانية تستعد للدخول في مشروعات السوق الشرق أوسطية

كتب علاء البهاري

تبدأ وزارة المجتمعات العمرانية الجديدة في دراسة أنسب الوسائل للتعامل مع السوق الشرق أوسطية المزمع إقامتها بين العرب والصهاينة وأكد محمد إبراهيم سليمان وزير المجتمعات العمرانية لـ «الشعب» أن وزارته ستقدم بأجهزتها للتعامل مع السوق الشرق أوسطية ومسائرتها وأخلاف أن الملامح الرئيسية لمشاركتها في المشروعات الاقتصادية والإسكانية والسواحبية التي ستقام ضمن البنية ص









### المجتمعات العمرانية تستعد

مفروعات السوق، كما أوضح الوزير في كلمته التي القاها في الجلسة المستديرة عن استراتيجية التنمية العمرانية لخصر أن السوق الشرق أوسطية كانت ستفرض نفسها على القابات السابعة للوزارة لو ظلت في موقعها وأشار إلى أن سياسة الوزارة في هذه المرحلة تهدف إلى وضع الأولويات العمل لمواجهة التكتلات التي بدأت تنشأ على مستوى العالم، أما على الصعيد الإقليمي فإن اتفاق السلام (غزة- أريحا) الذي تم توقيعه مؤخراً بين الفلسطينيين وإسرائيل، سيؤثر تأثيراً مباشراً على الإقليم الذي يعيش فيه وستكون به آثاره التي ينبغي أن نعد أنفسنا لمواجهةها من الآن







# تدفقات استثمارية هائلة على إسرائيل بعد اتفاق السلام

□ كتب - نبيل عدلي :

جبال الصناعات الالكترونية على أمة الاستعداد لدخول سوق الشرق الأوسط البكر ولكن في ظل بورصة واسعة النشاط في إسرائيل حيث يبلغ حجم رؤوس الأموال بها ٤٠ مليار دولار فإن الشركات الإسرائيلية للتأمين سوف تستثمر مباشرة داخل سوق تل أبيب ذات النشاط التجاري والربحية العالية.

ويعتقد الخبراء أن انضمام حركة رؤوس الأموال القادمة للمنطقة سوف تستمر حتى في حالة تعمق المفاوضات القادمة والمخاصة بالسلام الشامل في المنطقة

ويقول زيف هولتمان الخبير بنك تل أبيب للاستثمار أن ظروف اتفاق السلام الذي أسرم بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩ تحتلف كثيراً عن الظروف الحالية فالانفاق المالي يحدث في الوقت الذي يعتبر الاقتصاد الإسرائيلي في أعلى معدل له وسوف يدعم اتفاق السلام الأخير كثيراً من الاقتصاد الإسرائيلي حيث سينشأ من كاهل إسرائيل كثير من الالتزامات الدفاعية التي كانت تنقل الميزانية الإسرائيلية طيلة عقود.

ول الوقت الذي تظهر فيه كل القطاعات الانتاجية انتعاشاً مع تباشر السلام الأخير يرى دوف جليو مدير بنك ليبي للاستثمار في إسرائيل أن قطاعات معينة هي التي ستشهد انتعاشاً ملحوظاً وعلى رأسها السياحة والبنية الأساسية وقطاعات التكنولوجيا الريفية

وتعد إحدى شركات الكمبيوتر الإسرائيلية العدة لفخول السوق العربية الفنية والمتنشطة خاصة وأن الشركة تسولت مؤخراً لتطوير برامج يتم من خلالها تحويل الكتابة بسهولة من اللغات التي تكتب من اليسار إلى اليمين كالانجليزية إلى اللغات التي تكتب من اليمين إلى اليسار مثل العبرية والعربية ويعتقد جون ميديفيل المدير التنفيذي لشركة إن إن إن شركة ستعقد مجامع منقطع النظير بدخولها السوق العربية لأول مرة

ونظراً لطبيعة الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة والقطاع

يتوقع خبراء الاقتصاد أن تصبح منطقة الشرق الأوسط خلال فترة وجيزة واحدة من أنشط الأسواق التجارية على مستوى العالم بعد أن لامت في الآفاق القريب بوابر حلقة سلام شاملة بين الأطراف الرئيسية للصراع الذي طالما اجتمعت بين إسرائيل والعرب طيلة عشرات السنين وكان السبب الرئيسي في هروب عشرات المليارات من الاستثمارات الأجنبية المتعطشة لغزو سوق الشرق الأوسط البكر.

و تشير البيانات الصادرة من تل أبيب إلى أن بورصة إسرائيل شهدت نشاطاً غير مسبوق على مدى سنين كما ارتفعت رؤوس الأموال بنسبة ١٤٪ خلال أسبوعين فقط من توقيع اتفاق السلام الأخير بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ويقول المحللون الاقتصاديون إن اتفاق السلام التاريخي الأخير سيدفع بمليارات الدولارات من آمال البهار في اتجاه إسرائيل ويأقي الأسواق المالية الأخرى بالمنطقة ابتداء من بورصة أسطنبول النشطة إلى بورصة القاهرة

ويردد دان جالالي المدير التنفيذي لشركة سيجما للاستثمارات ومقرها تل أبيب أن الاتفاق الأخير سوف يجعل من إسرائيل سوقاً تجارية ذات قوة جذب كبيرة للشركات الأجنبية والمستثمرين الأجانب في أعالي البحار أما السبب الرئيسي في ذلك فهو احجام اصحاب رؤوس الأموال طوال السنوات الماضية عن الاستثمار داخل إسرائيل لأنها لا تتمتع باستقرار سياسي

ويقول خير بسوك في إسرائيل أن المستثمرين الأجانب واليهود دفعوا بملايين على مليار دولار داخل سوق المال الإسرائيلية وذلك بعد أسبوع واحد من الاتفاق

وتقف الآن عشرات الشركات الإسرائيلية وبخاصة العاملة في









المصدر :

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

الغربية ومتطلبات انشاء سوق مال داخل الاراضي التي تشكل دولة فلسطين مستقبلا. فإن عدد الشركات العاملة حاليا في الضفة وقطاع غزة يتراوح بين ٢٠-٣٥ شركة ولكن لا توجد سوق مال لأسهم تلك الشركات. ويكبد عن سوق المال تعتمد تلك الشركات على قروض البنوك وعمل الاستثمارات المباشرة كمصادر رئيسية لرأس المال.

ويقول جيل فيلر الاستشاري الاقتصادي في اسرائيل والمختص في شئون الاقتصاد العربي إن نجاح انتقال السلام الاخير سوف يتكبد من خلال تدفق استثمارات ضخمة على اسرائيل والاراضي الفلسطينية ومن خلال الروابط الاقتصادية بين اسرائيل والفلسطينيين والعرب. يذكر أن الامارة الامريكية أعلنت أنها بصدد دعم البنوك الفلسطينية الوليدة لوضع البذرة الأولى لرؤوس أموال تلك البنوك. وسوف يكون دور البنوك الجديدة بالاراضي الفلسطينية كبيرا حيث ستعمل مصدرا رئيسيا للقروض الضرورية لأعمال إعادة بناء البنية الأساسية المهمة بقيمة ٢٦ عاما.

ويقول سمير حسيبون رجل الأعمال الفلسطيني وعميد جماعة بيرزيت أنه على الاسرائيليين والفلسطينيين التعاون خلال المرحلة القادمة. وقد بدأت بالفعل بوادر مثل هذا التعاون بين رجال أعمال اسرائيليين وفلسطينيين. فعلى سبيل المثال تخطط شركة كور اسرائيلية للدخول مع الفلسطينيين في استثمارات صناعية تصل إلى ٦٠ مليون دولار لفتح فروع جديدة في الضفة الغربية وفي النهاية يعتقد عدد من الفلسطينيين أن الدخول في مشاركات إنتاجية مع الشركات الاسرائيلية سيكون مجسوبا بدلة. وفي الوقت نفسه يرى البعض في العالم العربي أن الحكم الذاتي المحدود في غزة - وأريحا ربما يستخدم كقنطرة تعبر منها المنتجات الاسرائيلية إلى السوق العربية الضخمة والعطشى ذات المائتي مليون نسمة







## هايدبارك



يوسف عليا رجب البينا

إذا كانت بريطانيا تفخر  
بحديقة هايد بارك حيث  
يستطيع كل انسان ان  
يقول مايشاء وتعتبرها  
دليلا على الديمقراطية  
وحرية الكلمة فان من حق  
مصر ايضا ان تفخر  
بازدهار الحرية فيها بغبر  
قيود وكدليل على ذلك  
نلتقى اسبوعيا وشعارنا  
صراع الافكار هو القوة  
الدافعة لتقدم بلدنا

ملف خاص عن:

## السوق الشرق اوسطية









الحديث عن السوق الشرق أوسطية ليس حديث مناسبات ، ولكنه حديث عن المستقبل .. وهناك كلام كثير يقال في الصحف العربية والأمريكية والإسرائيلية فيه قدر كبير من التكهات والليل من المعلومات .. وهناك مراكز أبحاث - غير عربية - مطرقة منذ سنوات لأعداد خرافات ، ورسم سيناريوهات ، وتخطيط برامج ومشروعات .. إما على الجانب العربي فليس هناك إلا القليل من مثل هذا العمل الجاد ..

ولأن الموضوع بالغ الأهمية فلن « هلم بنا » سوف تجعله موضوعاً مستمراً .. نعود إليه من حين لآخر كلما جاءها فكرة جديدة حوله .. وتدعو الجميع للمشاركة ..

## تفاعلات الاقتصاد والسياسة في ظل السلام في الشرق الأوسط

والبحث المجتهد صلاح سالم بمركز الدراسات السياسية والاقتصادية يذهب إلى أن رؤيته للتفاعلات المحتملة بين الاقتصاد والسياسة في ظل السلام في المنطقة .. على أن يستكمل دراسته لجوانب أخرى من الموضوع بعد ذلك . وهذه الدراسة الجيدة تمثل أرضية هامة لفهم ملامح ما يمكن أن يحدث في المدى القريب والبعيد .

إن أهم مشغرين تخضعت عنهما التحولات الحالية في أغلب مجرى من اغترال للنظرية الشيوعية في مواجهة الرأسمالية من التجربة الإنسانية والسياسية الكبيرة إلى مجرد فلسفة مادية مذهبية مما تياران متناقضان يمكن رصدما في .

الأول : تيار جويدي تكتيكي يمشور حول الاقتصاد الثاني : تيار أنتمزال تكتيكي يمشور حول القومية

وفي ضوء هذه الحقيقة الحالية يشهدنا يمكن تفسير الانتمزال التاريخية في صراع العرب مع إسرائيل والذي يمكن القول بأنه محاولة إسرائيلية لشراء التاريخ بالأرض ، ثم نيل الألفية مع القومية ضمن منظومة تفاعل الاقتصادي ذات أنية تتجاوز الحسابات السياسية والثقافية وتؤكد ملامح الأمن الاجتماعي والاقتصادي في مواجهة المفهوم السياسي لامن الدولة . وهي عمليات تهادن تجد صدى عربيا حالرا . وفي دائرة حيرته نرصد ثلاثة توجهات لتتنازع

الاتجاه الأول : يطرح إمكانية تجاوز حسابات الماضي ويطلب بلغة خطاب جديدة تذاثر وتتنازع بمنطقة السلام الجديدة ليس لفظ من منطق قبول سببي بالامر الواقع بل وايضا صموح ايحيى يرى إمكانية تذيب إسرائيل في المحيط الثقافي العربي بما يخلف العدوانية السياسية للصاعدة لحلم التكوين . ويدير جنوة التناقضات الداخلية والتفاعلات الاجتماعية المتوترة على عملية الممارسة الاجتماعية لنظام الدولة .

الاتجاه الثاني : أنتمزال ثقافي جوهري أن إسرائيل التي عشت كراس حومة الاستعمار السياسي سوف تصبح - في إطار التفاعلات الاقتصادية الكلية - رأس ربح الاحتكارات الاقتصادية المادية بما يجعل مجمل تفاعلات وإيالات الذمرة العربي يودو الفعل مضبوطة بإرادة خاصة عنه .

الاتجاه الثالث : ويركز على أن إسرائيل ينتزعتها توجهها الثقافي الغربي ، وانتملاها الجغرافي العربي ويقتال فلن والقية لرائحية عربية يمكنها تغيير الاختيارات وفرضها بما يخلق إمكانية تامل غير سلمية أن لم تكن إيجابية مع









١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إسرائيل في إطار فني. لا يتعدى إلى حيث مبركات الثقافة العربية مع مضطهبة ذلك النمط من شروط أهمها تحقيق التضامن السيلسي والاقتصادي العربي أولا ثم دعم الخيار الديمقراطي العربي المستقل بما يفظه من جدوة الإبداع الفردي للتضامن العربي. مع ضبط أيقاعات المراحل الصلابة. والمواقف العربية بما يفسن عدم اختراق إسرائيل منظومة التفاعل العربي إزاء تحقيق النسوية المشاعلة ثم إدارة تفاعلات السلام بتشابكاتها الاقتصادية ثم السياسية

وهكذا لإليات التفاعل الاقتصادي. ثم تفاعله المحصلة. ثم للتأثيراته على منظومة التفاعل السيلسي.

أولا : أليات التفاعل الاقتصادي من وجهة النظر الفنية :-

الموارد - التكنولوجيا - في سمة العمل واللية التفاعل العربي - إسرائيل. على منوال قوانين الضبط الجوي تجرى في نظري قواعد التفاعلات المختلفة في السيلسة. والأمن فضلا عن الاقتصاد. والقصد بذلك أن لفنون الطبيعة يقضي بأن تنتشر المرتفعات في المنخفضات. في الجو حيث الهواء. وعلى الأرض حيث الموارد. والإمكانات والوقى.

ولذلك فإن سمة العمل بين العرب والإسرائيليين - إذا ما انتقلت هذه التفاعلات - لن تخرج عن إطار التفاعل بين التكنولوجيا الإسرائيلية - والموارد العربية. ولتوضيح ذلك لنفكرنا مواطن القوة والضعف في الاقتصاد للطرفين الاقتصاد الإسرائيلي

نقاط القوة وتتمحور حول الإبداع الفردي الإنساني المكتسب أهمها :  
\* توافر الخبرات والتكوينات الفنية آخربة من المهاجرين لإسرائيل. ومن الإسرائيليين أنفسهم - جيل الصغىرا - في إطار الاستغلال الأمثل للقوى البشرية. والاعتماد بالاعتماد الفني لتعويض النقص في الأيدي العاملة.

\* توافر فلاة صناعية تكنولوجية ضخمة ومنطوية خاصة في الصناعات الإلكترونية وصناعة السلاح - الأمر الذي جعلها تشارك بنسبة ٩١ ٪ من الصادرات الإسرائيلية سنة ١٩٩٠ م وحيث تمتلك إسرائيل قاعدة عرضية من البحث العلمي تقوم الدولة بدور محوري في ادارتها ورعايتها بالتعاون مع المؤسسة العسكرية.

ويعوم بمهمة التنسيق بين الأبحاث العلمية في البلاد - المجلس القومي للبحوث العلمية والتطوير - التابع لمجلس الوزراء مباشرة بل لرئيس المجلس ذاته. كما تمتلك وزارة الدفاع موارد هائلة يمكن توجيه جزء منها لأغراض البحث العلمي والتطوير في المجالات المدنية.

وهذه أيضا الجامعات. والمعاهد العلمية وعلى رأسها معهد وايزمان بالإضافة إلى الشركات الحكومية الصناعية ذاتها بل وبعض الشركات الخاصة. وتبلغ مجمل التطلقات الخاصة بالبحث العلمي لوزارة الدفاع وحدها بين ١,٣ - ١,٥ ٪ من الدخل القومي الإسرائيلي البالغ ٥٥ مليار دولار سنة ١٩٩١ م. أي بقيمة حوالى ٧ مليار دولار فضلا عن متطلقة الجهات الفنية.

\* التقدم الكبير في مجال البيوتكنولوجيا الخاصة بتطوير الزراعة والثروة الحيوانية. فضلا عن قدراته الهائلة على فتح الأسواق التجارية وفق سياسة نشطة تستغل إمكانات النقل الجوي والبحرى والبرى فضلا عن معاونته المتنامية لتبويدية الفلحة على أرض الأسواق المصودة.

نقاط الضعف :- وتتمحور حول معطيات الطبيعة ذات الطبيعة الفنية وأهمها :-

\* قلة الموارد الطبيعية والاعتماد على استيرادها كمستلزمات للإنتاج مع عدم توافر مصادر الطاقة حيث تستورد ٩٨ ٪ من احتياجاتها الكهربائية.

\* المعركة المروضة عليها من تحيط العربي بما يحول تفاق إشارات التفاعل السلمى. والارتباك وفق المداخل الطبيعية المروضة.

\* محدودية التضامن السيلسي وضيق السوق بما يجعل عملية الإنتاج في إسرائيل غير فنية في مجالات كثيرة.









## الأمهرام الأقتصادى

المصدر :

١ ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### ٢) الاقتصاد العربى :

نقطة القوة : - ويتمحور حول التغطيات الطبيعية الموروثة وشبه الثابتة وأهمها :  
★ قاعدة أرضية شاسعة تبلغ حوالي ١٤ مليون كم . لذلك ان بها نسبة هامة صالحة للزراعة . فضلا عن استخدام للرعى

★ ثروة مائية كافية ان لم تكن زائدة . في حالة تزايد استهلاكها - تصبح القدرة على تلبية متطلبات زراعة عربية واسعة .  
ثروة نفطية هائلة تبلغ ٥٥ ٪ ٣٨٠٠ ٪ ٢٨٠ من احتياطي . وإنتاج ومصادر الفحم . فضلا عن ثروة معدنية هائلة يتركز بها المغرب العربى بالإضافة الى الغنى للفلزات التي تليحها السهول العربية بعضها للتحسين من امكانيات توليد الطاقة الكهربائية . بل حتى الرمال العربية يبقى لها اثر هام في انتاج السليكون والازجاج والاسمنت وصناعة البناء .

★ سوق ضخمة تنتشر عبر القارت . وغير القابض متنامية . تختلف في دولها الاستهلاكى فضلا عن امكانية الاستهلاك لدى ٢٠٠ مليون نسمة بما يعطى الصلة الفنية والاقتصادية على مجمل عمليات التصنيع المتصورة .  
نقاط الضعف : ويتمحور حول الاداء الادنى الفردى للإنسان العربى . -

★ فجوة زراعية كبيرة وعجز في الميزان التجارى الزراعى نسبته ٧٥ ٪ في ضوء سوء استخدام شديد للموارد المائية . والأرضية العربية .  
★ الملك العالم العربى للكوادر الفنية الماهرة النادرة على ادارة عمليات الانتاج . بل وانخفاض شديد في لانتاجية العامل العادى حتى بلغت ١/٨ المعدلات السائدة في العالم الصناعى .  
★ الضعف العام الشديد في بيئة الصناعات العربية البدائية والناشئة من لفران العجلة التكنولوجية الخاصة به وضعف الانطلاق على البحث العلمى وسوء استخدام القامم منه . ولذلك اسباب منها :

- اعتمد كل التجارب العربية الصناعية على نظام الرخص للصنيع وفي دراسة السوق . مما ادى الى عجز على تكوين كواكب عربية قادرة على ذلك .  
- انظار معظم البلدان العربية للقوة على الابتكار والتطوير والتصميم في صناعاتها الناشئة حيث لا يوجد مخطط او مخطوون او مبنون ولا اجهز الادارى الكفء الذى يجمع هؤلاء وينتظم نشاطاتهم المتسلة - لفران الكفاءات الادارية والتنظيمية القادرة على قيادة توليفة العمل الصناعى . ولحق الاسواق للمنتج . بل والافتقار الى الخنصر البشرى القادر على انشاء مشروع صناعى حقيقى خاص .

وبعد هذه النظرة السريعة لركبات القوة بأسلوب الانتشار وفق قواعد الضيفات الجوى ومظاهر السطح الطبيعية . يمكن القول بان علاقة مايمكن تسميتها - بمكائات الكثافة والقواو - تحكم طبيعة الاقتصاديين . ولغرض عندى تفاعلهما ان يلتقى الإدعاء البشرى المتواصل بالإدعاء الطبيعى العربى في توليفية قادرة - في إطار القواعد الاقتصادية الفنية - على خلق تكامل الاقتصادى رشيد وبناء . حيث لك تكون عيوب الاقتصاد الاسرائيلى الطبيعية الثابتة هي المخالفة بزاياد الاقتصاد العربى الطبيعية . والعكس بالعكس في الجانب البشرى البشرى في علاقة تفاعلية مستقيمة .  
وان كنا نتصور ان اسرائيل في أسلوب تفاعلها تعمل على حيلة امنية تجارية متزايدة عن طريق :

### ★ الامتلاك الفعلى للتكنولوجيا المتطورة

★ رسم صورة مبالغ فيها لدى الدول المتصلة معها لفرانها التكنولوجية الذاتية وكذا لفرانها في الحصول على التكنولوجيا المتطورة جدا واعداد شركاتها التجارية بها .  
ان كانت اسرائيل تحك هذا بالفعل . فهل تستطيع تسويته للعالم العربى في إطار التعاون التنموى المتصور حدوثه . وهل يمكن لها ان تصحب الذبة في تقديمه للحرب في إطار التفاعل الرشيد الذى تاقضه القوانين الاقتصاد . أى هل يتوفر الخناخ المصلى الذى يدفع العرب الى هذه الشراكة ؟







في رأيي ان منطق السلام الجديد - في حالة اكتماله - ان يستطع تغيير اتجاهات  
فكرية وسلوكية وتاريخية في العقل الجمعي العربي الذي تعود النشور حولها  
وتثير لديه شكوك شديدة أهمها :-

\* ان الرغبة الإسرائيلية في السطو . والنفوذة بصفة التلوث وروهم  
السيطرة سيضعفانها الى الإثقال . والإخزال الى كل محيطها الملائم الجائر  
الخاص دون اعتداد بشركاء القصة

\* ان اسرائيل تبحث في الحقيقة تبحث عن سوق عربية مستهلكة تكون محلا  
للعمل هندي اسرائيل لا شريكا مكافئا فيه .

\* ان الوجود الاسرائيلي في القلب العربي - مهما كانت مزايده بالنسبة لها -  
ان يجعلها تنسى روابطها مع الجماعة الأوروبية . وفي إطار الحلفائين الأوليين  
لا يمكن تصور اسرائيل جسرا لأوروبا بل سوف تكون جسرا الى القلب العربي .

\* على نفس منوال الفكرة السابقة من حيث تفعيل الدور الأمريكي الذي  
سوف يكون المحسم في تاريخ مجمل موانر الفصل والتفاعل الشرقي اوسطى فضلا  
عن العربيين

وفي النهاية يمكن القول بان الصيغة التفاعلية . التكنولوجيا - الموارد . او  
الانتماء - الطبيعة . لا يمكن - رغم مصداقيتها - الا ان تغير العقل العربي  
وتصنيف وجدانه نحو رفضها - مالمكنه ذلك - لانها في النهاية صيغة فطرية  
حضرية لا يملكها الوجودان رغم ان المنطق يملكها واخيرا . يمكن القول بان  
الواقع سوف يترك ويلتزم هذه القصة ان كلا او جزءا اذا ملحت التفاعل وحول  
احتمالات الفل . او الجزء تدور سيناريوهات متباينة في الضيق والامتداد  
والعمق والتسطيح حول موضوع الساعة وهو السوق الشرقي اوسطية . وهو  
محاوول تصور احتمالاته في مقال قدم .

## صلاح مكرم

مركز الدراسات السياسية والاقتصادية بالقاهرة









المصدر: العالم اليوم

١٩٩٢

٢ نوفمبر التاريخ:

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## ٢٥ مليون دولار من أوروبا لمشروعات غزة وأريحا

□ القاهرة - نسمة عيد العظم:

خصصت المجموعة الأوروبية ٢٥ مليون دولار لتمويل مشروعات في غزة وأريحا خلال نوفمبر الحالي ويسمى القادم على أن تكون الأولوية لمشروعات البنية الأساسية والمياه والصرف الصحي والتعليم، بالإضافة إلى معونات فنية يترك للإدارة المدنية الفلسطينية تحديد أوجه اتفاقها، وأكدت مصادر المجموعة في القاهرة أن المعونات المالية الضخمة التي تعزم تقديمها سوف تسلمها منظمة التحرير الفلسطينية لإسرائيل كما اشيع.

وأضافت المصادر أنه سيتم الاتفاق على التفاصيل خلال اجتماع المجلس الوزاري للمجموعة الأوروبية الذي قد يحضره الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات خلال النصف الثاني من الشهر الحالي. وقالت إن المجموعة سوف تقم علاقات رسمية مع الحكومة الفلسطينية بمجرد قيام منظمة التحرير الفلسطينية بتشكيلها. وأوضحت المصادر إن المجموعة الأوروبية سوف تساهم بـ ٢٥٠ مليون دولار لتنمية غزة وأريحا خلال العام القادم سيتم تخصيص ٢٥ مليون دولار منها لتجهيز المنشآت والمباني الإدارية بالإضافة إلى مشروعات لتوفير فرص عمل للقضاء على البطالة التي تتزايد معدلاتها بدرجة كبيرة في الأراضي المحتلة والبالغة سيخصص لتقديم قروض ومنح ومساعدات لدعم التنمية بصفة عامة هناك.

وقالت المصادر إنه سيتم تشكيل مجموعة تنسيق تقسم اللجنة الأوروبية واليابان والدول الاسكندنافية وكندا وسكتارية البنك الدولي وجهات دواية أخرى لتنظيم عملية المساعدات المقدمة للكيان الفلسطيني الجديد. وأشارت المصادر إلى أن المجموعة الأوروبية ساهمت بمقرها بـ ٦١٪ من إجمالي المساعدات الدولية التي تم تقديمها للأراضي المحتلة منذ عام ١٩٧١.









## ملاحظات حول فكرة السوق الشرق أوسطية

# الاقتصاديون العرب ليسوا مطالبين بتفسير الأحلام الإسرائيلية

■ دكتور عادل شكرى ■

استنادا لهذه الحجج فإن الدعوة موجهة إلى دول الشرق الأوسط جميعا للجلوس مع إسرائيل ليبحث التقائهما في تجميع الاقتصادى يحسن أن يستهدف سوقا شرق أوسطية مشتركة.

### الجدارة

ولقد كان إسحاق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي وأعضاء في خطابه يواشنطن حينما أعلن بمصرحة أن إسرائيل تستهدف من الصلح مع الفلسطينيين نشأة شرق أوسط جديد خال من الحروب وعاكسا على العمل من أجل التنمية الاقتصادية المشتركة.. ولقد استهدف من هذه العبارة، في رأيها، غرضا سياسيا مؤدا أن إسرائيل لا تتنازل في صلحها مع الفلسطينيين إلا سعيا وراء اندماجها في المحيط الاقتصادي العربي.. كذلك فقد نجح هذا التلميح في كسر شوكة المعارضين داخل إسرائيل إذ اتجه أغلبيتهم إلى التفكير في أهمية الاندماج الاقتصادي مع العالم العربي في ظل السلام كعروض رابع مقابل للتخلي عن الأراضي المحتلة.

### سيناريو التنفيذ

ثم كانت اجتماعات الأمير الصمن ولي عهد الأردن مع القادة الإسرائيليين في واشنطن التي انتهت بإعلان النية على التنسيق الاقتصادي بين الأردن وإسرائيل.

وهنا طالب المعلقين أن يفتبروا هذا الإعلان المشترك بمثابة الشروع في إنشاء السوق الشرق أوسطية الجديدة.. إذ إن إنشاء الأردن وإسرائيل اقتصاديا، في رأيهم يمكن أن يشكل عسبا يجمع الفلسطينيين فيما بعد على عضويته وبذا ينشأ المثلث المؤسس للسوق الشرق أوسطية المشتركة من الأردن وفلسطين وإسرائيل السنين يمكنهم جميعهم أن يؤثروا في الاقتصاديات الدول العربية ويفرضوا وجودهم كقوة متقدمة تقنيا وصناعيا وتجاريا على أسواق الشرق الأوسط. ولقد كان البيان المشترك الأردني الفلسطيني مدعاة للأقارب والاشقاء.. فمن قائل إنهما اتفاق على الإزالة المشتركة لبيدات وإيلات والعقبة، وأنهما يسبيلهما إلى الاتفاق على إنشاء خط أنابيب البترول ليكون بديلا عن خط سوميد الحالي.. بل

يفضل الباحث أن يعلق على الحقائق السابقة بدلا من الافتراض المفر، وذلك لأن الحقيقة كيان قائم يسهل احتواؤه بالشرح والتحليل بينما تكون الفكرة مرتبطة بفائلها حتى ولو أحسن الترويج لها فإنها قلما تستحق جهد الباحث حتى وإن كانت قادرة على اجتذاب لهفة القارئ. نقول هذا في مجال العرض لموضوع السوق الشرق أوسطية الذي يجذب انتباه جمهوره المخططين للسياسات التجارية والاقتصادية في العالم العربي وفي إسرائيل منذ التوقيع على معاهدة الاعتراف المتبادل بينها وبين المنظمة وإعلان المنظمات المالية والتكتلات الاقتصادية الأوروبية عن نيته تقديم العون الاقتصادي والمالي للفلسطين الناشئة على تراب غزة وأريحا.

لقد بدا الكلام عن السوق الشرق أوسطية خافتا في الصفح الإسرائيلية ثم نقلته وكالات الأنباء العالمية حيث طاب لبعضها أن تزين للفكرة باعتبارها قابلة للتطبيق وذلك لجميع أهمها: أولاً أن الشرق الأوسط قد دخل بالانفلاق الفلسطيني الإسرائيلي عهدا جديدا يظله السلام فلماذا لا نشرع بحكومات المنطقة في الترتيب لتعاون ما بعد السلام وأبرزه التنسيق الاقتصادي والتجاري بهدف التوصل إلى صيغة لسوق شرق أوسطية مشتركة على غرار التكتلات الاقتصادية العالمية المثيلة.

ثانياً، إن السدول المنحصة للقروض والاستثمارات في أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان يهيم أن ينشأ مثل هذا التنسيق الشرق أوسطى لتتصالح مع المنطقة ككل وأن تكون مشروعات التنمية التي ستقوم بتمويلها تستهدف النمو الاقتصادي لكافة الدول التي تقبل الانخراط في مثل هذا التجمع الاقتصادي بشرط أن يتضمن إسرائيل.

ثالثاً، إن كافة مجهودات الدول العربية للتجمع الاقتصادي قد بذلت بالفعل بسبب غياب أهمل الحرب المديرة وهي إسرائيل، وهي التي تستمكن بواسطة اتصالاتها الدولية وخبراتها المالية والصناعية والتقنية من قيادة هذا التجمع لشرق أوسطى.















## تكليف الوزارات بإعداد برامج تفصيلية للسوق الشرق أوسطية!

كتب علاء البحار:

كلف مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوع الماضي وزراء الخارجية والزراعة والسياحة والتعمير والاقتصاد باستخلاص الإجراءات اللازمة للدخول في مشروعات السوق الشرق أوسطية كما طلب مجلس الوزراء من جميع الوزارات إعداد برامج تفصيلية عن دورها في تنشيط العلاقات مع الكيان الصهيوني والاتصال بالشركات والهيئات المعنية بالتبادل التجاري مع

الصهاينة

وكشف مصدر مسؤول عن مرافقة مصر على الدخول بهذه مشروعات ضمن إطار السوق الشرق أوسطية، أهمها إنشاء عدد من المناطق الحرة في شمال الدلتا وسيناء ومنطقة صناعية في إحدى المناطق العمرانية الجديدة على أن يشارك الكيان الصهيوني في مشروعاتها

وأوضح المسؤول أن وزارة التعمير والمجمعات العمرانية بدأت استعداداتها لدخول السوق الشرق

أوسطية منذ فترة بإحياء فكرة إنشاء طريق دولي على الساحل الشمالي.. وسيتم الانتهاء من القوس الشرقي للطريق في نهاية العام الحالي مما يسهل عملية الاتصال بين الكيان الصهيوني ومصر والدول العربية الإفريقية كما صدرت تعليمات إلى وزارتي الزراعة والسياحة للاستعداد لعمل عدد من المشروعات المشتركة بين مصر والكيان الصهيوني

















المصدر : ..... الصحيفة : .....

١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

للتواصل لدى الدول العربية المشتركة  
بالمسوق الإسرائيلية (حسب وصف  
الدكتور وهبة)

وقال الدكتور وهبة إن القاعة سوق  
شرق أوسطية بالمعنى الحقيقي يعني  
مهاجرة إسرائيل لكن الذي يريده  
إسرائيل هو إقامة سوق إسرائيلية  
تحدد هي معلوماته وأهدافه وتتملك  
زعام امره

وأكد أن التجارة المستقبلية لن  
تكون تجارة تقليدية لتبادل السلع  
تصديرًا واستيرادًا وإنما ستتم من  
خلال أسواق المال والمصارف على  
الأوراق المالية

وطالب في نهاية كلمته رجال  
الاعمال في مصر والعالم العربي وضع  
استراتيجية مستقبلية لمواجهة  
التغيرات الاقتصادية المتوقعة







# إسرائيل وسوق الشرق الأوسط .. المفزع والمحاذير؟!

## سناء السيد

يستفيد من الميزة الجغرافية في النقل إلى أوروبا ومن أوروبا إلى المنطقة العربية. وسيكون هناك تسويق في رأس المال الإسرائيلي وغير الإسرائيلي سيطر به على جميع المصارف والبنوك العربية وستشكل منطقة جذب سياحي وستكون لديها قدرة على أن تحول العملة الفلسطينية الفلاسفة التي أيد عاصلة رخيصة في المصانع الإسرائيلية حيث يبلغ لجر العامل الفلسطيني عشر القيمة التي يحمل عليها العامل الإسرائيلي.

وعود في إمكانية قيام سوق شرق أوسطية لنقول بأنه يجب القيام أي سوق في أي مكان أن تضمنه عوامل موحدة أمنية وسياسية واقتصادية والقانونية حتى يمكن القول بأن جماعة ما لا تختل لنفسها أن تشكل سوقا فيها بينها يكس مصالحها المختلفة. فإننا لفنذا المبرر السياسي للسوق الاقتصادية في الشرق الأوسط نجد أنه ساقط ولم يتوفر بعد. فلتشرق الأوسط من خلال المفهوم الجغرافي هو بلاد عربية متحدة من الغرب العربي حتى الخليج العربي. ولا توجد بها دولة أجنبية إلا إسرائيل إذا اعترفنا بأنها دولة شرق أوسطية أجنبية. فإننا طبقا هذا المفهوم السياسي لكان معناه أن ما نحن بصدده هو محاولة لإيهال إسرائيل ضمن النظام العربي. فهل النظام العربي الحالي مؤهل كي يشكل مع إسرائيل في الوقت الحالي سوقا مشتركة؟ إذا فرضنا هذا يجب أن نقول لا - لأن إسرائيل مازالت تحتل أراض عربية - كما أن إسرائيل لأجنبية وسط للجموع العربي وبالتالي لا يمكن أن يشكل مجموع للصالح العربية أي اتفاق مع دولة أجنبية قبول أن يصبح عاملو المال الأجنبي لصالح الجموع وهذا ليس بدمه - لذلك أن السوق الأوروبية على سجل المثال - وهي تجمع أوروبا - لم يقبل في عضوية دولة مثل تركيا رغم أنها عضو في حلف الناتو - الخاتمة - نأهيك عن أن السوق الأوروبية المشتركة لم تقبل كل الأوروبيين. ورغم الحائط برلين في انهيار الاتحاد السوفييتي وانهارت الشيوعية لم يؤد سقوط الألبانولرجيات وتجنس معاهير الحرب

هل يمكن أن تشهد التطورات السياسية الحادثة في المنطقة في الوقت الراهن الأروية لحورت تطورات اقتصادية تتمثل في قيام سوق شرق أوسطية يمكن من خلالها إقامة شبكة علاقات اقتصادية بين دول المنطقة وهو التطور الذي تتجهله إسرائيل وتتمتعه الولايات المتحدة على أساس أنه سيمنز السلام ويمن علي بناء الثقة بين العرب وإسرائيل. فالتال هو مصب الحيلة وهو الذي يمكن أن يكفل للحل السياسي البقاء والاستمرار ويقي على استمرارية الدفع. فلقد أكدت الولايات المتحدة الحاجة إلى الحفاظ على قوة الدفع التي اكتسبتها عملية السلام بعد التوقيع على الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي وماتراي لهم من إمكانية القضاء عليه وتطويره لتمد إلى أطراف أخرى في المنطقة مثل الطرف الأرمني واليسوري واليهودي؛ ومايد حتى الآن أن إسرائيل متلهفة وحرصية على إقامة شبكة علاقات متنوعة مع كل دول المنطقة.

والمحاذير بالنسبة لصر فيما إذا قامت سوق شرق أوسطية أن يحصر دورها في تحركات ضخمة وسط الحركات الإقليمية حولها - فلاشك أن العائد سيكون محددا إذا ارتكزت تركيبة التعاون الاقتصادي في مرحلة ما بعد السلام على رأس كل عربي خليجي وتكوناوجيا إسرائيلية وعملية مصورة أو عربية غير يشرولية. ومنهذا سنشهد مشاكل لا تختلف كثيرا إن لم تزد في تعقيلتها عما تفهمه الآن من الاعتماد على حد كبير على تحويلات المصريين في العالم العربي وخضوع هذه التحويلات لأية هزات سياسية أو اقتصادية. ولو فرضنا الآن أن سيناريو السوق للشرق أوسطية قد تم فلا بد عندئذ أن نقارن بين مايقدمه العرب لإسرائيل ومايذي ستقدمه إسرائيل للعرب؛ وماي يعود للمصلحة أو للنفعة للمصلحة لكل منهما - وهل مثله ثمة تكلف أو توافر؟ في تقديرنا الشخصي أن الاقتصاد الإسرائيلي يمكن كونه أكثر قابلية للتدخل في الوطن العربي من تدخل الاقتصاد العربي لدخل إسرائيل ستكون إسرائيل هي مصلحة المكاسب الكبرى. فمعلما لا توجد نتائج عربية توليه التفتيات الإسرائيلية للوجود. وبالتالي سيكون هناك فائز القيمة بلما لأن إسرائيل ستحصل على الشك من البلاد العربية بسعر رخيص ثم







تفرغتنا إلى إسرائيل لتسجد في كل  
الأيام للعتاة - إلى أيديهم يمكن أن يكون في  
الشرق الأوسط طرف راعد يمكن أن تسرد  
الأسلحة الأمريكية والتكديرات واليهودية  
ويمكن القدرة على تسخيرها وتحويل  
الفتنوكروية حولها وتلقاها؛ منذئذ لن يكون  
ذلك تازان ولا مصالح - وبمضي في حكم  
الوضع أن تتحول إسرائيل إلى عالم  
يملك الشرق الأوسط وجميع شعوب الشرق  
الليهودية في فلسطين - فلا بد لي الوصول  
في سياق التسقيفي في اللحظة أن يتم زرع  
فلس الشرق الأوسط وأن يكونه إسرائيل  
وبإسرائيل وتحويلها الشورية بأن تبادر  
بالتوقيع على معاهدة حظر الانتشار  
النووي، وعلى عكس ما طرح به اسحق  
زاهيف منذ أشهر قليلة، نحن في حال أن سوريا  
والبحر - بالذات - ربما يعضد هذا الأمر الأخري  
بالعرب بل في هذه الحالة نضيق على وعلى  
إسرائيل وإلى في سوريا، لأن فعلا يمر  
رابون على الحصول على أصلي الأنظمة  
والتي الفكر بالأسلحة الأمريكية رغم  
السلام ومحاماته القادرة - فربما أن بلاده  
وقعت اتفاق مع مصر - والاتفاق مع  
فلسطينيين وأعلن مصادر مع الأمن أن  
أنها اختار تصير على القتل - بل إن هنا  
هو أحد أهداف زرع رابين لوالسطين وثالثه  
الذين يمكنهم الجمعة القادم، لا بد من هذا  
الذين في أن القاتل اليوم ليس سلاما وإنما  
هو من قبل اليوم المزمع!

الخطوط الجوية الإسرائيلية، التي لم تكن ترحب بالعملاء الفلسطينيين والمسلمة، والاتسام بالقمع العلني أن تلعب إسرائيل بالاعتصام في جميع الأراضي العربية المحتلة لصالح الفلسطينيين، وعليها أن تفتح المجال للنضال على امتداد كامل خرونها في البحث عن مصالح اقتصادية متبادلة. وعندما تكون إسرائيل في موقف جوار خرباني، ستعطي مصالحها الاقتصادية الأخرى في ضوء المصالح المالية. يرفض الفلسطينيون مصالحها على مصعدة الأعراس. النضال يقضي أن يفتحهم من ولا يلقروا كيف يمكن أن يسهلوا من نتائجهم ورواها من قيمة إسرائيل التي هي هي. قد يمكن أن يستغلوا بعدة طرق كقوة اقتصادية قادرة على المساعدة على فتح التكتلات الاقتصادية الأخرى. مع دول الجوار العربي مثل إسرائيل.



اسحاق رابین      پلسر عرفات

السياسية إلى الحدود والدخول في الصراع الاقتصادي المتنامية. بل حتى في دول السوق الأوروبية نفسها هناك تكتسح موجة الجموع لم تستطع دول السيادة والرفاه الأوروبية بعد مؤتمر هلسنكي أن يتفقد تجانسا بين الدول مع بعضها البعض وبين دول أخرى ليست شيوعية. وعلى سبيل المثال كان هناك اختلاف بين اتفاقية ستراستنبورغ وهناك اختلاف بين اتفاق (الائتلاف) وهو اتفاق بينهم السيادة الأمريكية والصليبية والجمهورية الفرنسية وكندا والمكسيك... وهناك خلافات داخل السوق المشتركة... بمقتضىة لندن لأن هناك موضوع لم يشكل ترجمة اقتصادية حقيقية لصالح الجميع، وهو ثم ثمة لم التعامل الاقتصادي والعامل الأساسي فيها كليا للإنذار في جميع القضايا.

أن ما يجب علينا بداية قول أن نخفي في أية تجمعات اقتصادية أن نحدد حروب مالي مصالحتنا المشتركة. وكيف نستطيع أن نصل لهذه المصالح ثم كيف نستطيع أن نحدد مصالحتنا كأول استراتيجية وبعد ذلك ننقل إلى البعد الثالث وهو علاقتنا مع دول الجوار الجغرافي. ولا يجوز أن تكون إسرائيل سوى دولة جوار جغرافي تعدد علاقاتها معها ولا نلاحظ مصالحتنا والائتمانية والاقتصادية والسياسية.

وقد يكون هناك تحفظ آخر بالنسبة لتجميع اقتصادي يضم إسرائيل والعرب - إذ كيف يمكن أن نقيم شرق أوسط اقتصادياً هناك خلال استراتيجيتي أمننا حتى لو







تمر مصر الآن بمرحلة حرجية من تطورها الاقتصادي والاجتماعي في ضوء ما أجلبها من مشكلات داخلية ومتغيرات إقليمية وعالمية سريعة التغير. وفي مرحلة تتسم داخلها بوجود أزمة اقتصادية شديدة مع دواعيها المختلفة (بيون، بطلاة غلاء، تدهور مستوى معيشة قطاعات واسعة من السكان مع تفاقم في معدلات النمو الاقتصادي) وإقليميا بجملة من التمزق العرسي الشديد واتساع في النظام العرسي الإقليمي وبخاصة بعد حرب الخليج الثانية. وهو الأمر الذي تستطع إسرائيل الآن - بتأثير

ولي

الولايات المتحدة الأمريكية - لفرش مآثره من شريط لتقسيم النزاع العرسي - الإسرائيلي سواء عبر المفاوضات الثانية أو للتعمد الأطراف الجارية الآن. وعالميا في تأثير موازين القوى العالمية (التي كانت تستفيد منها في الماضي) في اتجاه سيطرة قطبي واحد (القطب الأمريكي) على ماضي والنظام العالمي الجديد. ويبرز كتل عالمية ثلاث ذات وزن اقتصادي عظيم تحاول أن تعمد لتقسيم العالم، مرة أخرى، إلى مناطق النفوذ والسيطرة.

# شرق أوسطية أم جماعة اقتصادية عربية؟

التكامل العرسي، والاعتراف بالوجود الطبيعي للكيان الصهيوني وتسجيل نهجه وسيطرته على المنطقة مع طمس الوجود العرسي في الأنظار الإقليمية. ونحن، أن التطوير الاقتصادي والسياسي والاستراتيجي لقيام سوق شرق أوسطية كان قد بدأ في الظهور بشكل مكثف عقب فزيمة ١٩٦٧، حيث بدأ كثير من مراكز البحث العلمي والاستراتيجي في الولايات المتحدة وإسرائيل وبعض المنظمات الدولية في إصدار تصورات (سيناريوهات) مختلفة لاستجابة وأسس هذه السوق والهيئات ظهورها وأساس خلق بيئة اقتصادية مفتوحة لل دول الأعضاء وتكييف نماذج من تقنيات الأسيات ومعالجة مفهوم جديد للأمن الجماعي الإقليمي بعد تغيير مفهوم العدو ومهما يكن من أمر، فقد لاحظ المرابطون أن الخطاب الأعراسي في

وعسكروا) بأصعبارها - يحكم الموقف والتاريخ والنقل السكاني والصمصري. يجب أن تلعب دور دولة الثؤلة - المركز للسلطة العربية

وفي ضوء تدهور الوضع العرسي وتصدع للنظام العرسي الإقليمي الذي بدأ جليسا في أعقاب حرب الخليج الثانية. برزت على الأفق، من جديد، الدعوة التي تتنادى بضرورة قيام تجمع اقتصادي إقليمي شرق أوسطي وهي

دعوة قديمة، برزت في صوره مختلفة ومصمتها دول المنطقة العربية إبان عتفول حركة التحرير الوطني العربية في حقبة الخمسينيات والستينيات. نظرا لما كانت تحصل من ملاحم وإضاعة للهمة الاستعمارية والسيطرة الأجنبية على هذه البقعة للهمة من خريطة العالم وما تفرغ به من ثروات وموارد وموقع عرسي استراتيجي والدعوة الحالية لهذه السوق، يراد بها خلق نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط يضم مصر ودول الخليج العربي والشرق العربي وإسرائيل وتركيا (دورما إيران وباكستان في مرحلة تالية). والفكرة الأساسية في هذه الدعوة تقوم على إعادة صياغة الجغرافية السياسية للوطن العربي على أساس لثقوي، والاقتصاد على الفكرة. أو الرابطة القومية التي تجمع البلاد العربية. وعلى حساب مكثفات

عند هذه المرحلة التاريخية الحرجية التي تمر بها مصر الآن، ثمة تصوريون للمصار المصرية الذي يمكن أن ينطلق منها مستقبلا

الصار الأول، هو ما يمكن أن نسميه بالتكثيف السطحي مع المشكلات والمتغيرات والمعطيات السابقة. دوى تصور استراتيجي واع - ومحاولة التمسك في صوره حالة الضعف الاقتصادي الداخلي والتمزق العرسي وتساعد قوى الهيمنة والسيطرة الأمريكية، وذلك من خلال القبول بالمعطيات التي ترسم الآن لصيرورة صورة مصر مستقبلا. وهي معطيات من المؤكدة لآراء مصر فيها أن تلبس دورا تحرريا وقويا ورائدا في المنطقة أو في دول العالم الثالث (كما كان عليه الحال قبل هزيمة ١٩٦٧) ويهتف يكن إسرائيل (والأطراف غير عربية) اليد الطولى في تحديد مسارات الحركة وتقرير الوضع الذي ستؤول إليه المنطقة.

والصار الثاني، هو ما يمكن أن نسميه بالتكثيف الإيجابي الراعي الذي يحاول أن يتخطى الوضع المأساوي الحالي من خلال فهم تناقضاته الحقيقية والعمل على علاجها وتجاوزها والصبر مستقبلا وفق رؤية استراتيجيية واعية تأهل مصر لأن تكون دولة قوة (اقتصاديا وسياسيا

محصر بدأ صخرا يشر مشرع السوق الشرق أوسطية. وبخاصة على صفحات الجرائد الحكومية. وقد وصف الدكتور يوسف والي هذا المشروع وصفا شاملا حينما قال إن فكرة سوق الشرق الأوسط هي فكرة متكاملة تأخذ بعين الاعتبار الحراك الاقتصادي والمصالح القومية لدول الشرق. وكذلك الجرائد السياسية









التأثير:

199T 

١. ضاعها الاقتصادية واختلالها المتعمدة والإلزامي موردها لا يمكن أن تعشى وتتمسك إلا في ضوء معجها مع جارائها واعطائها مساحة واسعة من المركبة الدول في الاقتصادات العربية، خاصة في ضوء انتهاا، الحرب الباردة واحتمالات تناقض حجم الدعم المالي التي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية (نظرا للسياسات التي يواجها الاقتصاد الأمريكي) ولهنا، فإن إسرائيل تسماع الآن في الغرضات الثمانية ومتعددة الأطراف

بقلم :  
د. رمزی زکی

على قيام هذه السوق ولعدة صياغة النظام الاقتصادي، على التمسك بالإيه تسوية الدولة وصيانة الخصبة الخصبة والارض العربية الحرة الحرة حيث يرى، ومهما هي ذلك انما المبرهنات ان جودها التسوية يتقلص بوضوحات انوار والتنمية الاقتصادية المتنامية والتمتع ولها القاطعة الاقتصادية العربية، وهذا هو المفهوم الاسرائيلي لحل النزاع العربي- الاسرائيلي، وفي سبيل ذلك الهدف العربي، والذي يصر على النظام الاقتصادي العربي ما تعاني الاقتصادات العربية من اختلافات في عرض شروطها الخاصة بقانونها وعرض رؤيتها طويلة الاجل لها، والفرق والقياس العربية الديمقراطية العربية الاسفاح للاحتلال، والموارد والاكتابات العربية لحد تسهيلها ودعم اقتصادها وتأمين مستقبلها.

ولنأخذ هنا، على سبيل المثال فقط موضوعين من الموضوعات الحرجة

المرتكزة على توفير مناخ السلام في المنطقة وما ترتب على مناخ السلام من آثار اقتصادية. فهي ستدبر أي مشاكل للعلاقات الاقتصادية والمالية بين دول الشرق الأوسط وبعضها البعض، وبين دول الشرق الأوسط والعالم الخارجي، من أجل جعل الاقتصاد لهذا المشروع بشكل واضح بعد توقيع الاتفاق الفلسطيني- الاسرائيلي. غرة، اربعا اول

ويرافق دعوة السبق على الزايف المنطوق والوعود التي يمكن ان تحققها صبر والبلاد العربية التي تستعصم للسبق في ضوء الاعتبارات التالية

١ - إن إمكانات التكامل في الموارد الاقتصادية متوافرة في المنطقة الملتصقة بالأشغال سياطيان من دول الخليج العربي، والعمالة الرخيصة متوافرة في مصر وسوريا، والمياه موجودة في الشرق العربي وتركيا، والتكنولوجيا متنى في إسرائيل، فضلاً عن السوق الواسعة التي يصل قوامها إلى ما يزيد على ٢٥٠ مليون نسمة.

٢ - أن العالم تصوره الآن الكلل  
الاقتصادية والتجمعات الكبيرة ولا بد  
حول الشرق الأوسط من مواجهة ذلك  
إضافة تكتلها الذي تتوافر فيه  
تكنولوجيا المتقدمة والعمالة والوارد  
اقتصادية، حتى يسهل التعامل مع  
هذه الكتلة من مرقم الندية والتكافؤ

٣- ان قيام هذه السوق سيؤدي الى الكفاءة في تخصيص الموارد في ضوء العلاقات التكاملية في مجالات انتاج والتجارة والاستفادة من تكنولوجيا ووفرة الحجم الكبير. ما يعود بالفهم على كافة اطراف

٤. أنه في ضوء العلاقات  
اقتصادية المتنامية التي ستنشأ بين  
السوق وعلاقات التكامل  
لتأخر، فإن ذلك يعد أفضل صعا  
ع فتبل الحروب وعدم الاستقرار في  
طقة، وإن ذلك سيتمخض عنه خفض  
في مخزونات البضائع وتوفيقها  
أوضاع تنمية دول البترول.

والواقع أن تلك الاعتبارات تشير بعيداً عن الملاحظات والمضامين المتضادة. في هذه الملاحظات هو أن الفرض الأساسي من طرح فكرة هذه السوق السياسية لاثامينا أربعين أو اعتبارات في المنطقة أو نوعها في شكل كتلة متضاربة قوية لمواجهة التكتلات الكبرى، وإنما الطرح المتاح لها، في هذه الزاوية، ينعج حقيقة في المستقبل أو يستعمل لوضع إسرائيل في المنطقة أو تسوية شاملة وعادلة للنزاع الإسرائيلي مع استمرار حكم إسرائيل عربية. في إسرائيل، حكم

بالنسبة إلى إسرائيل، وهذا قضية أمن والتحول.

أما عن المياه، فمن المعروف أن إسرائيل تسيطر على ثروة شديدة في مواردها المائية لتلبية احتياجاتها العالية ومواجهة احتياجات ما تقتل في استيراد مليون مهاجر يهودي في الآونة الأخيرة. في حين، أن الشطر الأكبر من احتياجاتها المائية الحالية يتبع من خلال الاستيراد عليه من الأراضي المحتلة. في ترقى الآن في ضوء عدم المساواة، على أن مستفكها إسرائيل تسجل من خلال اقتسام المياه مع دول الجوار ومن خلال اسداد كوكبة مياه عذبة المنخفضة عبر سر إسرائيل وأدت تكثفت إسرائيل من تأمين حاجتها المائية والمستقبل من المياه العربية. فإن إسرائيل، على طرء، مع ما للقلب









بشرف عليها رجب البنا

إذا كانت بريطانيا تفخر  
بجديقة هايد بارك حيث  
يستطيع كل انسان ان  
يقول مايشاء وتعتبرها  
دليلا على الديمقراطية  
وحرية الكلمة فان من حق  
مصر ايضا ان تفخر  
بازدهار الحرية فيها بغفر  
قيود وكدليل على ذلك  
نلتقى اسبوعيا وشعارنا  
صراع الافكار هو القوة  
الدافعة لتقدم بلدنا

بعد غرة - أريحا :

هل يمكن الآن تحقيق  
الانفتاح الاقصادى  
بين العرب واسرائيل؟









الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي ( غزة أريحا أولاً ) ليس خطوة على الطريق . بل هو طريق جديد . مختلف عن كل مسلكه العرب والإسرائيليين من طريق .. فالأول يمضي بنا هذا الطريق .. ومما ينتقلنا فيه من فرص حقيقية أو مخاطر حقيقية .. ليس من شئنا أدانة من يعارضون هذا الاتفاق على الجانب الفلسطيني . ولكن من حقنا أن نفهم لماذا يعارضون .. نحن الآن في مرحلة الهمم والاستعاب . والتحليل . وبمقدار ذلك يمكن أن ننقل إلى مرحلة الحكم لهذا الاتفاق أو عليه .. وذلك فلهذا في . هيد باره . منذ ..

## التصورات المطروحة أكبر من التطبيع الاقتصادي

والكثور طه عبدالمعالم رئيس وحدة الدراسات الاقتصادية بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالاهرام يطرح تصورات الأطراف للمستقبل الاقتصادي . ويلهم رؤيته للسيكرو المحتمل

لا تخفى أهمية قراءة الاتفاقية الفلسطينية - الإسرائيلية من منظور الاقتصادي . وقد يكفي أن نشير إلى أن اثنين من أربعة ملاحق للاتفاقية يتعلقان بالتعاون الاقتصادي في إطار ثنائي ( فلسطيني / إسرائيلي ) وفي إطارقليمي ( شرق أوسطي ) . لكن الأهم أن ، بروغرام التعاون الإسرائيلي - الفلسطيني في البرامج الاقتصادية والتنمية ، ( الملحق الثالث ) ، و ، بروغرام التعاون الإسرائيلي - الفلسطيني بخصوص برامج التنمية الإقليمية ، ( الملحق الرابع ) . قد تعرضنا لأهم المجالات الاقتصادية لصراع المطلوب تنميته ، والتعاون المستهدف تطويره . والتنافس المتوقع اشتداده . من جانب . كما يثيران أهم التشتات الاقتصادية نسوية الصراع العربي - الإسرائيلي . من جانب آخر .

وهكذا . فإن برامج التعاون الاقتصادي الفلسطيني - الإسرائيلي في إطار ثنائي : تبدأ بتطوير واستخدام موارد المياه ( قضية صراعية ) وتشمل التنمية الصناعية . شركة ( هدف للتعاون ) وتمتد إلى توسيع السوق الإقليمي وجذب الاستثمار الدول ( مجال للنفاذ ) . وأما برامج التعاون الاقتصادي الفلسطيني - الإسرائيلي في الإطار الإقليمي فلها تأثير فاصلاً : الضرورات الاقتصادية للسلام العربي - الإسرائيلي من منظور علني ( بدعوة إلى رعاية الدول الصناعية السبع الرئيسية للتنمية الاقتصادية الإقليمية مثلاً ) . وأولويات بناء اقتصاد السلام في الشرق الأوسط ( جاذبة للسلام إسرائيل أم توازن المصالح الإقليمية مثلاً ) . والتشتات الأرقاء بالتعاون الاقتصادي الإقليمي ( للتكامل الاقتصادي الشرق أوسطي أم التكامل العربي مثلاً ) .. الخ (١)

٠٠٠

ويلهم الملاك الاقتصادي للسلام بأولوية ظاهرة لمنطقة الشرق الأوسط . وقد يكفي أن نشير إلى أن استخدام الفرص البديلة للتكيف الاقتصادية للحروب والأعباء الاقتصادية للتسلح في هذه المنطقة خلال ربع القرن الأخير وحده ( ١٩٦٧ - ١٩٩١ ) . وتذكر للتغيرات الاقتصادية العالمية بمزيد من شعور مكثف ودور دول ومجتمعات دول الشرق الأوسط في إدارة النظام العالمي الجديد . فضلاً عما تقوم إليه هذه التغيرات من تفكك نسبي لتهدد الأمن القاري والإقليمي والدولي ليس فقط بالتنمية لبلدان الوطن العربي . وإنما









أيضا بالقضية الإسرائيلية وغيرها من بلدان الشرق الأوسط . وهكذا ، على سبيل المثال ، فإن نيا من القطاع الوطن العربي وبلدان الشرق الأوسط الأخرى لايتناسب إلى مجموعة ، البلدان الصناعية الجديدة ، التي تقترب من الانضمام إلى نادي البلدان الصناعية المتقدمة . وتعالى الدول النشطة الفنية من الأثر السلبية لأعضائها الهائل على الخط في ظل ثورة تكنولوجيا توفير الطاقة والمواد . ومن عواقب فرض ضريبة الكربون بالاستناد إلى اختلال علاقات القوة الشاملة لصالح البلدان المستهلكة للنفط ، فضلا عن النتائج بعيدة المدى لوضع قضية البيئة في مقدمة الأولويات العملية على مدى الاعتماد على النفط وغيره من مصادر الطاقة الملوثة للبيئة . وتولج البلدان متوسطة النظم والمزمنة اقتصاديا مخاطر تراجع المعونة الأجنبية مع تبدل أولوياتها في البيئة الطبيعية

العالمية الجديدة . وتواجه تطورات غير مواتية في البيئة الاقتصادية العالمية التي تشهد اشتداد نزعات الحماية والتكتل في العمل . كما تعاني من التركيز المتنامي لتدفقات رؤوس الأموال للأفراض والاستثمار . وتدفقات تجارة السلع والخدمات ، إلى جانب تدفقات مواد ومعارف التكنولوجيا ، فيما بين المراكز الصناعية المتقدمة وبدرجات أقل الدول الصناعية الجديدة . فضلا عن اشتداد المنافسة على مخطى من قبل دول شرق أوروبا والكونمونات الروسي ودولة جنوب أفريقيا وغيرها . وأما الدول الأندلغرا والأقاليم تطورا ، والتي اعتمد بعضها من قبل على تصدير الخدمات الاستراتيجية للوطنين المعظمين في زمن الحرب المبردة ، فانها تواجه أخطار التهديم في النظم المالي الجديد

○ ○ ○

يكسب البعد الاقتصادي للأمن أهمية متزايدة في النظم المالي الجديد وحرصا أن تحليل مقدمات وتدابير نهاية الحرب المبردة العالمية يكشف أن تدهور القدرة الاقتصادية السلبية للقوة العظمى السوفيتية قد دد بأضعاف القدرة على مواصلة سبق النضج لضمان التوازن الاستراتيجي مع القوة العظمى الأمريكية وساهم تدهور القدرة الاقتصادية للاتحاد السوفيتي السابق في استسلامه بدون حرب رغم ميجورته من أسلحة الدمار الشامل . وفاد في نهاية المطاف إلى انهياره بأضعاف اللامع الطوعي لجمهورياته وفي قلبه تخطين الرفاهة

وأما التراجع النسبي للقدرة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية ، فانه يعثل مصدر التهديد الرئيسي للأمن القومي الأمريكي في صراع الإرادات الدولية المستند إلى استخدام القوة الاقتصادية بالأساس في عالم مبعده الحرب المبردة . إذ ساهمت التكاليف الاقتصادية للحرب المبردة ، بدرجة أساسية ، في أضعاف القوة المعنوية ، الأمريكية مجسدة في جاذبية المثل الغربي الأمريكي بالحدود على برامج الاتفاق الاجتماعي . فضلا عن أضعاف القوة المالية ، الأمريكية في صورة تراجع القيادة الاقتصادية للعالم . ومع تعمق الاعتماد الاقتصادي للتبادل بين الدول والأقاليم - سواء كان متقلنا بين المراكز الصناعية المتقدمة ،

أو غير متكافئة بالنسبة للأطراف المختلفة القارية - يتعاظم تهديد الأمن القومي أو الاقليمي أو العالمي نتيجة الانكشاف إزاء استخدام الضغوط الاقتصادية الخارجية أو حتى بسبب المخاطر الاقتصادية السلبية الخارجية . وفي النظم العالمي الجديد تتحدد المراتب والأدوار للبلدان والأقاليم بدرجة متزايدة على أساس القدرة الاقتصادية وفي قلبها القدرة التكنولوجية - الصناعية ، وما يتولد عن هذا من قدرة تنافسية - تصديرية . وما يستند إليه من ارتقاء بالتمثيل الاقتصادي الأقليمي .

\*\*\*

وبإيجاز ، فإن البعد الاقتصادي في إعلان المبادئ الفلسطينية/الإسرائيلية ، فضلا عن العنصر الاقتصادي المتفقون للتسلل في الشرق الأوسط ، وأولوية المكان الاقتصادي للأمن في النظم العالمي الجديد . توضح أهمية هذه المحاولات لفراة الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي من منظور الاقتصادي .









وهدف هذه المساهمة هو تقدير الفرص والمخاطر الاقتصادية ، من منظور عربي ، المرتبطة على تحجیل الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي لتعمية اعادة بناء الشرق الأوسط . ورغم تشبيهاً بأننا إزاء عملية ، لها معانها السالبة للاتفاق ،

وتداعياتها اللاحقة له . فإن لمة جديدا خطيرا يجسده هذا الانسلاخ التاريخي في الصراع العربي الإسرائيلي . والأمر - في تقديرنا - أن هذا الاتفاق - بقوة دفع خارجية ظاهرة - يفلو أن وضع يختلف نوعياً عن التجميع الاقتصادي ضمن إطار ما سمي بالسلام البراء بين مصر وإسرائيل . في نظر المخبرات العالمية والاقليمية الجديدة جذريا . ذلك أن التصورات ، الفتوية ، عن تكامل القصدی في الشرق الأوسط ، يجمع بالدرجة الأولى بين بلدان المشرق العربي وإسرائيل .

تتحول أن مشروعات عملية . . ومهما تكن العليات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تجليه ببناء ، التكامل الاقتصادي . . فإن هذه المشروعات تدفع - في الحد الأدنى - نحو ، سوق مفتوحة ، في الشرق الأوسط . وهذا ، الانفتاح الاقتصادي . . قد تعلق مع انتشار تطبيق برامج التكيف الهيكلي والاستقرار الاقتصادي في بلدان المنطقة ولكن تجاه الاقتصاديات الصناعية المتقدمة أساسا . لكنه يمتد ليشمل انفتاحا اقتصاديا عربيا تجاه إسرائيل . من جهة أولى وتكتالا اقتصاديا فلسطينيا إسرائيليا عربيا من جهة ثانية

○ ○ ○

والافتراض الأساسي لهذه المساهمة هي أن الانفتاح الاقتصادي العربي تجاه إسرائيل ، سواء قدر أن تكامل القصدی شرق أوسطی أو مجرد سوق مفتوحة شرق أوسطية يحمل العديد من الفرص والتقدير من المخاطر . ومن أجل اختبار

هذا الافتراض واستخلاص الاستنتاجات الموضوعية . سنحاول أن نقدم قراءة أولية ، موضوعية نقدية لهذه الفرص والمخاطر .

ونركز هنا على تحطيم التطورات والتصورات التي أعقبت توقيع الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي . دون تجاهل تلك المشروعات والخطوات السالبة له ولكن المرتبطة بما يقود اليه . وعلى ذلك فإن خطة هذه الدراسة الأولية تشمل

- ١ - الاقتصادات السلام في المفاوضات متعددة الأطراف
  - ٢ - التصورات الإسرائيلية والفلسطينية للتعاون والتنمية
  - ٣ - مشكلات واحتياجات التنمية الاقتصادية الفلسطينية
  - ٤ - مشروعات التكامل بين إسرائيل وفلسطين والأردن
  - ٥ - فرص ومحاطر التكامل الاقتصادي الشرق أوسطی
- ثم خاتمة موجز استنتاجات الدراسة

#### ١ - اقتصادات السلام في المفاوضات متعددة الأطراف

تباينت رؤى الأطراف المشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف لاقتصادات السلام في الشرق الأوسط . وذلك كما تكثف متتابعة اجتماعات مجموعات عمل ثلاث انبثقت عن الاجتماع الأول للمفاوضات متعددة الأطراف ( موسكو - يناير ١٩٩٢ ) وهي مجموعة عمل ، التعاون الاقتصادي الإقليمي . ومجموعة العمل الخاصة ، بالموارد المائية . ثم مجموعة العمل المعنية ، بغضيا البيئة . وقد عقلت اجتماعات الخبراء في مجموعة العمل الأولى تحت رعاية الجماعة الأوروبية . والثانية تحت رعاية كندا ، والثالثة تحت رعاية اليابان . وترجع أهمية تحليل مواقف الأطراف الإقليمية والدولية بصدد قضايا بناء الاقتصاد السلام ، في ضوء ما دار في مجموعات العمل المذكورة ، إلى أن الاجتماعات التي عقلت حتى توقيع الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية قد كشفت عن تباينات وأحيانا تناقضات بين أولويات وتصورات الأطراف لاقتصادات السلام . أضف إلى هذا ، أن هذه الأهمية تتأكد - في حدود هذه الورقة - من نص الاتفاقية ، غرة - أريحا . أولا ، على أن يكون تعاون الطرفين للنموذج ميرتاج التنمية الاقتصادية الإقليمية ضمن جهود ، المفاوضات متعددة الأطراف . وتكتفي هنا بالاشارة إلى أن المفاوضات حول الموارد المائية تتعلق بقضية جدية بالتعاون إذا نظر إليها من زاوية زيادة مصرف وترشيد استخدام المياه . أو التسميم العادل للمياه بين أسول التي تشترك في مورد مائي واحد . بيد أنها تصبح قضية للعراق ، إذا ما طرحت من زاوية الإدارة المشتركة أو تقاسم المياه في المنطقة









## الأمم المتحدة

المصدر :

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٢

ككل ونفس الأمر يتدلى بظلالها حول قضايا البيئة . فهي مجال التعاون من منظور العائد المشترك لصحة البيئة لكل الأطراف . بيد أنها تصبح موضوعا للنقاش إذا ما طرحت . وهو أمر ضروري . من زاوية منع النشاطات العسكرية المدمرة للبيئة .

ونكتخص مواقف الأطراف الإقليمية من التعاون الاقتصادي الإقليمي . وهو موضوع تركيزنا هنا . في أن إسرائيل تعطي الأولوية لهذا التعاون وتطرحه باعتباره دافعا للسلام وليس ناتجا له . وثراء جائزة السلام تقدم فيه . ومنذ الاجتماع الأول تقدمت إسرائيل بفائمة مقترحات وخطوات للتعاون في مجالات ومشروعات محددة . وبلغت الانتهاء ذلك التوافق الكبير بين البرنامج الاقتصادي لاتفاقية غزة - أريحا . والمقترحات التي قدمها البرلمانيون بغير هرشيلد بناييد من حزب العمل ودعم من الجماعة الأوروبية ومثلت أسسها غير رسمي في اجتماع بروكسل ( مايو ١٩٩٢ ) الذي لم تشارك فيها إسرائيل اعتراضا على تشكيل الوفد الفلسطيني . حيث شملت المقترحات المشاركة في الموارد الطبيعية والتكنولوجيا والبشرية . والتعاون من خلال البحث العلمي المشترك . والمشاركة في التكنولوجيا . وتوسيع أسواق المنطقة . وجذب الاستثمارات من الدول الأجنبية والنشطة . وكذب مؤسسات التمويل الدولية للاستثمار في تنمية البنية الأساسية الإقليمية . والفائمة صندوق اقليمي للتنمية في الشرق الأوسط .

والد حدثت فلسطين موقفا في اجتماعات مجموعة العمل بالتعاون الاقتصادي الإقليمي بأن هذا التعاون دافعا لتثبيت ركائز السلام الذي يجب أن تحلقه التسوية السياسية أولا . وأن تعود لتعصب فلسطين للسيطرة على مصادره الاقتصادية وموارده الطبيعية . وأنه تم اعداد برنامج تنمية للدولة الفلسطينية لمعالجة آثار الاحتلال وخاصة لتحسين البنية الأساسية وتطوير قطاعات التصدير والمصنوع على التكنولوجيا المتقدمة . فضلا عن جعل الدولة الجديدة مركزا للنقل والاتصالات والتجارة في المنطقة . بلجان . فإن المقترحات الفلسطينية تركزت على احتياجات الأرض المحتلة . واقتصرت اقتراحات التعاون على فلسطين والأردن وإسرائيل وهو ما كان منسجما مع الموقف الفلسطيني الذي ربط التعاون الإقليمي بالتسوية السياسية

واكتت مقترحات الأردن في المفاوضات اهتمامه بالمتطلع العملية للتعاون الاقتصادي الإقليمي . وهو ما يظهر من التخوف من الضغط المتوقع على الاقتصادات الضعيفة نتيجة التعاون . وينعكس في المقترحات التي تنطلق من

المشاكل الأساسية للاقتصاد الأردني خاصة اعتماده على استيراد الطاقة وعجز المياه ونقص التمويل . ويبدو الموقف الأردني أكثر مرونة من الموقفين المصري والفلسطيني بدعوة الأردن إلى ربط التقدم في التعاون الإقليمي بالتقدم في التسوية السياسية باعتبارهما وجهين لعملة واحدة . ونبش الأردن فترة تطبيق نموذج مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي بالتفاوض عبر عدة سلاسل . ونقدم بمقترحات للتعاون في مجالات توزيع المياه وتوفير الطاقة وتنمية التجارة وجذب الاستثمار الإقليمي وإنشاء منطقة للتجارة الحرة أو اتحاد جمركي وتأسيس بنك اقليمي للتنمية .. الخ .

ولما موقف مصر . فقد اتسم بدرجة عالية من الروح العملية ومن ادراك للصحة وذلك بالتأكد من أنه لا ينبغي تجاوز بحث المعايير الأساسية للتعاون إلى بحث أي برامج ومشروعات للتعاون الاقتصادي الإقليمي قبل قطع شوط أساسي للتقدم في المفاوضات الثنائية بما يؤكد انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة . ومنذ الاجتماع الأول اكدت مصر أن عملية السلام على متكامل وأسسها صيغة الأرض مقابل السلام . وأن التعاون الإقليمي ليس هو السلام مجرد بدلا له وإنما مرحلة متقدمة من العلاقات مؤسسة على السلام وتجاوز وليس مجرد التطبيع . وأنه يلزم على ثلاثة أسس محورية هي الحقوق المشروعة . والصيغة القومية على الموارد الطبيعية . والنظام الثنائية وتوازن المصالح









## الأمم الاقتصادية

المصدر :

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٤ يناير ١٩٩٢

التاريخ :

وبالطبع أخيراً ، أنه لم تصدر أي فكرة بشأن التعاون الاقتصادي الاقليمي  
عن سوريا ولبنان ببساطة لانهما لم تشارك في المفاوضات متعددة الاطراف  
تأسيساً على موقفهما المعارض لبحث هذا التعاون قبل التسوية السياسية  
للنزاع .

وبين تصورات الاطراف الدولية التي شاركت في المفاوضات متعددة الاطراف  
ومجموعة عمل التعاون الاقتصادي الاقليمي تنقسم بالاصح تصورات الولايات  
المحدة والجماعة الأوروبية والبنك الدولي . وهي الاطراف المدعوة والرابعة  
والقدرة على توفير المساعدة الاقتصادية لبرامج التعاون الاقليمي المقترحة قبل  
وبعد اتفاقية غزة - اريحا . ويجابز . فإن تصورات هذه الاطراف تبدو  
متقاربة مع بعضها البعض ومع التصور الاسرائيلي .

وبالطبع تحول موقف الولايات المتحدة من الميل الى الرأي الاسرائيلي بيده  
التعاون في اطار برامج ومشروعات محددة دون رهن هذا بتقديم في المفاوضات  
الثنائية ( كما ظهر في اجتماع موسكو ) ، الى اعلان القناعة بلقاء المصري  
الذي يرى ضرورة التقدم في المفاوضات متعددة الاطراف للتوصل الى السلام ( في  
اجتماع بروكسل ) لكنها لم تكن من الحصول على موافقة الاطراف بان تعد دول  
المنطقة قائمة تتضمن مجالات التعاون الاقتصادي الاقليمي المقترحة ومعظمها  
مشروعات للتعاون الفني للتدريب كما دعت الولايات المتحدة الاطراف الى  
بحث سبل التعاون من اجل تصحيح الاختلالات الاقتصادية الاقليمية في مجالات  
مثل التجارة والاستثمار ، والصحة والتعليم ، ودراسة وتحديد تصورات  
واولويات ومشكلات التعاون سواء في المناطق المحتلة او المنطقة ككل في مجالات  
الزراعة والسياحة والتقال والمواصلات والتنمية المشتركة للموارد ومجالات  
الاختلال ومشروعات التعاون السابق ذكرها .

ولقد تراسمت الجماعة الأوروبية مجموعة عمل التعاون الاقتصادي واتسم  
دورها بفتنشاط والفعالية ، ودعت في اجتماع موسكو الى اقامة علاقات اقتصادية  
وطبيعية بين دول المنطقة مع التركيز على تطوير التجارة الفلسطينية -  
الخارجية . وتنمية وتحسين البنية الاساسية للصحة والاسكان في الضفة  
الغربية وغزة . وتنمية العلاقات والاتصالات بين دول المنطقة وفي اجتماع  
بروكسل تقدمت اللجنة الأوروبية بورقة حول فرص التعاون الاقتصادي  
الاقليمي تضمنت أفكاراً محددة بينها ان التعاون الاقليمي مواز للتسوية  
السياسية . والمسؤولية المشتركة في ادارة الموارد المائية والبيئة . وان النواة  
الرئيسية للتعاون هي اسرائيل والاردن وفلسطين مع انضمام سوريا ولبنان  
ومصر لتحقيق توازن القوى والمصالح . وان التعاون يجب ان يقوم في المدى  
الطويل الى التمتع الاقتصادي وتحرير التجارة مع وضع قواعد واضحة لهجرة  
وانتقال العمالة . ودعت الجماعة الأوروبية الى الانتهاء الرسمي للعاطلة  
العربية لاسرائيل وإقامة منطقة تجارة حرة فلسطينية - اسرائيلية بالاساس .  
واعلنت استمداها ا تقديم مساعدات فنية والمساعدة في تمويل مشروعات  
التعاون المقرر بنحو ١٠ - ٢٠ مليار دولار لفلسطين مع الاطراف الأخرى مثل  
الولايات المتحدة ودول الخليج . ثم أكدت الجماعة على أن التعاون خطوة نحو  
الاندماج الاقتصادي في المنطقة لم انشراط الاقتصادات المنطقة في الاقتصاد

العالمي . ولكن على اولوية التعاون في مجالات السياحة والتقال والمواصلات  
والزراعة .

واما البنك الدولي فقد تقدم في اجتماع بروكسل بثلاثة برامج متقاربة الاجل  
للتعاون الاقتصادي الاقليمي في الشرق الاوسط . يبرز في مقدمتها هذا  
التعاون بالاولوية تطبيق سياسات التكيف الهيكلي . حيث دعت الى سياسات  
اقتصادية تعتمد على قيادة القطاع الخاص للتنمية في اطار الاستثمارات حرة  
ومنفتحة . وزيادة الاعتماد على رؤوس الاموال الخاصة والمحلية لتحل محل  
التصويل الرسمي من خارج وبداخل المنطقة . وشملت البرامج اجندة للكتابة  
والانتاجية اهم بنودها انتقل رؤوس الاموال وجذب الاستثمار الاجنبي .  
وتوسيع النطاق التجاري . وحل مشكلة ندرة المياه . ووقف تدهور البيئة .









## الأهرام الاقتصادية

المصدر :

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٣

وتنمية البنية الأساسية والتنمية البشرية . كما دعا البنك للجمع بين الإصلاح الاقتصادي وتنسيق السياسات اقليمياً . والدعم الدولي للمشروعات الاقليمية ذات الاولوية العالية . وتسهيل وصول منتجات المنطقة الى الدول المتقدمة والقرح انشاء معاهد مشتركة للعلوم والتكنولوجيا والثقافة . والامه مشروعات مشتركة للبنية الأساسية . الخ

و قد ولد الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي - وهو اول ثمار المفاوضات الثنائية - قوة دفع هائلة لمجموعة عمل التعاون الاقتصادي للمفاوضات متعددة الأطراف

وهكذا ، فإن اجتماع واشنطن ( سبتمبر ١٩٩٣ ) دار حول تقرير البنك الدولي الذي كلفته مجموعة العمل باعداده في اجتماع باريس ( أكتوبر ١٩٩٢ ) . وفي تقرير البنك المعنون ، تنمية الأراضي المحتلة . الاستثمار في السلام ، المستند الى دراسة للبنك عن الحاجات والفرص الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة . قدرت الاحتياجات ذات الاولوية للقطاع العام بنحو ٣ مليارات دولار خلال عشر سنوات منها ١.٣ مليار دولار . على الأقل - تنفق في السنوات الخمس الاولى

وتتمثل المجالات الأساسية للاستثمار في الاجل المتوسط طبعاً للتقرير في اعادة تأهيل وتحسين نوعية البنية الأساسية العامة مثل شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء والنقل البري والتعليم والصحة والتخلص من الغمامة

ولايتضمن مبلغ الـ ٣ مليارات دولار استثمارات القطاع الخاص التي يتوقع ان تكون مصدر التمويل الاساسي لقطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والنشط والغاز والاتصالات . ويؤكد التقرير ان ادارة الفترة الانتقالية ستكون في غاية الدقة والصعوبة بسبب قاعدة الموارد الطبيعية المحدودة ودرجة التأثير الكبيرة بالقطاعات الخارجة وحساسية الوضع السياسي بعد اعوام طويلة من الصراع . بيد ان التقرير يشير الى ان الأراضي المحتلة قادرة على توليد نمو اقتصادي متواصل اذا ما توافرت ادارة حيدة وخدمات عامة موسعة ودور فاعل للقطاع الخاص ونمو تجاري مع الدول المجاورة في المنطقة والعالم . والاستفادة من الامكانيات الكبيرة المتوافرة مثل المهارات والكفاءات والتحويلات المالية للفلسطينيين خاصة في الخارج

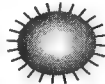
وبالنظر الى انتقاد تقارير التقرير للاحتياجات المالية للأراضي المحتلة . اوضح البنك الدولي انه اعد تقريره قبل اتفاق اعلان المبادئ الاسرائيلي الفلسطيني . ولذا فإنه لم يأخذ بعين الاعتبار الاتفاق اللاحق على عودة المأجرين بعد ١٩٦٧ . وموافقة اسرائيل على تنفيذ مشروعات استراتيجية مثل ميناء غزة وبعض المطارات . وعلى هذا الاساس أعلن البنك الدولي انه سيعيد تقدير الحاجات الاستثمارية للأراضي المحتلة على ان يقدم التقرير المعدل الى الاجتماع المقبل لمجموعة عمل التعاون الاقتصادي المتعددة الأطراف المقرر عقده في كوبنهاغن ( نوفمبر ١٩٩٣ ) . كما نرصد ان التقرير يؤكد ان الضفة الغربية وقطاع غزة ستمتلي اقتصاديا اذا بقي اقتصادها محلياً . ولذا يدعو التقرير الى توسيع تجارة هذه المناطق ، مع الأسواق المجاورة وتعزيز تجارتها مع السوق الاسرائيلية . ويطلب التقرير إنهاء الاعتماد الكامل تقريباً على اسرائيل وزيادة الاعتماد على اقتصادات مختلفة بينها الاقتصاد الاسرائيلي . ولكن في الاجل المتوسط نظراً للتكاليف الكبيرة لخفض التجارة مع الشريك الاسرائيلي المهيمن في الاجل القصير . وستشمل مظاهر التعاون التجاري المحتمل انشاء - منطقة تجارة حرة - فلسطينية - اسرائيلية مفتوحة على التجارة مع مصر والاردن

د . طه عبد العظيم









## بوضوح

غريب أمينا نحن العرب نعلم بسوق واحدة عربية لم يتهدد حلمنا لتصبح على أعلام غرينا في سوق شرق أوسطية، وتقوم الدنيا ولا تقعد وتغعد التوتات هنا وهناك ويكتم العرب وينهض خيرة الاقتصاد ورجال الأعمال من كل صوب وحطب الحديث عن السوق الشرق أوسطية، ولانظم من هو المصراع الأساسي والاروج للكسرة السوق الشرق أوسطية هل هو السلام القادم على المنطقة أم هي إسرائيل، ولغلب الظن أن إسرائيل هي الحرك الأول وراء هذا المشروع الكبير فهو منذ عشرات السنين جزء من الأوراق والأصلام الإسرائيلية قبل أن تكون فكرة السلام مطروحة للتقاش بمقرات الستين.

ولكن هل فكرة سوق واحدة في المنطقة سوف تجد أرضا مهيأة؟ أغلب الظن أن هذا الأمر ليس سهلا لا لشعب مثل المواجر النفسية لأن ذلك سوف يندوب مع السلام ولكن ذلك لأن دول المنطقة مختلفة عن بعضها تماما، فبينما تضم المنطقة دولا من أمثي دول العالم فإنها تضم أيضا دولا من أبقر دول العالم، وبينما تضم المنطقة دولا لاتزال تنتمز بالاقتصاد الموجه حيث تلك الدولة كل وسائل الانتاج وتدير الدولة الاقتصاد فإن هناك دولارات ملتزمة بقوانين الاقتصاد الحر ويعتمد اقتصادها على نشاط القطاع الخاص. وشأن ما يوجد نوعا من اختلاف الرؤية واختلاف الإجراءات والتشريعات ولقدان دول المنطقة وجود قاعدة مشتركة من التشريعات الاقتصادية.

وإذا انعكس أن الصعب أن يستثمر صعبا فهناك مستجدات سوف تجعل الصعب سهلا فانتقام العالي الجديد بأنماده الشاملة

سوف يمرض علينا قوانينه ومن الصعب أن تضرع عليها لأن العالم قادر على عزائنا ولستنا نحن القادرين على عزائهم، والجمود أصام هذه المستجدات سوف يجعل دول المنطقة تابعة للمراكز الاقتصادية الدولية القائمة وهذا يقللها القدرة على إملاء شروطه.

إن وجود سوق مشتركة يقتضي قدرا مطبوعا من التجانس في التشريعات والإجراءات والقوانين الحاكمة للنشاط الاقتصادي وهذا غير موجود في دول المنطقة، فإذا غرينا مثلا مجزئية واحدة تقتضي سوق رأس المال في الدول العربية وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية بين دول الفخاش ودول العجز لئلا سوف نجد قوانين معاكسة فبينما دول الفخاش لاتقرض ليوذا على خروج رؤسماها فإذها تقرض ليوذا على دخول رأس مال الدخ إليها وهذا عكس ما يحدث في الدول التي تواجه عجزا.

إن مثل هذه الطيات لا يمكن أن تساهم في تطوير أسواق المال، صحيح أن مجلس التعاون الخليجي قد اتخذ حتى الآن إجراءات كبيرة على طريق تخفيف القيود وإزالة الطيات هذه إلا أن مايمر في الخليج لا يكفي وحده لإقامة أسواق مال عربية قوية قادرة على أن تواجه أسواق المال العالمية، ويؤكد ذلك أرقام التقييم الاقتصادي العربي الموحد لسنة ١٩٩٢ والذي يشير إلى أن رؤوس أموال الشركات المسجلة في البورصات العربية للقائمة لا يزيد على ٣٠ مليار دولار ويصيف إليها بعض الخبراء عشرة مليارات دولار هي مجموع رأس مال الشركات التي كانت مسجلة في سوق الكويت قبل انقلابها، هذا بينما تبلغ رؤوس أموال الشركات المسجلة في أكبر خضين سوق مال عالية نحو ٩٥٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٠، كما تشير الأرقام إلى عجز أسواق المال العربية في استعادة رؤوس الأموال المستثمر في الخارج والمفردة في نفس العام ١٩٩٠ بحوالى ٦٧٠ مليار دولار.









المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٩ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### «المتعددة»

## للتعاون الاقتصادي تجتمع في كوينهاجن

كوينهاجن. وكالات الأنباء.  
بدأ نحو 200 مندوب من 43 بلدا  
صباح أمس اجتماعاتهم  
في كوينهاجن لبحث  
التعاون الاقتصادي في الشرق  
الأوسط في إطار المفاوضات  
المتعددة الأطراف.

واللقاء الذي يستمر يومين  
ويُعقد في جلسات مغلقة هو  
الرابع لمجموعة العمل حول  
التنمية الاقتصادية منذ  
اجتماعات مايو (أيار) 1992 في  
بروكسل وأكتوبر (تشرين الأول)  
1992 في باريس ومايو 1993 في  
روما. وترأس الاجتماع الحالي  
بلجيكا الرئيسة الحالية  
للمجموعة الأوروبية وترعاه  
الولايات المتحدة وروسيا  
ويقاطع الاجتماع لبنان وسورية  
من منطلق مقاطعة المفاوضات  
المتعددة الأطراف. كما لا تشارك  
لبنيا والعراق وإيران في هذه  
الاجتماعات

والقاء المراقبون أن الاجتماع  
يُعقد في أجواء إيجابية، بعد  
الاعلان عن استئناف المفاوضات  
الثنائية بين منظمة التحرير  
وإسرائيل أمس. ومجموعة  
التنمية الاقتصادية واحدة من  
خمس مجموعات انشئت في  
إطار المفاوضات المتعددة  
الأطراف في إطار عملية السلام  
أضافة إلى مجموعات للياه  
واللاجئين وضبط التسليح  
والبيئة.

وتوقعت وزارة الخارجية  
الدنماركية التي تستضيف  
الاجتماع أن يعطي لاجتماع  
كوينهاجن دفعة لتطبيق سلطة  
من المشاريع في المراقب الحيوية  
(مثل التعليم والاتصالات  
والزراعة والبنى التحتية

والسياحة) وستشكل هذه  
المراقب قاعدة للتعاون الاقتصادي  
في الشرق الأوسط.

وكان الاجتماع الأخير لهذه  
المجموعة في روما قد خلص إلى  
تخصيصت أساسيتين القرار  
مساعدة عاجلة بقيمة 19.4  
مليار دولار إلى الأراضي  
الحقبة والالتزام بمواصلة  
المشاريع التي بدأ بتنفيذها

وتتعلق الأخيرة بشبكة  
الطرق والكهرباء في الشرق  
الأوسط (قسمتها فرنسا  
والمجموعة الأوروبية) والتعاون  
الزراعي (اسبانيا والمجموعة  
الأوروبية) والشجارة (ألمانيا)  
والأسواق المالية (بريطانيا)  
والسياحة (اليابان)







## ورقة عمل حول قيام سوق الشرق الأوسط تناقش اللجنة الاقتصادية لرفعها إلى القيادة السياسية

تناقش اللجنة الاقتصادية بالمحزب الوطني في اجتماعها مساء اليوم مجالات التعاون الاقتصادي وإمكانية قيام سوق الشرق الأوسط. من خلال طرح ورقة عمل وتصوير للخطوات المقترحة في المرحلة القادمة، مع إعداد تقرير شامل لرفعه للقيادة السياسية للحزب واللجنة الوزارية المشكلة برئاسة الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط.

وصرح الدكتور سمير طنبار رئيس اللجنة بأنه سيتم بحث كافة مجالات الأنشطة التي يتعين إقامتها في سيناء ووضع تصور لصوابط استخدام الأراضي هناك مثبثاً إلى أن اللجنة ستناقش أيضاً مستقبل سياسات التعامل مع إسرائيل في المنطقة وفقاً لأسس اقتصادية سليمة.

كما تبحث اللجنة صوابط الاستيراد، وأهمية أن يقتصر على الوكلاء التجاريين المرحص لهم بذلك من المصريين وتناقش اللجنة أيضاً الأخطار الناجمة عن قيام سوق الشرق الأوسط وتصور وضع المنطقة بعد ذلك والعمل على تلافي هذه الأخطار. وأسس قيام سوق المال ومراكز المال التي يجب تواجدها في المنطقة مع قيام هذا السوق.







## جكيات عربية : يتم : وجيه ابو ذكري

### رسالة الى الدكتور عصمت عبدالمجيد :

## هل تكتهم السوق الجديدة ؟ جامعة الدول العربية ؟

من مواطن مصري الى الاستاذ الدكتور عصمت عبدالمجيد الاعين العام لهامة الدول العربية .

سيدى  
اشعر بالاسى حتى العظم ، لهولة بعض العرب الى تل اببيب ، سواء فى مصر او الملائنة لمنازلات الضفة الغربية المحتلة ، ومازال قطاع غزة محتلا ، ومنازلات الضفة السورية المحتلة ، ومازال جيشى « الدفاع » الاسرائيلى يهرىء فى جنوب لبنان الارضى المحتلة ، ويهزقون عليها .. ويتصدسون عن السوق « الشرق اوسطية » السوق التى « تجمع » جميع العرب تحت « راية » وه قيادة اسرائيل

سيدى الدكتور عصمت عبدالمجيد  
ان اسرائيل تريد ثمار السلام دون

ان تسدد ديونها ، او قبل ان تسدد ديونها ، لقد تركت - حسب اتفاق عزة اريحا - قطاع غزة بكل همومه واعباته وكثافة سكانه ، فلفظ ذلك القطاع هما على اسرائيل ، تريد ان تهرمه فى احضان مصر مرة ، والاردن مرة اخرى ، المهم ان يخرج هذا المسار السامخ من راس اسرائيل ، ثم اغشيت قطعة ارض صغيرة فى الضفة الغربية هي مدينة اريحا ، وتريد ان تحصل مقابل هذا كل فائض المال وان تزوج منتجاتها ، بل ومنتجات جنوب افريقيا فى « السوق الشرق الاوسطية » ، وتزيع المقاطعة العربية المفروضة عليها من الدول العربية ، وتتصور انها تفكر من الآن فى بناء مبنى يلقب بمصر « السوق الشرق اوسطية » !!  
كل هذا - ياسيدى الامين - ومازال جنودها يهرىءون فى الارض العربية المحتلة .

كل هذا - ياسيدى الامين - ومحمون اسرائيل مليئة بالسجناء الفلسطينيين .

الاسرائيلية ..  
ولكم شكرى .. وتقديرى لجهودكم فى قضايا هذه الامة العربية الفتيمة !!

### المجنون العراقي الذى فعلها

عبداه زلطة اذاعى شوم ، يعمل نائباً لدير البرامج السياسية بصوت العرب ، وله افتمسات فتح عادية بالقضايا العربية ، وشاهد جانباً من غزو صدام حسين للكويت ، واصدر هذا الاسبوع كتابه عن « لزمة الكويت عام ١٩٩١ » ، وهي دراسة جادة

وبمؤونة عن لطاع العراق فى الكويت منذ ان اصدر الملك غازى ملك العراق عام ١٩٢٩ أمراً ملكياً لرئيس اركان الجيش المراسى بأحتلال ، حتى احتلال الكويت - فى مسرحية وحشية - بقيادة صدام حسين ، إلا ان الكتاب ركز الدراسة على لزمة ١٩٩١ ، واستطاع ان يوطئها حياء وكانها حدثت بالآس ، ضمناً هذ عبدالكريم قاسم بغزو الكويت وتصدى له جمال عبدالناصر ، وتم ارسال قوات « الامن العربية لمعاية الكويت » ، ومن بين الوثائق التى قدمها ذلك الحديث الهام الذى ادلى به سمو الامير عبيداه السلام الصباح حاكم الكويت (وات الازمة) الى الصلحى الحاب للشط جلال دويدار (عام ١٩٩١) .  
واعمضى قبول امير الكويت لجمال دويدار ، مازال الموقف العربى كما هو على الحدة ، اما عن التهودات

العراقية فونه من السبب على الفكر المائل للاعتقاد بمحاولة تنفيذها .. نعم .. كان هذا التصور .. حتى جاء محين طهلى اسمه صدام حسين .. وفعلها !!

أطم - كما نطم - ان الولايات المتحدة الامريكية سوف تشطب بكل مقدونيا من أسلحة لاأاسة هذه السوق ، ستستطب بتسواجدها المسكوى ، ستستطب بمعوناتها للدول العربية المحتاجة ، ستستطب بلك حصارها عن العراق وليبيا ، ستستطب بتفوقها السياسى داخل اوروبا وكواليس الحكم فى الدول العربية ولكن ..

هل نمن فى حاجة الى هذا السوق قبل السلام او بعده ؟  
ثم .. ماهو مصير جامعة الدول العربية بعد القامة هذه السوق التى تدل بطف ابواب الدول العربية ؟

● ● ●

الدكتور عصمت عبدالمجيد .  
بوى ان يفتح وزراء خارجيه

الدول العربية ، ولقرون - حياية لبقايا الحق العربي - الاتى ●● لاسوق مشتركة شرق لوسطية قبل الانسحاب الكامل من جميع الاراضى العربية المحتلة والافراج عن كل السجناء العرب لى سبسون اسرائيل .

●● لرابح للمطر الاقتصادى على اسرائيل - المقاطعة العربية - قبل الانسحاب الاسرائيلى من الاراضى العربية المحتلة .  
●● لا اعتزال .. ولا تثليل .. ولتاتيل زيارات ، قبل خروج قواتهم من الاراضى العربية المحتلة .  
●● لاشى بيننا وبينهم قبل ازالة المستوطنات الاسرائيلية من الاراضى العربية المحتلة .

● ● ●

ان مالمسعد عن زيارات عربية سرية لاسرائيل خطير .. خطير .. خطير .. حتى اصبحت اسرائيل تلتها فى حجة !  
وانتم تستلهمون جميع العرب لوضع خطة لمواجهة « حرب السلام









النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٢ شهر ١٩٩٢

الأهرام

الجنة الاقتصادية الحزب الوطني تطالب:

# كسر حاجز الخوف من السوق الاسرائيلي بمدد اتفاق غزة - اريحا منطقة صناعية ضخمة في سيناء وتوسيع الانتاج المصري بدون مصر لن يوجسد سوق شرق اوسطية

كشفت قمر شاه ذو القائل :  
انه الدكتور سمير حيدر رئيس  
الجنة الاقتصادية بالحزب الوطني في  
الجنة الاقتصادية بالحزب الوطني في  
شعبية كسر حاجز الخوف من السوق  
الاسرائيلي بمدد اتفاق غزة - اريحا  
وقال ان كل الاتفاق يحمل ستلا

وطبقا للايد من التعامل مع الامر  
الواقع اقتصاديا وسياسيا ، وعليه ان  
تكون جديرا بالثقة ، وعلينا ان  
سحق على الوسطى والوقوف امام قيام  
الجنة الاقتصادية بالحزب الوطني في  
شعبية كسر حاجز الخوف من السوق  
الاسرائيلي بمدد اتفاق غزة - اريحا  
وقال ان كل الاتفاق يحمل ستلا

واكد ان  
الجنة الاقتصادية بالحزب الوطني في  
شعبية كسر حاجز الخوف من السوق  
الاسرائيلي بمدد اتفاق غزة - اريحا  
وقال ان كل الاتفاق يحمل ستلا

وقال انه بدون مصر لن يوجسد سوق  
شرق اوسطية ، وهو من انشاء خط  
مدود للثقة السوس او خط لمر  
الاتحاد السوفيتي ، وطلب بتسهيل  
الرسوم الجمركية للتسلح المصرية









المصدر :



١٢ شهر ١٩٩١

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ان اسرائيل لديها مراكز تصدير  
وأعمال إنتاجها يقدر بنحو ٩٤ مليار  
دولار ولابد من التفرع للدورس في  
الفترة القادمة على المستوى المحلي  
المصري والمالي لمواجهة تلك  
المخاطر

وطالب بدر الدين خطاب عضو  
اللجنة بأعداد قاعدة معلومات سليمة  
لتحريك كافة البيانات الإحصائية في  
مواجهة الأحداث الطارئة في ظل  
التكتلات الاقتصادية ، وإمكانية  
الاستفادة منها دون انتظار حتى  
يمكننا استثمار أي فرصة للتفصيل  
شركات المظلات في تصدير غزة وأربها

وحيثما

وطالب من أبو سفيانة وكيل اللجنة  
الاقتصادية بمجلس الشعب بالعمل  
على جبهة الإنتاج للوقوف أمام المنتج  
الإسرائيلي والوصول إلى الأسواق  
المحلية والأجنبية في إقامة بنى  
أساسية للتنمية سواء بتحويل من  
صندوق النقد الدولي

وأكد عبد العظيم غريب عضو  
اللجنة بأن إسرائيل تمثل دور تاجر  
الجملة بالتنمية للحرب وعلى مصر أن  
تقل المشاريع المملوكة مثل مشروعات  
الغاز وطلب العضود . عيسى أبو طالب  
بالتسيق من النظم العربية أعضاء  
هذه السوق ومصر ويضربون أصلا  
النظم المصرية والمحاسبية والرقابية

المصدرة لإسرائيل مع السلع الواردة  
منها ، وإصدار شهادات المنشأ خوفا  
من دخول بعض منتجات الدول  
الأخرى عن طريق غزة . كما طالب  
بحل مشاكل الإنتاج في مصر وتحرير  
٦٠٪ من الطاقة الإنتاجية وإعادة  
هيكلية رؤوس الأموال والأسراع  
بالخصخصة ،  
وأكد محمد أبو العينين عضو اللجنة









المصدر :



١٢ / ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## الشعب، تواصل تصديدها السوق معلومات مشيرة عن الشرق أوسطية ودفاعها عن سيناء

# المخططات الصهيونية للهيمنة على مصر والمنطقة

أحدث المعلومات تقول إن حكومات عربية بينها حكومة مصر قبلت بالسوق الشرق أوسطية، مقابل ما يسمى بالنسوية السلمية، وأن هذه الحكومات لا توجد لديها أية خطط حصول طيبة السوق أو حتى حجمها أو أهدافها. رجال أعمال مصريين وعرب يبادرون بالإعلان عن دخولهم في مشروعات هذه السوق تحت ستار حماية الاقتصاد من هذه الكارثة المفروضة على الوطن والحكومات صامتة بدون تعليق.

الصهيانية يملكون عجلة المحور الأردني الفلسطيني العربي، وعلى الدول العربية التعامل معه، وأن القاطمة العربية انتهت عام ١٩٨٥، ويقدّمون دراسات تفصيلية عن السوق يشترط فيها كيانهم الماصصة التكنولوجية للشرق الأوسط، وينظّمون لقاعات لصور رجال الأعمال العرب معهم في بورتقة اقتصادية واحدة.

وعلى المستوى المصري، تأسس شركة استثمارية صهيونية مشتركة، والإعلان عن منظمة سياحية إقليمية لها الكيان الصهيوني، وإقامة سلسلة من المشروعات المشتركة، والأرقام الرسمية تؤكد استنزاف العدو ٨٠٪ من أموال سياح البرامج المشتركة، واحتكار العدو تصدير الثقاي لحصر بما قيمته ٤٢ مليون دولار سنوياً.

أما على المستوى الصهيوني، فقد رفض العدو خطة لرجال الأعمال المصريين شكل تحويل سيناء لمنطقة حرة عالية بقوانين تسمى سياحة مصر الوطنية توفر ٥٥ مليون فرصة عمل خلال ٦ أعوام، واقتروا مشروعات مشتركة للتصدير والسياحة والزراعة وصيد الأسماك وتربية الثروة الحيوانية، وعلى المستوى الدولي وضع الأمويكان والأوروبيون الأموال المخصصة للفلسطينيين والمفترحة

### تحقيق: صلاح بيديوي

لدمج السوق تحت سيادة البنوك الصهيونية، ليضمدوا تنفيذ ما خططوا له، في وقت أشاد فيه رئيس جمعية رجال الأعمال بالخارج بالسوق









أن يطمح إلى الاقتصاد الفلسطيني الأردني الصهيوني سوف يتعامل بحكم الواقع بمطلة واحدة هي التفكير وعلى الدول العربية الأخرى أن تأمل ذلك كأمم واقعة.

وأوضح الصهاينة بأن على المصريين وغيرهم من العرب أن يعطوا بأن كياناتهم هو العاصمة التكنولوجية للمنطقة الأردوا أو لم يربحوا. هذا هو الواقع، وأن متوسط دخل المصري هو ثلاث متوسط دخل الفلسطيني الصهيوني، وأن الرافضين للتطبيق يتعاملون مع كياناتهم سرا عبر توكيلات وشركات واسپورت اوروبيه منذ أعوام، وأشاروا بأن دولا كإسرائيل تمنح الجنسية لأي مستثمر بمئة ١٠٠ ألف دولار بينما كيانهم. وهم أمثال هؤلاء المستثمرين العرب يتعامل كيانهم، والمصريون فقط مع المنحصرين والمتهمون والضمية، فكما يقول هؤلاء الأمازيغيون.

وعلى كل فإن هدف المؤتمر كما قال الشعب، أحد خسورته هو استقطاب رجال الأعمال المصريين والعرب وسددهم تداريفهم وعلاقاتهم وصورهم في قالب يشككه العدو الصهيوني بصفته العاصمة التكنولوجية كما يزعم بالمنطقة.

### دراسات خطيرة جداً

وقد عرضت على المؤتمر دراسة عامة وضعتها مؤسسة يهودا راج بالتعاون مع مؤسسة كسلان حول سوق التجارة الحرة بين مصر، الأردن، سوريا ودول أخرى بالشرق الأوسط، وقدمتها بالاجتماع المشترك الأوروبي الأمريكي الفلسطيني، حيث عرضت المناقشة بمؤتمر القدس.

في هذه الدراسة التي تضمن أكثر من مائتي صفحة من ٩ فصول أثير الصهاينة كيانهم هو مركز هذه السوق الرئيسي والمنتهى على تخطيطها ومصادرها تمولها والوجه المؤسساتي باستقطابها ومصادرها الاقتصادية وعائلاتها وميادها. والمأسف جئت الأردن العربية المشاركة بالمؤتمر مساهمة مكتبية بالأحداث الجانبية ولم يهرع جتدو وأحد على طرح رؤية بعيدة

السوق بالمجالات الزراعية، ولكن هذا الخطوط نتيجة لتهباب إستراتيجية مصرية لمواجهة المخطط الصهيوني قد انتهى لصالح الكيان الصهيوني. وكما يتفقون عن تقارير ومجمعة فإن الشركات الصهيونية بدأت تحتكر تماما تجارة البنود والتقارير والشلات بمصر الآن، وقد استوردت مصر من الكيان الصهيوني مؤخرا ما قيمته ٤٢ مليون دولار أي ما يتعدى ١٢٠ مليون جنيه من هذه التقارير.

### حلفاء العدو

وإذا كانت الولايات المتحدة والصهيونية قد نجحتا في جمع ٢٠٦ مليار دولار من المبالغ الخشيرة بيد ١١ مليار دولار والتي طلبها الفلسطينيون قبل اتفاق غزة-أريحا الأخيرة، وضعت ياسينوف تحت تصرف الكيان الصهيوني عقب مؤتمر واشنطن لخدمة الفلسطينين والذي افتتحه الرئيس الأمريكي لدة أربعة أيام فقط.

فإن نوايا سعيد واستغناءه في تل أبيب والفلسطينيين والأردنيين الذين كانت لديهم معلومات عن توقيع الاتفاق قبل عام قاموا بتأسيس ما أسموه بشركة الاستشارات والجرة الصافية والتي يساهم فيها أيضا رجال أعمال من دول الخليج. وهذه الشركة تتولى إصدار دراسات لمخروج السوق الشرق أوسطية وتنمية الأراضي المحتلة مقابل تمويل الجهات المسؤولة عن دعم السوق أو الاتفاق الصهيوني الفلسطيني لهذه الدراسات الخاصة بالحدود.

وعب إعداد الدراسات تقوم الشركة بإعداد أعمالها وفق التكاليفات مفاصات تشارك فيها شركات مقاولات متخصصة وفق نوع الاتفاقية ودراساتها من الجهات الرئيسية الأربع فلسطين، مصر، الكيان الصهيوني، سوريا والأردن، والمنشأ أن الفلسطينين والأردنيين الذين وقعوا لاتفاقا لدعم الاقتصاد مع الصهاينة قد سبقوا مصر بمراحل الآن، وهو ما يجد من الصهاينة على تأكيدهم المسترلين المصريين.

وقد حرص رجال الأعمال العرب والأجانب يؤكدها رجال الأعمال العرب على حقائق بمؤتمرهم المشترك الأخير بالقس عدة حقائق منها أن ٦٧٠ مليار دولار من الأموال العربية موضوع مخططها في بنوك صهيونية كبرى، وهذا ما نشر أيضا في «دول سترين جورنال» وأن ٢٢٪ من الإستثمارات العربية فقط تجري عن الأرض العربية. وأشاروا بأن على الجميع

الفرق الإسرائيلي ود. يوسف واليه ولين كان قد أصيب بالازهاج عندما ذهب لزيارته في كاز الشيوخ عقب عودته من الكيان الصهيوني واتهموه بأنه عميل للصهاينة. وهكذا تتوالى الاتصالات والتمسكات حول مخروخ السوق الشرق أوسطية.

### اجتماعات مشبوهة

في أيام ٢٠١٢ من أكتوبر وأول شهر نوفمبر الجاري، اجتمع ٢٠٠ ألف خير اقتصادي من جميع أرجاء العالم بالقدس المحتلة لدراسة مشروع السوق الشرق أوسطية منهم ٢٠٠ خير فلسطيني، و ٥٠٠ خيرا عربيا من الخليج والغرب أما من مصر فقد حضر المستشار الاقتصادي نواي سعيد رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين والعرب المهاجرين بالخارج معه شخصين من الفرقة التجارية المصرية فقط لأشهر، وهذه الجمعية تعد حاليا لتنظيم لقاء بين ما أسمته بالملتقى المصريين والصهاينة لتدريس هذا الموضوع ل ملحق العام الليل، بكل أبيب لملحق ما جامعة بن جودين وقد وجهت دعوات لعدد من الشخصيات المصرية البارزة، وضمنهم نواي سعيد ومصطفى خليل وأخرون لتضيق مؤتمر مماثل تنظمه الجامعة يومي ٢٨ و ٢٩ من ديسمبر المقبل حول هذه السوق.

ولقد نشرت معلومات بمؤتمرات نظمها رجال الأعمال المصريين مؤخرا تؤكد بأن الـ ٧ شركات الرئيسية التي تدبر لإقتصاد العالم والمهيمن عليها رأس المال الصهيوني بدأت تحرك فرور خلفية عبر مساهرة بالنظرة لها للهيمنة على الاقتصاد المصري، في ظل برامج التطوير والخصخصة وسط نوم عميق على الجهات الحكومية، التي سوف تقام ذات يوم بتكثف الهوس من الخصائص الأساسية للاقتصاد الأردني.

ويرى هؤلاء الخبراء بأن واقع التنمية الذي تعيشه مصر الآن، هو مضياع ملامح لتنفيذ المخطط الصهيوني، من أجل ذلك يبدأ نواي سعيد ومجموعته من رجاله المتفكرين بالخارج من أصل مصري وعربي تحركا تحت ستار مواجهة هذه الهيمنة مستعدين لشرتهم الطويلة كما يزعمون في التعاون مع الصهاينة من أجل وقف زحفهم على الاقتصاد المصري والذي يهيمن الحكومة عن وضع إستراتيجية محددة للتأقمة.

وسيجب أن نوضحا أولا قطع بمديلات الدراسة من التعامل بين مصر والكيان الصهيوني وإن اتفاقا أجزم بالفشل حول









## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

**الغش السهيوني** ويضمّن مصلح، جمعية المهاجرين بالخارج المصرية والذي زعم بأن لديه خطة واسعة للتعاقد مع السهيانية في إطار السوق للشجيرة التي يحكم بها وأصدقائه.

### سيئاء مستهدة دائماً

وإذا كنا قد مررنا من قبل شغل اليهود ببيعهم السوق بالمجالات الزراعية فإن تدياتهم الأخيرة مع رجال الأعمال المصريين والمصريين وكزت في قطاع السياحة على ١٧ نوفمبر المقبل بمؤتمر السياحة العالمي المقرر عده في لندن سوف يتم الإعلان عن قيام منظمة سياحية إقليمية جرى الاتفاق على تشكيلها بين مصر واليونان وتركيا والكيان الصهيوني للترويج للسياحة بين شمال وجنوب منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط في إطار تنازل البرامج السياحية المشتركة.

وتكشف التقارير المصرية الرسمية أن اتفاقيات البرامج السياحية المشتركة المبرمة مع الكيان الصهيوني تؤمن بزيادة انتاجها الاقتصادية أن السهيانية قد خدعوا مصر على مدار الأعوام الثمانية الماضية، حيث استولوا على أربعة أضعاف أموال السياح، وتركوا الخسائر فقط لمصر.

وقد طلب السهيانية من وزارة السياحة المصرية مؤخرًا التعاون بمجالات إقامة سلسلة المراتب للضيوف الخاصة في الشواطئ المصرية بإسمايل مشترك معروف أن الكيان الصهيوني يملك ١٥ نائياً أو ماريينا للبحر المتوسط.

وإذا كانت الجهات المسؤولة قد أعلنت عن وجود اتجاه لتحويل سيناء لمنطقة حرة، فإن قراراً صدر بالفعل يحمل رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٩٢ بإقامة مدينة حرة لرجال الأعمال في سيناء، تجتمع لجنة مشاكل حالياً من رجال الأعمال والمستثمرين بوزارة التعمير لإخراجها لهذه اللجنة من سرجال الأعمال الخروجهين بالسيهيانية. وقد مهد رجال أعمال عرب ومصريين مؤخرًا لشركة سهيونية بإقامة

منارة ضخمة تحت مياه شرم شين يرتكها السياح ليتناولوا المشروبات والأطعمة وهم يشاهدون المناظر الطبيعية والأسماك من خلال حدران زجاجية أسفل مياه البحر، وذلك على غرار منارة صهيونية مقامة في أيلات وتتكلف هذه المنارة ٢ مليون دولار

### مطلوب دراستها جيداً؟

وهنا نتوقف أمام ورقة عمل عامة وخطيرة أعدتها مجموعة من أكفأ خبراء مصر العالمين المروجين بالخارج، ومنهم د.عبد العزيز عبيد استاذ الاستراتيجيات الدولية بجامعة تورث كارولينا، وأحد المستشارين الاقتصاديين والفكرينوس الأمريكي، والدكتور سيد الثالث الأستاذ بهذه الجامعة، والمهندس إيسر إيهيم عبيد ادم مستشار هيئة السهيانية على التكنولوجيا بالنازل.

وهذه الورقة أعدها من واقع معلومات يصرحها الجميع بأن مصر قد لا تستطيع الاحتفاظ بسيئاء إذا ظلت بدون تصرف على هذا الوضع ١٠ أعوام أخرى هذه المعلومات سربها جهات أوروبية وأمريكية مؤخرًا لأنه قد مررنا هذه الورقة لرئيس الجمهورية والجهات المعنية، وعندما علم بها السهيانية أعلنوا رفضهم لاحتوائها. القريب أن الورقة التي رفضها السهيانية قمتها جمعية رجال الأعمال العرب والمصريين العاملين بالخارج، وهي ذات علاقات بصهيانية، لكنهم رآوا أن الورقة تضر بمصالحهم ورفضوها تماماً.

هذا ما سوف نتناوله بعد نشر أهم ما تضمنته الورقة، فإعانتها تولد ٥٠ مليون فرصة عمل حقيقية على الأقل خلال ٦ أعوام وتغزير التجارة العالمية.

وتعمد استراتيجيتها على استغلال موقع سيئاء ومصر، وإعادة طوطين الاستثمارات والحدوات المصرية والعربية والعالمية المشتركة إلى أرض الوطن الأم بدلاً عن القروض وأعبائها بتهمة تشريعات الاستثمار العالمية وتقريب وادي النيل والبلدنا من تكسده وشاكله التركية والعقيدة بالهجرة إلى منطقة السوس وسيناء على نبط الهجرة الأمريكية

من الشاطئ الشرقي بنويروك إلى الشاطئ الغربي بكاليفورنيا. واستراتيجيات المشروع تتصد على امتلاك الدولة بأن سيئاء منطقة ذات اقتصاد لتخزين التجارة العالمية وخدماتها وتخزينها عبر إقامة سلسلة من الكواري الحرة تخصص كل منها كورسوف مكاني لكل دولة من دول العالم، ليتسنى الأمر بإقامة لخصم سوق مالي يشكل مجموعة من الأنشطة والخدمات والمستأمنات للشركة لتصبح قناة السوس هي القنن التجارية للعالم، وقمع ططرات سيناء أمام السهيانية المالية وتطويرها ومزانتها أيضاً والقائمة نوازي للضيوف وكسدت السورة بأن لك يحدث بتخليط مصري ومرص على سيئاءها وفق الاستمارة يتهاجر دول مصالحة مثل إسبانيا وجنوب شرق آسيا.

وبعد الورقة الدولة لدراسة ما ورد بها واستند عليها لإتمام المشروع بجدواها وتصلهم مسئوليتها، والحوار مع أي من التيارات السياسية والشعبية حولها للوصول لصيغة تضمن الاستقلال الوطني

### لماذا رفضها السهيانية

وطبعاً أن يرفض السهيانية هذه الورقة دون إهمال الدور الهامين بشروعها، وحتى لو لعبوا الدور الهامين، سوف يرفضونها لأنها ستقوّل الامرين في سيئاء التي يحملون باسئرائها، ويخطفون لشرعات مشتركة واستقرارها لهم فيها منذ أعوام وطبعاً أن يرفضوها وهي فكرة أو نفذت بشكل يحافظ على سيئاءنا الوطنية فذلك يعني القضاء على أعلامهم في إقامة قناة البحر الميت وتحويل بقول الخليج من قناة السويس لفرانيتها، فكذلك بقول خبراء مصر المليون، علماً بأن السهيانية أعدوا ٩٦ دراسة لتبنيها مع مصر في إطار السهيانية الشرق أوسطية

### والى ونهاد السهيانية

ونظراً لدور المستشار نهاد عبيد الذي تساعد بصورة خطية في الترويج للتطبيع والسوق الشرق أوسطية مؤخرًا، بلطف وأجته والشعب، بما سيؤلف، خصوصاً وأنه يتول عددا كبيرا من المستشفيات بشركات واتحاد المصريين بالخارج.

وقال الرجل أن الدولة ليس لديها أي تصور الآن للتعاقد مع السوق الشرق أوسطية، والذي يجب - على حد قوله - أن تسعى لتشكيله قبل أن تشكل به وبه، لأنه سوف يفرس علينا

وأضاف أن السوق العربية وما أسعاه للإستراتيجية والأمريكية وضع قائم منذ تروقيق اتفاقيات التجارة الحرة عام ١٩٨٥ بين واشنطن وبيروت، والتي تضمن بأن ما أسعاه بالاستقتصاد الإسرائيلي والأمريكي عليه أن يتبادل التصان الكامل في الأسواق المالية بوسائل فتح الأسواق وتبادل المعلومات والشركات.

وزعم بأنه لا يوجد شيء اسمه لمقاطعة العربية، وما تشعبه ما أسعاه بإسرائيل من المعاملة بسببها من نوع من التوبة والشفاع، ووصف المهاجرين للتطبيع السوق بأنه من دعاة شعارات في وقت أصبح فيه شعب مصر تحت خط الفقر، وهؤلاء النعامة بنمون سرا بالاستثمارات مع السهيانية وكنت معهم على طاعة وأبعدة بمؤتمر القدس الأخير









المصدر: العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٢ شهر ١٩٩٢

# الآثار الاقتصادية لاتفاق السلام الفلسطيني الإسرائيلي

تعتبر الجوانب الاقتصادية أحد الأبعاد المهمة وأهم المحاور التي يقوم عليها التعايش السلمي بين العرب وإسرائيل، وإذا كانت الاعتبارات السياسية هي التي تظف على سطح الأحداث وتحظى باهتمام ودراسة في مختلف وسائل الإعلام العالمية فإن الاعتبارات الاقتصادية هي جزء لا يتجزأ من الإطار العام لاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي لتحقيق السلام في الشرق الأوسط. ونستطيع أن نرصد أهم الآثار الاقتصادية المترتبة على ذلك الاتفاق فيما يلي:

ثالثاً: تسابق الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الشرق الأوسط خاصة في الدول الفلسطينية الجديدة ومن المتوقع أن يتركز نشاط هذه الشركات في مجالات الاستثمار في الصناعات الغذائية والغزل والنسيج والملابس الجاهزة والصناعات البتروكيمياوية كما أن دول الشرق الأوسط سوف تتسابق هي الأخرى في تقديم الزايب والحوافز الاستثمارية التي تشجع المستثمرين على الاستثمار في الأراضي العربية بدلاً من إسرائيل والعكس صحيح - إذ من المتوقع أن تقوم إسرائيل هي نفسها بالاستثمار في الدول العربية المجاورة عن طريق الشركات متعددة الجنسيات التي من أصل إسرائيل. وذلك بالإضافة إلى زيادة درجة امتداد الاستثمارات والمعاملات المالية بين إسرائيل والدول الأفريقية المجاورة للدول العربية. والتي كانت تعد حرجاً في التعامل مع إسرائيل بسبب عدوانها واحتلالها للأراضي العربية خاصة أن كافة دول أفريقيا ترتبط مع عدد كبير من الدول العربية الواقعة في أفريقيا باتفاقيات خاصة الوحدة الأفريقية والبنك الأفريقي للاستيراد والتصدير. والاتجاه إلى إقامة سوق إفريقية مشتركة ولذلك تحاول إسرائيل استقلال هذا التجمع الأفريقي العربي لتحقيق مصالح لها في المجالات التجارية الاستثمارية المختلفة

أولاً - قيام سوق شرق أوسطية تضم مختلف دول الشرق الأوسط ومن ضمنها إسرائيل بعد زوال العداء الأزل بين إسرائيل وأهم أطراف النزاع في المنطقة وهو الطرف الفلسطيني بصفة عامة ومنطقة التحرير الفلسطينية بصفة خاصة ومن يتبع الأحداث الجارية والمناقشات الدائرة على الساحة الاقتصادية العالمية قبل توقيع الاتفاق كان يرى بوضوح أن موضوع السوق الشرق أوسطية كان يتم التمهيد له ومناقشته بواسطة ممثلين عن أصحاب الفكر والرأي المتخفف والمترهلين من مختلف دول المنطقة رغبة في تهيئة الرأي العام لقبول الفكرة والاتفاق بأهمية تطويقها لاختلاف الأطراف. إذ إن مثل هذه السوق تتيح لإسرائيل تسويق منتجاتها في أسواق الدول العربية التي حرمت طويلاً من دخولها رغم أنها سوق مهمة مغرية وقادرة على استيعاب الحشود من المنتجات الإسرائيلية التي تنصف بالجودة المناسبة والأسعار الرخيصة مقارنة بأسعار السلع المماثلة في دول الشرق الأوسط العربية. وذلك بالإضافة إلى مآنتيه السوق من حرية تداول عناصر الإنتاج وانتقالها بحرية عبر مختلف الدول وانتقال التكنولوجيا الأوروبية والأمريكية إلى الدول العربية عبر إسرائيل التي ترتبط بترتيبات مع الدول الصناعية المتقدمة للحصول على التكنولوجيا الحديثة في مختلف المجالات وتطويرها وإعادة تصديرها إلى الدول النامية. كما أن إسرائيل ترتبط باتفاقيات أخرى للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي هي الأخرى يربط حجم تجارتها الخارجية مع دول الشرق الأوسط التي تشكود منها معظم احتياجاتها إبتداءً من الفحم إلى السلع الرأسمالية المعقدة كتكنولوجيا. ولأنه من قيام السوق الشرق أوسطية يحقق مكاسب مهمة للولايات المتحدة الأمريكية من خلال توسيع نطاق السوق الحرة التي ترتبط فيها مع إسرائيل بحيث تشمل دول الشرق الأوسط الأخرى وتتضمن من تحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية والملمة وغير الملمة

ثانياً إغراء المقاطعة العربية لإسرائيل وهو ما يؤدي إلى زيادة حجم المعاملات التجارية والمالية بين الدول العربية وإسرائيل من ناحية وبين الدول العربية والشركات الأوروبية والأمريكية التي كانت تخضع للمقاطعة بسبب تعاملها مع إسرائيل من ناحية أخرى. وذلك أن إغراء المقاطعة سوف يفتح تهربات استخدامات الأوروبية والأمريكية والإسرائيلية لزيادة حجم استثماراتها المباشرة وغير المباشرة في المنطقة العربية فضلاً عن التوسع في المعاملات المالية في أسواق الأوراق المالية الموجودة في الدول العربية والمكثية ربط البورصات العربية ببورصات الأوروبية والأمريكية والإسرائيلية بشكل معال.

رابعاً التناقص حركة السياحة في الوطن العربي وإسرائيل وعودة الدراج السياحي في كل من لبنان ومصر وإسرائيل والأردن وفلسطين التي يوجد بها العديد من مقومات الجذب السياحي الطبيعية والإسلامية والقوميات الحضارية المعاصرة. ولأنه أن ذلك يؤدي إلى زيادة درجة مساهمة قطاع السياحة في الدخل القومي في الوطن العربي بصلة عامة في منطقة الشرق الأوسط بصلة خاصة. ويساعد على ذلك اعتزال المناخ في المنطقة بوجود العديد من المجالات التي يمكن للسياحة أن تقيم دوراً مهماً مثل سياحة المؤتمرات والسياحة العلاجية وسياحة الشواطئ وسياحة المشاتي والسياحة الرياضية وسياحة رجال الأعمال وغيرها.

وإن ظل اتفاق السلام يمكن تحقيق نوع من التنسيق بين برامج شركات السياحة العربية وشركات السياحة الإسرائيلية لتحقيق فوائد أثمانية متبادلة لكل الأطراف. خامساً: تحقيق تنمية زراعية عربية في الأراضي الفلسطينية والإسرائيلية وذلك في ضوء تهربات استخدام المياه في الشرق الأوسط والتي تدور بشأنها المفاوضات العربية الإسرائيلية في إطار اتفاق السلام. ولأنه أن ذلك يمكن أن ترتبط عليه وفرة المعاصيل والفواكه والمضخيات وغيرها اللازمة للتغلب على مشكلة الغذاء في الوطن العربي









## المصدر: العالم اليوم

١٢ نوفمبر ١٩٩٢

التاريخ:

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

للفصوص الفنية، والمجهر الزراعي والمجهر الصحي التي يجب أن يكون دقيقاً وبصفة شاملة لكافة الرسائل السلعية الواردة وليس العيانات الواردة فقط فإن اعتبارات البقطة الأمية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لا تقل أهمية بحال من الأحوال عن اعتبارات البقطة الأمنية في المسائل السياسية والأمن القومي

ثالثاً هناك بعض المتضارب من لوجه إسرائيل إلى الحصول على نصيب من المياه العربية لاستخدامها في الزراعة الإسرائيلية بشكل يؤثر سلباً على حصة العرب من مياه الأنهار والمياه الجوفية العربية ومن ثم قدرة الدولة العربية على الزراعة تنبه إلى الانخفاض وتزيد حدة المشكلة متى علما أن اعتبارات الزيادة السكانية في الدول العربية وأزمة الغذاء تتطلب زيادة الموارد المائية العربية عن معدلاتها الحالية وفي اعتقادنا أن التخطي من هذه المسألة، نفع مستوفته على عائق المخاوف العربي من معاشات السلام ومعادلات ترتيبات استخدام المياه

رابعاً الإعلان من عزم إسرائيل على شق قناة صلاحية مساوية لقناة السويس بعد تطبيع العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية يمكن أن يؤثر سلباً على حركة الملاحة، في قناة السويس وعلى إيراداتها السنوية التي تعتبر من المصادر المالية المهمة لتعويل التنمية الاقتصادية في مصر، إذ إن القناة الجديدة سوف تكون أقصر مسافة وأسرع لحركة الملاحة وملاحة لنقل البترول مما يجعلها موضع تفضيل وتنافس لقناة السويس التي لاتزال مشروعة تطويرها في مجال التنفيذ للبحار بماحسب كبير مناسب للسفن العملاقة من الحاويات والبائلات، للسؤال أو البترول بصفة خاصة ومن ثم فإن المفاوضات العربية الإسرائيلية يجب ألا تغفل مثل هذه المسألة والحصول من ضمانات لعدم حدوث أية إضرار في هذا الخصوص

خامساً ومن المخاوف الأخرى احتمال قيام إسرائيل بعدد بعض رؤوس الأموال العربية للاستثمار في الأراضي الإسرائيلية وهو ما يمكن أن يحسب الاستثمار العربي داخل الوطن العربي ذاته إذ إن خدمات الاستثمار الإسرائيلية وقدرتها على جذب الرأسمال ودرجة الملائمة الصورية فيها تعتبر أعلى منها لدى البنوك العربية مما يستتبع السعودية، وفي هذه الحالة يمكن أن تتمتع إسرائيل في إعادة تدوير أموال العرب ليمداد إقتصادها من خلال أسواق المال والنفذ الإسرائيلي أو الخارجية للدول العربية الحديثة أو الفقيرة بشروط ماعظة وتجنس إسرائيل من وراء ذلك موائد طاعة وفي اعتقادنا أن الدول العربية ودولة فلسطين بصفة خاصة يجب أن تعمل على تطوير خدماتها المصرفية وزيادة معدلات الملاحة المصرفية، وتقليل درجة المخاطر بها بحيث تكون قادرة على التنسدي لأية منافسة مع بنوك إسرائيل ولعمري أية آثار سلبية على الإقتصاد العربي تنشأ من إتاحة الفرص للبنوك الإسرائيلية للتشامل مع الدول والمصارف العربية في المنطقة

سادساً وتشعر بعض التحفظات الخاصة بإحداثيات محاولة إسرائيل للفرز التقال والأعلامي وذلك من خلال تبادل الكتب والبرامج والبث الإذاعي والتلفزيوني بالإضافة إلى برامج التعليم والثقافة للترويج للأفكار والمبادئ الإسرائيلية خاصة ما يتلاقى منها مع البرامج والمبادئ، والثقافة العربية المستمدة من التراث العربي والعلم والأديان المساوية والمانات والتقاليد العربية الموروثة والأصيلة

بصفة عامة، وذلك بالإضافة إلى زراعة الحاصل غير التقليدية مثل الزهور والنباتات العطرية وغيرها والتي تصل للتصدير إلى الخارج وتساهم في الحصول على دخل بالعمولات الحرة يساهم في علاج ميزان المدفوعات الفلسطينية في المستقبل

سابعاً عودة الأموال الفلسطينية المهاجرة إلى الخارج للاستثمار في الوطن العربي بصفة عامة وفي الأراضي الفلسطينية بصفة خاصة وتقدر هذه الأموال بنحو مائة مليار دولار يتم تمويل مليار ونصف مليار دولار منها كمعونة للفلسطينيين في الأراضي المحتلة حالياً

والعرف أن هذه الأموال تكونت وشاركوا على أساس أموال إيجنية شامية للحدوث الموجودة فيها بعد أن حصل المهاجرون الفلسطينيون على جنسيات هذه الدول واستوطنوا فيها منذ عام النكسة ١٩٤٨ وخروج أبناء فلسطين من أراضيهم بالقوة إلى دول المهجر

سابعاً تحقق المعونات والدعم والقروض من المؤسسات الدولية للمساعدة على إقامة الدولة الفلسطينية سواء من جانب دول المجموعة الأوروبية التي أعلنت أنها سوف تقدم حوافز لاشارة مليون دولار للتنمية في غزة وأريحا، ومن جانب الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والبنك الدولي الذي أعلن عن تقديم مليارات دولار للأراضي الفلسطينية في ظل الحكم الذاتي على مدار ثلاث سنوات

كما أنه من المتوقع أن تبادل الدول العربية الفلسطينية تقديم دعم مادي للأراضي الفلسطينية بعد توقيع الاتفاق النهائي بعد أن كان الدعم المادي للمنظمة قد توقف منذ عام ١٩٩٠ عندما امتد منطقة التحرير العراقي في دوله على الكويت وهو ما أدى إلى مشاكل مستمرة يعاني منها أبناء الأراضي الفلسطينية حتى الآن

ومن المتوقع كذلك أن تستعيد الدول العربية المنتجة للسلع مثل مصر وليبيا والأردن وسوريا تطوير برامج الإنتاج والتصدير بالتعاون مع التكنولوجيا الأوروبية والأمريكية المتقدمة والتي كانت تقصر ذلك على إسرائيل وحدها لتحقيق مآسيتها بالترار في المنطقة

وإذا جازنا تتبع السياسات التي يمكن أن تنتج عن توقيع اتفاق السلام الفلسطيني الإسرائيلي في الشرق الأوسط وتطبيع العلاقات الاقتصادية مع العرب وإسرائيل فسنرا أن ثورده بعض التحفظات أو المخاوف التالية

أولاً يتخوف البعض من اتجاه إسرائيل إلى إغراق الدول العربية بمنتجات من صنع إسرائيل رخيصة الثمن ولكنها منخفضة الجودة أو تد لا تتفق مع أهم المواصفات القياسية العالية المنتجة في ضوء معايير التوحيد القياسي ولعل

### د. حمدي عبد العظيم

هذا التخوف يمكن التصدي له من خلال أحكام الرقابة في المصاف المبركة على الجودة ومدى الالتزام بالمواسفات القياسية ISO9000، الاحتكام إلى سعر المثل في الجودة العالية للسلع من منع الإغراق للأسواق العربية من خلال زيادة حصة الضرائب المبركة عند حسابها على أساس أسعار حكومية وليست فعلية ثانياً البعض الآخر يبدى مخاوفه من لوجه إسرائيل إلى التلاعب في المواصفات الفنية في نحو يؤدي إلى حدوث إضرار صعية للبيئة الأروا لانسان والنباتات من خلال استخدام مواد كيميائية ذات آثار سلبية على الصحة العامة وعلى إنتاج وانتاجية الأرض الزراعية المبركة، والنتيجة الإنسان العامل في مختلف الدول العربية ولعل ما فكرته في البند «أولاً» يفيد أيضاً في هذا الخصوص حيث أن خضوع السلع المستوردة









## المصدر: العالم اليوم

١٢ يونيو ١٩٩٢

التاريخ:

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولعل ذلك يمكن تشاركه من خلال البرامج المضادة وتجميع المقامير والتصدى لأي أفكار أو برامج لا تتفق مع المبادئ والقائم العربية أوحثي مع الاعتبارات السياسية والثقافية العربية. وبمبادرة أخرى فإن البليطة العربية والتصدى لأي محاولات لاختراق حاجز الأمن العربي الثقل والإعلامي والسياسي كهيئة بحماية المجتمع العربي من أية أخطار ومخاطر.. ذلك بالإضافة إلى أهمية تطوير البرامج العربية الإعلامية والثقافية المناقصة للبرامج الإسرائيلية التي توجهها إلى الدول العربية.

صاحبها: من المتوسع أن يبدأ كل من الجانب الإسرائيلي والجانب الفلسطيني برامج مهمة لتجديد البنية الأساسية والمرافق والضرورات الحيوية.. الخ. وسوف يؤدي ذلك إلى وجود طلب على الأيدي العاملة الفلسطينية والعربية للعمل في إسرائيل وأجور منخفضة عن معدلات الأجور التي تدفع للعاملات الإسرائيليات وهو ما ينطوي على نوع من السخرة والاستغلال للأيدي العاملة العربية دون مقابل مجز.

كما أن شركات المقاولات الإسرائيلية سوف تكون لها السيطرة الكبيرة في أعمال البناء والتشييد داخل الأراضي الفلسطينية وهو ما يعني استعادة إسرائيل من المرونة والمصادر التمويلية والمتعددة والمتح والفروخ التي تزد إلى الجانب الفلسطيني وبمبادرة أخرى فإن إسرائيل تنهج في معاصرة الأموال التي ترد إلى فلسطين بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وذلك بالإضافة إلى حرص إسرائيل على تعميق أواصر التنمية الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية لدى فلسطين من تحقيق الاستقلال الاقتصادي الذي يعتبر دعاماً مهماً لتحقيق الاستقلال السياسي.

ثامناً تتجهد الفخاوم من حين لآخر حول احتمالات قيام إسرائيل بالسيطرة على سوق السياحة في الشرق الأوسط بحيث تحصل على أقصى عائدات ممكنة من الرحلات السياحية التي تهيء إلى منطقة الشرق الأوسط وذلك بالتنسيق مع شركات السياحة العالمية وهي خلال حمل المزارات في الدول العربية المجاورة مجرة عبور ترابريوت طريق الاستقرار داخل الفصائق الإسرائيلية واتفاق أكبر قدر من الدخل السياحي داخل إسرائيل وليس في الدول العربية

ولاعتقاد أن المعاديات الجارية بشأن السلام العربي الفلسطيني الإسرائيلي يجب أن تشمل موضوع السياحة والطيران فتح إسرائيل من ضرب سوق السياحة في الدول العربية وتحقيق أكبر قدر من الرحلات السياحية وإيراداتها على حساب ما يمكن أن تحصل عليه الدول العربية المجاورة ثامناً. وتضاف إلى ماسب الخاف من تنامي الاقتصاد العربي في الوطن العربي ويقصد بذلك زيادة حجم تجارة المصدرات والموسم وتهريب النقد الأجنبي والعمرات العربية، وتجارة السلاح وما يرتبط بها من رشاي وعمرات وغيرها من أعمال العنف الداخلي والإقليمي. وهو ما يزد في ضرب الاقتصاد العربي بشكل مروع. ولعل اعتقادنا أن مناح السلام لا يجب أن يجهل العرب بظهور من تطوير برامج وأجراءات مكلفة الحرية الاقتصادية المنطحة وغير النقطه وملاحقة كافة المصالحات عبر المهادن الحمركية البرية والبحرية والجوية، وفرض الرقابة الصارمة على كافة عمليات التبادل السلمي سواء في شكل أسلحة أو معدات عسكرية أو سلع فاسدة أو غيرها ما حتى لا يكون السلام وسيلة للإثراء غير المشروع لبعض الطوائف على حساب المجتمعات العربية ولصالح الدولة الإسرائيلية وتحدد الإشارة إلى أن تهريب مصر في تطبيع العلاقات السياسية والاقتصادية واتفاقيات السلام التي وقعت في كامب ديفيد عام ١٩٧٨ تعتبر حالة صالحة للدراسة لمعرفة أوجه الاستفادة من خبرة مصر في التعامل مع الجانب الإسرائيلي وكيف أن الجانب الاقتصادي لم يحدث فيه تقدم يذكر أوبرفي أن مستوى التطبيع والعلاقات السياسية بين الجانبين ومما حرصت إسرائيل في اتفاقيات كامب ديفيد على الحصول على مكاسب اقتصادية تكفلت في حصة البترول المصري مقابل ثمن محدود فإنه تحرص الآن على الحصول على حصة من المياه دون مقابل اقتصادي اكتفاء بالفاضل أو الثمن السياسي الذي تحصل عليه بعض الأطراف العربية ويقط العاجز البعسي قائماً لفترة غير قصيرة في المستقبل وهو ما يثير سلبياً على معدل التبادل التجاري بين العرب وإسرائيل رغم إعلان حسن النوايا وتصانيف الأيدي والأعناق

● استاذ الاقتصاد وعميد أكاديمية السادات بطنطا - مصر









## معنى الكلام



١ - من حقنا جميعاً أن نتساءل يا ترى ما الذى جعل الفلسطينيين بهذا الجمال والبدل حتى يتسابق العالم شرقاً وغرباً من أجل أن يقدم لهم الجائزة بدلاً من الخبر؟

ما الذى جعل شركات «والث ديزنى» تحاول أن تجعل القناع اسمه «غزة» لانه أو «ديرنى - غزة»؟

المسألة بسيطة جداً وقد سمعناها إما شخصياً من شمعون بيريس فالشعب كالأفأى تزحف على بطونها كما قال نابليون.. ولذلك فإن حل مشكلات الشعب الفلسطيني وإشباعه ومحاوله نقله من الكفاف إلى الثرف، سيجعله يفكر في الدنيا حوله بصورة أخرى وقد حدث

فالعالم كله قد رصد أربعة مليارات دولار لاتفاق غزة - أريحا. والعالم كله يلتقى الآن وفي الصام القادم لتوزيع هذه الفلوس على الشعب الفلسطيني.. وسوف تقام «شاعات ومزادات ويورصة في غزة من أجل الصناعة والتوزيع في كل دول المنطقة

وسوف تتمول غزة إلى سنفافورة وهونج كونج.. سوف دولية كل ذلك سوف يحدث وبسرعة هائلة.. فالفلسطينيون تجار شطار جدا، واليهود أشرار.. وليس معنى ذلك أن اليهود سوف يدخلون الأسواق العربية لأول مرة.. أبداً.. فالمصنوعات اليهودية موجودة في بعض البلاد العربية.

والقاعدة أن الصناعات الإسرائيلية تدخل الضفة والأردن ويوزعون منها عبارة صنع في إسرائيل.. ويضعون بدلاً منها صنع في بلاد واق الواق.. أو أنها لم تصنع في أى بلد وإنما خرجت من الأرض أو نزلت من السماء

وإسرائيل لا تريد أن يكون لها اسم أو رسم أو جسم الآن.. المهم أن تباع وتشتري وتشتق وتنتشر.. ويتعود العرب والفلسطينيون لإسرائيل عشرات المئتين أن يهدوها في كل سوق وفي كل بيت.. فالسوق العربية بها ٢٠٠ مليون مستهلك وثروتها تبلغ ٥٠٠ مليار دولار.. وهذه الأرقام تسوخ أى تاجر، وخاصة إذا كان يهودياً.. وقد استغاثت إسرائيل أن تجعل لمصاب البدول الأوروبية واليابان وأمريكا يجرى أمام هذا التكسب الدولارى في هذه المنطقة

وهذا الموقف الجديد على السياسة الدولية يجب أن نواجهه بعين مفتوحة جداً.. والمصريون يسألون ما الذى يمكن عمله بصائرنا.. وأين نحن من هذا الذى سوف يجرى في المنطقة أمامنا وعن حدودنا. ونحن دولة صناعية وعندنا مدن جديدة وتجارة وبعض الصناعات المصرية ببيدها لإسرائيل مباشرة أو عن طريق طرف ثالث. وتدخل إسرائيل ومكتب عليها صنع في إسرائيل أو في إيطاليا.. المهم أنها تدخل ونحن نعلم.. وكله بيع وشراء ومكسب

أنيس منصور









المعري

المصدر :

1997-23 10

## التاريخ

**للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات.**

أولاً قبل أن تتخذ قرارها الحاسم، إما أن تتحول إلى تابع لهيمنة أمريكية - إسرائيلية في ظل الشرق الأوسطية المطروحة، أو أن تصبح لها القيادة في كتل الاقتصادى العربى غير مطروح الآن، والمكسر الاقتصادى اللائع د. رمزي زكى ينصح بأن تقوى مصر فى مغترب طرق حاسم، إما أن تتحول إلى تابع لهيمنة أمريكية - إسرائيلية في ظل الشرق الأوسطية المطروحة، أو أن تصبح لها القيادة في كتل الاقتصادى العربى غير مطروح الآن، والمكسر الاقتصادى اللائع د. رمزي زكى ينصح بأن تقوى مصر أولاً قبل أن تتخذ قرارها الحاسم.

# لماذا نرفض السوق الشروق وسطية









المصدر :

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١٠٥ سنة ١٩٩٠

الاربعاء في جنوب شرق اسيا  
وهذه مسألة تحتاج للتفكير لها  
محل طر  
ذلك انه نظرا لان تلك السوق ستفتح  
بابا واسعا امام صادرات السلع  
الصناعية والزراعية والخدمية الامريكية  
(وفي حدودها السلع الاوروبية  
واليابانية) فليس من المتصور ان تسمح  
الولايات المتحدة باقامة هيكل اقتصادي  
متقدم ومتكامل لدول المنطقة بحرمها  
من تلك السوق الواسعة. ربما تحدث  
بعض اشكال من التصنيع الهامشي  
من خلال بعض الشركات متعددة  
الجنسيات (مثل صناعة تجميع السلع  
المعمرة للاستفادة من ميزة الاجور  
المخفضة والغرب من الاسواق ومرايا  
تشجيع الاستثمار الاجنبي) كما ان من  
المستوقع ان تنقل للمنطقة بعض  
الصناعات الثقيلة من حيز الثروة  
الصناعية الثانية (كالتعدين والصلب  
والاومنيوم والبستروكيماويات  
والنسيج الى اخره) مما يعتمد على  
توافر الخامات الطبيعية ومواد الطاقة  
العربية والمعمل الرخيص في دول  
وهي صناعات قد تقلدتها في دول  
الغرب الصناعي وينفخص فيها معدل  
الربح رغم احتياج هذه الدول لها  
غير انه في كل هذه الحالات - وفي  
ظل عمية رؤية استراتيجيتي للتعمية.  
سيظل التصنيع ما رعا بالتركبات  
متعددة الجنسية التي ستفتح لها مورا  
بالمخفة وسيسيطر على الانتاج  
والتكنولوجيا. ومن ثم يتشعر نوع  
ومعبر هذا النوع من التصنيع بعيدا  
عن ظروف واحتياجات المنطقة اما عن

القبوه على تبادل السلع والخدمات  
وعلى حركة الاستثمار بين الطرفين  
وهذا الاتحاق في ضوء قيام السوق  
الشرق اوسطية. يعني في التحليل  
النهائي، نوعا من الارتباط الوثيق لتلك  
السوق مع الولايات المتحدة وجسرا  
هما يربط بينهما. إذ يفترض ان هذا  
الاتفاق يغني بلد المنشأ للسلعة ومكان  
صنعها. حيث يمكن ان تدخل السلع  
الاسرائيلية للاقطار العربية على انها  
سلع امريكية. والمكس بالعكس، اي ان  
تدخل السلع الامريكية لتلك الاقطار على  
انها سلع اسرائيلية. حيث تفقد السلعة  
التي ستدخل المنطقة الحرة للتجارة  
جنسيتها الاصيلة ولا تصدر عنها  
شهادة منشأ عند اعادة تصديرها.  
بذلك ستفتح الاسواق العربية للنضمة  
للسوق الشرق اوسطية امام المنتجات  
الامريكية بلا قيود. مما يتيح للصادرات  
الامريكية قوة تنافسية هائلة امام  
المنتجات الاوروبية واليابانية ومن هنا  
معهم ايضا لماذا تنحصر الولايات  
المتحدة لاقامة السوق الشرق اوسطية.  
بعد ان استطاعت التحكم في مواردها  
النفط العربي: بترابها العسكري  
المباشر بجوار حقول النفط في الخليج  
اما عن قضية تقسيم العمل الدولي  
وتخصيص الموارد في المنطقة. فلتصار  
السوق الشرق اوسطية براهمون - كما  
سبق الاشارة - على ان احاسة هذه  
السوق ستؤدي لعمل على تخصيص  
التكافة الاقتصادية ومراعاة المزايا  
النسبية لكل بلد. وزيادة درجة تصنيع  
الدول النضمة السوق. وعلى نحو قد  
يصل بها الى ما وصلت اليه النضمة

اتتهندا في الفشل السابق الى ان  
اسرائيل تسمى لاقتصاد الفرصة  
التاريخية الراهنة لحل مشكلاتها وبعم  
اقتصادها. واخذنا - على سبيل المثال  
فقط - موضوعين من الموضوعات  
التي تخرج بالنسبة لاسرائيل وهما قضيتا  
المياه والتفويض. وانكنا ان اسرائيل  
تراهن في ضوء مشروع الشرق  
اوسطية على اموال الخليج وفوائده  
المالية بدلا من استثمارها خارج  
المنطقة. مدعية في ذلك، ان تلك المال  
العربي مع التكنولوجيا الاسرائيلية  
سيحمون مانفع على الطرفين. ويرتبط  
بهذه القضية ايضا ان اسرائيل تراهن  
بعد امها. الفاطحة العربية على المكاسب  
الصحة الهائلة التي يمكن ان تحققها  
منصة لفتح الاسواق العربية امام  
صادراتها. وبخاصة في ضوء سعة  
السوق العربية وارتفاع الميل المتوسط  
للاستيراد في الاقتصادات العربية.  
وتزايد اعتماد تلك الاقتصادات على  
التجارح  
رشة نقطة اخرى لم يثبتت اليها كثير  
من الباحثين. وهي انه في الوقت الذي  
تسعى فيه اسرائيل حاليا - وبدعم  
امريكي قوي - لخلق هذه السوق. مان  
تلك السوق سوف تفتح امام الصادرات  
الامريكية محلا مائلا اكثر مما هو  
يوجد الآن للتعاد للاسواق العربية  
دون اية قيود. او عوائق جمركية. ففي  
تشرين عام ١٩٨٥ ولدت الولايات  
المتحدة مع اسرائيل اتفاقا استراتيجيا  
يقضي الى خلق منطقة للتجارة الحرة  
ويهدف الى الانهاء التدريجي للرسم  
الجمركي والقيود. ومختلف اشكال









المرتب

المصدر :

١٥ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أهارون دوفرات مبالغا حينما ذكر بأن السلام النهائي مع العرب سيحول إسرائيل إلى جنة اقتصادية  
هذه بعض ملاحظات أولية عما يسمى بالسوق الشرق أوسطية. ومن الواضح أنها تشيّر إلى أن هذا المشروع سيضع مصر وبقية الأنظار العربية. حال الانضمام إليها، في موقع ضعيف يتابع لصالح الطرف الإسرائيلي وأطراف غير عربية أخرى ولهذا نعتقد أن انضمام مصر إلى هذه السوق لن يكون في صالحها ونظراً للثقل الكبير لمصر في الوسط العربي، فإن إسرائيل تراهن على أن اسواق مصر بدول هذه السوق سوف يشجع أطرافاً عربية أخرى للدخول ومن هنا خطورة وأهمية القرار المصري ولكن السؤال الذي يفرض نفسه الآن هو ما الموقف لو أن أطرافاً عربية، وغير عربية، قبلت بهذا المشروع وانضمت إليه بغير مصر وأجانباً البسيطة عن هذا السؤال لنترك الزمن لكي يحكم على التجربة. وأن يستمر تصاممنا مع هذه الأطراف في إطار العلاقات العادية الثنائية. وبقي لنا خيار الانضمام أو رفضه مستقلاً حينما تقوى مصر أولاً. وأن يتفرّد ذلك في ضوء ما تلمّحه مصالح مصر العليا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية  
هذه رؤية أولى  
أما الرؤية الثانية. أو البديل الأفضل من وجهة نظري، فهي سعي مصر نحو إقامة تجمع اقتصادي عربي، وهو ما تتناوله في مقال مقبل

العربية ومعها مصر، فإنها حينما ستدخل السوق للشرق أوسطية فإنها ستخاطر من موقع ضعيف وتابع وتعاني من اختلالات هيكلية كبيرة في بنيتها الاقتصادية والخصائص وما كان اتحاد، أو اندماج، الضعيف مع القوى، في ضوء المظومية المسبقة بمن هو هذا القوى ومطامحه التي يسعى إليها، فإن الأمر الراجع هو أن يستغل القوى الطرف الضعيف لصالحه وصالحه

أهمل من ذلك، إلى أن الطرح الصالح لمشروع السوق للشرق أوسطية، هو في التحليل النهائي طرح أمريكي إسرائيلي، يستهدف في جوهره تأمين وتدعيم المصالح الأمريكية ويضع إسرائيل في المنطقة وتأمين توسيعها الاقتصادي وسيطرتها على الموارد العربية مع احتفاظها بتفوقها العسكري على جيرانها لمواجهة أية تهديدات قومية عربية مستغسلة وإسرائيل بذلك، كما يعتقد كثير من المراقبين، ستتحول بالنسبة لأمريكا إلى شريك كامل بعد أن كانت تلعب دور الوكيل أو الشرطي في المنطقة. وإنما، عبر تكون هذه السوق ستصمم الولايات المتحدة الصغرى على عرار علاقة الولايات المتحدة مع بلدان أمريكا اللاتينية كما يعتقد البعض أنها ستتحول إلى دولة إقليمية عظمى في المنطقة بعد أن يكون مشروع السوق للشرق أوسطية قد قلب الموازين الجغرافية والسياسية والقومية والاقتصادية في المنطقة لصالحها من هذا لم يكن الاقتصادي الإسرائيلي



د. فوزي زكي

تجربة النمو الأربعة وسعيها الآن للتكامل مع اليابان ككتلة اقتصادية. فالأمر مختلف تماماً. فالأمر لا يلاحظ أن السياق التاريخي الذي برزت فيه هذه النمو يختلف عن السياق الذي تبرز فيه الآن الدعوة للسوق للشرق أوسطية كما أن نمو هذه الدول وتنميتها قد قام على أساس استراتيجيات إمعانية صارمة لعبت فيها الدولة دوراً مهماً في ظل لبرالية الاقتصادية منضبطة. لم تؤد إلى وقوع تلك الدول في فخ الديون. ومن ثم في فخ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وثانياً، أنها الآن حينما تسعى للتكامل مع كتلة اليابان، فإنها تفعل ذلك وهي في موقع اقتصادي وعالي وتكنولوجيا قوي، ولها الآن قدرة إيجابية كبيرة للتكيف مع متطلبات السوق العالمية وتشغيلاتها بعد أن مجتهد في تطوير هياكلها الاقتصادية التي كانت هشة وتابعة عبر مراحل تنميتها السريع أما الاقتصادات









المصدر : العربي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ ١٩٩٢

في ندوة الوطن العربي والتحديات الشرق أوسطية  
خير الدين حسيب

## : النظام العربي في أسوأ حالاته والمطلوب خطة عمل

رسالة بيروت :  
ملال خالدي

جوانب سياسية، تحدث عنها كل من د  
محمد أحمد وعثمان سلامة،  
اقتصادية، كانت موضوع ورقتي د  
محمود عبد الفضيل، ود  
عسكرية، أهد ورقتها اللواء. طعت  
سلم وجاء، في كلمة افتتاح الندوة التي  
ألقاها الدكتور خير الدين حسيب  
رئيس مركز دراسات الوحدة العربية  
أن الأمة العربية تمر حالياً في مرحلة  
من أخطر صا مرت به في التاريخ  
المعاصر. وعدد التحديات التي تواجهها  
الأمة في المجالات الداخلية  
والاقتصادية والثقافية والإقليمية  
والدولية مستنداً إلى تقرير غير تقليدي  
صدر مؤخراً عن جامعة الدول العربية

ومحمد سيد أحمد وشعيق الحوت  
عضو اللجنة التقنية لمنظمة التحرير  
الوطنية  
وهي الندوة أهدائها وفناً  
للبرنامج الملأ من مركز الدراسات  
بفرض ومناقشة الترتيبات والخصاها  
والتحولات المحتل حدوثها في النظام  
الإقليمي العربي، وعلاقات دول الموار  
نتيجة التوصل إلى ترتيبات واتفاقات  
سلام بين الفلسطينيين من ناحية،  
وإسرائيل من ناحية أخرى. ومن أجل  
تبادل آراء بين مختلف اتجاهات الفكر  
السياسي العربي المعاصر حول الوقت  
من هذه الترتيبات ووضع توصيات ما  
يجب عمله على المستويات الرسمية  
والشعبية وتفعيل احتمالات المستقبل  
الناظر وخصوصاً الإجراءات الواجب  
اتخاذها في المرحلة الراهنة  
وهي عددت موضوعات الندوة ثلاثة

من أجل استشراف التحديات التي  
يغرضها مشروع المسوق الشرق  
أوسطية، على الأمة العربية، وفي  
محاولات للإجابة على هذه التحديات  
عقد المركز دراسات الوحدة العربية في  
الجامعة اللبنانية بيروت ندوة سمعت  
ثلاثين محاضراً في مجالات الاقتصاد  
والعلوم السياسية خلال يومي ١٢ -  
١٣ نوفمبر الجاري، وكان في مقدمة  
اللبان الأسبق الدكتور سليم المص  
هؤلاء، المفكرين والباحثين رئيس الوزراء  
والوزراء السابقين، لياس سابا،  
وعشام المساط، والدكتور محمد  
الأطريش وزير الاقتصاد السابق في  
دمشق د. حسام عيسى عضو المكتب  
السياسي للحزب العربي الديمقراطي  
المعاصر د. إسماعيل صبري عبد  
الله، د. محمود عبد الفضيل، ود  
أحمد بيرس أحمد، وجمال أمين









العدد

المصدر :

١٥ خضر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

الخلاص ويتمتع بالمصداقية وأكد أن المطلوب هو اشتداد طروحات مسكنة ومرحلية وانتقاله إلى أوضاع الفصل ، الأوراق والصورات الأولية عكست وجود أكثر من اتجاه داخل الدولة حيث ظهر من يدعو إلى رفض مطلق لمفهوم السوق شرق أوسطية كما ظهرت اتجاهات تعتقد أن هذا المفهوم غير مطروح أصلاً في هذه المرحلة. وعبر بعض المشاركين عن ضرورة عدم تجاوز العلاقات التجارية ، الإنسانية حدود العلاقات التجارية ، الاقتصادية العارضة ، ويبدو أن هناك انشغالاً عاماً على مضاطر «السوق الشرق أوسطية» باعتبارها تقوم على علاقات «متصلية» مشربة لا تعيد الطوف العربي في كافة الجوانب. وفي مضاطر تتركز ليس على الوضوح الاقتصادي فحسب وإنما على هوية المنطقة

وعباب دور الشعوب وإحكام القصة الأمنية الديكتاتورية وطلب الدكتور خير الدين الحنطحي وضع تصور لحطة عمل قابلة للتطبيق لاختين بين الاعتبار عدة ملاحظات : أن الأنظمة العربية الحالية عمومًا مفروضة على شعوبها بشكل أو بآخر وأن الشعوب غير راضية عن حكوماتها وهي غير قادرة حتى الآن على الأقل على تغيير أنظمتها وحكوماتها مهما كان ذلك مرغوباً ومطورياً . أن هذه الأنظمة هي ما بين خاتمة أو مرغوبة أو محترقة أو تانعة أو مضاصرة من القوة الأعظم المسيطرة حالياً على النظام العالمي (أي الولايات المتحدة الأمريكية وأن الشعوب العربية رغم معاناتها الشديدة من أنظمتها أثبتت في مناسبات كثيرة أنها لا تزال تعمل لقدرات على النهوض والاستجابة إذا ما توفرت لها من يدها على طريق

وقال إن النظام الإقليمي العربي في أسوأ حالاته وهو في حالة قريبة من الشلل حيث تعرض إلى محنة كبيرة لم يستطع الخروج منها وتحدث عن مثل نظام الأمن القومي العربي واتفاقية الدفاع المشترك وعن العزلة والتفائل العربي/ العربي كما قال إن معنى القديم في هذا النظام الإقليمي العربي «صعب بحال شديد» وأصبحت بعض المسلمات والثوابت من تلك التهم موضع تعمير وتساؤل واشتباك صامخ وعدد بعض تلك الثوابت التي تعرضت للخلل وهي مقدمتها قضية تحرير فلسطين والحداء للكيان الصهيوني وقضية الاستقلال الوطني ومساومات منذ الانفصامات الرسمية إلى المستويات الشعبية، ثم تحدث عن شلل جامعة الدول العربية، وغياب خطوط الحمر القومية وسيادة النظرة القطرية الضيقة









## رئيس جمعية رجال الأعمال «المصريين الأمريكيين» في روز اليوم :

■ في مصر باحثون من المال وليس رجال أعمال  
■ كان علينا قبل الترويع في بيع القطاع العام، أن نحدد  
الهدف وعلنه وأن يتم البيع بمباركة شعبية  
■ أهدر من بيع الأصول دون إعادة استثمارها في أصول أخرى









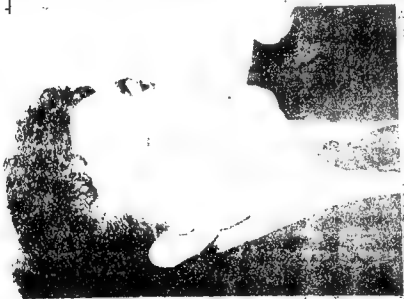
# روز اليوسف

المصدر :

التاريخ : ١٥ نوفمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الشائعات التي رشحته للخلافة لم  
تنتلق من فراغ ..  
الرجل - وإن كان يعيش في أمريكا -  
عينه على قضائيا وطنه ..  
له رأى ..  
في بيع القطاع العام وفتح أبواب  
الاستثمار للأجانب .. ما حدث وماكان  
ينبغي أن يحدث .. وكيف نتدارك  
الأخطاء ..  
وله رؤية ..  
في مستقبل العلاقات الاقتصادية بين  
العرب وإسرائيل بعد اتفاق عرفات  
ورابين ..  
بلغة الأرقام ومنطق الخبر تحدث  
محمود زقزوق رئيس جمعية رجال  
الأعمال المصريين - الأمريكيين .. في  
الندوة التي دعت إليها  
روز اليوسف



محمود زقزوق  
الرئيس  
الأمريكي  
المصري  
للأعمال  
والمعلومات

















٧٠٠ مليون دولار. ومن المقرر أن تستفيد من الائتمانات الإسرائيلية ١٠٠ ألف شخص، بما في ذلك ١٠ آلاف من الفلسطينيين. وقال وزير الخارجية الإسرائيلي إسحاق موريش، إن الائتمانات الإسرائيلية ستساعد على توفير فرص عمل لأكثر من ١٠ آلاف شخص، بما في ذلك ١٠ آلاف من الفلسطينيين. وأضاف موريش، إن الائتمانات الإسرائيلية ستساعد على توفير فرص عمل لأكثر من ١٠ آلاف شخص، بما في ذلك ١٠ آلاف من الفلسطينيين. وأضاف موريش، إن الائتمانات الإسرائيلية ستساعد على توفير فرص عمل لأكثر من ١٠ آلاف شخص، بما في ذلك ١٠ آلاف من الفلسطينيين.

التي لا تزال تتخبط في طفرات اقتصادية وسياسية مستعجلة، وتفتقر إلى ترتيبات اقتصادية سليمة، كما أن القوى العظمى التي اعتادت أن تتحكم في العالم، لم تعد قادرة على القيام بذلك، بل أصبحت تتنافس فيما بينها على الهيمنة، كما أن القوى الصاعدة، مثل الصين، أصبحت تتنافس مع القوى العظمى على الهيمنة، مما أدى إلى حالة من عدم الاستقرار العالمي، حيث أصبحت العلاقات الدولية تتسم بالعدائية والتوتر، مما قد يؤدي إلى اندلاع حرب عالمية ثالثة.

[illegible][illegible]









## أخطر نتائج

### اتفاق

عرفات. رابين :

١. المقاطعة العربية  
لإسرائيل ستلغظ  
النفس الأخير

٢. الفلسطينيون  
وحدهم  
هزمة الوصل بين  
إسرائيل والعرب

مليار دولار  
تخسرها إسرائيل  
سنويا  
بسبب المقاطعة

دخل الفرد  
في إسرائيل يساوي  
دخل ١٩ مصرياً

ليس في إسرائيل  
سوق ولا عمالة  
ولامياه  
وتكسب  
ومصر تملك  
السوق  
والعمالة والمياه  
وتخسر

توسيع قاعدة الملكية لدى افراد  
الشعب ان يتم البيع بشكل  
منظم ، من الضروري ايضا ان

ننظم عمليات البيع للأجانب لان  
المعلم كله يفعل هذا والأمنه  
عديدة في أمريكا وإنجلترا  
وإسرائيل. لكن يبدو ان المسألة  
عندنا مشروكة لتقدير المسئولين  
ممكن جدا ان القى في هؤلاء  
المواطنين والتعامل مع تصرفاتهم  
بحسن نية لكن الأمر يختلف في  
إدارة الدولة إننا نقوم بتفحيرات  
جذرية في الاقتصاد وليس معقولا  
او متسائبا ان نترك هذا في ايدي

الفرد

اما إذا كان البيع للأجانب  
مناسبا وضوريا فإن علينا ان  
نقبل ذلك بعد عرضه على مجلس  
الشعب والتشورى والنفاسات  
والاتحادات وغيرها  
الشعبية ضرورية جدا في عملية  
البيع ولا يجب ان يكون المعيار  
النهائى في يد وزارة او حكومة  
بالتسعة لحصول البيع اقترح  
إنشاء مجلس استشارى  
اقتصادى يضم رئيس الجمهورية  
مشاركة كل رؤساء أمريكا لديهم  
محائس من هذا النوع تضم  
خبراء الاقتصاد الفتيين هذا  
المجلس مهمته دراسة موضوعات  
محددة على ضوءها يعطى التصور  
للمستقبل بشكل عام يقدم  
البيانات المختلفة لرئيس  
الجمهورية الذى يقوم بدوره  
بعرضها على المشرعين لى  
يصدرها شريعتهم او إذا كان  
الإصر فى سلطته يصدر بها

قرارات

وعموما اننا احذر من بيع  
الأصول دون ان نعيد استثمارها  
في أصول أخرى  
روز اليوسف يقولون إنك

مؤخرا وبالقائ رؤوس امهالهم  
قليلة جدا

وعموما فإن لضعف  
الاستثمارات اسبابا يجب ان نذكر  
بعضها قبل زيارتنا الثانية لخصر  
كان لدى اتفاق مع ثلاثة من بيوت  
للإلى العالمية لإنشاء صندوق  
للاستثمار وإلغة المشروعات في  
مصر كما سيفعل صندوق  
الاستثمار الإسرائيلي لكننى  
عوجنت بتفديدات نذرتنا بعواقب  
المخاطر التى ستلحق بما لو  
انشاءنا هذه المشروعات الأجنبية  
داخل مصر والطريف ان مصدر  
التفديدات محطة تليفزيون عربى  
في أمريكا عندما حضرت إلى  
مصر فرضت على حراسات مشددة  
تلازمى في كل تحركانى فلم  
استطع ان اجلس واستمر في  
بلدى سوى ستة أيام . عدت  
بعدها لأمريكا . إننى لا اتصور ان  
يلازمى حرس وإننا استضع  
بزيارتى على كوربيتش الميل في  
شبرا كما كنت افعل زمل  
نعوذ لما كنا نتكلم فيه ، واشير  
إلى ان مصر ليس لديها طاقة رجال  
أعمال . تفى ونفكر وتبتكر  
صاحبة رؤية واقف وبلدنا  
بحاجة إلى رجال أعمال يعرفون  
معنى الصناعة يروجون لها  
وليس لأشخاص ييجنون عن  
الكتاب فقط .

روز اليوسف كيف ترى  
عمليات بيع القطاع العام وما  
هو رأيك في كيفية التصرف في  
حصول البيع ؟

— محمود وهبة علينا ان نعرف  
اولا هل ستحتاج جميع الأصول  
التي تمتلكها الحكومة . ٧٠٪ من  
إجمالي الناتج المحل والقموى -  
لكى نخفض بها عجز الميزانية  
ام ملا ؟ لابد ان تكون عندما  
استراتيجية واضحة الأهداف من  
وراء عملية البيع . ومن المهم  
ايضا ان تكون هناك مشاركة عامة  
لان البيع ستتربى عليه اضرار  
ثم بعد ذلك يجب ان يتم البيع عن  
طريق بورصة الأوراق المالية  
وسوق المال الذى يثبت في حالة او  
حالتين انه سوق ناليج لتخالف  
الهدف العام من البيع وهو









المصدر :

روز اليوم

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٠ مارس ١٩٩٢

ضد وجود الاستثمارات الأجنبية في مصر

— محمود وهبة لنا مع تنظيم الاستثمار الأجنبي وليس تقييده أو رفضه أمريكاً كالديمقراطية وبك الانفتاح عل العالم تنظم الاستثمارات الأجنبية داخلها ثم لماذا نذهب بعيداً ، إننا نقوم بعمليات تحرير وساحة وإسرائيل لا تحرر ولا تغير بل إنها أعلنت منذ سنتين أنها ستبيع بنوكها الأربعة . ثم لفت ودارت حول نفسها وفي النهاية قررت بيعها بحجز حصة مناسبة من الأرباح لكي تبيعها مرة واحدة فكانت النتيجة أن البنوك اشترت نفسها (!) الاقتصاد الإسرائيلي محكوم بتعقيدات عديدة فالعام هناك يعكف ٢٠٪ من إجمال الناتج الخلل وتمتلك النقابات (وهي شبه حكومية) ٢٥ و ٢٠٪ للمبوتسات والبنية في يد ١٤ شركة احتكارية روز اليوم سوفيف الاتساق الفلسطيني الإسرائيلي أشار العديد من المخاوف وعلامات الاستفهام حول مستقبل الخريطة الاقتصادية في المنطقة هذا المستقبل الذي تنهيت له إسرائيل مكرراً فبدات إحياء حلمها القديم . السوق الشرق (وسطى) . والبعض يرى أنها يمكن أن تبطل المنطقة وتحتل الصدارة لها هو راك . محمود وهبة هناك سوء فهم في استخدام مفهوم . سوق شرق (وسطى) . . إننا أرى أنها استخدمت للزلة أو أن الذين أطلقوها وجوداً إن لها جانبية

خاصة . لكن من الناحية العبية اللجنة لا تصور أبداً قيام ما يسمى . بالسوق الشرق اوسطى . .

أولا تعريف الشرق الأوسط ليس بحدود أو الواقع حسب الخطوط هي في النهاية سوق إسرائيلية . لأن هذا التعريف ولد تاريخياً بعد تقسيم العالم العربي في نهاية الحرب العالمية الأولى

وهو محدد جداً يشمل مجموعة معينة من الدول . وهناك تعريف ثلث يقول إن الشرق الأوسط يضم حوض البحر المتوسط بما في ذلك بعض دول أوروبا بينما يرى فريق ثالث تعريف الشرق الأدنى أكثر شمولاً عن الشرق الأوسط وعن حوض البحر المتوسط إذا سالت الإسرائيليين انفسهم فقولوا إنها سوق تضم إيران وتركيا إلى جانب العرب وإسرائيل إلا أنهم من الناحية الشفوية يتحدثون عن التعاون بين الإسرائيليين والفلسطينيين والأردنيين ويصرف النظر عن الناتج السياسية لهذا الاتفاق فإن العالم العربي سيجد نفسه أمام امر واقع مضمونه أن الفلسطينيين رغم أية مشكل سياسية سيكونون همزة الوصل بين إسرائيل والعرب بمعنى أن الإسرائيليين يتصلحون مع الفلسطينيين . وبدورهم يتحدثون هم مع العرب هنا سيدخل العالم العربي في شكل جديد من العلاقات الاقتصادية . من خلفه ستنتهي المطالبة العربية وهو موضوع مهم جداً بالنسبة لإسرائيل

والمقاطعة ثلاثة اشكال الأول المقاطعة الرئيسية لإسرائيل نفسها . والثاني يتعلق بمقاطعة الشركات التي تتعامل مع إسرائيل والثالث مقاطعة الشركات التي تتعامل مع الشركات التي تتعامل مع إسرائيل . وإسرائيل حالياً تخسر مليار دولار سنوياً بسبب المقاطعة . بينما يؤكد الإسرائيليون انفسهم انهم يخسرون ٣٠ مليار دولار عنه القصير و ٢٠ ملياراً عند الاستيراد . ورغم ذلك فإن دخل الفرد في إسرائيل يعادل دخل ١٦

فرداً في مصر . وهناك ضغط من جميع الجوانب السياسية لإنهاء المقاطعة وبالإجمال أرى أن السوق الشرق اوسطية هي سوق إسرائيلية من الدرجة الأولى لأنها

تفوت مع امصالحات العربية الإسرائيلية ولأن إسرائيل هي المستفيد الأول

من الناحية الفنية سيتم التعاون . في هذه السوق على مراحل

الأولى تتمثل في التشغيل السعي وهناك تبادل سلمي قائم بين مصر وإسرائيل منذ عشر سنوات وهو أكثر من التبادل بين مصر والعالم العربي في مجموعته خلاف التبادل غير المباشر بين إسرائيل والعالم العربي عن طريق دول أخرى أو إعادة تكييف المنتجات

الثانية تعاون يشمل الدخول في مشروعات مشتركة

الثالثة ستكون الاتحاد الحركي وهذا معناه أن تلقى دولتان أو ثلاث على أن يكون تعاملهم مع العالم الخارجي واحداً من الناحية الجمركية

الرابعة والنهائية هي مرحلة السوق المشتركة إن يكون تبادلاً سلعياً فقط . إما تبادل رؤوس الأموال وتبادل الأفراد واتفاق على سياسات نقدية معينة كما يحدث في السوق الأوروبية المشتركة إن هذا ما اتسم حدوده في الشرق الأوسط لأنه عندما يحدث تبادل الأفراد بين ٢٠٠ مليون عربي مسلم مع ٥ ملايين إسرائيلي فإن إسرائيل نفسها ستفهم

ولهذا القول . سوق شرق اوسطية . كلمة غير قليلة بالمعنى الفني وهي شبه حكم

وهنا أخصي مما أثير عن التعاون الاستثماري بين مصر وإسرائيل والذي تسعى له إسرائيل وتعمل جاهدة لتفكيكه هناك خطورة كبيرة علينا لأن مصر لديها ثلاثة قطاعات هامة لا توجد في إسرائيل وهي السوق والعملية والناحية . بينما إسرائيل تبني كل سياستها على تشجيع الصادرات وفي هذه الحالة ستكون مصر هي الخاسرة !



















